جامـعة وهـران 2-**محمد بن أحمــد**
كلية العلـوم الإقتصـادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحــة

للحصول على شهــادة **دكتــوراه فيالعلـوم**
فيالعلوم الاقتصـادية

تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة : دروس للاقتصاد الجزائري

مقدمة ومناقشة علناً من طرف

مــزوري الطـيب

أمام لجنــة المناقشـة

اللقبوالاسم	الرتبــة	المؤسسةالأصلـية	الصـفة
دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهــران 2	رئيـساً
تراري مجاوي حسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهــران 2	مقـرراً
بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهــران 2	منـاقشاً
مخطاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامـعة مــعسكــر	منـاقشاً
عدوكة لخضر	أستاذ محاضر "أ"	جامـعة مــعسكــر	منـاقشاً
بوزادي سلطانة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ايسطو (USTO)	منـاقشاً

السـنة الجامعية:2017-2018

﴿...وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رؤيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (43) قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ (44) وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45)يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ(49)...﴾

الأيات (43-49) من سورة يوسف

ورد أن المزنـــي كاتـــب الإمـــام الشـــافعي، رحمهمـــا الله، قـــال: قـــرأت كتـــاب الرســـالة علـــى الشـــافعي **ثمـــانين مـــرة**، فمـــا مـــن مـــرة إلا وكـــان يقـــف علـــى **خطـــأ**، فقال الشافعي: هيـــه.أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه.

وذكـر إبـن قـيم الجوزيـة فـي مقدمـة كتابـه "**طريـق الهجـرتين**": فيـا أيهـا القـارئ لـــه والنـــاظر فيـــه، هـــذه بضـــاعة صـــاحبها المزجـــاة مســـوقة إليـــك، وهـــذا فهمـــه وعقلـــه معـــروض عليـــك، لـــك غُنمُـــه، وعلـــى مؤلفـــه غُرمُـــه، ولـــك ثمرتـــه، وعليـــه عائدته. فإن عدم منك حمداً وشكراً، فلا يُعدم منك مغفرةً وعذراً.

شكـــر

أحمد الله سبحانه الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة.

أتقـدم بجزيـل الشـكر ووافـر الإمتنـان إلـى الأسـتاذ**تـراري مجـاوي حسـين** علـى مـا قدمـه مـن نصـح وإرشـاد لكـي يبلـغ هـذا الجهـد العلمـي إلى الذي بين أيدينا.

كمـا أتوجـه بالشـكر الجزيـل إلـى أعضـاء لجنـة المناقشـة الـذين تفضـلوا بقبـول تقيـيم هـذه الرسـالة سـائلين المـولى عـز وجـل أن ينفعنـا بمـا علمنـا ويزيدنا علماً.

وأخيراًأعبـر عـن إحترامـي إلـى كـل مـن قـدم لـي يـد العـون لإتمـام هـذه الرسالة.

الإهـــداء

أُهدي ثمرة هذا الجهد العلمي...

إلى الوالدين **أبي وأمي** رحمهما الله وأسكنهما فسيحا جنته؛

فهو صدقة جارية لهما؛

إلى**زوجتي العزيـــزةكهينة عباس**؛

إلى أخي **محمد** وإلى الصغيرة عباس **دامية**؛

قائمـــة المختصـــرات

Désignation complète en langue étrangère	التسمية باللغة العربية	المختصرات
A		
Anti-Dunping Agreement	اتفاقية مكافحة الإغراق	**ADA**
Dickey Fuller Augmentés	ديكي فولر المتطور	**ADF**
B		
Banque Nationale pour le Développement Economique	البنكالوطنيللإنماءالاقتصاديوالاجتماعي	**BNDES**
Brésil ; Russie ; Inde et la Chine ; Sud Africa	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب رافريقيا	**BRICS**
C		
Conseil National de la Privatisation	المجلسالوطنيللخوصصة	**CND**
D		
Dispute Settlement Understanding	جهاز تسوية المنازعات	**DSU**
Differrency Stationary	اتجاه مختلف	**DS**
E		
Modél à Correction Derreur	نموذج تصحيح الخطأ	**ECM**
G		
General Agreement on Tariffs and Trade.	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمروكية و التجارة	**GATT**
General Agreement on Trade on Services.	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	**GATS**
I		
International Trade Organization	منظمة التجارة الدولية	**ITO**
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي	**IMF**
M		
Marché Commun du Sud	السوق المشتركة الجنوبية	**MERCOSUR**
P		
Programme National de Privatisation	برنامجالمخططالوطنيللخصخصة	**PND**
T		
Trade –Related Intellectual Property Rights	التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية	**TRIPs**
Trade –Related Investment Measures	التجارة المتصلة بإجراءات الاستثمار	**TRIMs**
Trend Stationary	اتجاه تابث	**TS**
W		
World –Bank	البنك الدولي	**WB**
World Trade Organizationa	المنظمة العالمية للتجارة	**WTO**

فهـــرس المحتويـــات

المحتويـــات ..... ح

المقدمـة العامـــة 1

الباب الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة.....10

الفصل الأول نظريات و سياسات التجارة الدولية.....11

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية 12

المبحث الثاني :نظريات وأسس وأساليب السياسات التجارية الدولية.....24

المبحث الثالث : الاشتراطات والمعايير البيئية والسياسات التجارية الدولية.....32

الفصـــل الثاني المنظمة العالمية للتجارة 39

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....40

المبحث الثاني: طبيعة العمل في المنظمة العالمية للتجارة. 40

المبحث الثالث: أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت في المنظمة العالمية للتجارة 40

المبحث الرابع: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة 40

الفصـــل الثالث التكتلات الإقليمية الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة.....64

المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي.....65

المبحث الثاني:التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة.....65

المبحث الثالث: العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة.....65

الباب الثاني قياس وتحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 87

الفصـــل الاول تجارب الدول النفطية في مجال الاصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 87

المبحث الأول:تحليل تجارب الدول النفطية في الاصلاح الاقتصادي 90

المبحث الثاني :تجارب الدول النفطية في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة 104

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاداء الاقتصادي للدول النفطية. 115

الفصـــل الثاني دراسة قياسية حول أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية.... 144

المبحث الأول : الاقتصاد القياسي بين المفهوم والأهداف.....145

المبحث الثاني : الطريقة المستخدمة في البحث وطبيعة العلاقة بين المتغيرات 150

المبحث الثالث : نتائج الدراسة القياسية والاختبار والتحليل الاقتصادي.....157

الفصـــل الثالث الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري من خلال تجارب الدول النفطية 187

المبحث الاول: رؤية للاقتصاد الجزائري وهوعلى مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 189

المبحث الثاني :الدروس المستفادة من تجربة الدول النفطية للاقتصاد الجزائري 205

الخاتمـــة العامـــة 213

قائمـــة المراجـــع 214

الملاحـــق 235

فهرس المحتويـــات المفصل.....236

المقدمـة العامــة

1. الإطار العـام للتحليــل

عرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة في فترة التسعينيات وهذا من خلال بروز مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله، من حيث تحديده وأثاره وأبعاده، وهو مفهوم العولمة الاقتصادية التي لا يمكن استيعابها إلا في اطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكوين الاسواق العالمية، وبناءا على ذلك فقد انتشرت العولمة الاقتصادية على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، كما قد اتخذت أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق ودمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية. وفي نفس الاطار قد تزايد معدلاتها، نتيجة لتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة[1]. مما أدى إلىتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية.

وهنا بات من المتوقع أن يتلازم مع الاتجاه لتحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمر مفروض، على دول للتصحيح الاقتصادي والإستفادة من المزايا التي ستحققها هذه الدول بعد الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة، والتي تعتبر أحد أبناء العولمة الاقتصادية.

2. موضـــوع الدراســـة

كانالتوقيع في مراكش (المغرب)في1995 على الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي (Uraguay) موافقة رسمية على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) كإطار مؤسسي لسير العلاقات التجارية بين الدّول الأعضاء فيه، حيث. أصبحت لهذه المنظمةأهمية كبيرة بفضل الدور الّذي تلعبه منأجل تحقيق حرية التجارة الدّولية من كافة القيود الجمركية وغيرها،وفق أهداف مبادئ وقواعد. يوفّر الاندماج فيها فرصا للإستفادة من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك تقسيم العمل الدولي وبالتّالي زيادة النمو.

كما يساهم الانفتاح التجاري عن طريق الاندماج في المنظمة العالمية للتجارةفي تزايد أعداد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنيةويفيد أيضا في نقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عمليات الإنتاج بالشكل الذي معه تستطيع الدول أن تتخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلعوأصبحت السلع الوسيطة تعبر عادة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى منتج نهائي وبالتالي ارتفع عنصر الواردات في صادرات الدول المتممة للإنتاج الأمر الذي دعم وزاد من أهمية وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

وما يميز هذهالمنظمة وجود مجموعة من الاتفاقات والمؤتمرات الوزارية تشمل جميع القطاعات بما فيها (الصناعة، الخدمات، الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار)، وهي بمثابة الإطار القانوني للنظام التجاري المتعدد الأطراف بعد ما فتح الباب أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي.لهذا سارعت معظم دول العالم (متطوّرة، ناشئة ونامية) للانضمام إليها حيث وصل عدد الأعضاء إلى 164 دولة سنة 2016. ممّا جعلها تسيطر على حوالي:

- 89% من إجمالي التجارة العالمية؛

[1] WARRENJ Keegan, & GREEN Mark, Global Marketing Management , Prentice Hall, London, 2013.
[2]BAYOUMI Tamim, Changing Patterns of Global Trade, Review Departmen, International Monetary Fund,Vol15, 2011.

- 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛.

ومن البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، توجد دول لها وجه الشّبه في هيكلتها الاقتصادية: يمثّل حالياً ومستقبلاً إنتاجها وصادراتها من المحروقات نسبة عالية أو في تزايد كبير. تبنت هذه الدول سياسة تجارية أكثر انفتاحا؛ توجت بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف لتستفيد من مزاياه.

وفي دراستنا هاته لدينا أربع دول هي : دولة الإمارات العربية المتحدة، السعودية، البرازيل وروسيا. حيث سارعت هذه الدول إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد بروز مشكلات اقتصادية في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط وعدم التنويع الاقتصادي، حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار النفط، مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إلى حدوث عجز في الموازنات العامة لهذه الدول.

من هنا بدأت هذه الدول في سبيلها إلى تنويع الاقتصادوالاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا وتحفيز الاقتصاد المحلي. وهذا كله من خلال إتباع سياسة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث انضمت الإمارات في هذه المنظمة سنة 1995 والبرازيل سنة 1995 وروسيا في ديسمبر 2011 والسعودية سنة 2005.

وقد صاحب هذا الانضمام الكثير من القلق خاصة، أثار هذهالمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاد هذه الدول، خاصة وأن الهدف من الانضمام هو الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي وتنويع الاقتصاد المحلي وجلب رؤوس أموال من الخارج عن طريق تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هناك جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول مألات اندماج الدول النامية ومن بينها الدول النفطية ضمن المنظومة التجارية العالمية إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة من أجل تنويع الاقتصاد في حين هناك من يعتبر أن النظام التجاري العالمي سوف يلتهم اقتصاديات هذه الدول.

وبمأن الجزائر دولة من الدول النفطية تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أنه من المعروف أن الجزائر قامت بتحرير قطاع التجارة الخارجية واعتمدت سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي، خاصة عند اقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي وبالموازاة مع ذلك التفاوض مع أعضاء هذهالمنظمة لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد هي كذلك كغيرها من البلدان النفطية من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة للبلدان النامية إلا أن هناك تأخر كبير في الانضمام الى المنظمة والذي فاق 20 سنة من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، وأرجع البعض الى أن هذا التأخر سببه سياسي أكثر منه اقتصادي، كما أن هناك العديد من الصعوبات التي تمثل عراقيل لا يستهان بها وكل هذه الجوانب وإن استطاعت المرور فيها، فإن الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

وبالتالي هناك رهانات مثل انعكاسات النظام التجاري العالمي على القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في الجزائر وهي على مشارف الانضمام في هذهالمنظمة، وهي على ما هو عليه من تخلف؟وما مصير هذه القطاعات وكيف تواجه المنافسة الأجنبية ؟ وما هو مستوى وعمق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟ ومدى استجابتها للتحولات الدولية ومتطلبات العولمة ؟ كل هذه التساؤلات تقف أمام صناع القرارفيالجزائر.

وعلى هذا الأساس جاء موضوع هذه الدراسة في مجال تجربة الدول النفطية في ميدان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم إسقاط البعض من الدروس للاقتصاد الجزائري وهو على مشارف الانضمام إلى هذهالمنظمة العالمية للتجارة.

3. أهميـة الدراســة

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة وفي نفس الوقت أثار هذا الاندماج على الدولة العضو فيه، كما تنبع أهميته في إبرازالبلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي توجد دول لها وجه الشّبه في هيكلتها الاقتصادية: يمثّل حالياً ومستقبلاً إنتاجها وصادراتها من المحروقات نسبة عالية أو في تزايد كبير.حيث تبنت هذه الدول سياسة تجارية أكثر انفتاحا؛ توجت بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف لتستفيد من مزاياه.

لهذا تبيّن لنا البحث في الموضوع الخاص بتجربة الدول المنتجة للنفط الّتي إنضمّت إلى المنظمة العالمية للتجارة جدير بالإهتمام. وبعد تحليل بعض الآثار الّتي أحدثها هذا الإنضمام على هذه الدّول في إقتصادها قد يمكن أيضاً إستخلاص دروساً من هذه التّجربة لصالح الجزائر الّتّي تفاوض منذ مدّة طويلة للحصول على العضوية الرّسمية في المنظمة العالمية للتجارة.

4. أسباب إختيــار الموضــوع

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا البحث نلخصها فيما يلي :

- ✓ يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- ✓ أسباب نجاح الدول النامية ومنها الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي.

5. أهداف الدراســة

الهدف الأسمى من هذا البحث هو تبيان أهمية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بدل البقاء على الهامش وذلك للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدولة العضو خاصة، النفاذ إلى الأسواق ومنح معاملة خاصة للدول النامية والاقل نمو. وهنا تم التطرق الى تجارب دول يمثّل حالياً ومستقبلاً إنتاجها وصادراتها من المحروقات نسبة عالية أو في تزايد كبير في مجال الانفتاح التجاري عن طريق الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة، كما تتمثل أهداف البحث أيضاً في استخلاص البعض من الدروس للاقتصاد الجزائري من تجارب دول النفطية محل الدراسة.

6. دراســات سابقــة

إن المسح البيبليوغرافي الذي قُمنا به في بداية هذا البحث وضح لنا وجود مجموعة من الدراسات ذات صلة بموضوعنا؛ نخص بالذكر منها ما يلي:

- دراسة MICHALOPOULOS: **" اندماج الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة ".** وهذا من خلال التطرق أولا الى التجارة والتنمية في المنظمة العالمية للتجارة وسياسات التنمية في الدول النامية ومدى مشاركة الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة وأهم قضايا انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة، ومنه خلصت الدراسة إلى أنه يجب على الدول النامية العمل أكثر فأكثر من أجل أن يكون اندماجها في المنظمة العالمية للتجارة بشكل ايجابي[1].

- دراسة MARC&ZDENEK: **"أثر الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول: حالة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية":** اهتمت الدراسة بتحليل اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التغيرات السياسية و المؤسساتية على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وهذا من خلال التطرق إلى تجربة الدول المنظمة في المنظمة العالمية للتجارة أو المنظمة مؤخرا وبعد ذلك دراسة أثار المنظمة على الأسواق، والحكم والموازنة العامة للدولة والإصلاح الهيكلي والاتفاقات مع الشركاء الإقليميين في مجال التجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي. للدولة العضو وخلصت الدراسة الى أنه بالرغم من تكاليف الانضمام الى المنظمة، إلا أن هناك فوائد كبيرة من الانضمام ومنها الوصول إلى الأسواق والحكم بشكل أفضل واستخدام أكثر كفاءة للسياسات الاقتصادية[2].

- دراسة KANDIERO&ANDREa: **" أثر سياسات التحرر والانفتاح التجاري في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر"**،حيث أشار أندريا إلى الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الاجنبي ودرجة الانفتاح التجاري، وهذا الارتباط غير مشروط بامتلاك الدولة الحد الادنى من رأس المال، في حين أكد كانديرو استجابة الاستثمار الاجنبي المباشر للانفتاح التجاري في الاقتصاد ككل وفي قطاع الخدمات بشكل خاص، وذلك لارتفاع الحماية في هذا القطاع[3].

- دراسة ABBAS: **" الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : ما هي الاستراتجيات للاندماج في العولمة ".** اهتمت هذه الدراسة بتحليل السياسات الاقتصادية لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعرض الباحث في البداية الى عرض مراحل ومفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، ثم الى محددات

[1] MICHALOPOULOS Constantine, *Developing countrirs in WTO*, Palgrave, Ltd, second edition, BRITAIN 2001.

[2] BACCHETTA Marc, DRABEKZdenek, *Les effets de l'adhésion à l'Organisation mondiale du commerce sur la politique des États souverains : leçons préliminaires tirées de l'expérience récente des pays en transition*, In Revue d'études comparatives EstOuest, vol. 33, 2002.

[3] Voire:

-KANDIERO Tonia,& CHITIGA Margaret, *Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa*, The (31) Economic Society of Southern Africa, Annual Conference,CAPE TOWN, 2003.

-ANDREA Marino, *The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters*, ISTAT (National Institute of Statistics), Italy. CEMAFI, Université de Nice-Sophia Antipolis, FRANCE, 2000.

انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة (المحددات المؤسسية والمحددات الهيكلية)، ثم سياسات الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه للانضمام الى منظمةالتجارة وخلصت الدراسة الى أنه يجب على السلطات الجزائرية العمل أكثر من أجل النظام الاقتصادي الجزائر متكيف مع معايير النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك بسبب ما يعانيه النظام الاقتصادي الجزائري من تناقضات منها ما هو تقني و من ما هو هيكلي.[1]

- دراسة,RENA: **" أثر سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية".** اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية، أي معرفة إذا كانت سياسات المنظمة العالمية للتجارة لها أثر ايجابي أم سلبي على قطاع التجارة في الدول النامية، كما تناولت الدراسة القضايا التي تم طرحها في جولة الدوحة وهل هذه الجولة هي اسطورة وخيال ام أنها واقعة وحقيقة يجب ان تقتنع بها الدول النامية، وفي الاخير تناولت الدراسة المعاملة الخاصة وتفضيلية التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية حتى تستطيع هذه الاخيرة تقليل تكاليف الانضمام[2]

- دراسة,ABBAS: **" مفاوضات الدول الناشئة في المنظمة العالمية للتجارة".** اهتمت هذه الدراسة بتحليل مفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الفلاحية (NAMA-11)، في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعرض الباحث في البداية الى ملف مفاوضات جولة الدحة للتنمية ثم كيفية انشاء ناما -11 ومفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الفلاحية، خلصت الدراسة إلى أن مفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الفلاحية في اطار المنظمة العالمية للتجارة لايزال صراع بين هذه الدول والدول الرأسمالية الكبرى، اضافة الى أن الدول النشئة تسعى جاهدة للظهور كقوة لها رأي في المنظمة تحت ما يسمى بـ (NAMA-11).[3]

- دراسة ابراهيم ملاوي، ابراهيم حسين العمري، حيث اهتمت الدراسة بقياس أثر انضمام الاردن إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة 1990-2011" باستخدام نموذج الانحدار الداتي المتجه (VAR)، وتوصل الباحث إلى أن انضمام الاردن إلى المنظمة العالمية للتجارة أثر سلبا على الاستثمار في الاردن في الفترة القصيرة ليحول هذا الاخير الى ايجابي وغير مقبول احصائيا في الفترة الطويلة[4]

- دراسة ياسين مكيو، حيث تعرض الباحث الى المنظمة العالمية للتجارة وقضايا الزراعة في اطار اتفاق الزراعة ومن تم تحليل أثار تعثر مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة على تطور المبادلات التجارية الزراعية لكل من الهند والبرازيل، وأهم النتائج المتوصل اليها هو أن تحرير التجارة العالمية في مجال الزراعة ظل مرتبط ارتباطا كبيرا بإرادة الدول

[1]ABBAS Mehdi,*L'accession à l'OMC. Quelles stratégies pour quelle intégration à lamondialisation ?*, Confluences Méditerranée, Distribution électronique Cairn.info,2009/4 (N°71), p. 101-118. Article disponible en ligne à l'adresse : http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2009-4-page-101.htm

[2] RENA Ravinder, *Impact of WTO policies on developing countries: issues and perspectives*, Transnational corporations REVIEW,CANADA, 2012,4(3).

[3] ABBAS Mehdi, *Emerging Countries and WTO Regime. The Dialogical Preference Hypothesis*, CAHIERS DE RECHERCHE DU CEIM, Faculty of Economics, Univ. Grenoble Alpes, france, Avril 2016,PP.2-21.

[4]ابراهيم ملاوي، ابراهيم حسين العمري، أثر انضمام الاردن إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة 1990-2011، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثلاثون، جامعة الاردن، 2015.

المتقدمة وفق ما تراه مناسب لظروفها ومصالحها التجارية[1].

- دراسة تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب، حيث اهتمت الدراسة بقياس أثر النظام التجاري المتعدد الاطراف على النمو والاستثمار في دول المنتجة للنفط حالة دولة البرازيل خلال الفترة 1980-2013 باستخدام طريقة التكامل المتزامن لقياس ومن ثم الخروج بدروس للاقتصاد الجزائري ومن أهم النتائج المتوصل اليها هو أن للنظام التجاري المتعدد الأطراف صدمات على النمو وتدفق الاستثمار في الدولة البرازيل، وأنه على الجزائر العمل أكثر من أجل تفادي الاثار السلبية لهذا النظام التجاري المتعدد الأطراف[2]

7. إشكاليـــة الدراســـة

تكمن مشكلة الدراسة في مسألة الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح أكثر تعقيدا وأشد تكلفة، ذلك لأن الدول المؤسسة لهذا النظام خاضت العديد من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (1948-1994)، حتى نجحت في الاتفاق على انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف الذي يعظم لها المكاسب التجارية ويحقق لها النفاذ إلى الأسواق ولدى فإن الدول المتأخرة (الجزائر) مطالبة بالانصياع لأحكام هذا النظام التجاري.

وفي هذا الاطار توجد دولا نجحت في الاندماج إلى منظمة التجارة العالمية لتستفيد من مزاياها حيث لها وجه الشّبه في هيكلتها الاقتصادية: يمثّل حالياً ومستقبلاً إنتاجها وصادراتها من المحروقات نسبة عاليةأو في تزايد كبير.مثلالجزائر التّي تتفاوض منذ مدّة طويلة للحصول على العضوية الرّسمية في المنظمة العالمية للتجارة. ولكن بدون النجاح في العضوية،.ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

"ما هي العوامل التي ساعدت الدول النفطية في الاندماج إلى منظمة التجارة العالمية؟

من هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع الأسئلة التالية:

- ✓ هل أدى تحرير التجارة الخارجية لهذه الدول عن طريق الاندماجفي المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟
- ✓ ما هي الدروس التي ستجنيها الجزائر من تجارب هذه الدول؟
- ✓ ما هي الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدول النفطية في ميدان التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمار الأجنبي؟
- ✓ هل سبب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سياسي أم اقتصادي؟

[1] ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة "الهند،البرازيل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.

[2] تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب، دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية (البرازيل)، مجلة دراسات،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تليجي بالاغواط، العدد 25أ جانفي 2016.

- ✓ هل هيئة الجزائر نفسها لتفادي الأثار السلبية الناتجة عن اندماجها في المنظمة العالمية للتجارة؟

8. فرضيـــات الدراســة

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات التالية:

- **ف1: يعتبر إندماج الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة،ومنها الدول النفطية أمرا مفروضا.**
- **ف2: يؤثرالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول النفطية.**

9. منهج الدراســة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي للتعرف على أهمية الاندماجفي المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى برامج الاصلاح الاقتصادي في هذه الدول وأهم الالتزامات التي قدمتها من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم استخلاص الدروس للاقتصاد الجزائري، والمنهج الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة، لتحديد أثر المنظمة العالمية للتجارة والمعبر عنها بالانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول النفطية، وذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا ومن ثم استخدام التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات. حيث سيتم استخدام برنامج Eviews7.

10. حـدود الدراســة

تقتضيموضوعيةومنهجية البحث العلمي ولتسهيل الوصول إلى النتائج المنتظرة وضع الحدود الزمانية والمكانية كالتالي:

- **الحدود الزمانيـة:** تتمثل حدود البحث الزمنية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015؛ وتم إختيار هذه الفترة للأسباب التالية:
  - خلال هذه الفترة وصل عدد الاعضاء في منظمة التجارة العالمية أكثر من 160 دولة عصو للاستفادة من انسياب التجارة وتدفق الاستثمارالأجنبي المباشر؛
  - توفر البيانات للمؤشرات الكلية وبالاخص الانفتاح التجاري لكل دول العينة المدروسة خلال هذه الفترة؛
- **الحدود المكانيـة:** تتمثل في الإختيار الذي وقع على أربع دول تتميّز بإنتاج نفطي عال (السعودية، الإمارات، روسيا) أو في إرتفاع متزايد (البرازيل).

11. خطــة الدراســة

لكي تُحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها، وتُجيب على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى بابين (02) تقريباً متوازنة، مستهلةبمقدمة عامة وأنهيناها بخاتمة عامة تضمنت جملة من النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، كما إقترحنا في آخر الدراسة جملة من التوصيات ربما نراها هامة للأكاديميين والمهنيين وذلك على ضوء النتائج المحققة من الدراسة التطبيقية ويُمكن توضيح مضمون هذه الأبواب كما يلي:

- **الباب الاول :** بعنوان السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة، وينقسم إلى ثلاث فصول حيث، نتناول في الفصل الأول إلى نظريات و سياسات التجارة الدولية، أما في الفصل الثاني إلى المنظمة العالمية للتجارة وفي الأخير التكتلات الإقليمية الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة.

- **الباب الثاني :**بعنوان دراسة قياسية حول أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية, دروس للاقتصاد الجزائري وينقسم إلى ثلاث فصول، حيث نتناول في الفصل الأول دراسة تحليلية حول تجارب الدول النفطية في مجال الإصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما في الفصل الثاني نتناول قياس أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية وفي الأخير نتناول دروس من تجارب الدول النفطية للتجارة للاقتصاد الجزائري.

الباب الأول

السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصرة منها أوالمهزومة في إقرار أنه لا حرب عالمية بعد ذلك، والعودة إلى مبدأ " على الاقتصاد أن يقود السياسة " ومن هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام اقتصاديا وتتمثل هذه المنظمات في صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي WB والتفكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي سميت سنة 1947 بمنظمة التجارة الدولية ITO.

حيث طرحت فكرة إنشاؤها عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، في لندن سنة 1947 والذي تم استكمال أعماله في صيف1947، ثم اختتمها في هافانا سنة 1948، حيث أصدر هذا الميثاق والذي عرف أيضا بميثاق التجارة الدولية، والذي تضمن إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO تكون على نفس مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إلا أنه تم الرفض على التصديق على ميثاق هافانا من قبل الإدارة الأمريكية، حيث سحبت هذه الأخيرة موافقتها المبدئية على هذا الميثاق، الذي دعا إلى إنشاء منظمة للتجارة الدولية ITO، وقد جاء هذا الرفض خصيصا على عدم إنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية، إلا أنه في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر هافانا التف مندوبو 23 دولة غنية في جنيف في أكتوبر1947 وبسرعة أجرو مفاوضات جانبية بعيدا عن المفاوضات، التي كانت تجري في شأن ميثاق هافانا فأسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT والتي أصبحت سارية مند سنة 1947.

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي، وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة، ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف على مدى ما يقارب من نصف قرن حيث وصل عدد الأعضاء لاتفاقية الجات 117 دولة، ومن هنا نجد أن هذه الدول الموقعة لم تنجح في إقامة الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بنفس الضلعان الآخران (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، حيث بقيت التنظيمات التجارية الدولية المشرفة على تحرير التجارة الدولية تعاني من قصور شديدة، إلا أن تفجرت هذه القضية من جديد في رحاب جولةأورغواي سنة1946-1993 وأسفرت هذه الجولة عن إحياء الشق الثاني المتعلق بميثاق هافانا وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية، الذي تم الإعلان عن التوصل إليه في سنة 1993 ووقعت عليه 117 دولة في سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في أول يناير1995 كوسيلة لتنظيم العولمة وهكذا انتهى عهد اتفاقية GATT الاتفاقية العامة للتعريفة الجمروكية.

وعلى هذا الأساس أوجدت مجموعة من الاتفاقات و المؤتمرات الوزارية تشمل جميع القطاعات بما فيها (الصناعة، الخدمات، الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار)، وهي بمثابة الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة بعد ما فتحت الباب أمام الدول الراغبة في الانضمام إليها. من خلال هذا المنطلق سنتطرق إلى ماهية النظام التجاري المتعدد الأطراف و إلى علاقته بالتكتلات الاقتصادية.

وبناءً على هذاقمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

الفصل الأول: نظريات و سياسات التجارة الدولية؛
الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة؛
الفصل الثالث: التكتلات الإقليمية الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة؛

الفصل الأول

نظريات وسياسات التجارة الدولية

أصبح معظم الاقتصاديين يجمعون على أن الدافع الأساسي لدراسة اقتصاديات التجارة الدولية هو انقسام العالم إلى دويلات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع والنمو الاقتصادي فكل دولة تسعى للحفاظ على كيانها الاقتصادي، عن طريق وقاية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الدولية، مع العمل على تحقيق قدر لا بأس به من التوظيف لطاقاتها المتاحة، كما أنهم يتفقون حول نقطة بداية في تناول مواضيع التجارة الدولية، وهي المقارنة والأفضلية بين أطروحتين متعارضتين: الأولى تنادي بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية وتحريرها من كل العوائق والقيود، حتى يعمل الاقتصاد في إطار المنافسة التامةويكتسب الكفاءة العالية.

أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز في الحدود، في وجه تيار التبادل الدولي لحماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية، واللامساواة السائدتين في العلاقات الاقتصادية الدولية. .

من هذا المنطلق قمنا بهيكلة الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛
أولاً:النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية؛
ثانياً: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية؛
ثالثاً: النظريات الجديدة في التجارة الدولية؛
رابعاً: النظريات الجديدة " الجديدة " في التجارة الدولية؛

المبحث الثاني : نظريات وأسس وأساليب سياسات التجارة الدولية؛
أولاً: سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد؛
ثانياً:: الأساليب السعرية والكمية للسياسات التجارة الدولية؛
ثالثاً:: الأساليب الجديدة للسياسات التجارة الدولية؛

المبحث الثالث: الاشتراطات والمعايير البيئية وسياسات التجارة الدولية؛
أولاً:: مفهوم المعايير والاشتراطات البيئية وأهم خصائصها؛
ثانياً:: متطلبات وأنواع المعايير والاشتراطات البيئية؛
ثالثاً:: أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي شجعت الحاجة إلى الاشتراطات البيئية؛
رابعاً:: قياس أثر المعايير والاشتراطات البيئية على التجارة الدولية؛

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

لقد سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعرضت هذه النظريات منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى تقديم أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة بين الدول واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة وإن وجدت اختلاف بينها، من حيث أسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه كل منها أو من حيث الأدوات المستخدمة في التحليل.

لذلك فهي عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض، بل تعتبر كل نظرية امتدادا أو مكملا للنظرية التي سبقتها، حيث قامت كل نظرية بتطوير وسد ثغرات في النظرية التي سبقتها من خلال إضافة بعض العناصر التي لم تأخذ بها النظرية السابقة لها، أو تطوير الأدوات المستخدمة في التحليل.

أولاً: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية

تعد النظريات الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، منذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، ومن أهم رواد هذه النظريات:(JOHN STUART MILLADAM SMITH, DAVID RICARDO,VONHARBERLER)، ولقد بين رواد هذه النظريات حقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية، وهذا بناءا على أسباب ظهور المكاسب من التجارة الدولية، واستندوا على مجموعة من الفرضيات تتلخص فيما يلي[1]:

- أن التجارة تتم بين دولتين فقط، و تضم سلعتين فقط.
- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، و يمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل.
- قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال داخل الدولة الواحدة وعدم قدرتها على الانتقال بين الدول.
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
- أذواق المستهلكين في كل من الدولتين متشابهة ومتماثلة.
- إهمال مصاريف التأمين و تكاليف النقل و أي رسوم جمركية.

وعلى أساس هذه الفروض ضمت هذه النظريات أراء وأفكار مجموعة من الاقتصاديين والذين سبق ذكرهم، ويمكن عرض نظريات هؤلاء الاقتصاديين كما يلي:

I. نظرية الميزة المطلقة لـ ADAM SMITH:

لقد بين "أدم سميت" في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776، أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصيص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة[2]. كما بين أنه يجب أن تتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة وأن تستورد السلع التي تتمتع فيها دولة أخرى بميزة مطلقة.

وبمعنى آخر إذا وجد فائض في الثروة فيجب أن يبادل ويحول إلى دولة أخر بحيث تستورد هذه الدولة سلعا تنتج في دولة أخرى بكفاءة أكبر من كفاءة إنتاجها في هذه الدولة نفسها. إذن التبادل بين الدول يكون من خلال أوجه الاختلاف في تكاليف الإنتاج، عن طريق مقارنة التكاليف المطلقة[3].

---

[1] حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دارالميسرللنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2002،ص.33.
[2] SMITH Adam, *An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, London, 1776.
[3] RAINELLI Michel, *Le commerce international*, Découverte, 7ème édition , FRANCE,2000, p. 45.

وعلى هذا الأساس فإن إنتاج سلعة معينة في دولة ما وفق نفقة أقل أو ميزة مطلقة فإن هذا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة ودول أخرى تتمتع بنفقات أقل أو ميزات مطلقة أخرى في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي يحدث التبادل بين هذه الدول.

وقصد توضيح نظرية ادم سميت " نظرية الميزة المطلقة" نستعين بالجدول رقم 1، بحيث لدينا دولتين وهما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين و هما القمح والقماش.

الجدول رقم 01: تحليل نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

الدولة	القمح	القماش
انجلترا	4	3
البرتغال	2	6

المصدر: جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومه، الجزئر،2000 ص04.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ، أن في انجلترا يتطلب إنتاج وحدة واحدة من القمح 4 دولار للوحدة وإنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب 3 دولار للوحدة، أي بتكلفة إنتاج أقل من تكلفة إنتاج القمح. أما في البرتغال يتطلب إنتاج وحدة واحدة من القمح 2 دولار للوحدة و إنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب ذلك 6 دولار للوحدة، أي بتكلفة إنتاج أكبر من تكلفة إنتاج القمح.

من خلال هذا تحليل يتضح أن انجلترا تتميز بميزة مطلقة في إنتاج القماش مقارنة بالبرتغال وللبرتغال ميزة مطلقة في إنتاج القمح. و وفقا لنظرية أدم سميت فإنه من مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج وتصدير القمح ومن مصلحة إنجلترا أن تخصص في إنتاج وتصدير القماش وبهذا يتضاعف الإنتاج وتزداد المكاسب ما بين الدولتين.

ولكن بالرغم من مبادئ **سميث**، في حرية التجارة يؤخذ عليها بأنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، أو بالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى. وهذا ما يقودنا إلى نظرية المزايا النسبية.

II. نظرية التكاليف النسبية لـ DAVID, RICARDO:

إن نموذج دافيد ريكاردو ليس الأول في التاريخ ولكنه واحد من الأول شهرة، حيث يفسر التجارة الدولية على أساس المزايا النسبية، وهذا ما وضحه دافيد ريكاردو في الفصل 72 في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، بمعنى من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل. وأن تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أعلى[1].

كما أن نظرية التكاليف النسبية التي قدمها دافيد ريكاردو استطاعت الإجابة على السؤال الذي عجزت نظرية ادم سميت عن الإجابة عنه، وهو موقف الدولة الحديثة أو القديمة التي تدخل في التجارة الدولية ولا تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج السلع، حيث أجاب ريكاردو عن هذا السؤال بأن المهم هو الميزة النسبية وهي الشرط الثاني لقيام التجارة الدولية. كما أن نظرية ريكاردو زودت الكثير من الاقتصاديين

[1]RAINELLI Michel., op cit , pp.45-46.

ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من الانتقادات التي وجهت لها وهو أن هذه النظرية تهتم بالعرض أكثر من الطلب[1].

و لتوضيح هذه النظرية نستعين بالجدول التالي رقم 02 أدناه.

الجدول رقم 02: تحليل نظرية المزايا النسبية لدافيد ركاردو

الدولة	العصير	القماش
انجلترا	120	100
البرتغال	80	90

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص05.

من خلال الجدول أعلاه نجد، أن حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال هي 0,88، بمعنى 1 وحدة عصير تساوي 0,88. أما انجلترا فهي 1,2 بمعنى 1 وحدة عصير تساوي 1,2 قماش، ويتضح من هنا أن للبرتغال ميزة نسبية في إنتاج العصير.

في حين عند حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال نجدها 1,125 بمعنى 1 وحدة من القماش تساوي 1,125 من العصير. و بالنسبة لانجلترا فإن التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير هي 0,83 بمعنى 1 وحدة من القماش تساوي 0,83 من العصير، و يتضح من هنا أن لانجلترا ميزة نسبية في إنتاج القماش مقارنة بدولة البرتغال.

ولكن رغم ما قدمه دافيد ريكاردو في تفسير التجارة الدولية عن طريق نظرية المزايا النسبية والتي ركزت على جانب العرض فقط وإهمال جانب مهم وهو الطلب وفي نفس الوقت عدم تحديد نقطة استقرار معدل التبادل الدولي. وهذا الأخير يقودنا إلى نظرية الطلب المتبادل لـ جون ستيوارت ميل.

III. نظرية الطلب المتبادل لـJOHNSTUARTMILL :

تنص هذه النظرية على ضرورة إبراز الطلب عند التبادل الدولي من أجل تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي. حيث يحدد هذا الأخير على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أي أنه يتوقف على عاملين هما الطلب والعرض الدوليين، حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و الواردات كل دولة متساوية[2].

كما أوضح ميل أن المعدل الفعلي يعتمد على قوة ومرونة الطلب لكل دولة على سلعة الدولة الأخرى، ويكون الطلب على أساسا المقايضة حيث تعرض الدولة كمية من السلع للتصدير مقابل كمية من السلع للاستيراد، ويكون ذلك حتى يتحقق توازن على معدل تبادل معين.

وقصد توضيح نظرية الطلب المتبادل" نستعين بالجدول رقم 3، بحيث لدينا دولتين وهما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين وهما القماش و الجلد.

[1] محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدارالجامعيةللطباعةوالنشر، بيروت، 1986، ص.32.
[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دارالجامعةالجديدة، مصر، 2004 ص ص.14-15.

الجدول رقم 03: تحليل نظرية الطلب المتبادل

الدولة	الجلد	القماش
انجلترا	120سا	100سا
البرتغال	80 سا	90 سا

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص.05.

من خلال الجدول رقم 03، نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في البرتغال من خلال حساب التكلفة النسبية للقماش باعتماد مبدأ التباين السلعي، وذلك بقسمة التكلفة المطلقة لإنتاج القماش على التكلفة المطلقة لإنتاج الجلود، أي : 80/90=1.12، وبنفس العملية نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في انجلترا فنجد، 120/100=0.83 وعليه يكون مجال التجارة بين دولة انجلترا والبرتغال محصور بين المعدل 1.12 والمعدل 0.83

IV. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـGOTTFRIEDVON HARBERLER:

لقد قام هبرلر باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة قصد تفسير نظرية المزايا النسبية، مستعينا بمنحنى إمكانيات الإنتاج، حيث تقاس تكلفة سلعة بدلالة سلعة أخرى التي يجب أن نضحي بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى، دون الحاجة إلى افتراضات خاصة بشأن عنصر. في هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزات نسبية في إنتاجها[1].

وفي الأخير نجد أن تفسير التجارة الدولية حسب الكلاسيك، ابتدءا من نظرية الميزة المطلقة لـ أدم سميث ثم نظرية التكليف النسبية لدافيد ريكاردو، ثم نظرية الطلب المتبادلونظرية تكلفة الفرصة البديلة قد تم توجيه عدة انتقادات لهده النظريات والتي من بينها اعتبار العمل هو العنصر الوحيد في عملية الإنتاج وتجانسه، كذلك قد اهتم الكلاسيك بتوضيح الربح والمكسب من التجارة الدولية أكثر من اهتمامهم بتوضيح ميكانيكية التجارة الدولية، كذلك عدم واقعية الفرضية الخاصة بوجود سلعتين ودولتين وانعدام تكاليف النقل والتأمين. وهذا ما قادنا إلى نظريات أخرى ورواد أخريين في تفسير التجارة الدولية بشكل مخالف لتفسير الكلاسيك للتجارة الدولية.

و قصد توضيح نظرية تكلفة الفرصة البديلة نستعين بالجدول رقم 4، بحيث لدينا دولتين وهما YوX ينتجان سلعتين وهما التمور والقمح في ظل توفر الموارد و تكنولوجيا.

[1]GOTTFRIEDVon Harberler, *The theory of international trade*, LTD, LONDON, 1936, pp.125-130.

الجدول رقم 04: تحليل نظرية تكلفة الفرصة البديلة

الدولة x / الانتاج بآلاف الاطنان بالسنة		الدولة y / الانتاج بالأف الاطنان بالسنة	
قمح	تمور	قمح	تمور
120	-	-	200
90	10	20	150
60	20	40	100
30	30	60	50
-	40	80	-

المصدر: خالد المرزوق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، بدون سنة نشر، ص.18.

من خلال الجدول أعلاه نجد، ان **الدولة x** تستطيع إنتاج 120 ألف طن من القمح سنويا وبدون أية كمية من النمور إذا وجهت جميع إمكاناتها لذلك، او إنتاج 40 ألف طن تمور وبدون أية كمية من القمح اواختيار اية تشكيلة من السلعتين الواردة في الجدول، اما **الدولة y**فبإمكانها إما إنتاج 200 ألف طن تمور وبدون قمح أو 80 ألف طن قمح وبدون تمور او اية تشكيلة منهما كما في الجدول.

كما نلاحظ ايضا ان تكلفة إنتاج وحدة التمور في **الدولة x** تساوي 120 /40 =3 وحدة قمح بمعنى ان **الدولة x** اذا أرادت إنتاج وحدة إضافية من التمور فعليها ان تضحي بإنتاج ثلاث وحدات من القمح وبمعنىً أدق فان الموارد المخصصة لإنتاج وحدة واحدة من التمور في **الدولة x** تكفي لإنتاج ثلاث وحدات قمح. وبالعكس فان تكلفة انتاج وحدة القمح فيها تساوي 40 / 120 =0,33 وحدة تمور، أي ان إنتاج وحدة قمح إضافية فما عليها سوى التضحية بثلث وحدة من التمور فقط .

إما **الدولة y**فان تكلفة إنتاج وحدة القمح لديه تعادل 200 / 80 =2,5 وحدة من التمور وعليه فإذا أرادت إنتاج وحدة إضافية من القمح فيجب ان يضحي بوحدتين ونصف الوحدة من التمور أما إنتاج وحدة إضافية من التمور فلا يضحي إلا بأربعة أعشار الوحدة من القمح (0,4=200/80).

وعليه يكون تخصص الدولة yبإنتاج التمور وتخصص الدولة xبإنتاج القمح وقيام التبادل التجاري بينهما مربحا إذا استطاعت الدولة yمبادلة وحدة واحدة من التمور مقابل أي كمية تزيد عن أربعة أعشار الوحدة من القمح او مبادلة وحدة واحد من القمح بأقل من 2,5 وحدة من التمور، بينما تربح الدولة xإذا استطاعت مبادلة وحدة واحدة من القمح باي كمية تزيد عن 0,33 وحدة من التمور أو مبادلة وحدة واحدة من التمور باقل من ثلاث وحدات من القمح وهكذا.

ثانياً: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

تقوم النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية على منطقية و واقعية الاعتماد على قانون النفقات النسبية، كأساس مفسر لنمط واتجاه وشروط التجارة الدولية، وتأخذ على عاتقها تحرير التحليل الكلاسيكي لقانون النفقات النسبية من القيود التي فرضتها عليها نظرية العمل في القيمة ومن أهم رواد هذه النظريات :(HECKSCHER-OHLIN, RYBCZYNSKI-STOLPER-SAMUELSON)، كما تقوم هذه النظريات على مجموعة من الافتراضات و التي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

-حرية التبادل.

-ثبات عناصر الإنتاج ما بين الدول.

-وجود دولتين وسلعتين وعنصرين من الإنتاج.

-نفس التكنولوجيا بين البلدان والعائدة في الحجم ثابت.

-سيادة المنافسة التامة في أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

-تفاضل أذواق المستهلكين في كل بلد.

I..نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج لـ: HECKSCHER-OHLIN

تم صياغة هذه النظرية من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد السويديين[2]، ايلي هيكشر سنة 1919 ومن بعده تلميذه برتل أولين سنة 1933، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1977ويشار إلى هذه النظرية أيضا بـ نظرية عناصر الإنتاج، حيث تنص على أن الدولة تصدر السلع التي تتوفر فيها عناصر إنتاج بكثرة أي تصدير السلع كثيفة عناصر الإنتاج. وبمعنى أخر أن كل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وتستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر إنتاجي نادر نسبيا بارتفاع سعره النسبي. أنظر الشكل أدناه.

الشكل رقم 01: تحليل نظرية هكشر أولين

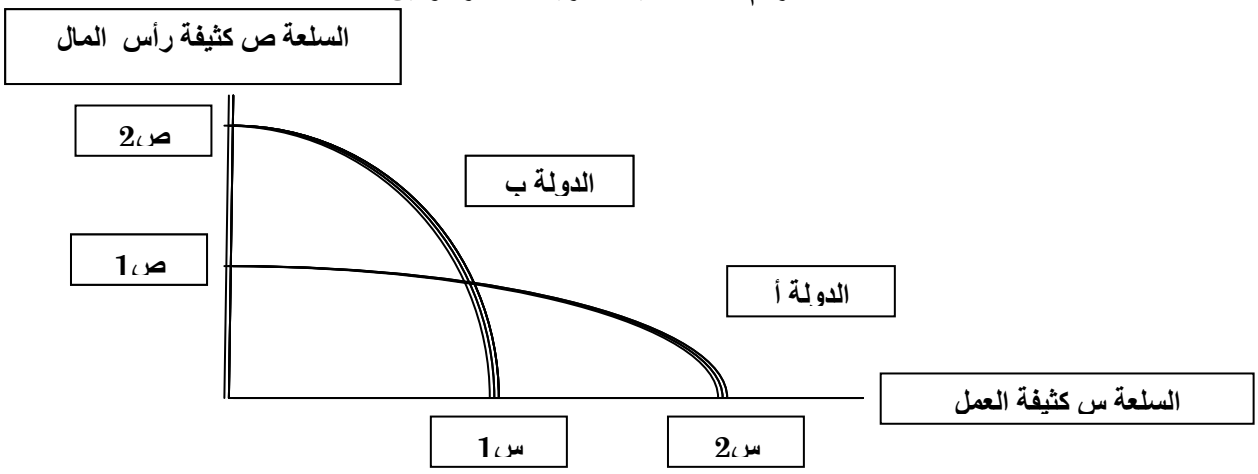

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص.08.

[1]NYAHOHO Emmanuel,&PROULX Pierre-Paul,*Le commerce international : théories, politiques et perspectives industrielles*, Presses de l'Université du Québec ,3e éd, Québec, 2006 ,p.113.
[2]KRUGMANR Paul, and AL, *International economics* : theory & policy, The Pearson series in economics, 9th ed, USA, 2012,P 80.

من خلال الشكل أعلاه، والذي يبين كيف أن الوفرة في عناصر الإنتاج تؤثر في شكل منحنى إمكانيات الإنتاج في ظل تماثل الفن الإنتاجي، حيث نجد أن الدولة "أ"، التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تستطيع إنتاج قدر أكبر من السلعة "س" مقارنة بالدولة "ب" مما يجعل منحنى إمكانيات إنتاج الدولة "أ" يمتد أفقيا بقدر أكبر من منحنى إمكانيات الدولة "ب" ومن جهة أخرى فإن منحنى إمكانيات إنتاج الدولة "ب" يتسع رأسيا بقدر أكبر من منحنى إمكانيات الدولة "أ" مما يدل على قدرة الدولة "ب" على إنتاج السلعة "ص" وهي سلعة كثيفة رأس المال، وهذا نظرا لتمتعها بوفرة في عنصر رأس المال.

ولقد تم تطوير نظرية عناصر الإنتاج في وقت لاحق من قبل اقتصاديون آخرون من بينهم RYBCZYNSKI ، والذي يرى : على أن الزيادة في استخدام عنصر إنتاجي تؤدي إلى الزيادة في إنتاج سلع كثيفة من ذلك العنصر مقابل انخفاض الإنتاج من السلع الكثيفة من عنصر أخر، وهذا في ظل حالة التشغيل الكامل. ثم بعده جاء , STOLPER-SAMUELSO واللذي يرى أن زيادة السعر النسبي للسلعة يؤدي إلى الزيادة في السعر الحقيقي للعنصر الإنتاجي المستخدم بكثافة في إنتاج هذه السلعة وانخفاض السعر الحقيقي للعنصر الإنتاجي الأخر[1].

II.اختبار نظرية هكشر أولين من قبل :W. LEONTIF

لقد قام الاقتصادي الروسي ليونتيف الحائز على جائزة نوبل في في الاقتصاد سنة 1973 بإجراء اختبار لنظرية هكشر أولين، حيث أقرت هذه الأخيرة بأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال وأن وارداتها كثيفة عنصر العمل. وعلى هذا قام الاقتصادي ليونتيف باستخدام بيانات 1962 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لمعرفة ما إدا كانت هذه الصادرات والواردات تتوافق مع ما جاء في نظرية هكشر أولين. وعلى هذا قد توصل ليونتيف في هذه الدراسة أو الاختبار لنظرية هكشر أولين، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة عنصر العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال مثل السيارات[2].

وفي نفس الإطار تشير تقديرات الاقتصادي فانيك .VANEK, J سنة 1959، إلى أن محتوى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من مواد الخام تبلغ حوالي نصف وارداتها من هذه المواد. و تشير تقديرات أخرى للاقتصادي فانيك سنة 1963 أن نسبة رأس المال في الصناعات التصديرية مقارنة بالصناعات المستوردة هي 0،83.

وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية لها وفرة في رأس المال و تستورد سلع كثيفة رأس المال بسبب محتوى الموارد الطبيعية، إذ نجد في الواقع أن الصناعات المستوردة في الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على كل من النفط والمعادن ومنتجات الغابات، حيث هذه المنتجات كثيفة عنصر رأس المال. وهذه النتيجة تؤكد مفارقة ليونتيف حول أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي كثيفة عنصر رأس المال. كما أشار كذلك الاقتصادي بالدوين .BALDWIN, R.E ، سنة 1971 أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلع كثيفة رأس المال ولكن بدرجة أقل.

وفي الأخير نجد أنه بالرغم من تفسير النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية، إلا أن هذه النظريات تعاني من بعض النقائص والتي على رأسها إهمال تكاليف نقل السلع ما بين الدول بالإضافة إلى عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك لا تأخذ بعين الاعتبار تبادل السلع في حالة المنافسة

[1]NYAHOHO Emmanuel,& PROULX Pierre-Paul, OP Cit , p.115.
[2]KRUGMAN R Paul, and AL, op cit , p.99.

الاحتكارية، وإهمال كذلك انتقال عناصر الإنتاج دوليا لأن الواقع يثبت أن هناك حركة في عنصري الإنتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة. كما أنه ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

ثالثاً: النظريات الجديدة في التجارة الدولية

لقد جاءت النظريات الجديدة مع نهاية فترة السبعينيات، و هذا قصد تدارك النقص الذي أغفلته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، في مجال التجارة الدولية وكذلك لتفسير الظواهر غير المبررة في السابق، وهذا من خلال تطبيق أدوات تحليلية جديدة. ومن أهم رواد هده النظريات لدينا: A. MARSHALL PAULR. KRUGMAN, J.POSNER ,R.VERNON, B. LINDER حيث، تطرق كل من هؤلاء الاقتصاديين إلى تفسير التجارة والعلاقات الدولية من منظور ديناميكي جديد يأخذ في الحسبان الوضع الاقتصادي والتبادل الدولي ما بين الدول. كما ترتكز النظريات الحديثة على جملة من الافتراضات والتي يمكن التطرق إلى بعضها فيما يلي[1]:

- اقتصاديات الحجم.
- المنافسة غير الكاملة.
- التفوق التكنولوجي في التجارة الدولية.
- التدفقات التجارية ما بين الدول(المسافة بين الدول).

I. .نظرية دورة حياة المنتج لـR.VERNON:

يعتبر الاقتصادي ريموند فرنون أول من قام ببناء نموذج افتراضي لشرح دورة حياة المنتج[2] سنة 1966 وهذا وفق دورة كاملة يمر بها المنتج كما أنالأساس في نماذج دورة حياة المنتج مفيدة في فهم أهمية المنتجات والتكنولوجيا والابتكار حيث أن لهذه الأخيرة تأثيرات هامة على الدخل في الدول المختلفة. ويميز هذا النموذج الذي قام فرنون بصيغته من خلال تحليل أهم الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنشر بها[3] ولقد قسم فرنون دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل، و هذا كما هو موضح في الشكل رقم 02:

الشكل رقم 02: دورة حياة المنتوج

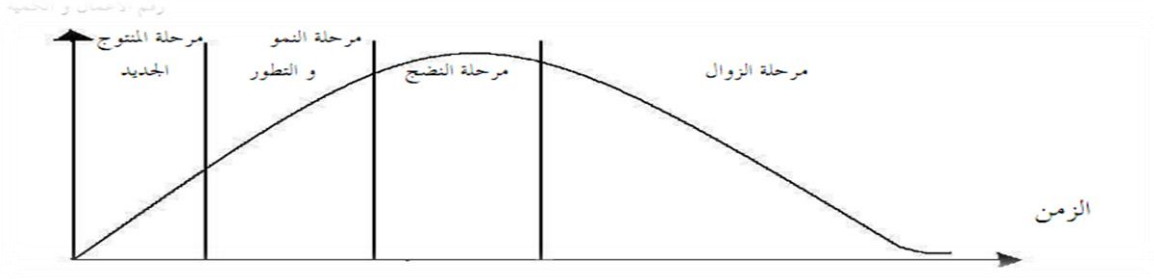

Source: BEAUXPhilips, *Relation international*, Edition Dalloz, Paris, 1979, p.066.

[1]KRUGMAN R Paul, and AL,op cit , p.123.
[2]MARKUSEN R James, and AL, *International Trade : Theory and Evidence*, McGraw –Hill.Inc. UN. 1995.PP.207-213
[3]GUILLOCHONBernard, &KAWECKI Annie, . *Economie International : Commerce et Macroéconomie*,5eme edition, Dubod, France, 2006,p62.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك أربع مراحل لدورة حياة المنتج حسب فرنون و هي[1]:

- مرحلة الانطلاق : في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج وتسويقه، كما أن تقنيات الإنتاج تكون في مرحلتها الأولية، وهنا يحتاج المنتج إلى أن يتكيف ويتلاءم مع متطلبات العملاء والمستهلكين. وما يميز هذه المرحلة أنه يمكن تحقيق إنتاج جيد إلا في السوق الداخلي مع تصدير أولي إلى البلدان التي لها تماثل في الطلب.
- مرحلة النمو : في هذه المرحلة يجري إنتاج المنتج بشكل كبير و يزداد الطلب عليه كما أن الدولة المبتكرة تصدره بشكل كبير مع احتكار مؤقت للتكنولوجيا.
- مرحلة النضج : في هذه المرحلة تكون إجراءات الإنتاج منمطة و بتكنولوجيا عادية.والمنتج يكون كثيف رأس المال.
- مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة تصبح الدولة المبتكرة مصدر صافي و المنتج يصبح في متناول جميع الدول و تكنولوجيا الإنتاج متاحة، و ما يميز هذه المرحلة أن الدول النامية تصبح مصدر للمنتج الدول المبتكرة.

II. تعديل HIRCH لنموذج دورة حياة المنتوج:

يعتبر لاقتصادي HIRCH من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، حيث قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة حياة المنتج، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل وهذا بالاستناد على الفرضيات التالية[2]:

- التركيز على دالة الإنتاج، والتغير في استخدام عوامل الإنتاج عبرى دورة حياة المنتج.
- قام بتضمين رأس المال البشري في نموذجه عن نموذج دورة المنتج.
- لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد.
- قدم نموذج كأساس للتجارة، و ليس كأساس لتوجيه الاستثمارات.

وبناءا على هذا، قسم مراحل دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل وهي: المرحلة الأولى وهي مرحلة المنتج الجديد والتي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري سواء المؤهل أو غير المؤهل ثم المرحلة الثانية وتعني دخول المنتج مرحلة النمو والنضجوتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات أي كثافة رأسمالية، ثم المرحلة الثالثة وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار[3].

ومما سبق نجد أن الاقتصادي HIRCH، قد ميز بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارة العالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للانتاج في مرحلته الأولى، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ثم الدول الأقل تقدما، و هكذا يتم الإنتاج و تتحدد الميزة النسبية تبعا لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية.

---

[1]NYAHOHO Emmanuel,& PROULX Pierre-Paul, OP Cit ,pp.146-147.

[2]فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن،2001، ص.84.

[3] فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص.84.

IIIنظرية الفجوة التكنولوجيا لـJ., POSNER

مؤسس هذه النظرية هو الاقتصادي بوسنر في سنة 1961، حيث يوضح أن استخدام طريقة إنتاجية جديدة قد تولد ميزة نسبية جديدة لدولة ما وأن هذه الدولة سيكون باستطاعتها الاستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية طالما بقيت هذه الميزة بعيدة عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة إلى السوق الدولية[1].

كذلك يرتكز تحليل بوسنر، على وجود فجوة تكنولوجية بين نوعين من الدولوالذي ينعكس تأثيره على حركة التجارة الدولية ويستند هذا التحليل على وجود فجوتين وهما فجوة الطلب وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه و تصديره. أما الفجوة الثانية فتمثل الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج[2].

IV. نظرية اقتصاديات الحجم لـ A., MARSHALL:

يعتبر الفرد مارشال أول من نبه بفكرة اقتصاديات الحجم والتي تبين العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها[3]و تنقسم اقتصاديات الحجم إلى، اقتصاديات حجم داخلية وهي الوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، حيث أن وجود هذا النوع من اقتصاديات الحجم لكل مؤسسة يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة، فتكون السوق مكونة من عدد محدد من المؤسسات وبالتالي فالحالة السائدة هي سوق احتكار قلة لتلك السلعة[4].

ونوع الثاني من اقتصاديات الحجم هو اقتصاديات الحجم الخارجية، وهي تلك الوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع. وهنا في حالة تبادل دولي بين دولتين متشابهتين وذات خصائص الإنتاج نفسها للسلعتين المستهلكتين.

بحيث في حالة عدم وجود التبادل بين دولتين فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، مما يعني تساوي الأسعار النسبية للسلعتين وبالتالي عدم وجود تفوق نسبي بين البلدين ولكن في ظل وجود نفس وفرات الإنتاج للسلعتين يمكن للبلدين تحقيق مكاسب بقيام التبادل بينهما حيث يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير إحدى السلع للبلد الأخر، غير أنه يجب على هدين البلدين الاتفاق اجتنابا لتخصص كلا البلدين في السلعة نفسها[5].

V. التجارة ضمن نفس الصناعة لـ HALPMAN-K. LANCASTER-P. KRUGMAN

لقد طور هؤلاء نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة الواحدة وهذا سنة 1989، حيث أن التجارة في نموذج هكشر أولين تتم في ظل المنافسة التامة وتقوم على أساس الميزة النسبية أو اختلاف عوامل الإنتاج، أما التجارة ضمن نفس الصناعة فإنها تتم في ظل المنافسة الاحتكارية وتقوم على أساس تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم، لذا فإن التجارة على أساس الميزة النسبية تكون أكبر عندما يكون اختلاف

[1]MARKUSEN R James, and AL, Op cit,p.234.
[2]Op cit, p.236.
[3]RAINELLI Michel,*La nouvelle theorie du commerce internationale*, la découverte, 3éd, France, 2003,p.27.
[4]AUBIN Christian, NOREL Philippe, *Economie internationale : faits, théorie et politiques*, édition du seuil Paris, 2000,p.68.
[5] Op. cit,p.62.

عوامل الإنتاج بين الدول كبيرا، أما التجارة ضمن نفس الصناعة تكون أكبر بين اقتصاديات الصناعية التي تتشابه في الحجم و عوامل الإنتاج.

وما يلاحظ من هذا النموذج هو قلة تعارضه مع نموذج هكشر أولين، كمحدد لنمط التجارة بين الصناعات المختلفة، بينما اقتصاديات الحجم في المنتجات المتنوعة تزيد التجارة ضمن نفس الصناعة وكلا النوعين من التجارة الدولية يحدث في الوقت الحاضر[1].

وإلى جانب الاهتمام بالتجارة بين القطاعات في السلع المتمايزة، وبفعل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، فقد بدأ الاهتمام بتزايد التجارة الدولية بين فروع المنشأة أو الشركة الواحدة عبر حدود الدول. ولا تعتمد هذه التجارة على آليات الأسواق، بل تعتمد على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات.

رابعاً: النظريات الجديدة " الجديدة" في التجارة الدولية

لقد جاءت هذه النظريات كإمداد للنظريات الجديدة للتجارة الدولية و في نفس الوقت مكملة لها وعلى هذا سنتطرق إلى البعض من هذه النظريات.

I.نظرية الجاذبية وتدفقات التجارة الدولية.

لقد حظي نموج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، و من أبرز رواد هذه النظرية لدينا: تنبرجن 1962 وبوهنن 1963 وإيزارد 1954 ويجعل نموذج الجاذبية في شكله الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول كما قد تم توسيع محددات التدفقات التجارية وفق نموذج الجاذبية إلى إضافة عامل اللغة والحدود والتاريخ المشترك والبنية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة[2].

ولفهم محددات التدفقات التجارية وفق نموذج الجاذبية، يكون من خلال المعادلة التالي:

$$F_{ij}=G \times M_i \times M_j / D_{ij}$$

حيث تبين أن، تدفق التجارة(صادرات و واردات) من الدولة i إلى الدولة j، والذي يرمز إليه بـF_{ij} وهذا الاخير يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الاجمالي لكل من الدولتين Mi و MJ مقسوما على المسافة D_{ij}بين الدولتين.

كما أنه يمكن تبسيط المعادلة السابقة إلى شكل خطي وهذا بإدخال اللوغارتيم Ln لأغراض التحليل الاقتصادي، و هذا كما يلي:

$$Ln(F_{ijt})=\mu_0+\mu_1 ln(M_{it})+\mu_2 ln(M_{jt})-\mu_3 ln(D_{ij})$$

حيث تمثل المعلماتμ_0 μ_1 μ_2مرونات التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينها، ويمثل $Ln(F_{ijt})$ لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات وواردات، و يمثل$ln(M_{it})$لوغارتيم حجم اقتصاد الدولة المصدرة، أما $ln(M_{jt})$ لوغارتيم حجم اقتصاد الدولة المستوردة

[1] خالد السواعي، التجارة الدولية: النظري والتطبيق، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،صص211212.
[2] وليد عبد مولاه، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد العدد السنة صص2-3.

ويمثل $\ln(D_{ij})$ لوغاريتم حجم المسافة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة. حيث تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل $\mu_1\%$ إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1%.

II. التنافسية والتجارة الدولية لـ M., PORTER

لقد حدد بورتر خمسة عناصر تحدد الإستراتجية الناجحة لشركة معينة : القوة النسبية لمشتري المنتجات، وإمكانية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات، واحتمال ظهور بدائل للمنتجات وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية.

حيث قام بورتر، بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا، وايطاليا، والدا نمارك، والسنغافورة، والسويد، وكوريا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان)، وحدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة Diamond ذات أربع أضلاع)[1]:

- كمية و نوعية عناصر الإنتاج (ويتم التمييز هنا بين عناصر موروثة و طبيعية مثل العمل والأرض، وتراكم رأس المال، والبنية الأساسية، وعناصر منتجة مثل رأس المال البشري ومؤسسات البحث) وفي الوقت الذي تعتمد فيه نظرية هيكشر- اهلين على العناصر الطبيعية والموروثة، فإن نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة.
- تصاعد الطلب و ديناميكية حجمه : وهنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، تجديد المنتجات، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم نشر التفصيلات المحلية دوليا.
- توفير مجهزين وشركات مساندة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذي يوفر معلومات و مصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفورات الخارجية.
- ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال.

إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة كما يرى بورتر، من شأنه توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات و دعم صادراتها و تنافسيتها في التجارة الدولية.

III. التجارة الدولية وتنوع المنتجات:

يعود أصل تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتجات إلى كل من الاقتصاديEDWARD-CHAMBERLIN والاقتصادي HAROLD-HOTELING لدراستهم لتنوع المنتجات غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثاني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، وانطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل "الشمبرلن الجديد " (NEO-CHAMBERLIN) وعلاقته بالتبادل الدولي والتحليل هوتلينق الجديد(NEO-HOTLING) والتبادل الدولي.

كما أن هناك نوعان من التبادل الدولي و هما[2]:

التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتوجات، حيث في هذا الصدد قام الاقتصادي KRUGMAN ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العموديوالتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس

[1] وليد عبد مولاهمرجعسبقذكره، ص.4.

[2] RAINELLI Michel,op cit, pp. 45-53.

الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n " نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n " وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير وتكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في الحجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل، وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة ، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنوع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

كما لدينا التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات، حيث قام الاقتصادي KALAVEN-LANCASTER بربط التحليل "هوتلينق الجديد" بتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج تسمح من الحصول على أحسن توليفة ممكنة.

أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب، يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي، وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق و إلى اختفاء بعض الشركات غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج (نظرا إلى وفورات الحجم) والى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد و ظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة ، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على المنتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

المبحث الثاني : نظريات وأسس وأساليب السياسات التجارية الدولية

تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول من أجل تنظيم العلاقات التجارية الدولية من بلد إلى أخر، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها وهذا ما أدى إلى وجود نوعين متباينين ومتعارضين من السياسات التجارية وهما سياسات الحرية وسياسات الحماية في التجارة الدولية.

ولكل سياسة أنصارها ومؤيدوها، فأنصار حرية التجارة يهدفون إلى إرساء سياسة اقتصادية وتجارية حرة خالية من القيود والحواجز مبررين ذلك بمجموعة من الحجج، هذه الأخيرة رفضها أنصار الاتجاه الحمائي الذين يرون في تقييد التجارة الخارجية وسيلة ضرورية لتحقيق الرفاهية للدولة بالخصوص، وللعالم ككل إذا ما اتبعت، ولتنفيذ كلا السياستين هناك مجموعة من الأساليب والأدوات التي من خلالها يمكن التأثير على التجارة الخارجية للدولة.

أولاً: سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد

لقد تعددت الأبحاث و النظريات حول السياسات التجارية الدولية، إلا أن جل الاقتصاديين اتفقوا على تقسيم السياسات التجارية إلى قسمين وهما: سياسة حرية التجارة الدولية وسياسة حماية التجارة الدولية، كما تختلف هذه السياسات ما بين الدول وهذا حسب النظم الاقتصادية المتبعة لكل دولة.

I..سياسة حرية التجارة الدولية:

تعبر سياسة حرية التجارة الدولية عن إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبرى الحدود السياسية للدولة، حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات والواردات على حد سواء[1].

ولقد اعتبرا ادم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أن الفرد هو أساس العملية التجارية الوحيد أو الرئيسي لها، وأن تنافس الأفراد يؤدي إلى رخاء الجميع ولا يتم ذلك إلا عن طريق التسهيلات التي تقدمها الدولة كالتخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية لذا قاموا برفع شعار "دعه يعمل أتركه يمر"[2] ولقد استندا أنصار حرية التجارة الدولية على مجموعة من الحجج و التي على رأسها مايلي:

1. التخصص وتقسيم العمل الدولي: تساعد حرية التجارة الدولية على منح الدولة مزايا تقسيم العمل و تخصص في الإنتاج، حيث تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، الذي يتم فيه مبادلة مختلف السلع والخدمات، فكلما كانت هذه السوق حرة ستتسع لتشمل أسواق عدد أكبر من الدول ويصبح تقسيم العمل على نطاق دولي وهنا تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في إنتاج هذه السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية[3].
2. صعوبة قيامالاحتكار: إن قيام حرية التجارة الدولية تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع إلى التجديد و الابتكار وبالتالي تنخفض التكاليف إلى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أواقتنائه للسلع الأجنبية[4].
3. الحرية التجارية تشجع التقدم الفني: إذ يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى التنافس مابين الدول في إنتاج السلع وهذا يعمل على زيادة و تنشيط الإنتاج و تشجيع التقدم الفني، و تحسين وسائل الإنتاج ومنه يضمن المستهلك جودة في إنتاج السلعوانخفاض في قيمتها، كما يعمل المنتج على تطوير وتحسين إنتاجها لكسب السوق بصفة دائمة و مستمرة[5].

II. سياسة حماية التجارة الدولية:

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007 ص.73.

[2]أحمد السباعي، الوسيط في القانون التجاري ألمغاربي، مكتبة المعارف، الجزء الأول، الرباط، 1983،ص.28.

[3]رعد حسن الصرن، أسياسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص.287.

[4]عادل أحمد الحشيش مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر،2005ص.295.

[5] عادل أحمد الحشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،1998، ص.199.

تعبر سياسة حماية التجارة الدولية عن الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات التجارية، أو حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة، لذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما تعرف بأنها مجموعة القواعد و التشريعات التي تطبقها الدولة قصد حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية[1]. و لقد استندا أنصار حرية التجارة الدولية على مجموعة من الحجج والتي على رأسها ما يلي:

1. حماية الصناعة الناشئة : تتلخص هذه الحجة في نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة ، لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات و تتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، و لقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا و أمريكا ومازال يؤخذ بها في دول العالم النامي، ولاشك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، و لكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتجاربها في كافة الأسواق[2].

2. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية : إن سياسة حماية التجارة الدولية هي عبارة عن وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من احتمال قيام إشكالية متناقضة ما بين عملية حماية و تقييد التجارة وفي ذات الوقت محاولة جذب رؤوس الأموال إلا أن هناك من الاستثمارات التي تبحث عن الأسواق المحمية، حيث أنه إذا ما قام بالاستثمار سيكون بمنأى من المنافسة و يكون هو المسيطر على السوق بالدولة التي تطبق سياسات الحماية وبالتالي يمكنه الإنتاج والتوسع وتحقيق أرباح عالية[3].

3. تحقيق موارد للخزانة العامة : يعتبر الحصول على إيرادات للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة باستخدام أسلوبي التعريفة الجمركية و الضرائب على الواردات أو كليهما عند مرور السلع عبرى الحدود، و استخدام هذه الموارد في الإنفاق العاموكأننا بذلك نجعل التجارة الدولية تشارك في تمويل الإنفاق العام للدولة أو تمويل التنمية إذا كانت تستخدم تلك الأموال في تشجيع وإعانة الصناعة المحلية.

4. معالجة البطالة : يرى أنصار الحماية أنه يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد الوطني، فما لاشك فيه أن فرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها، مما يمكن إحلاله محلها سواء كانت الاستعاضة مباشرة أو غير مباشرة لذلك فإن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية والذي يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار و الربح في الداخل[4].

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.80.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت،1996،ص.196.

[3] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.85.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأول، الجزء الأول، القاهرة مصر،2003،ص.124.

5. حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق: يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية[1]، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول إلى حماية نفسها من الإغراق وفق تشريعات وقواعد خاصة المنظمة العالمية للتجارة.

ثانياً: الأساليب السعرية والكمية للسياسات التجارية الدولية

تتدخل الدولة في سير حركة تجارتها الخارجية عن طريق استخدام أنظمة وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الدولة، وتتضمن هذه الأساليب كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

I.الأساليب السعرية :

يمكن التمييز بين هذه الأساليب، المؤثرة في تيار التبادل الدولي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات من خلال الإعانات الرسوم الجمركية، الإغراق، سعر الصرف. ويمكن عرض هذه الأساليب من خلال ما يلي:

1. الرسوم الجمركية : تعتبر الضرائب أو الرسوم الجمركية من أقدم وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية للدول، بل وأكثرها شيوعا في الوقت الحاضر والرسم الجمركي هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند العبور للحدود الجمركية الوطنية دخولا وخروجا[2]. وهناك عدة أنواع للرسوم الجمركية بدأ: بالرسوم القيمية وهي التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلعة الخاضعة للرسم. و الرسوم النوعية وهي تلك الرسوم التي تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة والرسوم المركبة وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي والرسوم المالية وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، وهي تمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات الدول النامية[3].
2. الرقابة على الصرف: إن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا و شراءا. و هي التي تحدد سعر العملة الوطنية، في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، و تعبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي و بثقلها الاقتصادي في عالم أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لكل قرارات السياسة الاقتصادية[4].
3. نظام الإعانات : يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 1998،ص.203.
[2] جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الأول 2002ص.92.
[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.201.
[4] موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010،ص.119.

أوالخارجية[1]. كما تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية وهي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني، يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، و تدعيم مركزهم التنافسيسواء من الناحية الكمية أوالكيفية أو الخدمات المقدمة، والواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يدفعه المنتج أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين.وتنقسم الإعانة التي تقدمها الدولة للمصدرين إلى إعانات مباشرة، حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساسا نوعي، وإعانات غير مباشرة تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركز مالي.

4. نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة أنواع هي الإغراق العارض، يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم والإغراق قصير الأجل، ويأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.والإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج[2].

II. الأساليب الكمية والتنظيمية:

تشمل هذه الأساليب كل من نظام الحصص، نظام الحظر تراخيص الاستيراد، المعاهدات التجارية، والاتفاقات التجارية والتكتلات الاقتصادية واتفاقات الدفع ويمكن التعرض لهذه الأساليب، من خلال ما يلي:

1. نظام الحصص: يعمل هذا النظام على فرض قيود معينة على الاستيراد و نادرا على التصدير بمعرفة السلطات الحكومية المختصة التي تقوم من جهتها بتحديد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة زمنية معينة ومحددة، بحيث يمنع استيراد السلعة ذاتها بعد هذه المدة[3].

2. نظام الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"[4]ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين: حظر كلي وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتيبمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي. حظر جزئي وهو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3. تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

---

[1] أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999، ص.155.
[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001 ص.208.
[3] جمعة سعيد سرير، مرجع سبق ذكره، ص.103.
[4] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص.289 .

4. المعاهدات التجارية : المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيميا عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري ويجب أن تتوفر بعض المبادئ في المعاهدات التجارية وهي: مبدأ المساواة ومبدأ المعاملة بالمثل[1].

5. اتفاقيات الدفع : تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل[2].

6. الاتحادات الاقتصادية : هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[3].

7. السوق المشتركة : تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958[4].

III. الأساليب الإدارية للسياسات التجارية الدولية:

تعتبر الحماية الإدارية من قبيل الإجراءات الاستثنائية، حيث تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة و منها[5]:

1. التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية : التعريفات الجمركية تشمل بنودا مختلفة متشابكة وتستطيع السلطات الجمركية مع شيء من التحكيم، أن تسحب البند الذي تريده على السلعة المستوردة فتشل بذلك الاستيراد أو تقيده وفقا لما تراه مناسبا.

2. التعنت في تقدير قيمة الواردات: إن المنطق يتطلب أن يفرض الرسم القيمي على قيمة الواردات في ميناء شحنها، ولكن تستطيع السلطات الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد باتخاذ سعر التجزئة، أو باتخاذ هذا السعر مضافا إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطنية أساسا لتقدير القيمة والرسم الواجب دفعه.

3. التشدد في تطبيق اللوائح الصحية : مثال على ذلك، حجز الحيوانات الحية فترة طويلة في الجمركة بحجة التأكد من خلوها من بعض الأمراض، وكذلك رفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة.

---

[1] عادل أحمد حشيش و أخرون، *مرجع سبق ذكره*،ص241.

[2] أحمد عبد الخالق، *مرجع سابق*، ص 170 .

[3] عادل أحمد حشيش، *مرجع سابق*، ص 287

[4] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، *اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 279.

[5] أحمد عبد الخالق، *مرجع سابق*، ص178.

4. التمييز في أسعار النقل: فقد تعرقل السلطات الإدارية الاستيراد عن طريق فرض نفقات مرتفعة على نقل السلع المستوردة إلى داخل البلاد و ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تقل مقدرتها في منافسة المنتجات الوطنية.

5. عرقلة نشاط المندوبين التجاريين: جرت العادة على أن تبعث الشركات الأجنبية مندوبين لها في الأسواق الوطنية بغرض الدعاية لمنتجاتها ودراسة الأسواق وعقد الصفقات وتستطيع الإدارة التضييق على هؤلاء المندوبين بطرق شتى منها التعنت في إجراءات الإقامة وفرض الرسوم العالية على العينات التي يحملها المندوب معه.

6. مقاطعة المنتجات الأجنبية : تستطيع الإدارة القيام بحملة دعاية لتشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج، أو منتجات دولة معينة وقد تستلزم في نفس الوقت من المستورد وضع علامة تميز هذه المنتجات بالذات عن غيرها.

7. الرقابة على الصرف: تقوم الإدارة بتقييد نشاط المستوردين عن طريق القيام بالرقابة على الصرف، فتقوم الإدارة بوضع العقبات اتجاه المستوردين عند قيامهم بدفع مستحقات وارداتهم للخارج و إطالة الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك.

ثالثاً: الأساليب الجديدة للسياسات التجارية الدولية :

يقصد بالأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية تلك المجموعة من الوسائل المستعملة من قبل بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أوعوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة. ولقد استخدمت ولا تزال الدول المتقدمة هذه الأساليب وبشكل متحمس لغرض فرض القيود على الواردات، خاصة تلك الواردات القادمة من الدول النامية[1]. ولعل من أبرز هذه الأساليب لدينا :

1. الحواجز التقنية : تتمثل الحواجز التقنية في مجموعة المقاييس والمعايير الوطنية في مجال النوعية والجودة والتخزين والتعليب والنقل والحماية البيئية والمستهلك والصرف الصحي وعملية الجمركة وغيرها، ويجب على المستورد إتباعها للسماح بدخول سلعته فمثلا حكومة فرنسا في سنة 1982 ولتقييد توريدها بأجهزة الفيديو من اليابان، قررت السماح بدخول الكميات المراد استيرادها و لكن تحت شرط مرورها من مركز جمركي واحد، مما أطال مدة الاستيراد و زاد تكاليف المستوردين.

   هذه الممارسات من شأنها زيادة التكاليف الإنتاج في البلدان المصدرة، وبالتالي التخفيض في حجم صادراتها إلى البلدان الممارسة لمثل هذه العوائق التي يمكن أن تكون إجراءات ثانوية كمالية لا ضرورية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا التي قررت حكومتها سنة 1982 إلزامية تحرير الوثائق المرافقة لبعض المنتجات الأجنبية عند جمركتها.

2. الإغراق الاجتماعي: تعد حاليا من أبرز الأدوات الحمائية الجديدة التي تتحجج بها الدول المتقدمة من ظروف إنتاج في البلدان المختلفة، مما يجعل المنتوج في هذه البلدان ذا

[1] بهاجيرات لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية –المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة رضا عبد السلام دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية، 2005،ص.153.

تكلفة منخفضة مقارنة مع البلدان المتقدمة، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تطالب بإدخال بعض التوصيات الاجتماعية ومطالبة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

3. الرسوم و الأعباء الداخلية : هي طريقة من طرق السياسة التجارية موجهة لرفع السعر الداخلي للسلع المستوردة، وفي نفس الوقت تخفيض قدرتها التنافسية داخل السوق المحلية فالرسم المطبق على السلع المستوردة عديدة يمكن أن تكون مباشرة وهي تلعب دورا تمييزيا إذا كانت تطبق على السلع المستوردة دون تطبيقها على السلع المحلية، في حالات كثيرة تفوق قيمة الرسوم والأعباء الداخلية مقدار التعريفة على الوارد، كما أن معدلاتها غير ثابتة وتتغير بتغير أوضاع السوق الداخلية.

4. التشدد في تطبيق معايير العمل و لوائح التشغيل: مازالت غالبية الدول النامية ذات القدرة على التوسع في الصادرات الصناعية كثيفة العمالة تواجه حواجز كبيرة، إذا ما زالت التجارة في المنسوجات والملابس يحكمها نظام الحصص، كما تصطدم الصادرات الصناعية من الدول النامية بتعريفات جمركية عالية ومتصاعدة، وأيضا أشكالا أخرى من الحماية خاصة الإجراءات المضادة للإغراق و الحواجز الحمائية الجديدة مثل معايير العمل.

5. السياسات التجارية الإستراتجية : في السنوات الأخيرة ظهرت نظريات متعددة تتمحور حول الاستفادة المحتملة للدولة المستوردة من الضريبة أو من الأدوات الأخرى للسياسة التجارية التي برزت على الساحة حديثا والتي يطلق عليها الحماية الجديدة أو نظريات السياسة التجارية الإستراتجية.

فمجموعة الدول المتقدمة وفي إطار السياسة التجارية الإستراتجية، تتبع مجموعة متنوعة من الإجراءات التجارية الأحادية والثنائية، وذلك بغية ممارسة ضغط من جانب واحد عل بلدان أخرى خاصة مجموعة الدول النامية لغرض فتح أسواقها أملم سلع هذه الدول. وبهذا المعنى فإن هذه الدول تقوم باتخاذ قرار من جانب واحد لتحديد ما هو عادل أو غير عادل من الممارسات التجارية للبلد الشريك مما يؤدي إلى تشويه المنافسة التجارية[1].

6. التلاعب بالعملات : تعد آلية التلاعب بالعملات أو التقدير المنخفض لها واحدة من بين الأساليب والتقنيات الحمائية الفعالة، إذ تسمح باستفادة الصناعة المحلية من مزايا مختلفة على حساب الصناعات الأجنبية المنافسة. وهو يشكل صراعا تجاريا حادا عن طريق العملات من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين في الاقتصاد الدولي لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، إضافة إلى اليابان من جهة والصين من جهة أخرى على خلفية الضغوط التي تمارسها الجهة الأولى على الصين لإعادة تقييم سعر

[1] BECUWE Stéphane, *Commerce international et politique commerciales*, Armand Colin, 1éd, Paris, 2006 P.166.

صرف عملتها المحلية نحو الارتفاع من أجل تقليل قدرتها التنافسية في الأسواق الأمريكية و العالمية[1].

المبحث الثالث : الاشتراطات والمعايير البيئية والسياسات التجارية الدولية

لقد بدأ الاهتمام بموضوع المعايير والاشتراطات البيئية يتزايد في التسعينيات من القرن الماضي أين ساد الاعتقاد بأن الاشتراطات البيئية سواء كانت إقليمية أو دولية، تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسات، وبأن تحرير التجارة يضر بالبيئة وبأن التقدم في مجال واحد لا يؤدي إلى خسائر في سائر المجالات. إل أنه في الوقت الحالي، أصبحت الدول تبدل جهودا سعيا منها إلى اعتماد نهج متكامل في التجارة و البيئة و القدرة التنافسية ضمن إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم المعايير والاشتراطات البيئية وأهم خصائصها

يقصد بمفرد معيار أو اشتراط عادة تدبير ينبغي الامتثال له. و يمكن أن يكون هذا المعيار أوالاشتراط إلزاميا. ومن الناحية القانونية البحتة، تبقى هذه المعايير والاشتراطات طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، كالأنظمة الفنية، فيجعلها تدابير إلزامية. كما أن المعايير والاشتراطات البيئية ترتكز على الشروط المتصلة بمنتج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، بما في ذلك مثلا المصطلحات والرموز و شروط وضع العلامات و التغليف.

وتتضمن هذه الإجراءات عموما إجراءات للتأكيد على الامتثال لمعايير محددةوعلى هذا يمكن تعريفها بأنها، تلك التدابير التي لها أثار على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان. وبمعنى أخر يمكن تعريفها بأنها تلك الإجراءات والوسائل الرقابية سواء المحلية أو الدولية، الموضوعة من أجل حماية البيئة "[2]. كما أنها تعبر عن، تلك الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءا أساسيا من سياساتها.

كما أن الاشتراطات والمعايير البيئية تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثر وفعالا فيها[3]. أي أنها تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو الموارد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية[4]. وللمعايير والاشتراطات البيئية العديد من الخصائص وهي[5]:

- طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، حيث يوجد هناك تباين في التفضيلات الاجتماعية بسبب تباين مستويات المداخيل بين البلدان، و منه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدولة المتقدمة وهذا ما قد يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الأخر في تطبيق السياسات البيئية.

---

[1]JOUAHRI Nacer et AL, *Les nouvelles méthodes et normes de protections*, Etude réalisée par L'ESSEC, Base de Connaissance AEGE, 17 Mai, 2010, P. 12.

[2]رعد حسن الصرى، نظم الادارة البيئية و الايزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001، ص.27.

[3]مطانيوس مخول، عدنان غاتم، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص.35.

[4]عبد السلام مخلوفي بن عبد العزيز سفيان، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة شلف، العدد الرابع، 2010،ص.26.

[5] كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة الجزائر،2008،ص.209.

- طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، حيث قد يكون الغرض بيئيا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.
- مستوى الأضرار التي قد لحقت بالبيئة، حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.
- القدرة التنظيمية، أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقررها، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية و تكنولوجية متقدمة.
- درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما ازداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الاقتصادية.

ثانياً: متطلبات وأنواع المعايير والاشتراطات البيئية

إن زيادة الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ينجم عن حرص شديد على الحفاظ على البيئة بصفتها مصدر للموارد الطبيعية، وخدمة للإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير ورسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء، وتتمثل أهم صور هذه المعايير والأنواع في مايلي[1]:

1. معايير نوعية البيئية: وهي تلك التي تحدد الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك وهي معايير عامة تصف حالة بيئية.

2. معايير المنتج :تحدد معايير المنتج القواعد المتعلقة بالخصائص النهائية لهذا المنتج وتكون هذه الخصائص مرئية وقابلة للخضوع لاختبار دقيق في المنتج النهائي. ويمكن أن تتضمن المعايير البيئية الخاصة بالمنتج التغليف بمواد يعاد تدويرها، أو تحديد الحد الأقصى للرواسب المتبقية من المبيدات أوالحد الأقصى للأصباغ والمعادن الثقيلة وغيرها من المخلات الضارة بالبيئة .وعلى هدا ينبغي تطبيق معايير المنتج المعتمدة كأنظمة فنية على المنتجات المحلية والواردات على حد سواء.

3. معايير أساليب التصنيع والإنتاج :تتعلق المعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج بطرق الإنتاج أو التصنيع أو المعالجة أو الإتلاف، حيث في هذا السياق، كثيرا ما تحدد المعايير المبادئ أو القواعد المرتبطة بتصنيع سلعة معينة، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج، ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات معايير النفايات السائلة، أو المقادير القصوى لانبعاثات بعض المكونات أو الجزئيات في الهواء، أو شروط معالجة النفايات الخطرة وتخلص منها.

---

[1] أنظر كلا من :

-عبد العزيز مخيمر، دور المنضمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1986ص ص.216-217.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير حول المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الأمم المتحدة، 05 جويلية 2005، ص.10.

4. معايير الانبعاث : تحدد هذه المعايير كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أومادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة. وتطبق معايير الانبعاث على المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

5. معايير نوعية البيئة : هي معايير تصف بصفة عامة حالة البيئة وتتعلق بالإنتاج والاستهلاك كما أنها تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي ينبغي تجاوزها .

وفي نفس الإطار نجد أن هناك متطلبات وأشكال تتخذها المعايير والاشتراطات البيئية على أرض الواقع ويمكن عرض بعض من هذه المتطلبات والأشكال في ما يلي:

6. متطلبات التعبئة والتغليف: يقصد بمتطلبات التعبئة والتغليف، حماية قيم مستخدم المنتوج أثناء تسلمه المنتوج من منتجه، وقد شهدت القوانين والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع تطورا كبيرا يتعلق بمواد التعبئة، تدويرها وإعادة استخدامها. وقد كانت الدول المتقدمة سباقة في إصدار قوانين تلزم جميع المنتجين بأن يكون نظام التعبئة ملائما لتدابير إعادة الاستخدام حتى يتسنى السماح لسلعهم من دخول السوق.

ومن تم فإن عدم توفر مثل هذه الاشتراطات سيحرم السلع من حق المنافسة في السوق وفي ظل حركة النمو الاقتصادي والتجاري ومع زيادة الوعي البيئي تقوم الدول بسن و تعديل ومراجعة تشريعاتها المتعلقة بالتعبئة والتغليف وتهدف هذه التشريعات المتعلقة بالتعبئة والتغليف إلى:

- ملائمة العبوات لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو التحليل الكيميائي أوالاستخلاص الحراري لاستعادة محتواه من الطاقة.
- الإعلان الصريح على العبوة عن مكونات السلعة من المواد الطبيعية والصناعية.
- أن تكون العبوة أحد العوامل الأساسية في تقييم المنتجات.

7. العلامة البيئية:إن العلامة البيئية هي تلك التي تمنحها الجهات الحكومات أو الخاصة لإعلام المستهلكين عن أفضلية المنتوج من الناحية البيئية عن غيره من المنتجات المماثلة وهي اعتراف يمنح دون إجبار كشهادة على أن المنتوج قد روعي فيه كل معايير سلامة البيئية على طول دورة حياته، كما أنه يحتمل أن تكون إجبارية في بعض الحالات مثل السامة التي تتطلب أن يشار إليها على عبوة المنتوج، كما تعد العلامة البيئية عاملا تنافسيا في بعض القطاعات. ويقصد كذلك بالعلامة البيئية تلك الأدوات التي تضمن للجمهور أن المنتجات قد استوفت المعايير البيئية الدنيا.

ثالثاً: أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي شجعت الحاجة إلى الاشتراطات البيئية

لقد تم عقد مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية تهدف إلى حماية البيئةوموجهة التلوث البيئي والحد منه، ولعل من أهم هذه الاتفاقيات والمؤتمرات لدينا:

1. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية : والمعروف كذلك باسم مؤتمر الأرض، والذي عقد في ري ودي جانيرو في البرازيل سنة 1992، ومن بين المستندات التي صدرت عن المؤتمر وثيقة قواعد الغابات التي تضع مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الأضرار بالبيئة[1].

2. أجندة القرن 21، حيث تعد برنامج عمل لمكافحة المشاكل البيئية والتنموية الكبرى التي تواجه العالم. ويعتمد هذا البرنامج على توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولية من أجل تسريع التنمية. وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية.

   كما تهدف الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول خاصة النامية منها، بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص لنفاد منتجاتها إلى الأسواق العالمية من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادراتها إلى الدول المتقدمة[2].

3. مؤتمر جوهانسبرج : تم عقد هذا المؤتمر في سنة 2002، وقد أكد هذا المؤتمر على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية، واتفقت الدول المشاركة فيه على أن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية أمور لابد منها للوصول إلى التنمية المستدامة، وقد تعرض المؤتمر إلى تحديات متعلقة بالبيئة وتم التأكيد من خلاله على أن البيئة لا تزال تعاني من التدهور. و على هذا يجب تكثيف كل الجهود لحماية البيئة من كافة الأخطار المادية.

4. اتفاقية بازل الدولية : لقد أقرت اتفاقية بازل في جنيف بسويسرا سنة1989 وأصبحت نافذة في سنة1992 وقد أسست هذه الاتفاقية والتي تعد جزاءاً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة المرتبطة بإنتاج النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود وإدارة شؤونها، والتركيز الأساسي في ذلك يقع على تنظيم التجارة الدولية في النفايات الخطرة المبينة قوائمها في مرفقات الاتفاقية. والتجارة الدولية مسموح بها فقط بين الأطراف تقوم على أساس إجراءات القبول السابق عن علم، ولكل طرف حق منع استيراد النفايات الخطرة في أراضيه.

5. والمخلفات الخطرة التي تغطيها الاتفاقية : (المخلفات والمواد السامة، المسببة للعدوى المواد الأكالة، السامة بيئياً، المواد القابلة للانفجار والاشتعال).

6. بروتوكول قرطاجة بشأن السلامة الإحيائية : والذي تم التوقيع عليه في 11 ديسمبر 2003، و قد انبثق هذا البروتوكول عن اتفاقية التنوع الإحيائي، و يركز بشكل خاص على النقل عبر الحدود لأي كائن حي محور ناتج عن التقنية الإحيائية الحديثة، قد تكون

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة الدولية في المنطقة البيئية، الأمم المتحدة سبتمبر 2003، ص.03.

[2] SIDA . Report on Trade, *environmentanddevelopmentcooperation*– April 1998 .www.sida .org

له آثار ضارة على حفظ واستدامة استخدام التنوع الإحيائي. ويهدف البروتوكول إلى المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال سلامة نقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التقنية الإحيائية الحديثة والتي يمكن أن يترتب عليها آثار ضارة على حفظ واستدامة استخدام التنوع الإحيائي مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان.

7. منظمة التجارة العالمية والبيئة : لقد كان هناك أراء تنادي بتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أوروغواي، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في هذا الشأن، فاكتفى الأعضاء بإنشاء لجنة خاصة للتجارة والبيئة تعنى بمناقشة وتحليل العلاقة بين التجارة والبيئة وتقديم تقارير بشأنها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات في هذا الإطار[1].

رابعاً: قياس أثر المعايير والاشتراطات البيئية على التجارة الدولية

رغم صعوبة عملية إيجاد طريقة صحيحة يتم بها قياس الآثار الناجمة عن تطبيق المعايير البيئية على التجارة الدولية، إلا أن بعض الخبراء أمثال الاقتصادي الأمريكي PEARSON قد قدم اقتراحين للقياس وهما[2]:

I..تضمين النفقات على المقدرة التنافسية والتجارة الدولية:

تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية حيث تعد المقدرة الطبيعية البيئية كأحد أهم العوامل التي تساعدها على اكتساب هذه الميزةوالتخصص في إنتاج السلع كثيفة التلوث، وبالتالي طالما لم يتم تضمين النفقات البيئية نتيجة استغلالها لميزة توفر الموارد الطبيعية إلى جانب نفقات عناصر الإنتاج حيث تعتبر هذه الدول كما لو أنها متخصصة في إنتاج هذا النوع من السلع.

ولكن بتضمين النفقات قد تتغير طبيعة التخصص ومن تم نمط الإنتاج و التجارة الدولية خاصة إذا حدث هذا التضمين من جانب واحد(الدول التي تملك الميزة النسبية)، من خلال هذا كله يمكن تلخيص أهم الجوانب السلبية والايجابية لهذا التضمين على المقدرة التنافسية للدول في التجارة الدولية من خلال ما يلي:

1. **التأثير السلبي لتضمين النفقات:** في حالة نمطية الإنتاج يمكن تأثير تضمين النفقات بتضاؤل الميزة النسبية وبالتالي نضمن حدة الدافع للتخصص في هذا النوع من السلع بالذات في هذه الدول، حيث يتضاءل الفارق في الميزة بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث الموارد(البيئية)، فتصبح هذه الأخيرة ذات قدرة على المنافسة وتصبح مهيأة لإنتاج هذه السلع كثيفة التلوث فيحدث التغيير في طبيعة التجارة فتصبح المنافسة من جانب الدول الغنية و الفقيرة بيئيا على السواء، لكن رغم ذلك يرى البعض أن الدول الغنية تظل تصدر سلعا بمستوى تلوث أكثر من غيرها.
2. **التأثير الايجابي لتضمين النفقات على الدول:** إن الأثر الايجابي لتضمين النفقات البيئية في المنتجات النهائية قد تستفيد منه الدول الغنية بيئيا، حيث وإنه في حالة هذا التضمين سيحدث انخفاض في إنتاج السلع الملوثة بصفة عامة وبالتالي تحافظ هذه الدول على

[1]United Nations *Environment Programme and the International Institute* for Sustainable Development: "Environment and Trade, A Handbook", 2000.

[2] MAXWELL W John, *Trade and Environment : Theory and Policy in the Context of EU Enlargement and Economic Transition*, Edward Elgar Publishing Limited, USA,2009,p.143.

ميزتها النسبية التنافسية في إنتاج السلع كثيرة التلوث في مجال التجارة الدولية، إلا أن هذا التحليل يحمل في طياته سلبيات عديدة خاصة ما تعلق منه بصادرات الدول النامية حيث:

- أنه يصعب القول أن هناك دولا غنية بيئيا، لأنها لم تصل بعد إلى درجة كبيرة من التصنيع و على سبيل المثال، الدول النامية والتي تعاني من مشاكل بيئية معقدة وربما أكثر من الدول المتقدمة صناعيا في بعض الحالات.
- أنه حتى في حالة تطبيق جميع الدول للسياسات البيئية و حفاظ الدول المتقدمة على ميزتها النسبية إلا أننا لن نستطيع بلوغ الهدف المقصود و هو الحفاظ على البيئةومكافحة التلوث و خفضه وهو الهدف الأساسي الذي قامت عليه هذه السياسات.

IIالتطبيقات الذكية للاشتراطات البيئية على التجارة الدولية:

إن تأثير الاشتراطات البيئية على موازين العلاقات التجارية الدولية أصبح في الفترة الحالية عابرا للحدود، فبعد أن كان يقتصر على القدرة التنافسية والتجارة الدولية للدول التي تأخذ بهذه الاشتراطات أصبح في الفترة الحالية يمتد تأثيرها إلى اقتصاديات وتجارة الدول التي تتعامل معها، وتزداد وطأة هذا التأثير إذا تم فرضها من جانب واحد، وإذا كان الغرض من استعمالها كذلك يهدف إلى ترتيب نتائج تجارية.

وعلى هذا نستعرض بعض التطبيقات الذكية والخفية للاشتراطات والمعايير البيئية كأساليب حمائية جديدة في التجارة الدوليةوتأثيرها على القدرة التنافسية للمنتجين المحليينوهذا كله من خلال الميكانيزمات التالية[1]:

1. قد يتحمل المنتجون المحليون نفقات إضافية في سبيل التكيف مع الاشتراطاتو المعايير البيئية مما يؤثر بالتالي في هياكل النفقات والأثمان النسبية، ويصبح هذا التأثير ملحوظا إذا ما اقتصر تطبيق هذه المعايير في بعض البلدان دون البعض الأخر، مما يؤدي بالدول التي تطبقها إلى فقدان الميزة التنافسية في السوق الخارجية.
2. قد توضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، إذ أحيانا يكون بإمكان المنتجين المحليين ممارسة نفوذهم وضغوطهم على وضع و تطبيق معايير يعجز المنافسون الأجانب من وضعها وكما يعاب على الكثير من هذه المعايير افتقارها إلى الشفافية وضعف استنادها إلى الجانب العلمي في كثير من الأحيان ولذا في هذه الحالة تعد مجرد عقبة أمام التجارة الخارجية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية.
3. قد يصل أثر إعمال المعايير البيئية إلى حد منع وحظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئيا، إذا لم تستوفي الاشتراطات البيئية، ومن أمثلة على ذلك اشتراط بعض الدول خلو البنزين من الرصاص أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والواقع لأن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الصناعية بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو المبيدات أو ارتفاع النسب الباقية منها في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

[1]MAXWELL W John, Op Cit,p.148.

4. إن معايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب و طرح الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلات أو تجديدا وإحلالا، وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية كما تضعف قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية في ظل الأخذ بسياسة السوق المفتوح.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المبحث نجد أن هذه التشريعات والمعايير البيئيةوالتي تم التوصل إليها من خلال عقد اتفاقيات ومؤتمرات دولية، والتي كان هدفها الاسمى حماية البيئة و صحة الإنسان من الأخطار الناتجة، خاصة عن طريق التدفق التجاري بين الدول إلا أن هناك مخاوف حول مستقبل الدول النامية التي لم تستطيع إلى حد الآن إدراك هذه التشريعات البيئة، حيث سوف تؤدي هذه الأخيرة إلى عرقلة نفاد صادرات ومنتجات هذه الدول في الأسواق الدولية.

الخاتمـــة

على ضوء ما سبق، من خلال المسح النظري لهذا الفصل، يُمكن إستخلاص النقاط التالية:

- تعد التجارة الدولية عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها الفعال في ترقية الصادرات ونشر المعرفة التكنولوجية بين الدول، وهذا ما لمسناه في المبحث الأول والثاني من خلال التطرق إلى نظريات التجارة الدولية بدأ من النظريات الكلاسيكية إلى غاية النظريات الجديدة؛
- تتدخل الدولة في سير حركة تجارتها الخارجية من خلالالسياسات والأساليب المستخدمة في التجارة الدوليةوالتي تتغير تبعا لظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات حيث في البداية وجدنا أن حرية التجارة الدولية هي التي كانت سائدة خاصة في حقبة الثورة الصناعية، لكن سرعان ما أعادت العديد من الدول توجيه سياساتها التجارية نحو الحماية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى؛
- في الوقت الحالي تلونت السياسات التجارية ما بين الحماية والحرية تبعا لظروف كل دولة وحاجياتها وهذا كان مجمل ما تم التطرق له في المبحث الثالث وبالأخص الرابع عند التطرق إلى المعايير والاشتراطات البيئية والتي أصبحت تسمى اليوم باسم سياسات التجارة الجديدة أوالأساليب الحمائية الجديدة؛

الفصـل الثاني

المنظمة العالمية للتجارة

لقد أدت المشاكل والصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي زادت حدتها مع الحرب العالمية الثانية، إلى ضعف نسبة نمو التجارة العالمية، وبالتالي الاقتصاد العالمي ككل وتمثلت أهم هذه المشاكل في الحواجز والعراقيل التي كانت تقف في وجه المبادلات التجارية، لذا بات من الضروري البحث عن أساليب وطرق للخروج من هذه الوضعية الصعبة.

وعلى إثر ذلك تمكنت مجموعة من الدول من إبرام معاهدة دولية تهدف إلى تنظيم التجارة العالمية، حيث سميت هذه المعاهدة بـ : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT سنة 1947 مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية، حول تحرير التجارة حتىجولةأورغواي سنة 1993التيأسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تم الإعلان عنها في سنة 1993، ووقعت عليها 117 دولة في سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في أول يناير1995.

ولقد شكل إنشاء هذه المنظمة حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكوسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية وتأطيرها.

من هذا المنطلق قمنا بهيكلة هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة؛
أولاً:من الجات إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
ثانياً:مبادئ المنظمة العالمية للتجارة؛
ثالثاً:أهداف ووظائف المنظمة العالمية للتجارة؛

المبحث الثاني: طبيعة العمل في المنظمة العالمية للتجارة.؛
أولاً:الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية؛
ثانياً:العضوية والانسحاب في المنظمة العالمية للتجارة؛
ثالثاً:الحقوق، الالتزامات في المنظمة العالمية للتجارة؛

المبحث الثالث: أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت في المنظمة العالمية للتجارة؛
أولاً:المؤتمرات الوزارية من سنغافورة إلى سياتل.؛
ثانياً:المؤتمرات الوزارية من الدوحة حتى هونغ كونغ؛
ثالثاً:أهم المؤتمرات الوزارية بعد مؤتمر هونغ كونغ؛

المبحث الرابع: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛
أولاً:اتفاق الزراعة؛
ثانياً:اتفاق الصناعة؛
ثالثاً:اتفاق الخدماتGATS؛
رابعاً:اتفاقيات أخرى؛

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

لقد كان التوقيع على الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي في مدينة مراكش المغربية موافقة رسمية على إنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف، والذي يعتبر الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية فيه بين أعضائه، من اجل تحقيق حرية التجارة الدولية من كافة القيود الجمروكية والغير جمروكية، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأهداف والمبادئ والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وإلزاما وسرعة وإتباع سلسلة من الاتفاقيات حول القطاع الزراعي والخدمي والصناعي وحقوق الملكية الفكرية.

أولاً:من الجات إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف

لقد قاد إنشاء البنك الدولي WB و صندوق النقد الدولي IMF بموجب اتفاقية بروتن وودز، سنة 1944. إلى التفكير في إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO تكون على نفس مستوى إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهذا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتجنب حرب عالمية أخرى وتخفيف القيود على التجارة الدولية[1].

إلا أنه تم الرفض على إنشاء منظمة التجارة الدولية ITOمن قبل الولايات المتحدة لأنها تقف سدا منيعا أمام مصالحها الشخصية[2]. وكبديل لمنظمة التجارة العالمية عملت الولايات المتحدة على التحضير للقاء تم في جنيف بين أفريل واكتوبر سنة 1947 بحضور 23 دولة[3]–، منها 12 دولة متقدمة و11 دولة نامية، وقد تم خلال هذا المؤتمر المصادقة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1جانفي 1948[4].

حيث تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف بالأطراف المتعاقدة لأن هذه الاتفاقية تختلف في حقيقتها عن العديد من المنظمات و بمأن GATTليست منظمة دولية فهي لا تضم أعضاء ولكن أطراف متعاقدة[5].ولقد عملت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمروكية على تحرير التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وهذا عن طريق سلسلة من المفاوضات أو الجولات والتي يمكن التطرق إليها من خلال ما يلي:

1. **.جولة جنيف سنة 1947 :** شاركت فيها 23 دولة ووقعت عليها، وذلك لإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على انعقادها رغبة منها في تحرير التجارة الدولية، باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية لبناء أوروبا الغربية ولقد تم الاتفاق فيها على تخفيض 45.000 تعريفة جمركية تغطي معاملات تجارية بقيمة 10 مليار دولار على أساس أسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية[6].

---

[1]AMRITA Narlikar, *The world Trade organization A very short introduction* . Oxford univerity press, New York ,2005,pp.11-12.

[2]DOUGLASALewin, and AL, *The Genesis of the GATT* , Cambridge University Press; 1éd, 2009, p.99.

[3] الدول هي: 1- أمريكا 2- بريطانيا 3- استراليا 4- نيوزلندا 5- كندا 6- فرنسا 7- بلجيكا 8- هولندا 9- لوكسمبورغ 10- النرويج 11 سوريا 12- لبنان 13- شيكو سلوفاكيا 14- البرازيل 15- تشيلي 16- كوريا 17- جنوب روديسيا 18- جنوب إفريقيا 19- الهند 20- باكستان 21- الصين 22- سيلان 23- بورما.

[4]BERNARD M . Hoekman,& PETROS C . Mavroidis, *The world Trade organization ;law economics and politics* published by Routledge, New York ,2007 ,pp. 7-8.

[5]RAINELLI Michel, *L'organisation Mondiale du commerce*, 8éd, Economica, paris ,2007, p19.

[6]محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص ص.27- 28.

2. **.جولة انسي 1949 :** عقدت هذه الجولة بفرنسا سنة 1949، حيث جرت مفاوضات بين مجموعة الدول المؤسسة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وعشرة دول أخرى (اليونان، ايطاليا، فنلندا، السويد الدنمارك الدومنيكان، هايتي، نيكاراجو أرجواي، ليبيريا)، وهي تلك الدول التي عرفت بالدول المتعاقدة حيث في هذه المفاوضات تم التوقيع على بروتوكول أنسي وكانت المفاوضات في هذه الجولة على غرار مفاوضات جنيف السابقة أي على أساس نظام أن قاعدة المورد الرئيسي للسلعة.

3. **.جولة توركاي 1951 :** جرت مفاوضات هذه الجولة في توركاي بإنجلترا، خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أفريل سنة 1951 بين الدول السابقة الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وبين كل من ألمانيا ونمسا وجواتيمالا والبيرو والفلبين وتركيا[1] وقد تم خلال هذه الجولة مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة سنة 1948، وقد تميزت هذه الجولة بالارتفاع الملحوظ في عدد الدول المشاركة حيث وصل عددها إلى حوالي 38دولة ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

4. **.جولة جنيف الثانية 1956 :** امتدت هده الجولة من 1952 إلى 1956 بسويسرا حيث اشترك فيها 26 دولة وكانت قيمة التجارة التي شملها التحرير تقدر بحوالي 2,5 مليار دولار حيث يعتبر هذا الرقم ضئيل نسبيا كون الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات كانت تستغل حقها الكامل في التفويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة 900 مليون دولار وبالمقابل تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

5. **.جولة ديلون 1960-1961 :** جرت هذه الجولة بجنيف وسميت بهذا الاسم نسبة إلى دوغلاس ديلون وهو نائب السكرتير العام الأمريكي الذي اقترح هذه المفاوضات وكان المحرك الأساسي فيها، وشاركت في هده الجولة 26 دولة وتركزت مفاوضاتهم على تنسيق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وانتهت الجولة بإقرار 4400 امتياز تعريفي تغطي تعاملات التجارية بقيمة 4,9 مليار دولار[2].

لقد تميزت الجولات السابقة بإبرام اتفاقية الألياف المتعددة سنة 1961 كإجراء قصير الأجل يطبق لمدة سنة واحدة، ولكن استمر تطبيقه إلى حين إعلان اتفاق مراكش وهذه الاتفاقية تقيد صادرات المنسوجات والملابس في الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية بحصص كمية، وهي تنطوي على خرق لقاعدتين من قواعد الجات، فهي تستخدم نظام الحصص بدلا من التعريفة الجمركية في حماية الصناعة المحلية، كما أنها تنطوي على التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وتحديدا فإن التمييز هنا ضد الدول النامية[3]. وفي ضل كل هذا تم الدعوة إلى عقد جولات أخرى و هي:

6. **.جولة كينيدي 1964-1967 :**والتي تمت في الفترة (1964-1967) وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق "جون كيندى" الذي دعا لعقدها، وأسفرت هذه الجولة

[1]سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري، دار النهضة العربية القاهرة 2004 ص.19.

[2]SANDRETTO Réne, *Le commerce international*,economica ,paris 1996, p.42.

[3] SAMUELSON Alain, *Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires*, Alger, OPU 1993,p.38.

عنالاتفاق على تخفيض التعريفات بنسبة 35% تدريجيا على مدى 5 سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار[1].

كما قد ضمت هذه الجولة 50 دولة وشهدت الزيادة في عضوية الدول النامية نتيجة لإضافة نص في فقرة التجارة والتنمية تضمن إلزامية قيام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفات على منتجات الدول النامية ومنع وضع عراقيل جديدة، وهذا ما أسهم في التوصل إلى تخفيضات بلغت 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية، وقد شهدت أيضا تعاظم ظهور ونمو السوق الأوروبية واليابان، ومكافحة سياسة الإغراق[2].

7. **.جولة طوكيو 1973-1979 :** لقد كانت جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام اتفاقية الجات لهدا عدت من أهم جولات المفاوضات التي عقدتها الجات حيث شاركت فيها 29 دولة ،و تم تخفيض التعريفة الجمركية على الآلاف من السلع الزراعية والصناعية بمعدلات سنوية لمدة 8 سنوات ابتداءا من جانفي1980، وعليه فإن الدول الصناعية تلزم بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات بمعدل 34%[3].

ومنح معاملة تفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة، على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة، ويعتبر هذا اعترافا واضحا بضرورة معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمةلكن للأسف، تم إقصاء من هذا الاتفاق مجموعة من السلع الأساسية في صادرات الدول النامية وهي، المنسوجات الصناعات الإلكترونية وغيرها.الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق[4].

حيث تم هنا صياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد ورسوم مكافحة الإغراق و الطيران المدني ومنتجات ألبان واللحوم. والشئ المميز في هذه الجولة أن الدول النامية طالبت بضرورة منحها تعويضات عما سيلحقها من أضرار بسبب تحرير التجارة العالمية[5].

8. **.جولة أوروغواي1986-1994 :** تعتبر جولة الاوروغواي، من أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق بل وأطولها من ناحية المفاوضات حيث امتدت من 1986-1993 وانتهت في 15 أبريل عام 1994 بمراكش بالمغرب، وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته الجات حيث وصل إلى 125 دولة و الدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117دولة أعضاء في الجات[6] ، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755مليار

---

[1] C David,*International Trade Policy*, LTD, London ,1985, pp.91-93.

[2]أحمد عبد الخالق، أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003،ص ص.30-31.

[3] حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص.407.

[4] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص.448.

[5] اسماعيل عبد المجيد المحيشي، الجماهيرية العربية الليبية و منظمة التجارة العالمية، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان:التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط –عمان مارس2007 ، ص.59.

[6]-ذكرت بعض المراجع: أن 112 عضو وقعوا على الوثيقة الختامية و 104 وقعوا على اتفاق منظمة التجارة العالمية وذكر البعض أيضا أن عدد الدول المشاركة في جولة أوروجواي بلغ 117 دولة منها 112 دولة أعضاء في الجات ارتفع عددها إلى

دولاروهو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% ومتوسط خفض التعريفة 24% إلى 36%.

كما قد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها من حيث نطاقهاوالموضوعات التي انطوت عليها، فجولة أوروجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض، حول موضوع الخدمات والتجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية و تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ومساعدة البلدان النامية من خلال التخفيضات في مجال الزراعةوالمنسوجات والسلع الصناعيةبل والأهم قيام المنظمة العالمية للتجارة [1].

و الشكل الموالي يوضح التخفيضات الجمركية التي جرت خلال جولات الجات

الشكل رقم 03 :التخفيضات الجمركية خلال جولات الجات

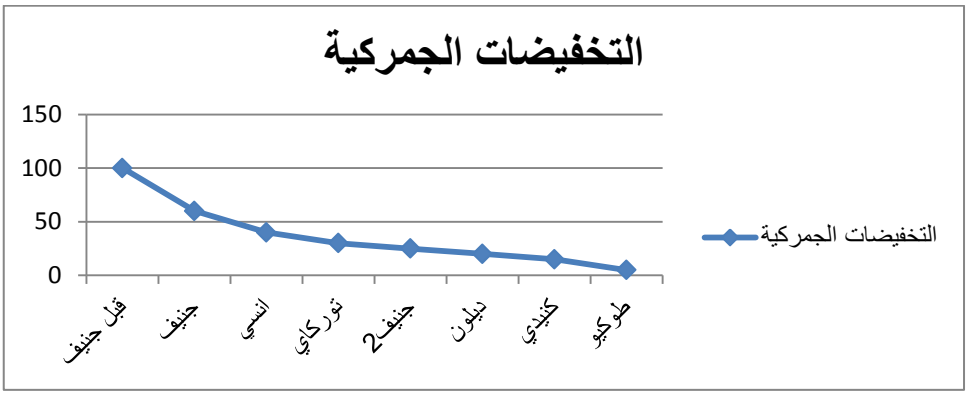

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-BHAGWATIJagdish, *Termites in the trading system : how preferential agreements undermine free trade*, Oxford University Press, Inc, USA, 2008, p.13.

"وهكذا جاءتالمنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود في جانفي 1995 وفق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة لأوروغواي، حيث اختتمت هذه المفاوضات التجارية في 15 ديسمبر 1993. واعتمدت في 15 أفريل 1994 من قبل الوزراء المشاركون حيث بلغ عددهم 124 دولة وهم عبارة عن حكومات والجماعات الأوروبية وهذا بمدينة مراكش المغربية. وبالتالي قد أنشئ الركن الثالث من العمارة الدولية، حيث تعتبر المنظمة WTO الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ولقد اعتمدت منظمة التجارة العالمية سلسلة من الاتفاقيات التجارية البعيدة المدى في مجال الزراعة والخدمات وقواعد التجارة والتعريفة الصناعية والملكية الفكرية[2]".

114 دولة بانضمام البحرين وبروتاي في الأسبوع الأخير للجولة في ديسمبر 1993 أما الدول الثلاث الباقية من غير الأعضاء في الجات و شاركت في الجولة بصفة مراقب فهي الصين والجزائر وباراجواي.

[1]AMRITA Narlikar,Op cit. pp. 20-21.

[2]ALAN M Rugman &GAVIN Boyd, *The World Trade Organization in the New Global Economy*, MPG Books . Britain, 2001, p.23.

ثانياً: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

من أجل الوصول إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة العالمية للتجارة، اتفق الأعضاء فيها على الاحترام والالتزام بمجموعة من المبادئ، التي تضمن إزالة كافة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدول الأعضاء، و تتمثل هذه المبادئ في ما يلي[1]:

1. **.مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها فلسفة حرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، والمقصود بهذا المبدأ هو منح كل عضو من أعضاء المنظمة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي عضو أخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط ويستثنى من ذلك الترتيبات الإقليمية والتي تمنح الدول المنظمة اليها تخفيضات أو تيسيرات.
2. **.مبدأ المعاملة الوطنية :** والذي ينص على التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا سواء في مجال التداول أو التوزيع والضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى، واللجوء إلى التفاوض وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.
3. **.مبدأ الشفافية :** ويقصد هنا أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحظر الاستيراد أو تقييد كمياته[2]، وفي هدا الإطار تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل آو خفض شرائع التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.
4. **.مبدأ تجنب سياسة الإغراق :** جاء في المادة 6 من اتفاقية 1947 أنه يجب على الدول المتعاقدة عدم تصدير منتجاتها بسعر اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم تجنبا لوقوع ضرر للمنتجين المحليين لدولة المستوردة وجاء في نفس المادة أنه يجب فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراقأو منع حدوثه أصلا من جانب دولة أخرى[3].

[1] KLAUS G D.,. &BERNHARD S., *The World Trade Organization Millennium Round Freer Trade in theTwenty-first Century*, Routledge, London,2001,p.285.

[2] COMBE Emmanuel, *L'organisation ,mondiale du commerce* , Armond colin,France, 1999, p.27 .

[3] إبراهيم العيسوى، الجات وأخواتها، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص ص.22-23.

ثالثاً: أهداف ووظائف المنظمة العالمية للتجارة

يكمن السر وراء استمرارية منظمة التجارة العالمية يكمن في حجم **المهام** التي تؤديها هذه الأخيرة، ويمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

- توفير منتدى للمفاوضات التجارية بين دول الأعضاء وهذا بشأن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة بالتجارة في إطار الاتفاقيات.
- استعراض السياسات التجارية، أي تدير المنظمة العالمية للتجارة آلية مراجعة السياسات التجارية،كما أن استعراض السياسات التجارية تمكن من الدراسة و التعليق على السياسات والممارسات التجارية لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة وكيف قد تؤثر هذه السياسات التجارية الفردية على العمل التجاري المتعدد الأطراف.
- تسوية النزاعات بين الأعضاء من خلال القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات في الملحق 02من اتفاقية مراكش التي تنص على أن يقدم تسوية المنازعات للحفاظ على الحقوق والالتزامات الأعضاء.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاءوالتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية[2].
- تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات، باعتبارها كقاعدة للمعلومات كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة وتحليل القضايا التجارية المعاصرة[3].

كما **تهدف المنظمة العالمية للتجارة** إلى المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسهولةوبحرية وهذا بالإضافة إلى الأهداف التالية[4] :

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث الأعضاء في شتى الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء، وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

كما تمنح المنظمة العالمية للتجارة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بحيث تعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

[1]EBERHARD Bohne, *The World Trade Organization institutional Developmentand Reform*, LTD, palgrave macmillan, England,2010, p.19.

[2]عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان 1999 ص.92.

[3] سمير محمد عبد العزيز، سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات94، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996 ص.67.

[4]محمد صفوت قابل، التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.70.

كذلك، لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلافات حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل، التي عانت منها على المدى الخمسين عاما الماضية لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالةوذات قوة رادعة تمثلت في منظمة التجارة العالمية.

وتعمل كذلك على تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العقبات أمام المبادلات التجارية [1]. والقضاء على المعاملات التميزية في العلاقات التجارية الدولية[2]. رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة واستمرار نمو الدخل الحقيق والطلب الفعلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة سواء كان دلك للسلع أو الخدمات وسوف يؤدي دلك إلى استخدام امثل وأفضل لموارد العالم وكل ذلك يجب أن يتم في إطار المحافظة على البيئة[3].

المبحث الثاني: طبيعة العمل في المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إطار مؤسسي لسير العلاقات التجارية ذات الهيكل التنظيمي الذي ساهم في استمرارية نشاط المنظمة التي حددت شروط الانضمام وكذا الانسحاب فيها، وهذا بالنسبة للدول الراغبة في التعاقد مع هده المنظمة، وهذا ما ولدا جملة من الالتزامات والحقوق تكاملت فيما بينها لتضمن بذلك نظام سيرروة يهدف أساسا إلى تحقيق الحرية التجارية فيما بين الدول.

أولاً:الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

نظرا إلى ضعف الهيكل التنظيمي للجات 1948، عملت مفاوضات جولة أورغواي على إيجاد هيكل تنظيمي مؤسسي دائم يشرف على جميع الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في نهاية هده الجولة، مع إعطاء أجهزة المنظمة سلطة حقيقية في إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة ويمكن توضيح ذلك من خلال أجهزة المنظمة والتي أطلق عليها هيكل المنظمة. وبموجب المادة الرابعة من اتفاق مراكش فإن هيكل المنظمة العالمية للتجارة يرد كمايلي[4]:

1. **.المؤتمر الوزاري :** ويمثل أعلى هيئة صنع قرار في المنظمة العالمية للتجارة و يجتمع على الأقل مرة كل سنتين ويحضر المؤتمر الوزاري كافة ممثلي أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وأهم المؤتمرات الوزارية التي انعقدت هي، مؤتمر سنغافورة سنة 1996 مؤتمر جنيف سنة 1998 مؤتمر سياتل 1999 مؤتمر الدوحة 2001 مؤتمر كانكين 2003 وهونغ كونغ في 2005 ولقد تميزت هذه المؤتمرات الوزارية تقريبا بالفشل بين دول الأعضاء لإختلاف المصالح.
2. **.المجلس العام :** يتألف من كافة ممثلي جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، ويتولى صلاحياتومهام المؤتمر الوزاري، ويجتمع على الأقل مرة كل شهرين و يتولى الإشراف على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة السياسات التجارية للدول

[1]المادة الثالثة من اتفاق مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة،1994.
[2]أحمد الضو النعيم، الجات من البداية إلى جولة الاوروغواي وولادة منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية الدوحة في 20-21 فبراير، غرفة التجارة ، قطر، 1999، ص.77.
[3]أحمد الضو النعيم، مرجع سبق ذكره، ص.77.
[4]EBERHARD Bohne, Op Cit, p.54.

الأعضاء من خلال آلية استعراض السياسة التجارية وهناك ثلاثة مجالس تتفرع من المجلس العام وهي[1]:

- مجلس التجارة في السلع.
- مجلس التجارة في الخدمات.
- مجلس الجوانب التجارة لحقوق الملكية الفكرية.
- ويوجد كذلك اللجان الفرعية والتي تتكون من أربع اللجان وهي :
- لجنة التجارة و التنمية.
- لجنة الميزانية و المالية و الإدارة وميزان المدفوعات .
- لجنة التجارة والبيئة.

3. **.الأمانة العامة :** وهي تتكون من مدير عام المنظمة يساعده موظفون يحظون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها[2]. و لتوضيح أنظر إلى الشكل التالي :

الشكل رقم 04 :الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

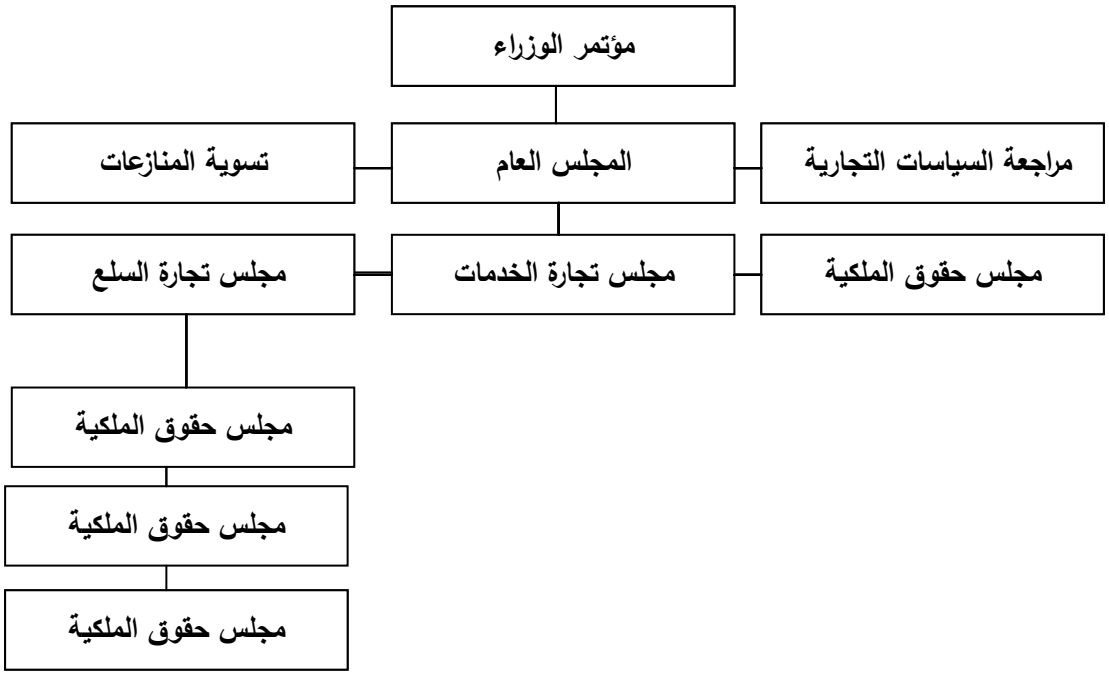

Source: le guide de L'O. M. C, édition M. L. P, Alger 1998. P26.

[1].EBERHARD Bohne, Op Cit, p.54.

[2]أنظر كلامن :
-اسماعيل عبد المجيد المحيشي، مرجع سبق ذكره، ص.65.
-أحمد بلوافي، نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة : دراسة مسحية تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 11، جامعة سطيف، 2011، ص.10.

ثانياً: العضوية والانسحاب في المنظمة العالمية للتجارة

لقد نصت المادة 12 من اتفاق مراكش على أنه يحق لأي دولة أو إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام والتزامه بتقديم تنازلات جمركية بما يضمن فرص النفاد إلى أسواقه المحلية في مجال السلع و الخدمات.

كما يتعين على البلد الساعي للانضمام إلى المنظمة التوقيع على جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي اتفاقيات الجات لسنة 1994 والاتفاقية العامة للخدمات والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ولعل من أهم الشروط والالتزامات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام ما يلي[1] :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها كالالتزامات الخاصة بالمنتجات الزراعية وكل ما يتعلق بقطاع الخدمات.
- تعهد الدول التي تسعى للانضمام بإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينها الوطنية بالإضافة إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان الصناعية للانضمام مع تلك السياسات التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

وفي نفس الإطار، نشير إلى أنه يتعين على الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، بحيث يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، ويتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة.

كما يتعين على الدولة الطالبة للانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة العمل التي تعين خصيصا لدراسة طلبها، كما يتعين عليها الإجابة بكل شفافية على مختلف الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة إليها، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة[2].

ثم بعد ذلك الدخول في مفاوضات ثنائية الأطراف، حيث يتم خلال التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، وتترتجم تلك التنازلات في تقديم قوائم على شكل جداول بحيث تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل برتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب، وبالتالي يتضح أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتوقف بدرجة كبيرة على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها[3].

---

[1] أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة الدولية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 ، ص.6.

[2] نفس المرجع، ص.07.

[3] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية ,أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الأول، القاهرة،2003، ص.55 .

ولقدتناولت المادة 15 من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية الأحكام الخاصة بالانسحاب الإداري، (يمكن لأي دولة عضو الانسحاب من المنظمة ويسري هذا الانسحاب على هذه الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف، ويبدأ مفعوله بعد انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ تقديم إخطار الانسحاب إلى مدير عام المنظمة) وبهذا نجد انه يلزم لكي يتم الانسحاب من المنظمة توافر شروط وهي [1]:

- أن تتقدم الدولة أو الإقليم الجمركي الذي يرغب في الانسحاب بإخطار كتابي إلى مدير عام المنظمة.
- ينطبق الانسحاب من عضوية المنظمة على جميع اتفاقات التجارة متعددة الأطراف الملحقة باتفاقية تأسيس المنظمة.
- يصبح الانسحاب ساريا بعد انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ تقديم الإخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة، وهذه المهلة قصيرة بالمقارنة مع معظم المنظمات الأخرى.

ومن الملاحظ أن المادة 15 التي تنظم إجراءات الانسحاب من عضوية منظمة التجارة العالمية، لم تضع قيودا على حق الانسحاب، إنما حددت إجراءات الانسحاب فقط ولم تبحث في أسبابه وتركت أمره لتقدير الدولة الراغبة في الانسحاب باعتبارها صاحبة الشأن.

ثالثاً: الحقوق، الالتزامات في المنظمة العالمية للتجارة

أسفرت جولة أورغواي عن (22) اتفاقا دوليا بما فيها الجات[2] بالإضافة إلى سبعة (7) تفاهمات وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهمات[3] في صورة ملاحق للاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية المعروف باتفاق مراكش[4]، ويرجع وضعها في هذه الصورة إلى الأخذ بمبدأ الارتباط صفقة واحدة،[5] ومعناها أن الدولة التي توافق على اتفاق مراكش تصبح مرتبطة بالاتفاقات والتفاهمات الملحقة كافة دون حاجة إلى التوقيع على كل اتفاق على حدى ومن ثم فليس للدولة الموقعة على اتفاق مراكش أو التي تنظم فيما بعد إلى المنظمة، أن تختار من هذه الاتفاقات ما يناسبها وترفض مالا يناسبها، فهي ترتبط بها جميعا دفعة واحدة[6].

---

[1] خالد سعد زغلول، *مثلث قيادة الاقتصاد العالمي*، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002، ص.118.

[2]–أصبح الجات جزءا من الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي، وأصبح يسمى (جات94) تمييزا له عن (جات47) والفرق بين الاثنين أن (جات47) يعني الإنفاق الأصلي المكون من 38مادة وملاحقه، وما طرأ عليها من تعديلات منذ التوقيع عليها أما (جات94) فهو يشمل الأول بالإضافة إلى جميع الأعمال القانونية التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة وكانت نافذة في 1 جانفي 1995، ويدخل في ذلك بروتوكول الانضمام إلى الجات وبروتوكولات الإعفاءات وغير ذلك

[3] - الفرق بين الاتفاقات والتفاهمات أن الأولى معاهدات دولية منشئة لحقوق والتزامات بالنسبة لأطرافها، أما الثانية فهي في حكم التفسيرات التشريعية التي تستهدف بصورة أساسية توضيح بعض الأحكام الواردة في الاتفاقات الدولية، ويستثنى من ذلك التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات الذي اشتمل على حقوق والتزامات تتجاوز ما جاء في الجات والاتفاقات الدولية الأخرى.

[4] - يلاحظ الفرق بين اتفاق مراكش وبروتوكول مراكش، فالأول هو الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة مع بيان المجالس واللجان التي تتكون منها، وشروط الانضمام إليها وتعديل أحكامها، أما الثاني فهو وثيقة مستقلة من وثائق جولة أورغواي تتضمن التخفيضات الجمركية والتنا زلات المتفق عليها أثناء جولة أورغواي، وقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من جات 94.

[5] جاء النص على هذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاق مراكش وفي الفقرة الأولى من المادة(12) من الاتفاق نفسه.

[6] ومثال ذلك "المدونات" التي اتفق عليها في جولة أورغواي للمفاوضات التجارية، فهي لم تكن ملزمة لكل الأعضاء الجات، وإنما فقط لهؤلاء الأعضاء الذين وقعوا عليها.

ويترتب على مبدأ الصفقة الواحدة أن التوازن بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقات، ولا ينبغي أن يكون على أساس كل اتفاق على حدة وإنما على أساس ما يترتب على الدول الأعضاء من حقوق وما يقع عليها من التزامات في كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي كما لو كانت تلك الاتفاقات تمثل اتفاقا واحدا[1].

I.حقوق الدول الأعضاء في المنظمة :

إن كافة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة يتمتعون بحقوق متساوية ، كما يتساوون أيضا في الواجبات فلكل دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية الحق في المزايا التالية :

1. التمثيل في كافة أجهزة المنظمة الرئيسية، والحق في عضوية المجالس واللجان الفرعية وكذلك يحق لأي دولة عضو المشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية، التي هي المحقل الدولي الذي يتم فيه وضع وصياغة قواعد التجارة الدولية في مجال التجارة السلعية وفي مجال تجارة الخدمات، مما يهيئ الفرصة أمام هذه الدولة للدفاع عن مصالحها الوطنية .
2. يكون لكل دولة عضو بالمنظمة صوت واحد في كافة الأجهزة، وتتخذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية أصوات الحاضرين فقط.
3. لكل دولة بالمنظمة الحق في طلب تعديل أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة، وكذلك الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، المشمولة في جولة أورغواي.
4. يحق لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ترشيح مواطنيها للعمل كموظفين دوليين بأجهزة المنظمة وفروعها، ولجانها المختلفة، وقد أشرنا أن هؤلاء الموظفون دوليون يتبعون المنظمة ولا يعملون لصالح دولهم.
5. كما يحق لأي دولة الانسحاب من عضوية المنظمة في أي وقت وفقا للشروط والإجراءات المحددة بأحكام المادة الخامسة عشر [2].

II.التزامات الدول الأعضاء في المنظمة:

وهي متعددة و متنوعة منها :

1. يجب على أي دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الامتناع عن إبداء التحفظات على أي حكم من أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة، ولا يجوز لها أيضا إبداء تحفظات على القواعد التجارة أو أي حكم يتعلق بالاتفاقات الملحقة.
2. كذلك يجب على الدولة العضو التعاون وتحقيق التشغيل الكامل للوصول إلى حجم أنمائي كبير ومستقر لاقتصاد عالمي حقيقي وفعال.
3. يجب على كل عضو بمنظمة التجارة العالمية الامتناع عن ممارسة أي ضغط أو نفوذ على أي من موظفي المنظمة وممثلي الدول، وأن تكفل استقلالية ممارساتهم لوظائفهم المتعلقة بنشاط المنظمة.

[1] تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا، خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، نيويورك، 1999، ص.03.

[2] تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا ، مرجع سبق ذكره، ص.03

4. وعلى كل عضو بمنظمة التجارة العالمية أن يتحمل جزء من نفقات المنظمة وأن يسدد مساهمته في أسرع وقت وفقا للأنظمة المالية التي يعتمدها المجلس العام .
5. وتلتزم كل دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية باحترام قرارات المنظمة والعمل على تسوية المنازعات بموجب القواعد المقررة، ووثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة .

المبحث الثالث: أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت في المنظمة العالمية للتجارة

ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين وتعتبر هده المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم إتخاد القرارات الضرورية والهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة وضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال وضع منظم و أسلوب إداراتها ومنه سوف نتطرق إلى أهم المؤتمرات الوزارية للمنظمة وهذا من حيث القضايا التي طرحت ومن حيث الأبعاد المختلفة لكل مؤتمر[1]. وذلك من خلال التحليل التالي:

أولاً:المؤتمرات الوزارية من سنغافورة إلى سياتل.

I.مؤتمر سنغافورة 1996:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة سنغافورة سنة 1996، حيث حظرت 128 دولة وهذا لغرض تقييم السياسات التجارية والالتزامات المقدمة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وهو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد بعد إنشائها وبداية عملها في أول يناير 1995. وقد تضمن إعلان سنغافورة النقاط التالية[2]:

1. مشكلة الحقوق الاجتماعية.
2. الفرص و التحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.
3. النمو الاقتصادي و التجاري.
4. معايير العمالة المركزية المعروفة دوليا.
5. مشكلة تهميش الدول الفقيرة.
6. دور المنظمة العالمية للتجارة.
7. الدول النامية و الفقيرة.
8. تسهيل التجارة.

[1] ANDRES Frédéric,.*International Trade Theory*, London,New York, 2008, p.56.
[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.176.

II. مؤتمر جنيف 1998:

انعقد هذا المؤتمر في جنيف سنة 1998، ولقد جاء هذا المؤتمر ليطرح موضوعات جديدة في مجال تجارة السلع والخدمات وغيرها من الإجراءات التي لها صلة بالتجارة. ومن أهم هذه الموضوعات لدينا[1]:

1. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة معالجة المشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية، حيث تم الاتفاق على التعاون مع هذه الدول لحل مشاكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها.
2. أهمية تحرير وفتح الأسواق، نظرا للصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية، وقد رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية، مع ضرورة العمل على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستحق لكل الدول.
3. العمل المستمر لتحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
4. مراجعة وتطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية، مع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام.
5. التأكد على ضرورة الالتزام الأمين بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل .على أن تتم عملية التقييم على حدة أخدا في الاعتبار أهداف تلك الاتفاقيات[2].

III. مؤتمر سياتل:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999بحضور ممثلي 135 دولة واتسم بمحاولة الأطراف التجارية القوية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ويعد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومن أهم الموضوعات التي طرحت في هذا المؤتمر هي مسألة تطبيق اتفاقية جولة أوروغواي والمناقصات الحكومية والتجارة الالكترونية وتمديد مدى السماح الممنوع للدول النامية ومعايير العمل والتجارة والمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمو والبيئة والتجارة والكائنات المحورة وراثيا والتجارة والاستثمار والخدمات والمنافسة والتجارة وتسهيل التجارة وقطاع الزراعة وقضايا الإغراق والمنسوجاتلملابس[3].

غير أن مؤتمر سياتل لقي معارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تخشى من منافسة اليابان وكوريا الجنوبية والعديد من الدول النامية في هذا المجال علاوة على ما قد يسببه هذا من إعطاء الفرصة لمواجهة قوانين الإغراق التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2004 ص.326.

[2] المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية , عرض تاريخي تحليلي لبنان و منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية بيروت،2001، ص.38.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.371 ص.385.

[4] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.484 ص.485.

ثانياً:المؤتمرات الوزارية من الدوحة حتى هونغ كونغ

I..مؤتمر الدوحة:

انعقد مؤتمر الدوحة بقطر سنة 2001، وهذا للتفاوض من أجل تسوية المنازعات وتحديد القضايا التي تحتاج إلى المزيد من النقاش. وأهم المواضيع التي تم التطرق إليها في هذا المؤتمر هي قطاع الزراعة والتي تلعب دور كبير في الدول النامية والأقل نمو والتعريفة الجمركية وحصص التعريفة الجمركية والدعم المحلي والمنافسة،[1] ويمكن التطرق إلى هذه الموضوعات بالتفصيل[2]:

1. موضوعات بدأ التفاوض عليا وهي قطاع الزراعة والخدمات، حيث يبدأ التفاوض عليها بعد انتهاء أعمال المؤتمر وهي: النفاد للأسواق للسلع غير الزراعية، التجارة والبيئة، قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالدعم و الإجراءات التعويضية و مكافحة الإغراق واتفاقات التجارة الإقليمية. وحقوق الملكية الفكرية حول التراخيص الإجبارية للأدوية وكذلك مراجعة قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية المتضمنة في اتفاقيات المنظمة وتقديم التوصيات بشأنها.
2. موضوعات يمكن أن يتم التفاوض عليها في المستقبل وذلك بعد التوصل إلى إجماع صريح بين الدول أعضاء المنظمة على بدأ التفاوض حولها وهي موضوعات سنغافورة والمتمثلة في: التجارة والاستثمار، التجارة وسياسة المنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة.
3. وهناك موضوعات تمت إثارتها في هذا المؤتمر والتي تحتاج إلى دراسة مسبقة مثل التجارة والديون والتمويل، قواعد معاملة الدول الأقل نموا، التجارة ونقل التكنولوجية و هذه الدراسة تتم من خلال تشكيل مجموعات تقدم تقارير إلى المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة.

إلا أن مفاوضات مؤتمر الدوحة تميزت بالفشل بسبب الخلاف الحاد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والدول النامية، حيث هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار ما يعرف بالقانون الخاص بالمزارع الأمريكية وقانون الاستثمار الريفي الذي قدم زيادة في الدعم الزراعي بمقدار 73,3 بليون دولار خلال 10 سنوات وإعلان الاتحاد الأوروبي عن مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى موضوع القطن.

II. مؤتمر كانكون:

انعقد مؤتمر كانكون بالمكسيك سنة 2003 وهو المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للتجارة، ولقد جاء هذا المؤتمر لتقييم سير المفاوضات في مؤتمر الدوحة ومدى العمل وبتلك المفاوضات، ولعل أبرز الموضوعات التي طرحت في هذا المؤتمر هي[3]:

1. القضايا المتعلقة بالتجارة والديون والتمويل والتعاون الفني.
2. القضايا المتعلقة بالتجارة ونقل التكنولوجيا والتجارة الالكترونية.

---

[1]HOHMANN Harald, . *Agreeing and Implememting The Doha Round of The WTO*,Cambridge, University Press 2008, pp.51-272

[2] عادل محمد خليل، المنظمة العالمية للتجارة: أفاق المستقبل، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت،2005،ص.05.

[3]AMRITA Narlikar, Op cit, pp.109-110.

3. القضايا المتصلة بالبيئة و تسوية النزاعات.
4. المفاوضات بشأن القطاع الزراعي و تخفيض التعريفة الجمركية، و إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة.
5. قبول عضوية كل من دولة نيبال و كمبودية.

إلا أن هذا المؤتمر فشل و هدا لعدة أسباب ومنها[1] : عدم وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي للمزارعين ورفضهم لإزالة دعم الصادرات للمنتجات الزراعية ، كما طالبت بدلك الدول النامية والتي تضررت من هده السياسات. واعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على مقترحات دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادراتها من هده السلع و التي تمثل عماد الاقتصاد في هده الدول الفقيرة.

بالإضافة إلى محاولة الاتحاد الأوروبي واليابان إدراج مواضيع سنغافورة في الإعلان الوزاري وإصرارهم على بدأ مفاوضات في مواضيع المنافسة، الاستثمار، تيسير التجارة وشفافية المشتريات الحكومية جميعا. وقد رفضت الدول النامية ذلك باعتبار أن اتخاذ القرار حول البدء في هذه المفاوضات يجب أن يحظى بتوافق أراء كل الدول الأعضاء في المنظمة وتتخوف الدول من أن تؤدي هده المفاوضات إلى إضافة أعباء وقيود جديدة على اقتصادياتها وهي الدول التي لم تنته بعد من التنفيذ الكامل للاتفاقيات الموقعة مند عشر سنوات.

والأفضل من ذلك، ظهور مجموعة الـ21 بقيادة البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا وماليزياكمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية، وإصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في مواضيع الدعم الزراعي، ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي ربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية على بدء مفاوضات في مواضيع سنغافورة.

III. مؤتمر هونغ كونغ :

انعقد هذا المؤتمر في29 من شهر يناير من سنة 2005 حيث اجتمع 23 وزيرا للتجارة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في دافوس بحضور سويسرا الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية كندا استراليا ينوزيلندا النرويج اليابان كوريا الأرجنتين تشيلي مصر هونج كونج الهند اندونيسيا كينيا ماليزيا المكسيك باكستان سنغافورة جنوب إفريقيا و تيلاندا وكان الهدف من هدا الاجتماع هو وضع المفاوضات في الطريق الصحيح تمهيدا للمؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في شهر ديسمبر من سنة 2005[2].

ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية[3]:

1. في مجال الزراعة :وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول الغنية لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول سنة 2013. كذلك يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية 30ابريل 2006، ويتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية 2006. والنظر في

[1] عادل محمد خليل، مرجع سبق ذكره،ص.06.
[2] أحمد طلفاح، المنظمة العالمية للتجارة من الدوحة إلى هونج كونج، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2006،ص.11.
[3] نفس المرجع،ص.13ص.14.

وضع الية وقاية بالنسبة للدول النامية .وقد كان هدا الاتفاق بمثابة حل وسط بين الدول المتقدمة والدول النامية.أما في موضوع القطن، فقد تم الاتفاق على إلغاء دعم صادرات من قبل الدول الغنية بحلول سنة 2006، وهو ما كان مطلبا أساسيا للمجموعة الإفريقية ، التي طالبت أن يلغى الدعم على صادرات القطن بوتيرة أسرع مما سيتم الاتفاق عليه بالنسبة لباقي المحاصيل وقد كان الخلاف الرئيسي في هدا الموضوع بين دول شرق إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مصدر للقطن في العالم و التي تدفع4 مليارات دولار على شكل دعم لصادراتها)حيث ترى دول شرق إفريقيا أن دعم القطن الذي تقدمه الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى تقوية الأسواق ويجعل من الصعب على الدول الفقيرة الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها.

2. في مجال النفاد إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية:نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب و آليات المفاوضات في موعد أقصاه نهاية ابريل 2006، وأن تقدم جداول الالتزامات في نهاية يوليو 2006، والنظر في المبادرات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة.كما راع النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.وتم اعتماد المعادلة السويسرية للتخفيض في الرسوم الجمركية.

3. في مجال التجارة في الخدمات: متابعة الارتكاز على ما جاء في حزمة يوليو وأهمية النظر في حجم اقتصاديات كل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات، على أن يراعي في ذلك الاهتمامات التصديرية للدول النامية وأن توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات متعددة او ثنائية على أن يكون 31 اكتوبر 2006 موعد لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

4. في مجال المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية : تؤمن الدول الأعضاء المتقدمة دخول السلع من الدول النامية إلى أسواقها بدون رسوم جمركية أو حصص وذلك بنهاية سنة 2008 أو عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارة يتم إقرارها بحيث يتم إدخال ما لا يقل عن 97% من المنتجات القادمة من دول أقل نموا.أما نسبة 3% المتبقية التي تعني حوالي 400 منتج فإنه يمكن للولايات المتحدة واليابان أن تمنعها من دخول أراضيها.

وباختصار،كان من المؤمل من مؤتمر هونغ كونغ إعادة الثقة بمنظمة التجارة العالمية وزيادة الثقة بين الدول النامية والمتقدمة، بحيث يزيد من اندماج الدول النامية والدول الأقل نموا في الاقتصاد العالمي واختتام برنامج عمل الدوحة بكافة محاوره، إلا أن نتائج المؤتمر لم تكن حاسمة بالدرجة المطلوبة، وعلينا انتظار ما ستسفر عنه الجولات القادمة من المفاوضات.

ثالثاً: أهم المؤتمرات الوزارية بعد مؤتمر هونغ كونغ

I.المؤتمر الوزاري السابع :

تم عقد هذا المؤتمر في 30 نوفمبر 2009، وقد جاء هذا المؤتمر بعد غياب أربع سنوات أي بعد مؤتمر هونغكونغ لسنة 2005، حيث جرى العرف بمنظمة التجارة العالمية على عقد المؤتمرات الوزارية كل عامين. ولقد حظر هذا المؤتمر وزراء التجارة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى وزراء الدول الحاصلة على صفة مراقب(الطالبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة). وكذلك

العديد من الهيئات والمنظمات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها من المنظمات الدولية.

ولعل أبرز مواضيع هذا المؤتمر هي:

1. تطوير دور و نظام العمل بمنظمة التجارة العالمية.
2. التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي.
3. مناقشة كيفية المضي قدما في جولة مفاوضات الدوحة للتنمية.

II. المؤتمر الوزاري التاسع:

تم عقد هذا المؤتمر في نهاية ديسمبر من سنة 2009 بمدينة ببالي بدولة اندونسيا، وذلك من أجل إعتماد اتفاق تسهيل التجارة، الذي جرت المفاوضات عليه سنة 2004، ويعني مفهوم تسهيل التجارة تسهيل مرور السلع (استيراد وتصدير وترانزيت) من دولة إلى أخرى بأسرع وقت وبأقل كلفة بحيث تكون السلعة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف. وعندما تبنت الدول المتقدمة مبدأ تحرير التجارة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عملت بجدية كبيرة على وضع أسس ومعايير دولية لتسهيل حركة التجارة بينها وبين شركائها التجاريين، في وقت لم تكن غالبية الدول النامية واعية لما تقوم به الدول المتقدمة في هذا المجال.

ويشمل اتفاق تسهيل التجارة على قسمين و هما:

1. القسم الأول: ويتضمن الأحكام والالتزامات التي يجب على كل دولة عضو بمنظمة التجارة العالميةتطبيقها على نحو يساهم في انسياب الحركة التجارية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة بعضها البعضوبما يخفض الوقت والتكاليف والمستندات المطلوبة ومن بين هذه الأحكام لدينا: (النشر، الشفافية، إتاحة كافة المعلومات ذات الصلة بالتصدير والاستيراد للتجارة، العمل على تخفيض تكلفة الاستيراد والتصدير العمل على تخفيض زمن تخليص البضائع والعمل على استخدام المعايير الدولية ذات الصلة بحركة الاستيراد والتصدير والترانزيت و التعاون الجمركي).
2. أما القسم الثاني فيهتم بتقديم المساعدات الفنية و المالية و بناء القدرات للدول النامية لتمكينها من تنفيذ الالتزامات الواردة في القسم الأول والربط بين تنفيذ التزامات الدول النامية وبين الحصول على المساعدات الفنية والتقنية والمالية للدول النامية العضو.

المبحث الرابع: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

من أهم نتائج التي تم التوصل إليها في جولة الاوروغواي، هو مجموعة من الاتفاقيات والقواعد والتي تهدف إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية، مع مراعاة ظروف الدول النامية و الأقل نموا وتتمثل هذه الاتفاقيات في ما يلي:

أولاً:اتفاق الزراعة

لقد كان الاتفاق بشأن الزراعة نتاج تضافر جهود ائتلاف الدول المتقدمة و النامية إلى جانب حل وسطي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة و التي عرفت أنداك باسم مجموعة كيرنزGroup-Cairns التي تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية واستراليا والبرازيل وكندا وشيليكولومبيا وفيجي والمجر

واندونيسيا وماليزيا ونيوزلندا والفلبين وتايلانداو أوروغواي. ولقد كانت أهم مواضيع الاتفاق حول الوصول إلى الأسواق وآليات الدعم المحليودعم الصادرات والحواجز الغير جمروكية[1].

كما يقع اتفاق الزراعة في 30 صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي ويتكون من ديباجة 21 مادة و خمسة ملاحق [2].ومن أهم خطوات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية هي من خلال ما يلي [3]:

1. حظر استخدام الإجراءات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية ، الحصص الموسمية ، حصص الاستيراد) إلى ضرائب جمركية ثم تثبيت الحدود العليا منها ثم تخفيضها تدريجيا بعد ذلك، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 36% على مدى ست سنواتللدول المتقدمة مقابل 24% وعشر سنوات للدول النامية.
2. تضمن الاتفاق أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير القيود الجمركية إلى ضرائب جمركية والالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية كما يعترف الاتفاق بحق الدول في اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صحة الإنسان و الحيوانات بشرط أن لا يطبق بشكل غير تعسفي أو دون أن يطبق ضد بعض الدول دون مبرر حقيقي كما ينبغي أن تقوم هده الإجراءات على أسس معايير وتوصيات دولية بقدر الإمكان .
3. ينص الاتفاق كذلك على تخفيض دعم الصادرات الزراعة بنسبة 36% من متوسط الدعم (خلال 91-92)، على مدى ست سنوات وأيضا تخفيض كميات الصادرات المدعومة للفترة 91-92 بنسبة 21% على مدى نفس الفترة الزمنية وبالنسبة للدول النامية 24% و 14% على الترتيب ولفترة عشرة سنوات . كما أقر المشتركون في دورة أوروغواي فيما يخص الزراعة باحتمال ظهور مشاكل مرحلة الانتقال للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء وذلك بسبب تقييد الصادرات المدعومة من السلع الزراعية مما يرفع معه فاتورة الواردات الغذائية بنسبة لا تقل عن 10% بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغذاء المستورد في الدول النامية[4]. ولدا يحدد القرار كيفية تقديم المعونات الغذائية في شكل منح وكذلك المعونات النقدية للتنمية الزراعية، إضافة إلى إمكانية قيام الصندوق والبنك بتمويل قصير الأجل للواردات الغذائية، وستتولى لجنة الزراعية متابعة تقيد هذا القرار كما سيخضع القرار للمراجعة المنتظمة من جانب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.
4. كما دعى الاتفاق، إلى أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بمقياس الدعم الكليسواء كان الدعم مباشرا أو غير مباشرا بنسبة 20% عن القيمة المتوسطة في فترة الأساس 1986 إلى 1988، خلال ستة سنوات للدول المتقدمة بدءًا من 1995 و 13,3% خلال عشر سنوات للدول المتخلفة الناميةولا يطلب من الدول الأقل نمو الالتزام بأي تخفيض،

[1]Amrita N, Op cit, p.67.

[2]السن عادل عبد العزيز، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحةالفرصوالتحديات،المؤتمر العربي الرابع منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، اليمن، فبراير، 2009، ص.46.

[3] المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية , عرض تاريخي تحليلي لبنان و منظمة التجارة العالمية الدار الجامعية بيروت، 2001، ص.34.

[4] لمرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص.35.

على أن يترك للدول حرية اختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمة لإحداث هذا التخفيض.

5. كما أن هناك اتفاق مكمل لاتفاق الزراعة ويسمى اتفاق الصحة والصحة النباتية وهذا لارتباط المنتجات الزراعية بصحة الإنسان والحيوان والنبات، حيث جاء هدا الاتفاق لحماية كل دولة عضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، من الأخطار الناشئة عن إنشاء أودخول أو انتشار الآفات والأمراض والكائنات الناقلة للأمراض أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض والمعالجة بالحجر الصحي بالإضافة إلى الأخطار الناشئة عن المواد المضافة للأغذية والملوثات والكائنات المسببة للأمراض في المواد الغذائية و المشروبات والأغلفة والحد كذلك من أي ضرر في أراضي البلد العضو من دخول أو إنشاء أو انتشار الأمراض[1].

ويشمل كذلك هده الاتفاق جميع القوانين ذات الصلة والمراسيم واللوائح والمتطلبات والإجراءات بما في ذلك معايير المنتج النهائي وعمليات الإنتاج ، إصدار الشهادات واعتمادها وعمليات نقل الحيوان والنبات أو مع المواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة أثناء النقل، بالإضافة إلى أساليب التعبئة والتغليف وكل الإجراءات المتعلقة مباشرة بسلامة المواد الغذائية[2].

ثانياً: اتفاق الصناعة

من أهم ما توصلت إليه جولة أوروغواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلع معينة بمعنى إعفاء هدا القطاع كليا من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها والتي تم الاتفاق عليها فيمايلي[3]:

1. خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط 6,3% إلى 3,7%أي بنسبة 40%وكدا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل أسواقها . وتقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة 15% فأكثر من 7%إلى 5%من إجمالي الواردات في حين تخفض من 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية .
2. رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من 87% إلى 99% في الدول الصناعية ومن 21%إلى 73%في الدول النامية و من 83%إلى 98%للاقتصاديات المتحولة .وكذلك خفض التعريفة الجمركية إلى 64% من إجمالي الواردات الخاصة بالدول المتقدمة و 46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية .
3. وقد تقرر كذلك في اتفاق الصناعة نسبة تخفيضات أكبر على المعادن حيث ألزمت البلدان المتقدمة بتخفيض تعريفاتها على الواردات من المعادن من كل المصادر بنسبة تصل إلى 62% وعلى وارداتها من البلدان النامية بنسبة تصل إلى 67% أما المنتجات الكيماوية فتقرر على البلدان المتقدمة تخفيض تعريفاتها على البتر والكيمياويات والأسمدة من البلدان النامية بنسبة 4% أما الأسماك و منتجاتها فقد حددت بـ 40% وبخصوص آلات ومعدات النقل فقد بلغت نسبة التخفيضات للأولى بـ18% والثانية بـ : 66%أما آلات الكهربائية فقد بلغت نسبة

[1]APPLETON Arthur E., et AL, *The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis*, VOL1, SPRINGER SCIENCE, USA ,2005,P.231.

[2] Op Cit, p.232.

[3] عبد الواحد الغفوري ، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000، ص.70.

التخفيضات فيها 48%. وعلى هدا نجد أن قطاع الصناعة يعد من أهم القطاعات الإنتاجية التي ستواجه تحديات كبيرة من جراء تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الوحيد الذي تعتبر المنافسة على منتجاته منافسة حادة بسبب التخفيضات الجمركية الكبيرة على السلع الصناعية التي تم الاتفاق عليها في نهاية جولة أوروغواي.

ثالثاً: اتفاق الخدماتGATS

إن فكرة تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات هي اقتراح أمريكي و هدا خلال مؤتمر وزاري سنة 1982 خاصة وأن الخدمات تشكل حوالي 66% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و 67% من عملهم. كما أن إدراج الخدمات في التجارة وجد بعض الصعوبات ما بين الدول كالأرجنتين والبرازيل ومصر والهند كوبا و نيكارجوا و نيجيريا و البيرو ودول G10 ، إلا أنه تم إيجاد حل وسطي ما بين هاته الدول ومند ذلك تم إدراج قطاع الخدمات في ظل اتفاقيات متعددة الأطراف وإعداد قاعدة للمفاوضات في هدا القطاع[1].

1. كما أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدماتGATS لقد نما بشال سريع في ساحة التجارة الدولية خاصة في مجال الاستثمار والاستهلاك والإنتاج مثل الاتصالات السلكية و اللاسلكية بإضافة إلى النقل الجوي والبحري التمويل كالعمل المصرفي والتأمين وتداول الأوراق المالية بالإضافة إلى الخدمات المهنية و السياحة والبناء والهندسة وغيرها قدر كبير من الفائدة مقارنة مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الأخرى[2]ويدور اتفاقالخدمات حول مايلي[3]:
2. -شروط الدولة الأولى بالرعاية.
3. -الوضوح و الشفافية في الإجراءات و القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات.
4. -توفير القوانين والقواعد المنظمة بتجارة الخدمات في كل دولة وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها وتطبيقها بأسلوب موضوعي بعيدا عن التعسف أو التمييز.
5. -شروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال الخدمات المهنية.
6. فتح أسواق الدول الموقعة في قطاع الخدمات المالية (و هي أي خدمات ذات طابع مالي يقدمها موردو الخدمات المالية من بلد عضو)، مثل البنوك وشركات التأمين وأسواق المال والتجارة الإلكترونية كنشاط مستجد من أنشطة المنظمة وتضمن الاتفاق حق الدول في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وحاملي بوالص التأمين والمستثمرين واستقرار النظام المالي .
7. -كل دولة تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة تفتح تجارة الخدمات لديها لبقية الدول حسب قائمة القطاعات والالتزامات التي تتفاوض بشأنها على أن تعمم الإجابات المتفقة عليها على جميع الدول على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف بغرض الوصول إلى اتفاق ثنائي بشأن قائمة التعهدات والقطاعات المفتوحة لكل بلد، على أن تمنح للدول ذات الوضعية الخاصة (القدرة التنافسية الضعيفة مثلا) مهمة قدرها 10 سنوات لفتح أسواقها أمام الخارج.

[1] AMRITA Narllar, Op cit, pp.76-77.
[2]SAMPSON PGary,*The WTO and global governance*,. university Press,New Youk, 2008, p.13.
[3]المرسي السيد حجازي،مرجع سبق ذكره، ص.34

8. يمكن لكل دولة أن تتفاوض بشأن الشروط التي تضعها أمام المورد الأجنبي لقاء تمتعه بالسوق الوطني وقدرات الاستهلاك الداخلي مثل اشتراط الشراكة أو نقل التكنولوجيا أو تكوين إطارات مواطنة أو فتح فروع للمؤسسة في داخل البلد أو تشغيل اليد العاملة المحلية.

9. -كل دولة تريد الانضمام إلى النظام العالمي الجديد يشرع في مفاوضات ثنائية تم متعددة الأطراف الغاية منها تحرير تجارة الخدمات لديها بشكل يسمح بتوسيع سلة القطاعات المعرضة للمعاملة المتساوية، بين المتعامل الأجنبي والقطاع المحلي على أن تتوج العملية لمايعرف بتحرير التجارة العالمية وقد شرع في العملية العديد من الدول أبرزها دولة الصين أنهت مؤخرا جولة أخرى من المفاوضات على نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].وحسب ما سبق ذكره فإن تحرير قطاع الخدمات يخلق صعوبة شديدة على البلدان النامية من جراء تحرير التجارة في هذا المجال اد أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة تبلغ 97% من براءات الاختراع العالمية[2] .في حين يلقى هدا القطاع في الدول النامية مستوى ضعيف لا يقوى على الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير هدا القطاع.

رابعاً: اتفاقيات أخرى

تتضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كما أسلفنا من خلال اتفاقات قطاع الزراعة والصناعة والخدمات حيث هنا لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل يتعدها إلى اتفاقيات أخرى تم التطرق إليها في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات نجد:

I.اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS :

1. الملكية الفكرية هي قيم معنوية ذات جوانب تجارية تمثل نتاج إبداع أو ابتكار العقل البشري ويتجسد هذا النتاج في أشكال مختلفة من أفكار وفنون واختراعات وتمنح العديد من الدول أصحاب هذه الإبداعات والابتكارات حقوق ملكية، تكفل لهم الاستئثار لوحدهم باستخدام الأشياء التي تتجسد فيها إبداعاتهم وابتكاراتهم والتصرف فيها، وعدم السماح للغير باستخدامها أو التصرف فيها دون الحصول على تصريح أو ترخيص منهم.

2. وتعرف هذه الحقوق التي ترد على الملكية الفكرية باسم "حقوق الملكية الفكرية" وتكون لفترة زمنية محددة. وبوجود لهذه الحقوق جوانب تجارية، أي أنه يمكن الاتجار فيها والحصول على عوائدوهو ما يطبق عليه اسم "الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية"[3]. وحتى يتمتع أصحاب حقوق الملكية الفكرية بالحماية القانونية على المستوى الدولي فإنه كان يستوجب توفر حد أدنى من القواعد المتشابهة في مختلف البلدان تتعلق بالاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، ولذلك بذلت الدول خاصة المتقدمة منها- جهودا كبيرة منذ نهاية القرن الـ19 وحتى جولة أورغواي بهدف التوصل إلى اتفاقيات دولية بشأن

[1]بشير مصطفى، رهانات انضمام الجزائر إلى OMC على مستوى تجارة الخدمات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص.191.

[2]وجيه عبد الصدق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة غرفة التجارة و الصناعة ، دبي، 2004،ص.18.

[3]عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق ذكره، ص.316.

حماية حقوق الملكية الفكرية في عدد من المجالات[1] . وانطلاقا من واقع أن عددا من المنتجات قد منعت من التبادل لا لسبب إلا لأنها موضوع إعادة إنتاج غير قانونية ومزورة فقد شجعت الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاق دولي مكره قانونا في مجال الملكية الفكرية.

3. وقد تحقق هذا الاتفاق حول أشكال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ADPIC سنة 1994 تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة.[2] ويهدف الاتفاق ADPIC أو كما يسمى بالإنجليزية TRIPS، إلى المحافظة على الملكية الفكرية سواء كانت اختراع، ابتكار أو معارف للبلدان الأعضاء في المنظمة، ولهذا فهو يشجع على إنشاء والاعتراف والمحافظة القانونية لحقوق الملكية الفكرية. وقد منحت هذه الحقوق للفاعلين الخواص لمساهمتهم في تطوير التكنولوجية الجديدة، مما يمكنهم من مراقبة اختراعاتهم، ويمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة منها: براءات اختراع، حقوق الطبع، علامات مسجلة إشارات جغرافية، أسرار تجارية.

4. وعليه ولضمان هذه الحماية تلتزم الدول بإعادة النظر في تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع هذه الضوابط والمعايير لكي تصبح تدابيرها وإجراءاتها فعالة ضد أي اعتداء على الملكية الفكرية، على أن تكون هذه التدابير منصفة وعادلة وغير معقدة، كما أنه لا يجب أن تتحول في الوقت نفسه إلى قيود معيقة للتجارة كما تضمنت الاتفاقية الإجراءات الكفيلة والفعالة للحد من تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

II.اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMS:

تبين في مفاوضات المنظمة أن بعض شروط الاستثمار قد تضر بالتجارة فقد تقيدها أو تشوهها ولدا تضمنت هده الاتفاقية عدم قيام أي عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع مبادئ المنظمة المتعلقة بتوحيد معاملة الواردات والسلع المحلية وعدم فرض القيود الكمية على الواردات ومن أمثلة هده الشروط :

1. استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
2. ضرورة تحقيق التوازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي (ودلك لأنها تتعارض مع شروط المعاملة الوطنية أو شرط فرض القيود الكمية).
3. بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.
4. الربط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من الصادرات.

[1] من أشهر الاتفاقيات الدولية المتوصل إليها في مجال حقوق الملكية الفكرية نجد:
أ/ اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في 20 مارس 1883.
ب/ اتفاقية برن (Berne) لحماية الأعمال الأدبية والفنية في 9 سبتمبر 1886.
جـ/ اتفاقية روما لحماية المؤدين والمنتجين للفنوغرافيا وهيئات الإذاعة، 1961.
د/ معاهدة واشنطن الخاصة بالدوائر المتكاملة، عام 1979.
هـ/ اتفاقية حماية حقوق مستنبتي الأصناف النباتية الجديدة (UPOV) لعام 1961.
ويشرف على تنفيذها الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، وعدلت عام 1991، ودخلت حيز النفاذ في عام 1998.
[2] أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره،ص.151.

5. ويسمح الاتفاق بتوفير شرط المنافسة و المساواة بين المشروعات القائمة والاستثمارات الجديدة ومنحت الدول فترة انتقالية مدتها عامين لتوفيق الأوضاع لهده الإجراءات للبلدان المتقدمة (5 سنوات للبلدان النامية و سبع سنوات للبلدان الأقل تقدما)، و يمكن أن تطلب الدول النامية و الأقل لمهلة إضافية للالتزام بالاتفاقية.

III.اتفاقيات أخرى :

1. اتفاقيات الإغراق**ADA:** تكفل المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حق الأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية والدول المصدرة)، وأن يكون الإغراق تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة بإثبات علاقة بين الواردات محل الإغراق والضرر الواقع عن صناعتها المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن من التعديلات العامة التي شملها الاتفاق النص على إجراءات مكافحة الإغراق بعد 85 سنوات من تاريخ تطبيقها[1].

2. اتفاقية الدعم فيهدف هدا الاتفاق عموما إلى تطبيق الضرائب التعويضية في حالات معينة ويفرق الاتفاق بين أنواع من الدعم :

- الدعم المحظور : و هو يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينة او لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة ويحق للدول المستوردة تطبيق الإجراءات التعويضية على تلك السلع المدعمة.
- الدعم الذي يزيد عن خمسة في المائة من قيمة السلعة :وهو الذي يسبب ضررا للمصالح التجارية لدول أخرى سيصبح على عاتق الدول التي تستخدم هدا الدعم وقفه، و إلا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السالبة .

3. الإتفاق بشأن قواعد المنشأ:تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين و النظم و الأحكام الإدارية التي تكون ذات التطبيق العاموالتي يطبقها أي عضو لتحديد باب منشأ السلعة على شرط أن يكون قواعد المنشأ هذه تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية عبر ما ينتج من تطبيق اتفاقية الجات 1994.[2]

وينص هذا الاتفاق على عدم استخدام قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق الأهداف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأن لا تخل بحرية التجارة، ويكون ذلك تحقيقا لمبدأ الشفافية. واستنادا إلى مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمتعلق بالمعاملة الجمركية التفضيلية فيما بين البلاد التي تدخل في شكل من أشكال اتفاقيات التجارة التفضيلية أو التكتلات الاقتصادية، تقوم السلطات الجمركية في الدول المستوردة بوضع الأسس والاعتبارات التي تمكنها من معرفة البلد الذي يعد أصل كل سلعة مستوردة[3] وذلك لمنح الواردات معاملة جمركية تفضيلية مقارنة بغيرها من السلع التي ليست من نفس المنشأ.

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.247.
[2] نفس المرجع، ص 235.
[3] عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق الذكر، ص.447.

4. اتفاق تراخيص الاستيراد: باعتبار أن تراخيص الاستيراد من الأدوات المشروعة لتنظيم التجارة الخارجية للدول، فإن هذا الاتفاق يهدف إلى تبسيط هذه الإجراءات والممارسات المرتبطة بها والخاصة بالحصول على رخص الاستيراد، ولإضفاء المزيد من الوضوح والشفافية عليها، كما أنه يجب أن لا تنطوي هذه الإجراءات على تقييد مصطنع للتجارة أو حماية مستترة للمنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

ينص الاتفاق على التزام الدول الأعضاء بنشر التعديلات التي تجربها على رخص الاستيراد قبل تنفيذ تلك التعديلات بـ (21) يوما، إضافة إلى إلزام الدول الأعضاء بتبسيط الإجراءات الخاصة بطلب رخص الاستيراد أو تجديدها.

5. اتفاقات الفحص قبل الشحن: يقصد بالفحص قبل الشحن كافة الإجراءات والأنشطة التي تتخذها الدولة المستوردة للتحقق من نوعية الواردات والكميات والأسعار بما في ذلك أسعار الصرف والشروط العالية والتصنيف الجمركي للبضائع المصدرة إلى أراضي العضو المستورد، ولقد أقر اتفاق حقوق التزامات كل من المصدرين والمستوردين، وأحكام قضت بتوفير الشفافية لعمليات هيئات التفتيش قبل الشحن والقوانين والنظم المتصلة بهذا الشأن، كما تضمنت الالتزامات للأعضاء المستوردين بعدم التمييز اتجاه كافة المصدرين عند تنفيذ الأعمال الخاصة بالتفتيش قبل الشحن.

ويلزم الاتفاق العضو المستخدم لإجراءات التفتيش أيضا توفير كافة المعلومات الضرورية لتمكين المصدرين من الامتثال لشروط التفتيش مع مراعاة حماية المعلومات التجارية السرية لأي من الطرفين وعدم إتاحتها لأطراف ثالثة، كما حدد الاتفاق الإجراءات الخاصة بالتحقيق من الأسعار للحيلولة دون رفعها أو تخفيضها في الفاتورة ولمنع الغش والتزوير عموما، ويضمن الاتفاق حق التظلم للمصدرين إذا ما أرادوا ذلك، كما تضمن الاتفاق أسلوب تسوية المنازعات التي تنشأ بسبب إجراءات التفتيش

6. اتفاقية التقييم الجمركي:تضمن هذا الاتفاق وضع نظام منصف وموحد ومحايد لتحديد قيمة السلع المستوردة بهدف فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها، وذلك للحيلولة دون استخدام هذه القواعد للتهريب من أداء الرسوم الجمركية الصحيحة أو تهريب رؤوس الأموال.

الخاتمـــة

على ضوء ما سبق، من خلال المسح النظري لهذا الفصل، يُمكن إستخلاص النقاط التالية:

- أن الهدف من انشاء المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير النظام التجاري الدولي، إذ تعتبر الضلع الثالث من أضلاع مثلث العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت بأجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات، هذه الآليات تضمن لها القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء بها، على الالتزام بالمبادئ و القواعد الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة.
- كما قد أصبحتمتطلبات الانضمام للمنظمة أكثر تعقيدا وأشد تكلفة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (8)، جولات من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (1948-1994) حتى نجحت في الاتفاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق وخوض مفاوضات طويلة وشاقة.
- من جهة أخرى، فقد أعطت معاملة تفضيلية للدول النامية والأقل نموا، بمنحها الحق في الاستفادة من الاستثناءات من قواعدها الأساسية. كما أن لهذه المنظمة دورا أساسيا تلعبه في توجيه الاقتصاد العالمي، حيث أنها نعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى على إدارة الاقتصاد العالمي. وما يميز هذه المنظمة صياغة سلسلة من الاتفاقيات الداعية إلى تحرير التجارة، خاصة في قطاع الزراعة الصناعة، الخدمات.

الفصــل الثالث

التكتلات الإقليمية الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة

لقدأضحىالتكاملالاقتصاديمنملامحالعصرالحديث،وتسارعبشكلكبيرالانضماملإلىتكتلاتاقتصاديةنظرا للمزاياالتيتحملهاهاتهالأخيرةمناتساعحجمالسوقالتوسعفيحجمالإنتاجوخلقمناخملائملتنميةالاقتصادية،ودفعع جلةالنموالاقتصادي.وذلكباعتبارأنقيامالتكتليولدمناخملائملاستفادةمنالتطورالتكنولوجيوالمساهمةفيبناءقاعدة اقتصاديةصلبة، هذاماأدىبالدولالىتيتتوفرفيهاالمقوماتالمتجانسةإلىالإتحادفيشكلتكتلاتاقتصادية.

كما أن تزايد الاتجاه نحو الترتيبات الإقليمية وانتشارها يطرح الكثير من التساؤلات عن طبيعة العلاقة والتأثيرات التي تربطها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف ولعل من أبرز هذه التساؤلات لدينا هل أن الزيادة في عدد الترتيبات التجارية الإقليمية والتسارع في إنشاءها يعطي مؤشرا عن تهديدها للنظام التجاري المتعدد الأطراف؟ وهل زيادة عدد هذه الترتيبات يعبر عن رغبة الدول النامية في تحسين وضعيتها من خلال تحرير التبادل التجاري الإقليمي؟ أو أن هناك شعورا بالإحباط في الدول النامية لأنها لم تحصل سوى على وعود بالالتزام، وهل تحول الولايات المتحدة الأمريكية من داعم قوي للنظام التجاري المتعدد الأطراف إلى مساند للإقليمية والاتفاقيات الثنائية أدى إلى زيادة إبرام الاتفاقيات الإقليمية؟. والإجابة عن هذه الأسئلة تكون من خلال التعرض للمباحث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي؛
أولاً:نظريات حول التكامل الاقتصادي؛
ثانياً: مفهوم التكامل الاقتصادي؛
ثالثاً:أهمية التكامل الاقتصادي؛
رابعاً:مراحل التكامل الاقتصادي؛
خامسا: دوافع قيام التكامل الاقتصادي؛

المبحث الثاني:التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة؛
أولاً:مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي؛
ثانياً: التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث وأهم ما يميزه عن الصيغة التقليدية؛
ثالثاً: مقارنة بينالإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة ؛

المبحث الثالث: العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة؛
أولاً:أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم؛
ثانياً: التكتلات الاقتصادية واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة؛
ثالثاً: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة بين المساندة و المعارضة؛

المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي

لقد أصبح العالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، والتكتلات الاقتصاديةالعملاقةالتياستطاعتأن
تجمعتشكيلاتمختلفةفكرياوسياسيا،وأنتقففيوجهالمشاكلالمشتركة،وأثبتتجدارتهافيمواجهة أزماتعالمية.

أولاً:نظريات حول التكامل الاقتصادي

بالرغم من تعددت النظريات المفسرة لتكامل الاقتصادي إلا أن درجة الاتحاد الجمركي قد استهوت المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة لنظرية التكامل الاقتصادي، فهم يرون في هذه الصورة الكثير من مظاهر البساطة والوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز أثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

I.النظرية الأساسية للإتحاد الجمركي:

لقد شهدت نظرية الاتحاد الجمركي مولدها على يد الاقتصادي "جاكوب فينر"، في كتابه الصادر سنة 1950 ولقد عرف تحليله باسم " قانون فينر" للاتحاد الجمركية، حيث تشكل نظرية الاتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية ولمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي بوصفها[1]:

1. تدرس الوحدة الأساسية (الاتحاد الجمركي) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول وربما العالم كله، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

   تعتمد آلية السوق قاعدة أو إطار لتحليل التكامل الاقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي. ولقد ميز فاينر بين قوتين متناقضتين عن قيام الاتحاد الجمركي[2]: القوة الأولى تتمثل في أثر خلق التجارة وهذا من خلال نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.
2. أما الأثر الثاني فيتمثل في تحويل التجارة وهذا من خلال انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد، وتتسم في الكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فتقل الرفاهية الاقتصادية.وللتوضيح أنظر الى الشكل أدناه.

---

[1] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى ليبيا 2004، ص.133.

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2009ص.185.

الشكل رقم05 : يوضح الحالة التي يكون فيها الاتحاد الجمركي محول للتجارة

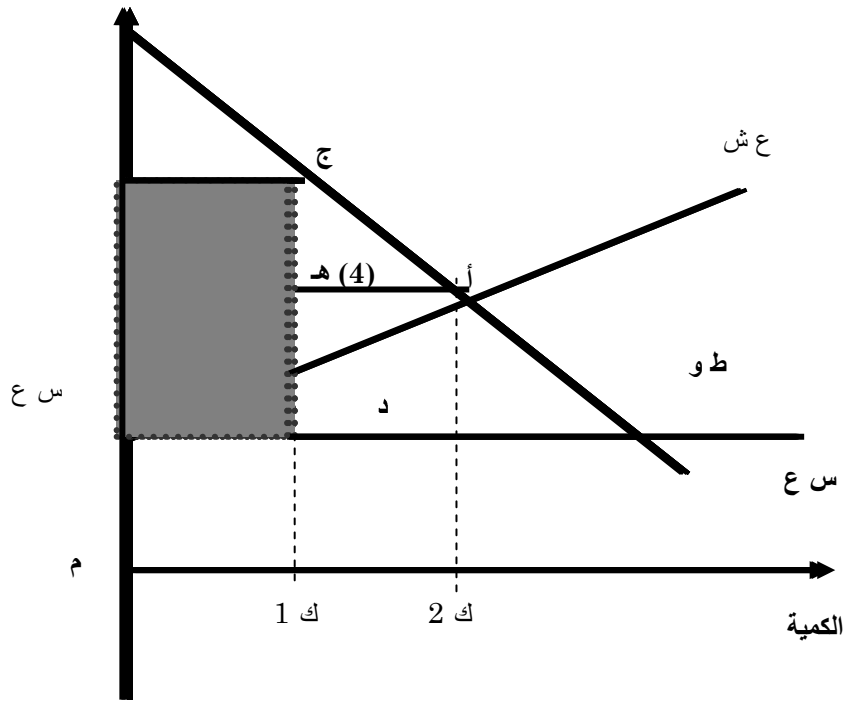

المصدر :دعيس، إسماعيل محمد، العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولي، 1988 ص ص 299-300.

ويوضح الشكل رقم الحالة التي يكون فيها الاتحاد الجمركي محولاً للتجارة أي تحويل التجارة من مصدر رخيص، إلى مصدر تكلفته أعلى وهو الدولة الشريكة وذلك بعد التمييز ضد الدولة خارج الاتحاد من خلال الشكل نلاحظ أن منحنى الطلب الوطني (ط و) ومنحنى العرض للدولة الشريكة (ع ش) الذي يعكس تزايد التكاليف، ويظهر منحنى العرض الخارجي(س ع) الذي يظهر ثبات التكاليف، حيث تستطيع الدولة استيراد الكمية التي تحتاجها على هذا السعر، لنفترض أن الدولة قبل قيام الاتحاد تفرض رسوماً جمركية (س ت- س ع) بحيث يكون السعر مع الرسوم مساوياً إلى (م س ت)، في هذه الحالة يكون العرض الكلي من السلعة في السوق الوطني يساوي (م ك1) والتي يتم استيرادها جميعاً من الخارج .

II. النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية):

يلاحظ أن التحليل السابق تركز فقط على الآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي. و لعل من أبرز هذه الآثار لدينا:

1. إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة. يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية، مما سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية.
2. كما أن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شانه زيادة

حدة المنافسة والكفاءة عن طريق إحداث تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات. أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.

III.نظرية مناطق العملة المثلى:

تقوم هذه النظرية على أساس المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة كما اشترطت هذه النظرية وجود مجموعة من المعايير للحكم على مدى قابلية اقتصاد ما للانضمام إلى اتحاد نقدي ما، قصد الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الكلية والجزئية التي يتيحها هذا النظام. ولعل أبرز هذه المعايير لدينا[1]:

1. معيار حرية عوامل الإنتاج: أي أن من أهم ما يميز منطقة العملة المثلى هي القابلية الكبيرة لعناصر الإنتاج على الانتقال داخليا و محدودة خارجيا.
2. معيار الانفتاح التجاري: حيث كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، كان مستعدا أكثر لاستخدام أسعار الصرف الثابتة، و بهذا تزداد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملى المثلى.
3. معيار التنوع: حيث أن الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط و معدلات تبادله مقارنة بالاقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد سيسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الاقتصاد المركزي، الذي إذا خضع لصدمات الطلب الخارجي لابد عليه من تغيير سعر الصرف الاسمي لتحقيق الاستقرار.
4. درجة تكامل السياسات: تلعب الخصائص الاقتصادية دورا مهما في تحديد قرار المضي قدما نحو إقامة منطقة عمله مثلى، إلا أن اتجاهات السياسات الاقتصادية لتلك الدول تعتبر العامل الأكثر حسما في ذلك مثل(العامل السياسي والمالي والنقدي والتجاري).
5. التشابه في معدلات التضخم: بمعنى عندما يكون معدل التضخم منخفضا ومتقاربا بين مجموعة دول سينجم عنه استقرار نسبيا في معدلات التبادل التجاري، مما سيعزز توازن الحساب الجاري و يقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي كأداة للتوازن[2].

ثانياً: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني(INTEGRITAS) وتشير في معناها اللغوي إلى التكميل التمام، الكل التام، أي بمعنى آخر جعل الشيء كلا متكاملا، أو عملية تجميع وربط الأجزاء المنفصلة و إضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل و بالتالي أداء وظيفة معينة[3]أما المفهوم الاقتصادي للتكامل الإقليمي فقد أختلف باختلاف آراء بعض الاقتصاديين وفيما يلي أبرز ما ورد في هذا المجال.

---

[1] عباس بلفاطي، هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 لسنة 2011، ص ص46-47.

[2]MONGELLI Francesco Paolo, New Views on the O.C.A Theory, what is EMU Telling Us, European Central Bank Work Paper Series, n°128, April 2002 , p.10.

[3]نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر العربي ط1،الإسكندرية، 2007،ص.10.

كما عرفه الكاتب الاقتصادي الهولندي TINBERGEN على أنه: خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي والذي يتم خلاله إزالة كل الصعوبات والعوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري، مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد"[1].كما أشار TINBERGEN على أن التكامل يحوي جانبين: جانب سلبي و آخر إيجابي فيشير إلى التكامل في جانبه السلبي من خلال إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل[2].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنها وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج في حالة توافر مجموعة معينة من الشروط (سيادة المنافسة التامة تشابه دوال الإنتاج عالميا، غياب عنصر نفقات النقل)، وهي شروط لا تنطبق مع الواقع الاقتصادي المعاش، فضلا عن ذلك فإن تحرير التجارة الدولية لا يستطيع بمفرده تكوين الاندماج الاقتصادي بين الدول.

وهذا، لأن هذا لن يحصل إلا من خلال وجود تطور اقتصادي معين يسمح بقيام التبادل التجاري مثل ماهو حاصل في الدول الصناعية المتقدمة أما الدول النامية فهي تسعى أولا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالمشكلة تتمثل في عدم وجود أو ضآلة حجم التبادل التجاري فيما بينها نتيجة العلاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والتي فرضتعليها نمطا من تقسيم العمل الدولي يندمج مع اقتصادياتها دون غيرها، أين تتشابه منتجات الدول النامية نتيجة لتماثل الهياكل الاقتصادية وهو ما يقف حاجزا أمام قيام التبادل التجاري بينها.

أما التعريف الثاني فهو الاقتصادي المجري BELA-BALASSA، حيث عرف التكامل الاقتصادي في مؤلفه "نظرية التكامل" على أنه عملية وحالة[3]. كونه عملية بتضمنه مختلف التدابير والإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول التكامل، أما كونه حالة فإنه يتمثل في اختفاء وإزالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المتكاملة[4]، وهذا يعني التركيز على النتيجة التي تم تحقيقها والوصول إليها من خلال التكامل الاقتصادي.

ويعرفه GUNNAR-MYRDAL وذلك نقلا عن الكاتب: فؤاد أبو ستيت "التكامل يسعى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم"[5]. ويبدوا هذا التعريف أكثر شمولا وأتساعا من التعريفين السابقين.

أما FRITZ-GACHLUP فيعرفه وذلك نقلا عن الكاتب: زايري بلقاسم على أنه:" فكرة التكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، ففي أي نطاق منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تميز أو تحيز بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة."[6]

---

[1]TINBERGEN Jan,*International Economic Integration*, New York, Elsevier, 1965, P.57.
[2] IBID
[3]BALASSA Béla, *The Theory Of Economic Integration*, Homewood, Richard D, Irwin, Inc, USA,1961,P.01
[4]IBID
[5]فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 2004، ص.6.
[6]زايري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الشارقة، المجلد السادس، العدد الأول، 2009، ص.58

نجد أن هذا التعريف يرى أن جوهر الاندماج الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع و أنماط العمالة ورأس المـال و المنتجات بوصفها شروط ضرورية وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز الاندماج الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التميز وعدم التحيز وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجال النقد والتمويل والضرائب وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي وصولا إلى الهدف النهائي وهو اختفاء كافة أشكال التمييز بن أعضاء التكامل.

ويتضح من التعريفات السابقة أن الاندماج الاقتصادي ليس بالعملية البسيطة وإنما هو درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية وهو بذلك عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم أساسا على إزالة كافة الحواجز والعوائق أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

ثالثاً: أهمية التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادية أهمية بالغة، وذلك من خلال ما يحققه من مزايا و مكاسب وأداة لتحقيق أهداف مختلفة والتي على رأسها ما يلي[1]:

1. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التبادل التجاري، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
2. كما يعمل على توفير الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية و دون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الاقتصادي.
3. زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.
4. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة محل السلع مرتفعة الأسعار وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
5. زيادة الإنتاج كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

[1] فؤاد أبو سيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2004،ص.49.

رابعاً:مراحل التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم مراحل التكامل الاقتصادي في:

1.النظام التفضيلي للتجارة:

أو ما يسمى كذلك منطقة التفضيل الجمركي، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تتعلق أساسا بتخفيف العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، بمعنى آخر هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات للسلع الواردة من الدول المتعاقدة ويتميز النظام التفضيلي للتجارة بما يلي:[1]

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي.
- يخص نظام المعاملة التفضيلية الجمركية الجانب السلعي فقط ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

2. منطقة التجارة الحرة:

على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فان إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياستها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية[2].

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة علي تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء كمل أنها تقتصر أساسا على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر ويعتبر أغلب الاقتصاديين أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها.

3. الإتحاد الجمركي :

يتبعإنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة ومن العالم الخارجي أي الدول الأعضاء من جهة أخرى[3]. يتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في

[1] عمر صقر، التكامل الاقتصادي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص.40.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، ط1 القاهرة 2002 ص.27.

[3] MITTAINE Jean-François, & PEQUERUL François, *Les Unions économiques régionales*, Armand Colin Paris, 1999, p.16.

الاتحاد عند معدل معين بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الإتحاد[1].

ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[2].كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول،ولا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة.

وفي أغلب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها تحتاج أيضا إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية اتحاد البنلوكس"Benelux "* الذي تم توقيعه سنة1922 بين بلجيكا ولكسمبورغ، ثم انضمت هولندا إليه سنة 1947. ودخل حيز التنفيذ سنة 1948،[3]ويعتبر هذا الإتحاد أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

4.السوق المشتركة:

وهي مرحلة أكثر تقدما تلي مرحلة قيام الإتحاد الجمركي حيث يتم فيها إضافة إلى مقومات الإتحاد الجمركي تكامل الأسواق بإلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج بما فيها العملة ورؤوس الأموال، فهي تهدف إلى[4]:

- تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق.
- إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة.
- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيععناصرالإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها،وتصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود ورؤوس الأموال بشكل أوسع.

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما والتي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا في 23 أوت1964.

5. الوحدة الاقتصادية :

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية السياسية والاجتماعية وغيرها، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي

---

[1]سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، ج2، القاهرة، 1994، ص.292

[2]HARRISON Andrew, *Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe*, traduit par: Siméon Fongang, édde boeck Université, Bruxelles, 2004, p.203.

[3] GAUTHIER Francois, *Relation économique internationale* , les presses de l' Université Laval, 2éme ed,canada 1992, P.190.

[4]عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دار النهضة العربية،القاهرة، 2005، ص.409.

تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فان الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية، وهذا بغرض تحقيق انسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول أطراف الوحدة[1].

ولقد سارت دول السوق الأوروبية المشتركة في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها، ليتم الإعلان عن قيام الإتحاد الأوروبي سنة1993، بعد التوقيع على معاهدة ماستر يخت سنة1992.

6. الإتحاد الاقتصادي التام :

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات وتتطلب إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، بهدف تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات ومراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة[2].

مما سبق يمكن القول أنه بإمكان الدول القيام بتكامل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة. ويوضح الجدولالتالي مراحل التكامل الاقتصادي.

الجدول رقم05: مراحل التكامل الاقتصادي

مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي تجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	سياسات نقدية ومالية تحددها السلطة المركزية
1-اتفاقيات التجارة التفضيلية	*					
2-منطقة التجارة الحرة	*	*				
3-الاتحاد الجمركي	*	*	*			
4- السوق المشتركة	*	*	*	*		
5- الاتحاد الاقتصادي	*	*	*	*	*	
6- التكامل الاقتصادي	*	*	*	*	*	*

المصدر: أحمد الكواز، *التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي*، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد 81، 2009،ص.09.

وليس بالضرورة أن تتم عملية التكامل بشكل تدريجي من مرحلة إلى أخرى، فالوصول إلى أي مرحلة يعتمد على اتفاقيات التكامل بين الدول الأطراف. ويتم التكامل السوقي (Integration-Market) عن

[1] إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص.26.
[2] إكرام عبد الرحيم، المرجعالسابق ، ص.27.

طريق المنظمات الانتقالية كالبنوك والمؤسسات المالية وغالباً دون تدخل الحكومة. وبالمقابل فالتكامل الرسمي أو التكامل المؤسسي يتطلب اتفاقيات رسمية بين حكومات الدول المتكاملة للحد من بعض أو كل القيود على حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج. وهناك إثبات تاريخيبأن الطريقة الرسمية لتحقيق التكامل قد تتبع الأسلوب التلقائي أو تكامل الأسواق(الطريقة الغير رسمية) والعكس صحيح. وفي الحقيقة فان قرار الدخول إلى الاتحاد الجمركي أو إلى أي نوع من أنواع التكامل هو في الغالب قرار سياسي فعلى سبيل المثال لم يتم تأسيس الاتحاد الأوربي في عام 1957 بهدف تحرير التجارة ولكن لتقليل احتمالات حدوث الحرب بين فرنسا وألمانيا، فالتكامل الاقتصادي كان وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية[1].

خامسا: دوافع قيام التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي تتمثل في المزايا والمنافع التي من الممكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل التكامل ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى دوافع كامنةفي البيئة الاقتصادية المحلية، ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدوافع تختلف بين الدول الصناعية والدول النامية، وفي هذا العنصر سيتم إدراج الدوافع العامة التي تقف وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

I.الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية:

يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1. الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
2. الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية.
3. الاعتقاد بان الإقليمية تؤدي إلى توسع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
4. قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.
5. قد تسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص مما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجارى إقليمي مع دول أكبر.
6. رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
7. قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرفبالصناعات الإقليمية الوليدة. وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

[1]JOVANOVIC Miroslav N, *International Economic Integration*, London & NewYork, Routledge, 1998,p.11.
[2].CARMEN C., *Regional Economic Integration* , published in26-03-2005 disponiblesur le site : www.du.edu-ccacho/curent.html,pp.1-2 . Consulté le:13/05/2008 à 13:25.

II. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية:

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف وراء زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك مجموعة من التطورات الحديثة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت أهم الدوافع وراء هذاالاتجاه وهي[1]:

1. تأثير الإتحاد الأوربي: كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، إذ اتجهت أوربا إلى تكوين الإتحاد الأوروبي والذي أصبح يشكل حصنا أوروبيا، ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بان السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير أعضاء في الإتحاد ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الإتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
2. انهيار المعسكر الاشتراكي:مع انهيار الإتحادالسوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الاتحاد الأوربي في تطوير الاتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوربا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن الاتحاد الأوربي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
3. سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:أدى انتشار نظمالتحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.

[1]IBID, p.05.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة

إن التكامل الاقتصادي الإقليميبمراحلهالمختلفة، انطلاقا من منطقة التفضيل الجمركي ووصولا إلى الاندماج التام، أطلق عليه بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي والذي تعارفت عليه نظرية التكامل لـB.BALASSA حول الاتحاد الجمركي سنة 1950، وأعمال الاقتصادي BACOB.VINER سنة 1962 في مؤلفه نظرية التكامل الاقتصادي.

أولاً:مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي

ويتميز بـ[1]:

1. التقارب الجغرافي:يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل بدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.
2. الإرادة السياسية:غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا وجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.
3. تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.
4. توفر وسائل النقل و الاتصال:إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.
5. تناسب القيم الاجتماعية والثقافية:الإقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

انطلاقا من شروط التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد نفذت في أوروبا متجسدة في الإتحاد الأوروبي، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو وغيرها فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي أتخذ بعدا إقليميا، غير أنه ظهرت صيغة حديثة وبديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي اعتبارها لا تخضع لتلك الشروط أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة، كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة و نامية).

---

[1] فلاح خلف الربيعي،التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة، الحوار المتمدن،العدد66 على الموقع :
. Consulté: le 20.03.2008 à 15 :00http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879

وأرتبط هذا التحول بالتغييرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، لذا إتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا و هو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي، لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل وإنما تجمع بين هذه المجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

ثانياً: التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث وأهم ما يميزه عن الصيغة التقليدية

مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الحديثة على نحو واضح، إحياء لأفكار الستينيات من القرن الماضي، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية.

وقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حده، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة لوحدها على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في الأسواق العالمية، فان مقتضيات ذلك، هي بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى. مما سبق يمكن تعريف الإقليمية الجديدة في العنصر الموالي.

I.مفهومالتكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث:

يذهب البعض في تعريفه على أنه "سياسة تصميم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض"[1].

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديداصطلاح الإقليمية المفتوحة. والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحريريين الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[2].

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط هي[3]:

1. أن تكون مفتوحة العضوية: وتعني أن يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
2. شرط عدم المنع: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

[1] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد 2009/07 جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، ص.109.

[2] SHANGJin Wei, &JEFFREY A. Frankel, *Open Regionalism in àWorld of Continental* Trade Blocs, IMF Working Paper, WP/98/10, Geneva, 1998, p.08.

[3] علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.110.

3. التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدول الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلي اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

II.مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث :

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد تميزت بمايلي[1]:

1. أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
2. تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قامت العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
3. أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.
4. تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
5. تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
6. تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار في السوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.

وتتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي:

- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهةالدول غير الأعضاء بها.
- تنوع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية.

[1]KRUGMAN R Paul, *The Move Toward Free Trade Zones, in Policy implications of Trade and currency zones*, Economic Review Federal BANK OF Kansas City, vol.76.N°6,1991, pp.295-302

III أسباب الاتجاه المتزايد نحوا لإقليمية الحديثة :

ترجع الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد إلى التكامل الإقليمي الحديث إلى سببين هامين هما[1]:

1. .أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي إستراتيجية مفضلة:فقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم.
2. أن الإقليمية الحديثة ذات طبيعة مختلفة :فعلى الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست أمرا جديدا فان الاقتصاديين يشيرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح وكذلك الإعداد، فان كانت تعتبر استمرار للجهود السابقة في هذا الصدد، وهذا الاختلاف يظهر بشكل جلي وبارز في النواحي الاقتصادية والسياسية. وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لا بد من التفرقة بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية.

فالدول الصناعية في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. وبالتالي فان تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فان ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل التكامل أمرا ايجابيا واختياريا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا.

ثالثاً: مقارنة بينالإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

بعد التعرض إلى أهم مميزات كل من الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل، سيتم محاولة المقارنة بينهما وذلك من خلال الجدول الآتي:

[1]CERNATLucian, *Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting?* Policy issues International Trade and commodities, study series,N° 16, UNCTAD, New York, 2001, PP 01-03

جدول رقم06: مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي.

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الحديثة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/ أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما

المصدر: محمد محمود الإمام، *التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق* ،معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،2000،ص.51.

تشير مقارنة الخصائص الواردة في الجدول السابق، إلى أننا أمام حالة تختلف بشكل جوهري عما جرى عليه العرف على اعتباره تكاملا إقليميا يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بل وتشترط عادة البدء من وضع متقارب في المستويات الاقتصادية والنظم السياسية والنواحي الاجتماعية والثقافية.

بينما الصيغة البديلة للتكامل تطرح وجود دولة مركز أو قائد في إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل، ومن المبررات التي تساق للترويج للصيغة البديلة للتكامل هو قيام الدول المتقدمة بالعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما، وكمثال على ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار أثناء مروره بأزمة الانخفاض الحاد في عملته سنة 1995.

المبحث الثالث: العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة

تسعى دول العالم وعلى رأسها الدول المنتجة، في الوقت الراهن وبشكل ملحوظ إلى ضرورة تحرير كامل للتجارة الدولية في مجال السلع والخدمات وعلى المستوى العالمي حيث هناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية، الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم، ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل الاتفاقيات الإقليمية ما زال نشاطا وأصبح هناك عددا لا يستهان به من هذه الاتفاقيات في العالم تنمو وتتطور بشكل مواز وتطور المفاوضات المتعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة.

من هذا المنطلق سنتعرض وبالتفصيل إلى أهم التكتلات الاقتصادية القائمة وإلى تحليل العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة و هذه التكتلات الاقتصادية.

أولاً:أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

I.الاتحاد الأوروبي:

لقد بدأ هذا الاتحاد بإنشاء ما يسمى بمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي سنة 1946، ثم بعد ذلك تم إنشاء ما يسمى باتحاد البنيليكس سنة 1948، ثم تم الاتفاق ما بين بلجيكا و فرنسا و ألمانيا و إيطاليا وهولندا ودول لوكسمبورغ على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951، وهذا بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتجيتين. ولقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين وهما: معاهدة روما في 25 مارس 1957 والتي دعت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والمعاهدة الثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وفي بداية الستينيات تم الدمج المعاهدات السابقة في منظمة واحدة و هي الجماعة الأوروبية أو ما يسمى بسوق الأوروبية المشتركة، وهذا بهدف إزالة التعريفة الجمركية بين دول الأعضاء وإقامة تعريفة جمركية مشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي[1]. ولقد تواصل الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث وصل عدد الأعضاء فيها إلى 27 دولة وهذا حتى سنة 2014. كما أن ما يميز هذه التجربة إنشاء عملة واحدة ما بين دول الأعضاء قصد تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي.

II. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

نشأت هذه "الاتفاقية" في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة والتي أخت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش. وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي[2].

وبعد مباحثات مضنية استمرت 14 شهراً توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 1992/8/12، إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بكاملها. وبناءً على هذه الاتفاقية يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاماً. من تاريخ سريان الاتفاقية ولذي بدأ في أول يناير الحالي 1994. مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية[3].

وتعتبر هذه الاتفاقية في الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتي تم التوصل إليها في عام 1988، لضمان التبادل الحر بين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين وهذه المنطقة تكتسب أهمية خاصة ولا يقتصر السبب في ذلك على كونها تشمل في عضويتها دولتين صناعيتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودولة نامية هي المكسيك فحسب, بكل لكونها أيضاً تمثل تحولاً في السياسة التجارية للولايات المتحدة من التركيز على العلاقات متعددة الأطراف إلى التوجه نحو سياسات تجارية مركبة تجمع بين الإقليمية والتعددية في العلاقات التجارية في آن واحد.

---

[1]حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص.39.
[2]بغداد مولى، التكتلات الاقتصادية و دورها في التنمية، مجلة ديالي، العراق، 2006،ص.134.
[3]بغداد مولىمرجع سبق ذكره،ص.135.

III رابطة دول جنوب شرق أسيا(الآسيان):

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي سنة 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس و بورما ، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي . وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند و الفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984[1].

وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع و تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات و حماية الصناعات الناشئة ،خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول.

وفي سنة 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق ة تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية تدريجا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز تنفيذ سنة 1994، وفي سنة 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف (PTA)، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو و تزايد معدلات البطالة شعرت بأهمية التكامل و التعاون المالي و الاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي .

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,20 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5,68 مليار نسمة 2002[2].

IV. اتحاد المغرب العربي:

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك : المغرب، الجزائر وتونس، لإرساء أسس البناء المغربي، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة و هي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات و المعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج ثم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس (ليبياتونس الجزائر المغرب موريتانيا)، في زرالدة بالجزائر في 12 جوان 1988، للاتفاق على مشروع مراكش والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش (المغرب) والتي تم توقيعها في 17 فيفري 1989.

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة مؤسسات الاتحاد) في أول لقائه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لإستراتجية إقليمية ، تتمحور أهدافها حول : تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية و الطبيعية و التعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية :

[1] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق أسيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس 2009، ص.82.
[2] نفس المرجع، ص.83.

- إقامة منطقة تبادل حرفي 1992.
- إقامة اتحاد جمركي في 1995.
- إنشاء سوق مشتركة مغاربية في 2000.
- ثم الوصول إلى إرساء اقتصادي كآخر و أسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي.

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي كان أشهرها قرار تحرير المبادرات بين دوله بين سنوات 1964 و 1970، غير أنها آلت إلى الفشل.

ودول اتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيوسياسي على غاية من الأهمية لإشرافه على الضفة الجنوبية للمتوسط و كذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي، وصلته بالشرق الأوسط و قربه من أكبر سوق في العالم و المتمثل في الاتحاد الأوروبي، وهو يمتد على مساحة تقارب 6ملاين كم^2 ، وعدد سكانه ينهاز 75 مليون نسمة، و يحقق ناتج محلي خام (باستثناء ليبيا) وصل سنة 1998 إلى 105 مليار دولار. وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة و اتفاقية أولها وقعت في 23 جويلية 1990 وآخرها في 24 أفريل 1994، قبل قرار تجميد مؤسسات و هياكل الاتحاد سنة 1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب و الجزائر.

V. منطقة التجارة الحرة العربية:

بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ أوائل سنة 1998، و بالاعتماد على تخفيض بالتعريفة الجمركية 10% سنويا تم رفعها إلى 20% في السنتين الأخيرتين لتقليص الفترة اللازمة لتحرير التجارة البينية العربية إلى ثماني سنوات بدلا من عشر سنوات، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حتى نهاية 2009 ثماني عشر دولة عربيا، ولم يتلقى سوى جزر القمر، والصومال، وموريتانيا خارج العضوية.[1]

والشكل والجدول أدناه يبينان أهم التكتلات الاقتصادية القائمة وحجم التجارة البينية في هذه التكتلات الاقتصادية.

الشكل رقم 06: أهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم

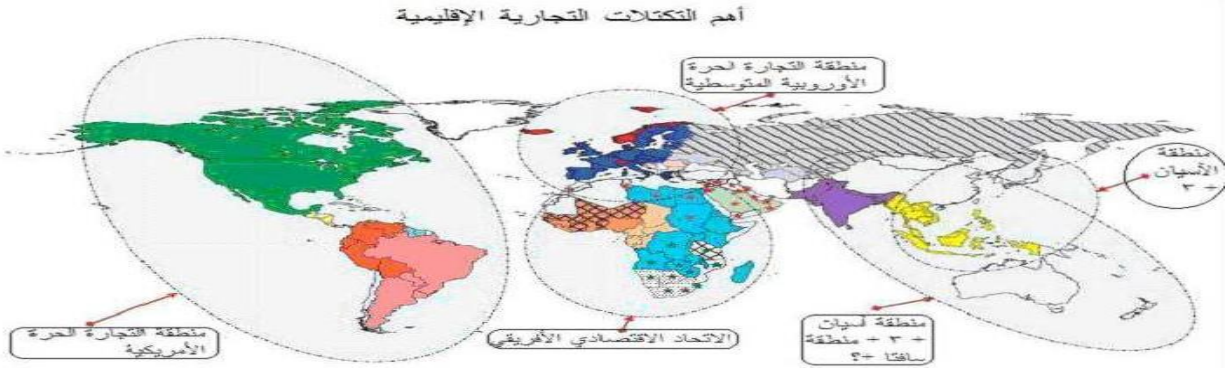

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

[1] أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 92، 2010،ص ص.5-6.

الجدول رقم07 : حجم التجارة في بعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2010)، الوحدة بالمائة

البيانات	1980	1995	2000	2005	2008	2010
الاتحاد الاوروبي	62.2	67.2	67.7	67.4	67.3	67.2
النافتا	33.6	46.2	55.7	55.7	49.5	48.7
الاسيان	17.3	24.4	23.3	25.3	25.5	24.3
الميركوسير	11.6	20.4	20	12.9	14.7	15.7
المغرب العربي	0.3	3.8	2.2	1.9	2.5	3
مجلس التعاون الخليجي	3	6.8	4.9	4.5	4.7	4.8

Source : Unctad hand book of statistics,2010,p.55.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتحاد الاوروبي يستحود على حصة الاسد في حجم التجارة خلال فترة الدراسة بنسبة متوسطة تقدر بـ : 66.5%، ثم يليه دول النافتا في المرتبة الثانية ودول الاسيان في المرتبة الثالثة ودول الميركوسير في المرتبة الرابعة والمرتبة الخامسة لدول المجلس الخليجي وفي الاخير دول المغرب العربي.

ثانياً: التكتلات الاقتصادية واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة

اعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيس لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وهذا نتيجة لما يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على مستوى العالمي، وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى " حصون " أو " قلاع " نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء و إبقائها مع الدول غير الأعضاء، مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل و يقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي جعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم.

ويهدف خلق نوع من التوافق بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، فقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم التكامل بين الدول وتتمثل هذه القوانين فيما يلي[1]:

I.المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية "الجات":

والتي تؤكد على أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع قيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل و تمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم و اللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم و القيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل،كما أضيفت

[1] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2009 ص.113.

إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام أعضاء الترتيبات الإقليمية بالشفافية الكافية بهذا الصدد، كما نصت هذه المذكرة على أن لا تستمر هذه الترتيبات الإقليمية لأكثر من عشر سنوات.

II. المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات :

والتي كانت تحت عنوان " التكامل الاقتصادي" تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات و إلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاءوحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية .

III.شرط التمكين أو ما يعرف بحكم التمكين :

حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل و تعزيز التجارة المشتركة، ولا يجب أن تضع هذه الاتفاقية صعوبات أو قيود أمام تجارة الدول غير الأعضاء، وهذا دون تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي دول المنطقة.

ولقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها فيما أقرته اتفاقية " الجات"و المنظمة العالمية للتجارة من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية وإن كان ذلك بضوابط معينة، ولقد تمت صياغة هذه الضوابط في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات وشرط التمكين الذي تمت صياغته في جولة طوكيو، إضافة إلى المادة الخامسة الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، و نتيجة فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية بشكل ملفت للنظر خلال العشرين سنة الماضية، ففي فيفري من سنة 2010 تم إعلام المنظمة بـ 345 اتفاقية ضمن المادة 24 من الجات، و 31 اتفاقية وفقا لشرط التمكين، و 68 اتفاقية وفقا للمادة 05 من اتفاقية الخدمات، علما أن هناك حوالي 266 اتفاقية عاملة حاليا وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة 90% من الاتفاقيات و النسبة المتبقية هي لاتفاقيات الاتحاد الجمركي[1].

وكنتيجة لهذا التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها، فقد قررت المنظمة إنشاء لجنة اتفاقيات الإقليمية ومن بين المهام التي أنيطت لهذه اللجنة تطوير نظام لإجراءات المساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى حصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير العالمي للتجارة، أما الشرط الوحيد و الموضوعي الذي اشترطته الاتفاقية هو أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقية " الجات".

ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف إلى إثارة عدة أسئلة حول التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هو خارجه وبين توجهات النظام المتعدد الأطراف المزيلة للعوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

[1]ARCAS L Rafael, Proliferation of Regional Trad Agreements :complementing or supplanting Multilateralism ? ,Research Paper No :78 ,school of Law legal studies, Queen mary unversity of london, England,2011,p.06

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة بين المساندة و المعارضة

هناك رأيين أحدهما مساند للإقليمية الاقتصادية و الأخر معارض للإقليمية الاقتصادية وبالتالي فإن هناك جدل والنقاش كبير بين الاقتصاديين، حول أهمية هذه الاتفاقيات ومدى الحاجة إليها ومدى تأثيرها على المفاوضات المتعددة الأطراف ومدى مساهمتها في تحرير التجارة العالمية.

I.أراء في صالح الاتفاقيات الإقليمية:

إن أنصار هذا الرأي يرون أنه ليس هناك تعارض بين السياستين ويذهب هذا الرأي إلى آن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، ويرى أيضا أن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وهذا ما عبر عنه رئيس المنظمة العالمية للتجارة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام 1966 بأن الانجازات الإقليمية، هي خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنها ستفقد أهميتها على المدى الطويل حيث تصبح كل الدول أطرافا في نظام تجاري عالمي حر ومتعدد الأطراف[1].

ومن بين الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه دفاعا عن أرائهم يمكن أن نورد ما يلي[2]:

1. الاتفاقيات الإقليمية تشكل حافزا للمفاوضات المتعددة الأطراف فهي تعزز هذه المفاوضات باتخاذ طريقتين أولهما الضغط على الدول غير الأعضاء وثانيهما تحفيز الدول ذاتها و ذلك بهدف تحفيز تجارتها ودفعها للتكامل مع شركاء آخرين في العالم مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات وتوسيع حجم السوق وتكامل السياسات والمؤسسات.
2. وهي تساهم في تعبيد الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بفرضها تخفيضات كبيرة على المقاييس الحمائية بين الدول المتجاورة غالبا اكبر مما هو محقق على مستوى العالم كما أنها تترك الباب مفتوحا أمام الدول الجديدة التي ترغب بالانضمام إليها كما يمكن لعملية التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة أن تتعزز بوجود عدد قليل من الأطراف المفاوضة ذات الحجم الكبير مقارنة بوجود عدد كبير منها ذات الحجم الأصغر والمقصود بذلك أن الدول الأعضاء في اتفاقية إقليمية يمكنهم أن يساهموا في التخلص من القضايا العالقة أو الخلافات العميقة والمعقدة فيما بينها أثناء المفاوضات في حال توصلوا إلى موقف واضح و محدد اتجاه هذه القضايا والخلافات تحت سقف الاتفاقية التي تجمعهم.
3. يمكن لأي من الاتفاقيات الإقليمية كما المنظمة العالمية للتجارة أن تكون ذات منفعة للأخر على سبيل المثال ترتكز بعض الاتفاقيات الإقليمية على آليات و التدابير الخاصة بالمنظمة مما يساهم في تقوية القوانين التجارية الخاصة بالمنظمة، من جهة أخرى الاتفاقيات الإقليمية مكنت أعضاءها من التحرك السريع نحو الإصلاح الاقتصادي لسياستها التجارية.

---

[1] ذكاء خالدي، دور الدولة و التعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 254، 2000، ص.110.

[2] نفس المرجع، ص.115.

4. إن الاتفاقيات الإقليمية بالمحصلة تساهم في خلق فرص جديدة للتجارة، فقد برهنت هذه الاتفاقيات من الناحية العملية على أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء قد استمرت في النمو على الرغم من وجود اتفاقية.

5. إن الاتفاقيات الإقليمية أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مقارنة بمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، فبعض هذه الاتفاقيات قطع شوطا طويلا في تحرير التجارة الزراعية بإزالة القيود التجارية و منع أية قيود تجارية جديدة.

6. التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات و تعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي " ريتشارد بالدوين"R.BALDWIN" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية و بناء منطقة التجارة الحرة العالمية.

II. أراء ضد الاتفاقيات الإقليمية:

يرى هذا الاتجاه أن الترتيبات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية وبما أنها تعتمد على تقديم المزايا التفضيلية للدول الأعضاء فيها سياسات جماعية تجاه الأطراف خارج الإقليم فهي تعطي حقوقا لها أكثر مما تعطيه المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما سيؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي و انحساره.

ومن الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه نذكر ما يلي[1]:

1. الاتفاقيات الإقليمية عامل مثبط للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فيمكن لبعض المجموعات من المنتجين مثلا أن تدفعهم مصالحهم إلى تشجيع تشكيل مثل هذه الاتفاقيات للاستفادة من الأثر التحويلي للتجارة وجني مكاسب على حساب منتجي الدول الأخرى ويمكن لهذه المجموعات أن تؤثر أيضا على صانعي القرار للتحول عن المبادرات التحرير التجاري عن طريق الاتفاقيات الإقليمية.

2. إن الاتفاقيات الإقليمية تعتبر تطورا وظاهرة خطيرة في النظام التجاري العالمي ولها اثر سلبي على هدف المنظمة العالمية للتجارة المتمثل في تحرير التجارة العالمية وهي حصرا ذات طابع تمييزي وغالبا محولة للتجارة مما يؤدي إلى إنقاص الفرص التجارية المتاحة للدول غير الأعضاء أي أن المكاسب اكبر سوف تحققها الدول الأعضاء على حساب الشركاء غير الأعضاء أي أن مكاسب اكبر سوف تحققها الدول الأعضاء الجدد بالانضمام إلى الاتفاقية ومن الاستمرار بفرض القيود الخارجية التمييزية.

3. صحيح أن هذه الاتفاقيات قد أزالت جميع القيود التجارية على المنتجات الزراعية فيما بين أعضائها لكنها أبقت على القيود الحمائية متمثلة بتعريفة جمركية خارجية مرتفعة تجاه التجارة الزراعية مع الدول الأخرى.

4. إن التدابير المتعلقة بالمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات لا تحكم هذه الاتفاقيات بشكل فعال فمفهوم القيود التجارية المذكورة في المادة 24 والمتعلق بتنظيم الاتفاقيات الإقليمية لا

[1] ذكاء خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.120.

يبين بشكل واضح ما هو المقصود منها هل المقصود تعريفة جمركية انفرادية أو جداول لتشكيلها و ذلك من خلال مدة معقولة من الزمن.

5. بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على مستوى العالمي وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي وهذا من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل وفرض سياسة حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولا أو تكتلات، وهذا المبدأ للتكتلات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز.

6. وحسب الاقتصادي " جاغديش باغواتي" J.BAHGWATI" فإن التوسع في الشراكة الإقليمية يضر بمسار التعددية وسيضعف الاتجاه نحو تحرير التجارة، كما أنه يعتبر عقبة وحاجز في بناء من منطقة التجارة الحرة العالمية، فهو يرى أنه لو تم إعطاء بعض الدول الأولوية من خلال الاتفاقيات الإقليمية فلن يكون لديهم حافز في الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية ، وإن استطاع القادة أن يسخروا الموارد و الاتجاهات السياسية إلى الاتفاقيات الإقليمية فسوف يبتعدوا عن الاتجاه نحو النظام متعدد الأطراف ، وعليه يقترح " باغواتي" أن تكون المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤول الوحيد عن تحرير التجارة الدولية.

مرة أخرى ليس واضحا ما هو المقصود بمدة معقولة من الزمن كما أن هذه الاتفاقيات تلزم بإزالة كافة القيود الداخلية على التجارة مما يفسح المجال لبعض الدول الأعضاء في اتفاقية ما أن يتملصوا من هذا الالتزام لبعض القطاعات التي تتميز بضعف منافسيها لمنتجات الأسواق الخارجية وتستمر بفرض الحماية الجمركية عليها وهذا ما ينطبق على القطاع الزراعي.

وللرد على الانتقادات الموجهة للمفاهيم الغير الواضحة **للمادة 24** من اتفاقية الجات فقد صدر ما يسمى بمذكرة التفاهم حول تفسير **المادة 24** من اتفاقية **الجات** و التي أزالت الغموض عن بعض المفاهيم والمصطلحات الغير الواضحة كاعتبار المدة الزمنية المعقولة الواردة في المادة الرابعة والعشرين يجب أن لا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالات خاصة.

وحتى يتسنى استعمال التآزر الايجابي بين المفاوضات التجارية على المستويين الإقليمي والمتعددة الأطراف يجب السهر على :

- أن الترتيبات الإقليمية تجاوزت تمس بالنظام التجاري وذلك من خلال عزل القطاعات الحساسة من سيرورة وعملية التحرير على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف.
- أن تكون القواعد المعتمدة في إطار الاتفاقيات الإقليمية متلائمة مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون شفافة.
- يجب ألا تنشأ الاتفاقيات مجموعات ضغط جديدة أكثر قوة لصالح حماية قطاع من قطاعات معينة.

الخاتمـــة

على ضوء ما سبق، من خلال المسح النظري لهذا الفصل، يُمكن إستخلاص النقاط التالية:

- يتضح أن التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي، قد فتحت الأبواب على مصراعيها أمام النمط الرأسمالي المتمثل في اقتصاد السوق. ويبدو أن هذه التحولات والتغيرات العميقة قد أنتجت توزيعا جديدا للقوى، يعتمد أساسا على الهيمنة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة الدولية وإزالة مختلف العوائق أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ووجود حركة نشيطة لتعميق الاندماج والتكامل التجاري والاقتصادي في مناطق كثيرة من العالم، من خلال إقامة العديد من التكتلات الإقليمية والعمل على توسيعها جغرافيا إلى المناطق الاقتصادية المختلفة اعتمادا على استراتيجيات جديدة في إطار المبادئ والأعراف التي يقوم عليها التعامل الاقتصادي الدولي.
- ويتضح أيضا، أن المنظمة العالمية للتجارة قد أعطت الضوء الأخطر لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، و هذا في جولة الاوروغواي، و بالضبط المادة 24 والمادة 5، أين تم صياغة مبدأ يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، أن يشكل اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي وهذا لغرض تحرير أكثر لتدفق السلع والخدمات ما بين هذه الدول.

خاتمة الباب

يتضح من خلال هذا الباب، أن النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، قد تطور بشكل سريع من خلال الجولات العديدة التي عقدت في إطار اتفاقية الجات. وبمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي تعرف بجولة أوروغواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، هده الأخيرة أخذت على عاتقها مهمة الإشراف والرقابة على تنفيذ اتفاقيات أوروغواي وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء والعمل على إزالة كافة العوائق بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تحول دون حرية التجارة العالمية.

ومنه يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدوليةوزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسموتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية.

كما أنه ما يميز هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف للتجارة أنه قد أعط الضوء الأخطر لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهذا في جولة الاوروغوايوبالضبط المادة 24 والمادة 5، أين تم صياغة مبدأ يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، أن يشكل اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي وهذا لغرض تحرير أكثر لتدفق السلع والخدمات ما بين هذه الدول.

ونظرا لأهمية هذا النظام التجاري العالمي الجديد، في تحرير التجارة الخارجية وفق عدة قواعد ومبادئ، سارعت مختلف الدول للانضمام إليه حيث وصل عدد الدول الأعضاء إلى 160 دولة سنة 2014 وبما فيها الدول النامية والتي منها النفطية التي اعتبرت أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها من الاستفادة من التقسيم الدولي للعمل خاصة في ظل المعاملة الخاصة التي تمنحها المنظمة للدول النامية ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هيئة هذه الدول نفسها لتحقيق مكاسب الانضمام والمنافسة أوستصبح أسواق للدول المتقدمة؟ والإجابة ستكون في الباب الثاني.

البابالثاني

قياس وتحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر التجارة الدولية أهم محرك في تبادل السلع والخدمات في العالم، كما أنها تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف دول العالم، وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وإدراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينيات، من خلال التوقيع على اتفاقية الجات سنة 1947، وصولا إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة.

ونظرا لأهمية هذه المنظمة ومكانتها، وبسبب ما توفره من حماية لجميع الدول الأعضاء بها فقد سارعت مختلف الدول للانضمام إليها ومن بين هذه الدول لدينا الدول النفطية وهذا قصد الاستفادة كغيرها من الدول من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، بدل من الاعتماد المتزايد على النفط والذي أصبح يخضع لتقلبات أسعاره في الأسواق. وفي هذا الإطار قامت هذه الدول بالعديد من الإصلاحات لاقتصادياتها لتنويع الاقتصاد المحلي حتى يكون اندماجها في المنظمة العالمية للتجارة ايجابي.

من خلال ما سبق نطرح أسئلة جوهرية وهي : ما هي الإستراتجية التي اتخذتها الدول النفطية من أجل تنويع الاقتصاد المحلي وبعيدا عن قطاع المحروقات؟ وكذلك ما هي خطوات انضمام هذه الدول في المنظمة العالمية للتجارة؟ وما هي أهم الالتزامات التي قدمتها للمنظمة العالمية للتجارة، خاصة في مجال القطاع الزراعي، والقطاع الخدمي، والقطاع الصناعي؟ وما هي نتائج من هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي على قطاعاتها الاقتصادية؟. وما هي أهم الدروس التي ستستفيد منها الجزائر بصفتها الدولة نفطية من تجارب هذه الدول في مجال الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة؟. وللإجابة عن هذه الأسئلة سيكون من خلال التعرض للفصول التالية :

الفصل الأول : تجارب الدول النفطية في مجال الاصلاح والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثاني : دراسة قياسية حول أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية.

الفصل الثالث : الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري من خلال تجارب الدول النفطية محل الدراسة

الفصــل الاول

تجارب الدول النفطية في مجال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد اكتسب تيار العولمة الاقتصادية زخما هائلا في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية والاقتصادية والمالية نفوذا في المراكز الرأسمالية الرئيسية، إذ يتركز النشاط الأساسي لهذه المؤسسات على إشاعة اقتصاد السوق وتنفيذ الخصصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة.

وتتبدى هذه المحاولات في الدول النامية، وبالأخص النفطية، بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مثل : العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وركود معدلات النمو، وتدني الاحتياطات الرسمية وارتفاع حجم المديونية وارتفاع معدلات البطالة وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى.

وإزاء هذه التحديات الضخمة أو المشاكل الاقتصادية التي شهدتها اقتصاديات هذه الدول. بدأت في سبيلها إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز النشاط الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الخاص، وهذا من خلال اتباع استراتجيات تعتمد على أربعة مداخل مهمة، وهي :

- تحرير التجارة الخارجية.
- خصخصة الخدمات الحكومية الأساسية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل وتحفيز الاقتصاد المحلي.

والانفتاح أكثر فأكثر على العالم الخارجي قامت هذه الدول بتوجيه طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد العديد من الاتفاقيات المتعددة والثنائية الاطراف مع العديد من الدول، وفي هذا الاطار نطرح سؤال جوهري وهو ماهي أهم البرامج التي قامت بها هذه الدول لتنويع القاعدة الانتاجية وتعزيز النشاط الاقتصادي وماهي أهم التزامات التي قدمتها هذه الدول للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهل هيئة نفسها حتى يكون اندماجها ايجابي في المنظمة العالمية للتجارة؟

كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: تحليل تجارب الدول النفطية في مجال الاصلاح الاقتصادي

المبحث الثاني : تجارب الدول النفطية في مجال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاداء الاقتصادي للدول النفطية محل الدراسة.

المبحث الأول: تحليل تجارب الدول النفطية في الاصلاح الاقتصادي

قصد تنويع القاعدة الانتاجية وتعزيز النشاط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل قامت الدول النامية والتي من بينها الدول النفطية، بتنويع مصادر دخلها وهذا من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والتي منها : تشجيع القطاع الخاص، تحرير التجارة الخارجية، الانضمام الى بيئة الاعمال الدولية وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولاً: معايير اختيار الدول محل الدراسة

في هذه الدراسة، ارتأينا إلى التعرف على واقع التعامل مع موضوعتجارب الدول النفطية في مجال الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، لأربع دول نفطية وهيالإمارات العربية، السعودية، البرازيل، روسيا. ويرجع سبب اختيار هذه الدول بالذات إلى جانب الجزائر دون غيرها، إلى أنها تشترك في المعايير التالية:

1.معيار الاعتماد على النفط :

تشترك كل من الإمارات، السعودية، البرازيل وروسيا إلى جانب الجزائر بمجموعة من المميزات تجعلها تختلف عن الدول النامية الأخرى ومن هذه المميزات إنتاج و تصدير قطاع المحروقات (النفطالغاز) وذلك من أجل تحقيق أهداف إقصادية ومنها : تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتمويل العجز في الموازنة وميزان المدفوعات وهذا كله من إيرادات بيع المحروقات.

حيث في هذا الصدد يشير تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2014[1]، حول إنتاج وتصدير النفط لهذه الدول الأربع حيث تنتج السعودية 9701 ألف برميل في اليوم وتنتج البرازيل 2224.5 ألف برميل في اليوم وتنتج الإمارات 2769 ألف برميل في اليوم أما روسيا 10081.5 ألف برميل في اليوم.

كما يشير نفس التقرير الى أن النفط يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات العامة لهذه الدول، حيث في هذا الصدد يساهم قطاع النفط بنسبة 32.4% في الناتج المحلي وبنسبة 87.8% في الايرادات العامة في السعودية، أما الامارات فيساهم قطاع النفط بنسبة 18% في الناتج المحلي و بنسبة 66.8% في الايرادات العامة.

أما في روسيا فقد استحوذ قطاع النفط والغاز 16% من الناتج المحلي الإجمالي و 52% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات. في حين قد استحوذ قطاع النفط والغاز بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، و45% من إيرادات الموازنة العامة الاتحادية وأكثر من 35% من إجمالي الصادرات في البرزيل[2].

2.معيار الانفتاح التجاري والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تمتاز كل من الإمارات والسعودية والبرازيل وروسيا إلى جانب الجزائر بإتباع الاقتصاد الحربالإضافة إلى تبني سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث انضمت البرازيل والإمارات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، أما السعودية فانضمت إلى المنظمة

[1] تقرير صندوق النقد العربي الموحد، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2015.
[2] للاطلاع أكثر أنظر الى الموقع الالكتروني :https://www.oecd.org/fr

العالمية للتجارة سنة 2005 وروسيا ديسمبر 2011، أما الجزائر لا تزال تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة[1].

وفي تقرير المنظمة العالمية لدرجات الانفتاح التجاري[2]، فإن هذه الدول قد شهدت زيادة في درجة الانفتاح التجاري، حيث وصل في السعودية سنة 2013 إلى 78% بعدما كان 59% سنة 1990 ووصل في الإمارات إلى 133% سنة 2010 بعدما كان سنة 1980 حوالي 65%.

ووصل إلى 28% في البرازيل في سنة 2013 بعدما كان 20% سنة 1980، أما في روسيا بلغ 47.64% في سنة 2013 بعدما كان 15% سنة 1980 وهذا يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3. معيار تشكيل تكتلات اقتصادية :

إن الهدف من تشكيل تكتلات اقتصادية هو اقتناع هذه الدول بأن، التكتلات الإقليمية تساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية[3].

في هذا الصدد نجد أن السعودية قامت بعقد العديد من الاتفاقيات والتي منها : عقد اتفاقية التجارة العربية الحرة، عقد اتفاقية السوق المشتركة لمجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا، عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، إقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى دول المجلس الخليجي بالإضافة إلى مجموعة العشرين.

أما البرازيل فهي عضو في دول البريكس ودول المركوسير. ومجموعة العشرين وعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول العالم خاصة الدول العربية. وفي ما يخص الإمارات فانضمت إلى مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، أما روسيا فهي عضو في دول البريكس والمنظمة العالمية للتجارة و مجلس الامن الدولي وابرام العديد من الاتفاقات مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والدول العربية.

ثانياً:برامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية

لقد أدت تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى بروز مشكلة خطيرة في هيكل الاقتصاد السعودي, بسبب الاعتماد المتزايد على النفط، وهذا بدوره دفع السعودية على تبني مجموعة من البرامج التنموية قصد تنويع الاقتصاد وتعزيز النشاط الاقتصادي.

من خلال إتباع استراتجيات تعتمد على ثلاثة مداخل مهمة، وهي خصخصة الخدمات الحكومية الأساسية و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، تشجيع الاستثمار الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا[4] وإيجاد فرص عمل مع تحفيز الاقتصاد المحلي والانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف وهذا الأخير

[1] للإطلاع أكثر أنظر الى الموقع الالكتروني :https://www.omc.org/fr

[2] أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

[3] مقدم عبيدات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2002،ص.34 .

[4] ABDEL-RAHMAN M.,*The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia*, Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238,2002,p.23.

سنتعرض إليه وبالتفصيل في المبحث الثاني وعلى كل يمكن التطرق إلى هذه البرامج وبالتفصيل من خلال ما يلي :

I.تحرير التجارة الخارجية :

لتحقيق هذا المبتغى قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ ثلاث خطوات وهي [1]: الخطوة الأول تفكيك التعريفة الجمركية والغير الجمركية على التجارة الخارجية السعودية، حيث في هذا الصدد احتلت السعودية المرتبة 23 ضمن قائمة أكبر الدولة المصدرة للسلع في العالم سنة 1996 وبلغت قيمة صادراتها بحوالي 56.3 مليار في نفس السنة.

ووفقا لمعيار درجة الانفتاح التجاري والاقتصادي الذي يعكسه تزايد حجم الصادراتوالواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن العربية السعودية وخلال الفترة 1975-2012، قد شهدت زيادة في درجة الانفتاح التجاري، حيث ارتفعت من 59% سنة 1990 إلى حوالي 63% سنة 2003 وتستمر هذه النسبة في الزيادة، حيث وصلت سنة 2008 إلى ما نسبته 72% وهذا بدوره يظهر مدى تأثير النمو الحادث في النتاج المحلي الإجمالي، بسبب الزيادة في الانفتاح التجاري[2].

كما أنه لغرض الانفتاح أكثر فأكثر على العالم الخارجي قامت المملكة، بعقد عدة اتفاقيات منها ما هو ثنائي ومنها ما هو متعدد ولعل أبرز هذه الاتفاقيات لدينا[3] :

- عقد اتفاقية التجارة العربية الحرة.
- عقد اتفاقية السوق المشتركة لمجموعة دول شرق و جنوب إفريقيا.
- عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- إقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- الانضمام إلى دول المجلس الخليجي.

أما الخطوة الثالثة، فتتمثل في ربط الريال بالدولار الأمريكي وبسعر صرف بمقدار 3.75 ريال مقابل الدولار، وهذا مند سنة 1986. كما أن ربط الريال بالدولار الأمريكي هو قرار تبنته الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا في قمتها المنعقدة في ديسمبر من سنة 2001، لتبني الدولار كمثبت مشترك لعملاتها اعتبارا من سنة 2003 تمهيدا لتبني عملة موحدة في بداية سنة 2010، قصد ارتفاع حجم التجارة البينية الإقليمية للدول الأعضاء. كما أن من سياسة ربط الريال بالدولار الأمريكي تعود لأسباب ومنها[4]:

- يعتبر الدولار عملة المعاملات التجارية الأهم بالنسبة للمملكة و بالتالي عملة التدخل وعملة الاحتياط الرئيسية للبلاد. أما على المستوى العالمي فيعتبر الدولار العملة الرئيسية المستخدمة في تمويل التجارة والاستثمار الدوليين.

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة التخطيط و الاقتصاد، الرياض، السعودية،2012،ص.12.

[2] نفس المرجع، ص.13.

[3] Al-SADOUNAbdulwahab, *The Impact of Saudi Arabia Accession to WTO on Petrochemical Industrie*,Arab News December, 2005,p.24.

[4] خالد عبد الرحمان البسام، *الريال و الدولار: علاقة مستقرة أم علاقة عائمة*، ورقة عمل مقدمة إلى الغرفة التجارية والصناعية جدة، السعودية، نوفمبر 2007، ص.11.

- تقيم عائدات النفط بالدولار والتي تشكل المورد الرئيسي للدولة وللميزانية العامة مما يترتب على ذلك، أن الدولار يعتبر المحدد الرئيسي للإيرادات العامة والعملة الرئيسية المكونة للاحتياطي الأجنبي في المملكة.
- القوة الغير عادية التي اكتسبها الدولار في أعقاب التحسن الكبير الملحوظ في سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (المارك، الين، الجنيه الإسترليني).
- كما يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد وأكثر تطورا في العالم، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري للملكة العربية السعودية.

II. إصلاح القطاع العام وبدأ برنامج الخصخصة:

يعد التخصيص من أهم التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الاقتصادية في المملكة، وأصبح الحماس كبيرا للمبادرة الخاصة وللحد من التدخل الحكومي في الإنتاج لزيادة الكفاءة الاقتصادية ولخفض الإنفاق، ومعالجة عجز الميزانيات الحكومية فالتقى الهدفان في صيغة العمل على إطلاق عملية التخصيص في أي برنامج إصلاح اقتصادي يقصد من ورائه تعزيز النمو واللحاق بركب التنمية إذا كان الحديث في إطار دولة نامية[1].

وفي هذا الإطار، أنشأت حكومة السعودية لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 60 في 1997/08/04 مهمتها تنسيق برامج التخصيص ومتابعة تنفيذها وتحديد المشاريع التي يمكن تحويلها إلى القطاع، ومن أهداف التخصيص في السعودية نجد:

- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية.
- تحفيز القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي، بما يحقق نموا في الاقتصاد الوطني.
- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.
- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا.
- زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة و مواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل ا لفرد.
- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل و صيانة بعض الخدمات التي يمكنـه القيام بها.

III. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي:

لقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ بداية تبنيها لمبدأ التخطيط الاقتصادي و إعداد خططها التنموية على تهيئة مناخ مشجع للاستثمار المحلي والأجنبي غير أن الاستثمار الأجنبي في بدئ الأمر كان يخضع للقانون سنة 1979 والذي أعطى أولوية للشركات السعودية، والمشاريع الأجنبية شريطة وجود

[1]PDF created with FinePrint pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شراكة مع مستثمرين سعوديين بالإضافة إلى حظر الاستثمار الأجنبي في عدد قليل من القطاعات والأنشطة[1].

كما منع إعطاء تراخيص لمزاولة النشاط للمستثمرين الأجانب ما لم يؤد المشروع إلى نقل خبرات تكنولوجية أجنبية، وهذا بدوره أدى إلى ضرورة مراجعة هذا القانون وصياغة قانون جديد. وهو قانون سنة 2000 يهدف إلى تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد السعودي. ولعل من أهم الإجراءات التي جاء بها هذا القانون هي[2]:

- خفض القيود على الاستثمار الأجنبي بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين.
- السماح للمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة.
- السماح للشركات الأجنبية بتملك 100% من المشروع.
- خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على 30 يوم.
- الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية.
- حل مشكلة الكفالة التي تواجه جميع الأجانب العاملين في السعودية.
- استفادة المستثمرين الأجانب من أية اتفاقيات بشأن تجنب الازدواج الضريبي.
- إخضاع الشركات لقانون ضريبة الدخل على الشركات البالغة 20% من صافي الربح وتصنيف من بين الدول الخمس الأقل مستوى لتلك الضريبة في العالم.

وما يميز تجربة السعودية في هذا الميدان، إصدار السعودية إلى جانب قانون الاستثمار لسنة 2000، قانون العلامة التجارية لسنة 2002 وقانون حماية المؤلف وقانون الضرائب على الدخل وقانون تشجيع المنافسة سنة 2004، بالإضافة إلى تطبيق اتفاقيات الاستثمار المرتبطة بالتجارة لمنظمة العالمية للتجارة. وهذا كله من أجل خلق بيئة مواتية لجذب التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد السعودي[3].

و في نفس الاطار اتبعت السعودية مرحلة جديدة في سياستها التنموية و الاقتصادية، والمتمثلة في "رؤية 2030"، خطة للتنمية الشاملة في السعودية، قصد التحرر من النفط والتوجه نحو تنويع الاقتصاد، ولعل من أبرز أهداف ومعالم هذه الخطة لدينا [4]:

- تخفيض معدلات البطالة من 11.6% إلى 7% ورفع مساهمة المنشأت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% و 35% والارتقاء بمؤشر رأس المال الاجمالي من المرتبة 26 إلى 10.

[1] SVITLANA Khyeda, *The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions*, Insight Turkey, vol. 9, no. 2 2007, pp. 73-104.

[2] محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، 2014، ص.31.

[3] محمد عبد الحميد محمد شهاب ، مرجع سبق ذكره، ص34.

[4] للإطلاع أكثر أنظر الى الموقع الالكتروني :file:///C:/Users/Hello/Downloads/Saudi_Vision2030_AR.pdf

- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%. ورفع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة 19 الى المراتب 15 الاولى على مستوى العالم.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75% ورفع أصول صناديق الاستثمار من 600 مليار الى ما يزيد 7 تريليون ريال سعودي، الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالميإلى أحد المراكز العشر الاولى.
- رفع نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي من 3.8%الى المعدل العالمي 5.7%والوصول بمساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي من 40%الى 65%
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16%الى 50%على الاقل في الناتج المحلي غير نفطي وزيادة الايرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار الى 1 تريليون ريال سعودي سنويا، والوصول من المركز 80 الى المركز 20 في مؤشر فاعلية الحكومة.
- الوصول من المركز 36 الى المراكز الاولى في مؤشر الحكومة الالكترونية، تقديم ترتيب السعودية في مؤشر الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 الى 25 عالميا والاولى اقليميا.

ثالثاً: برامج الإصلاح الاقتصاد في الإمارات العربية

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنويع مواردها الاقتصادية، وبناء اقتصاد تنافسي يستند على العلم والمعرفة. ويأتي ذلك ضمن توجهات الدولة بالابتعاد عن الاعتماد على النفط والتركيز على موارد أخرى لتنمية مستدامة وهذا من خلال ما يلي :

I.برنامج تحرير التجارة الخارجية :

تتبنى الإمارات سياسة تجارية حرة، هي من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي الحر المتبع منذ إنشاء الدولة. وتهدف هذه السياسة إلى تحرير التجارة الخارجية للدولة بحيث لا تفرض أية قيود كمية أو فنية على المستوردات بينما تفرض رسوم جمركية منخفضة لا تتعدى في مجملها معدل 4%، وكذلك لا تفرض أية قيود فنية أو كمية أو جمركية على الصادرات الوطنية غير النفطية بل تحاول تنميتها من خلال سياسة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية[1].

وفي نفس الإطار وقصد الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، والانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كان لابد من انضمام الدولة الإمارات إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، حيث كل هذا مكنها من إحراز مؤشرات متقدمة في تقارير التنافسية الدولية[2].

وفي هذا الصدد، تشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية إلى احتلالها المرتبة الأولى إقليميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسادسة عشر عالميا خلال سنة 2010 في مؤشر تمكين التجارة، واحتلت المرتبة الثالثة في عنصر كفاءات الإجراءات الجمركية، والمرتبة الرابعة في

[1] محمد سعد عمير، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين دول الإسلامية، 2002، ص.12.

[2] وزارة التخطيط و الاقتصاد، تقرير حول : التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2005-2010، الإمارات العربية، 2012، ص.36.

عنصر أقل كلفة استيراد، والمرتبة الخامسة في عنصر أقل تكلفة تصدير للحاويات والمرتبة السابعة في مؤشر البنية الأساسية لقطاع الموانئ على المستوى العالمي[1].

II. تشجيع ودعم القطاع الخاص :

من الثوابت في السياسة الاقتصادية للدولة العمل المستمر على تحفيز وتوجيه و تعزيز القطاع الخاص، ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والإنشاءات والتجارة، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دورا أساسيا وفعالا وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور، ولقد وضعت القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك، وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي، واتسعت في التسعينات. وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمم ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم حوله[2].

كما ساعد تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجة للجهود الحقيقية التي بذلتها وتبذلها الدولة، في نمو القطاع الخاص بالدولة وتنوع نشاطاته، كما أسهم المناخ الاقتصادي السائد والذي يعتمد أساسا خلال حشد رأس المال الخاص ودفعه لتولي الدور المطلوب منه في عملية التنمية.

كما أن السياسة الاقتصادية التي تطبقها دولة الإمارات، تكفل مناخا استثماريا مناسبا للقطاع الخاص، بسبب التسهيلات التي تقدمها له من تشريعات تنظيمية وبنية هيكلية تسهل القيام بكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، فبالإضافة إلى الميزات الأخرى التي يمنحها الاقتصاد الوطني والمتمثلة فيما يلي[3] :

- عدم فرض أي نوع من الضرائب على الأرباح أو الدخل.
- عدم وجود قيود على التحويلات.
- ضآلة نسب الضرائب الجمركية على الواردات.

بالإضافة إلى العديد من التشريعات والتسهيلات الأخرى، والتي مهدت الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره الكامل في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة بشكل فعال ورئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.

ويمكن تصور دور القطاع الخاص في التنمية من خلال التركيز على الإنتاج ومعايشة الاقتصاد العالمي والمشاركة في إعداد المستقبل، فالتنمية الاقتصادية بما تعنيه من توفر لفرص العمل والقضاء على البطالة، لا تأتي إلا من خلال التركيز على الإنتاج سواء كان صناعيا أو زراعيا ويعني ذلك أيضا أن يقوم القطاع الخاص باستيعاب أحدث التطورات التقنية وتطبيق ما يصلح منها للبيئة المحلية، أما معايشة الاقتصاد العالمي من خلال المنافسة في التجارة والصناعة والخدمات فالقطاع الخاص قادر على نقل أحدث التقنيات في العالم عن طريق دخوله للأسواق العالمية والبحث عن الأفكار الإبداعية والجديدة.

وكنتيجة لذلك، أن معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين سنتي 2005، 2010 بلغ 19,4% سنويا، وهو معدل مرتفع، ولقد ساهم القطاع الخاص فيه بما يقرب من 62% سنة 2005، وحوالي

---

[1] إحصاءات الإمارات العربية، وزارة التجارة الخارجية، 2010.

[2] وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي السنوي، أبو ظبي، الإمارات العربية 2011ص37.

[3] وزارة التخطيط و الاقتصاد، *مرجع سبق ذكره*، أبو ظبي،ص37.

67,5% سنة 2010، فرغم الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، إلا أنه وبتشجيع من الدولة، قام القطاع الخاص بدفعات استثمارية قوية مما انعكس على الأداء الاقتصادي العام.

III. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :

في هذا المجال قامت دولة الإمارات العربية بإصدار وتحديث حزمة من القوانين، وأهمها قوانين الشركات الجديدة والوكالة التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية, وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية و تدفق الاستثمارات الأجنبية[1].

واتجهت سياسة الدولة من خلال الاسترتجية الاتحادية **ورؤية الدولة 2021**، إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شركات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاريينوواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل الأخرى، مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الاقتصادية.

كما قامت الدولة، باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ و مرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم أقامت الدولة أيضا 26 منطقة حرة إضافية إلى 4 مناطق أخرى قيد الإنشاء، فضلا عن 10 مناطق صناعية متخصصة بمختلف إمارات الدولة، ووفرت بيئة استثمارية مثالية على المستوى الاتحادي يدعم كل هذا الأمن والأمان والاستقرار السياسي.

وكذلك قط تم، إنشاء سوق للأوراق المالية في الدولة وفقا لقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع لسنة 2000، لتنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية متنوعة من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك. هذا مع العلم بأنه قد تم افتتاح سوق دبي للأوراق المالية في مارس 2000 وافتتاح سوق أبو ظبي للأوراق المالية في نوفمبر 2000. وتم ربط السوقين الكترونيا سنة 2001.

وتماشيا مع التطورات الالكترونية والتكنولوجية في العالم، تركز السياسة الاستثمارية في الإمارات حاليا على تطوير تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومثال على ذلك البدء في تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في سنة 2000، وإنشاء مدينة الانترنت و العمل على تطوير التجارةالالكترونية، وجذب عدد من كبار شركات التكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت وأوراكل وأبل ماكنتوش. إتخاذ دبي كمقر لعملياتها في الشرق الأوسط.

وما يميز هذه التجربة هو قيام دولة الإمارات، ببرنامج المبادلة الاقتصادية " **الأوفست**" والذي يعد مشروعا رائدا يهدف إلى المساعدة في نقل التكنولوجية المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي وفي تدريب وتأهيل المواطنين.

[1] محمد سعد عمير، مرجع سبق ذكره، ص.13.

رابعاً: التجربة البرازيلية في مجال الإصلاح الاقتصادي

لقد قامت دولة البرازيل كغيرها من دول النفطية بإتباع برامج تنموية لإصلاح اقتصادها خاصة عند انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وهذا في خطة سميت بـ :**الخطة الحقيقية** (Plan-Real)في 1994 واشتملت على تحرير التجارة، وبرنامج لخصخصة المشروعات العامة، وسياسات للسيطرة على التضخم، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

. وفي مرحلة لاحقة تم اتخاذ إجراءات أشد صرامة للسيطرة على التضخم وعجز الموازنة من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وإدخال إصلاحات جذرية في السياسات المالية للحكومة. واقترن بهذا مجموعة من الإصلاحات المؤسسية في التشريعات الاقتصادية، وفي النظم التي تعمل بها أجهزة الدولة لتوفير المقومات المؤسسية التي تساعد على توسيع قاعدة الاستثمار وتحقيق النمو المنتظم. وقد استهدفت السياسات تحفيز النمو وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات والقطاع الخاص. واستطاعت الدولة أن توازن هنا بين تشجيع الاستثمار في المشروعات الكبيرة وبين توفير الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإتاحة فرص توظف متزايدة ومضطرة تمتص بها البطالة والوافدين الجدد إلى سوق العمل ولدمجها في الاقتصاد الرسمي وزيادة روابطها وتمكينها من الإسهام الفاعل في التنمية[1].

ولقد كان لهذه الخطة أثر ايجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية للدولة مثل النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل من أبرز هذه البرامج لدينا.

I.تنفيذ برنامج الخوصصة :

بدأت حكومة البرازيل في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الهيكلي ومنه الخطط التي تتعلق بالخصخصة، وفي هذا الصدد تم إنشاء برنامج المخطط الوطني للخصخصة (PND)، سنة 1990 وفق القانون رقم : 90/8.031، حيث يتم تنفيذ برامج هذا المخطط عن طريق مؤسستين وهما : المجلس الوطني للخوصصة (CND)، والذي يضع مخطط لعمليات الخوصصة والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (BNDES)، وهو الوصي والمكلف بعائدات الخوصصة[2].

وفي هذا الإطار نجد أنه في الفترة 1990-1992 تم بيع 18 شركة ومؤسسة خاصة في قطاع النفط للخواص، وفي الفترة 1993-1994 تم بيع 14 شركة وتحويلها للقطاع الخاص مثل شركة الحديد والصلبوفي سنة 1995 تم خصخصة قطاع الخدمات مثل النقل والكهرباء، وفي الفترة 1997-2002 تم خوصصة قطاع الاتصال والقطاع البنكي. كما قد لعب المستثمر الأجنبي دور كبير في برنامج الخوصصة (PND) وبنسبة 48.3% من مجموع الموارد المستثمرة ولعل أهم المستثمرين الأجانب نجد الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، ايطاليا، شيلي، فرنسا، للتوضيح أنظر إلى الجدول أدناه[3].

[1]أحمد ضقر عشور، التعلم من التجربة البرازيلية في التنمية، مقال على الموقع الالكتروني التالي
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/406925.aspx:

[2]CARLOS Luiz, Delorme;*prado leonardo Weller, L'agenda implicite d'une réforme patrimoniale conservatrice* , nstituto Brasileiro de Análises Sociais e Económicas ,IBASE,1994,p.01.

[3]CARLOS Luiz., op cit, p.02.

وتتصف الإجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة في الخصخصة بالشفافية والمصداقية والعدالة بين كل الأطراف المشاركة وكلها توصف بأنها أفضل مجهودات ترويجية يمكن استخدامها لقضايا الخصخصة، أي التركيز على الأفعال أكثر من الأقوال[1].

الجدول رقم 08: أهم المستثمرين في برنامج الخوصصة (PND)، الوحدة مليون دولار.

الدولة	برنامج الخوصصة PND	الشركات العائدة للدولة	شركات الاتصال	المجموع
و.م.أUSA	4318	6024	3692	14034
اسبانيا	3606	4027	5042	12675
البرتغال	1	658	4224	4882
ايطاليا	-	143	2479	2621
شيلي	-	1006	-	1006
بلجيكا	882	-	-	880
فرنسا	479	196	10	686

Source : BNDES, Brésil.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل حصة الأسد في برامج الخوصصة البرازيلية بمقدار 14034 مليون دولار، تليها اسبانيا بمقدار 12675 مليون دولار البرتغال 4882 مليون دولار، ايطاليا 2621 مليون دولار، شيلي 1006 مليون دولار، بلجيكا 880 مليون دولارفرنسا 686 مليون دولار.

II. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي :

منذ أواسط التسعينيات اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية. بالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود العاملة في البرازيل.

كما قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن ثمة قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل البترول والصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة، إلى جانب ضرورة أن يسجل المستثمر السلع والاستثمارات حتى ولو كانت غير ملموسة كالعلامات التجارية في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في

[1]MAKLER Harry. M., *Bank Transformation and Privatization in Brazil: Financial Federalism and some lessons about bank Privatization*, Quarterly Review of Economics and Finance, Spring, Vol., 40, No., 1,2000, PP. 45-69.

البرازيلبالإضافة إلى تحصيل ضرائب مرهقه نسبياً دون أي إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر الوطني رغم تعديل التشريعات الضريبية في الإصلاح الاقتصادي ولكن وفقاً لنوع الصناعة [1]

بالإضافة إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهيالتوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك، تمديد وتعميق برامج الخصخصة، والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلة عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية وكبر السوق البرازيلي، والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المواتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء و نمو هذا الاقتصاد.

III. برنامج تحرير التجارة الخارجية :

لتحقيق هذا المبتغى قامت الحكومة البرازيلية وبالذات سنة 1990 بالقضاء على كافة التدابير الوقائية المختلفة مثل الحواجز الجمركية، وفي سنة 1995 حدثت تغييرات جذرية في قطاع التجارة البرازيلية، حيث تم إنشاء غرفة التجارة الخارجية وهذا من أجل تعزيز القدرة على تنسيق العمل في مجال التجارة الخارجية والتغلب على المشاكل التي تواجهها التجارة الخارجية، حيث تم وضع إستراتجية في المدى المتوسط تهدف إلى[2] :

- تحديد المبادئ التوجيهية لسياسات التجارة الخارجية.
- توضيح وتحسين كافة التشريعات المتعلقة بالتجارة والموضوعات ذات الصلة بالتجارة.
- تعديل ضرائب الاستيراد والتصدير.
- وضع مبادئ توجيهية لعمليات التدقيق المتعلقة بممارسة التجارة غير العادلة.
- تحديد مبادئ توجيهية لسياسات التمويل وتأمين ائتمان الصادرات.
- وضع مبادئ توجيهية لرفع القيود على التجارة الخارجية.
- صياغة سياسات واضحة حول مناطق التجارة الحرة.
- تحديد برامج الترويج للسلع والخدمات البرازيلية في الخارج.
- تحديد المعاملات بالمفاوضات المتعدد والثنائية الأطراف المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وفي نفس الميدان قامت الحكومة البرازيلية، بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافزوإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما قامت بإنشاء مناطق صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية كما قمت الحكومة البرازيلية بتنمية مهارات العاملين من خلال تقديم برامج تدريبية مجانية في المدن الرئيسية والمناطق الصناعية في ظل التركيز على التوجه التصديري بعد عبور سياسة الإحلال محل الواردات.

[1]FELDMAN Roger D., *Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry* ,Journal of Project Finance, Spring, Vol., 3, No., 1,1997, pp.31-40.

[2]ALESSANDRA de Lima Neves, *LE Processus Décisionnel de la Politique Commercile Bresillenne* ; quelle place pour le secteur prive, Centre Études internationales et Mondialisati, Université du Québec à Montréal2008 pp.9-10.

وقصد الانفتاح أكثر على العالم الخارجي قامت الحكومة البرازيلية بالانضمام إلى ما يسمى بدول البريكس (BRICS)، والمنظمة العالمية للتجارة، وإقامة تحالفات وتكتلات مع العديد من دول العالم كما أنها عضو رسمي G20 و G4. ومنظمة (MERCOSUR)، وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى واوروجواى في 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا. وهى تعد اليوم رابع اكبر قوة اقتصادية في العالم[1].

خامسًا: التجربة روسيا في مجال الإصلاح الاقتصادي

لقد أتبثث خبرت التنمية في دولة روسيا أن اعتماد طريق واحد للسعي للتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر، خاصة بعد حدوث أزمة النفط لسنة 1986، وانعكاساتها على برامج التنمية في هذه الدولة، خاصة في تمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري. ومن جهة أخرى ما يشهده العالم في الوقت الحالي من صراعات دولية واقليمية ترتب عنها حرب أسعار أدت الى انخفاض كبير في أسعار النفط والغاز، وإزاء هذه التحديات الضخمة والمشاكل الاقتصادية بدأت هذه الدولة في سبيلها الى تنويع مصادر الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي وهذا من خلال اتباع البرامج التالية :

I.برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص :

بدأ برنامج الخصخصة في روسيا طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 341لسنة1991 وذلك قبل نهاية الاتحاد السوفييتي، حيث قامت روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية بتبني برنامجا لخصخصة الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات، وفي هذا الصدد قامت روسيا بتحويل ملكية أكثر من 15 الف شركة من الملكية العامة الى الملكية الخاصة، وكانت الآمال معقودة على ان برنامج الخصخصة سوف يقود الى تحقيق التحول السريع نحو اقتصاد السوق، كما أن برنامج الخصخصة يشمل مشاركة مدراء وموظفي الشركات ومن ثم باقي الجمهور سواء من داخل أو خارج روسيا[2].

حيث في هذا الاطار يتم نقل 25% من الأسهم الممتازة (بدون حقوق التصويت) للموظفين أي ما يصل إلى 10% من الاسهم عادية يمكن بيعها للموظفين مع تنازلات كما أن لمديري الإداري الحق في الحصول على ما يصل إلى 5% من أسهم الشركات وجميع العاملين لديهم الحق في شراء ما يصل إلى 51% من الاسهم العادية[3].

وخلال الفترة 2004-2006، قامت الحكومة بخصخصة بعض القطاعات "الاستراتيجية"، مثل النفط والطيران ومعدات توليد الطاقة وصناعة الآلات والتمويل، و شركات البناء.

أما في الفترة 2010-2012، وصل برنامج الخصخصة الى بيع شركات المرافق العامة والمؤسسات و شركات الصناعة والنقل والإعلاموفي سنة 2012 تم خصخصة شركات تكنولوجيا المعلومات. والجدول أدناه يوضح عدد المؤسسات التي تم خوصصتها في روسيا مع الايرادات المتوقعة[4].

---

[1]CONNOLLY Michelle,& JENESSA Gunther, *Mercosur: Implications for Growth in Member Countries*, Federal Reserve Bank of New York or the Federal Reserve System, Volume 5 Number 7, May 1999,p1.
[2]APPEL Hilary, A New Capitalist Order, University of Pittsburgh Press, 2004, pp.76-93.
[3]DURAND Cedric, Les privatisations en Russie et la naissance d'un capitalisme oligarchique, Recherches Internationales, Institut de Recherches Marxistes, 2005, 74 (4), pp. 6-9.
[4] Voire ;
-GOURIEV Serguei., *La nouvelle vague de privatisationen Russie*, Note de l'Observatoire franco-russe, no 2, Janvier 2013.
- DURAND Cedric, Op cit,pp.10-15.

الجدول رقم 09: نتائج برنامج الخصخصة في روسيا خلال الفترة 1995-2000

البيانات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد المؤسسات	6000	5000	3000	2583	595	-
الايرادات المتوقعة	4.991	12.3	6.525	8.125	15	18
الايرادات المحققة	7.319	1.532	18.654	14.005	8.3	-
الحصة في الناتج المحلي	55	60	70	70	70	70

Source: EBRD,2001, p.188.

II.تحرير قطاع التجارة الخارجية :

شهد قطاع التجارة الخارجية في روسيا العديد من المراحل بدأ من مرحلة الرقابة والاحتكار في عهد الاتحاد السوفياتي والتي تميزت بالرقابة على الصرف وفرض تعريفات جمركية عالية على الواردات والصادرات وهذا حتى مرحلة التحرير الكلي والتوجه الى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذا المبتغى قامت روسيا بتخفيض معدل التعريفة الجمروكية من 13% إلى أقل من 10% في سنة 2001 على صادرات و وارداتها من السلع وتم ادخال سلع جديدة في تجارتها الخارجية وتم تخفيض عدد الرسوم الجمركية من 7 إلى 17،كما تم إنشاء نظام واحد من فرض ضرائب على صادرات النفط الخام، وقد أزيلت بعض الضرائب على الصادرات من المواد الخام. في سنة 2006، تم التخلي تماما الرقابة على الصرف على الدخل.

كما تم إصدار قانون الجمارك في 1 جانفي 2004، لإعادة هيكلة إدارة الجمارك من خلال العديد من الاجراءات والقوانين ، حيث تم توظيف 60 ألف عامل لنجاح هذا النظام. وفي هذا الصدد شكلت التجارة الخارجية 56% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي سنة 2005.

وفي نظام الصرف قامت الحكومة الروسية سنة 2001،بحظر سداد المعاملات المالية نقدا بالدولار أو بأية عمله صعبة أخرى، إلا أن هذا الحظر لا يسرى على بطاقات الائتمان أو الشيكات المصرفية، حيث من قبل وبالضبط في سنة 1999 فرضت السلطات الروسية على الشركات التي تمارس نشاط تصديري لتحويل 75% من حصيلة صادراتها بالعملة الصعبة الى العملة المحلية. وفي هذا الصدد أصبحت روسيا أكثرانفتاحا حيث يمثل قطاع التجارة الخارجية ما نسبته 50 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي[1].

وفي نفس الإطار وقصد الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، والانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كان لابد من انضمام دولة روسيا إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية ودول مجموعة البريكس[2] وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة

[1]انظر للمزيد على: http://www.lemoci.com/fiche-pays/russie/#sthash.OWrgYWZl.dpuf

[2]LEVAL Henri, *La Russie dans les BRICS*, sur le site suivante :http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/71_Leval.pdf

الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم مثل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية ودول العربية.

III. برنامج تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر :

بعد سقوط النظام الاشتراكي في مطلع التسعينيات وتبني دولة روسيا لبرنامج الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية، أصبحت هذه الدولة قبلة لرأس المال الاجنبي والاستثمارات الخارجية وهذا بدوره نتيجة الجهود المبدولة من قبل الحكومة الروسية لتحسين مناخ الاستثمار من خلال صياغة مجموعة من القوانين وهي [1]:

- القانون الاتحادي المؤرخ: في 29أفريل2008، رقم 57، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية في شركات ذات أهمية استراتيجية للدفاع ودولة الأمن القومي.
- القانون الاتحادي المؤرخ في: 22جويلية2005، رقم 116، والمتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة العاملة على جذب الاستثمار اجنبي في روسيا الاتحادية.
- القانون الاتحادي المؤرخ: 10 ديسمبر 2003 رقم 173، المتعلق بتنظيم النقد الأجنبي والرقابة على الصرف.
- القانون الاتحادي المؤرخ: في 9جويلية1999 رقم 160 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية في روسيا الاتحادية.
- القانون الاتحادي المؤرخ في : 25 فيفري1999 رقم 39، المتعلق بالاستثمارات الخاصة استثمار رأس المال.
- القانون الاتحادي المؤرخ في : 22أفريل1993، رقم 39-3، والمتعلق بالاستثمار في سوق الأسهم.
- قانون روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية المؤرخ في : 26جوان1991، المتعلق بالنشاط والمناخ الاستثماري في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية.

كما أن هناك معاملة ضريبية للأنشطة المعنية بالاستثمار الاجنبي في روسيا، بحيثتحتوي على مجموعة من الاعفاءات والحوافز، خاصة إذا تعلق الامر بواردات المعدات التكنولوجية، وفي هذا الاطار وضعت الحكومة الروسية قائمة شاملة للأنشطة المعفاة من الرسوم الجمركية مثل بعض نفقات البحث والتطوير قابلة للخصم من الضريبة على أرباح تصل إلى 150% وأنشطة هندسة البرمجيات لتحسين كفاءة الطاقة، وبعض الأنشطة الطبية والتعليمية. وعلى المستوى الإقليمي، فإن لدى السلطات الحق في تخفيض حصتها من ضريبة الأرباح من 18% إلى 13.5%، والضرائب من 2% ويمكن أيضا تقديم الإعفاءات الضريبية على الممتلكات وعلى أرض الواقع، والمعدلات القصوى هي 2.2% و 1.4% [2].

وفي نفس الإطار تم انشاء صندوق الاستثمار الروسي المباشر، هو صندوق برأس مال 10 مليار دولار أمريكي تأسس في سنة 2011، من قبل الحكومة الروسية لجعل الاستثمار في الأسهم في المقام الأول في الاقتصاد الروسي حيث أن إن هدف الصندوق هو العمل بمثابة محفز للاستثمار الأجنبي

[1]VERCUEIL Julien Vercueil, *Les investissements directs étrangers en Russie*, Centre de recherches Europes-Eurasie,2013,pp.9-8.
[2],opcite,p.12.

المباشر والتقنيات إلى روسيا من خلال جذب شركاء رائدين في الاستثمار الدولي المشترك و لعل من أبرز أهداف هذا الصندوق لدينا[1]:

- جمع المعلومات حول الفرص الاستثمارية في المناطق الروسية، وأدوات وآليات الدعم الحكومي فضلاً عن تطوير المشاريع، والصناعة وغيرها من القطاعات.
- تشجيع الخبرات الإيجابية للمستثمرين الأجانب الذين استثمروا بالفعل في مشروعات في روسيا.
- تنسيق مشاريع الاستثمار الهامة مع السلطات الاتحادية والإقليمية في روسيا وخارجها على حد سواء.
- إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع الاستثمارية بما في ذلك تصاريح الاستثمار والمشاريع المنجزة بمشاركة المستثمرين الأجانب.
- إعلام المناطق حول مصادر التمويل الممكنة.
- إبلاغ المستثمرين المحتملين المستهدفين والجهات المعنية حول المبادرات الاستثمارية في المناطق الروسية.
- إعداد وتنسيق أهداف مشاركة المناطق في الأحداث والمعارض ذات الصلة بالاستثمار العام الأقاليمة والروسية والدولية ، فضلاً عن عروض المشاريع الاستثمارية.
- تقديم الدعم للمشروعات التي تتناسب لاستهداف المستثمرين الأجانب.

بالإضافة الى، مبادرات قانونية لتحسين مناخ الاستثماركا: (نظام خاص للاستثمار في المنطقة المسماة Skolkovo Innovation Centre)[2]. ونفس الوقتأدرجت الحكومة الروسية في جدول أعمال أحد اجتماعاتها الأخيرة مشروع قانون حول **"المناطق الاقتصادية الخاصة"** منطلقة من واقع أن البلد لم يعد راضيا عن دوره كمصدر للمواد الخام في السوق العالمية. ولا يمكن الانعتاق من هذا الدور إلا بإحداث اختراق جريء إلى عالم المستحدثات العلمية باستخدام "المناطق الاقتصادية الخاصة" كأداة لتحقيقه. وإصلاح سياسة النظام المصرفي، لجعل روسيا مركزا ماليا عالميا.

المبحث الثاني : تجارب الدول النفطية في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

من أجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجي والتفاعل مع بيئة العمل الدولية قامت الدول النفطية محل الدراسة، وهي كما تطرقنا لها سابقا : السعودية، روسيا، البرازيل، الامارات. بتوجيه طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا قصد الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي خاصة وأن المنظمة لعالمية للتجارة تضم دولا تسيطر على حوالي 89% من إجمالي التجارة العالمية، و 90% من الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن هذا مقابل التزامات تقدمها هذه الدول للمنظمة العالمية للتجارة في مجالات متعددة مثل : الالتزام في القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي; الاستثمار والملكية الفكرية.

[1]أنظر الى الموقع الالكتروني التالي :http://ar.investinrussia.com/about

[2]يعد مركز "سكولكوفو" للمبتكرات الواقع في ضواحي موسكو مشروعا ضخما يهدف لتطوير في روسيا مشاريع علمية وتحديثية في مجالات مختلفة وخلق ظروف ملائمة من أجل تربية جيل جديد من رجال الاعمال الروس.

أولاً: ملف انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعد المملكة العربية السعودية طرفا متعاقدا في اتفاقية الجات وبصفة كاملة منذ سنة 1985 وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995، تقدمت بطلب الانضمام إليها، أين تم إنشاء فريق عمل لدراسة ملف انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة وبعد مفاوضات شاقة دامت 10 سنوات على المستوى المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف.

تمكنت السعودية من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق مطالب الانضمام وأصبحت بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية عضوا رسميا في 11 ديسمبر 2005، ووافق المجلس الذي يضم أنداك 148 عضوا على انضمام السعودية للمنظمة العالمية للتجارة ويمكن تلخيص مراحل انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال مايلي[1]:

- في سنة 1995 تم تقديم طلب الانضمام ومذكرة السياسة التجارية.
- في نفس سنة 1995 تم تشكيل فريق عمل خاص يتكفل بدراسة ملف انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- وخلال سنوات التسعينيات، قام الفريق التفاوضي السعودي بزيارات مكثفة إلى عواصم الشركاء التجاريين الرئيسين للسعودية، وهذا في إطار السعي لتقريب المواقف وإيضاح الجوانب المختلفة المتعلقة بعروض السلع والخدمات من قبل السعودية. ولقد قام التفاوض على مناقشة أكثر من 7000 سلعة صناعية و زراعية وأكثر من 600 قطاع خدمي.
- و في أواخر سنة 1999 تم تقديم دراسة وملاحظة ومقترحات المسؤولين في العواصم التي تمت زيارتها، كما تم إعداد عروض سلع وخدمات جديدة تحتوي على خطط عمل تفصيلية لتنفيذ الاتفاقيات الأساسية للمنظمة.
- و في سنة 2004 تم عقد اجتماع بين فريق العمل المعني بانضمام المملكة إلى المنظمة.
- تم كذلك، التوقيع على اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح عدد الاتفاقيات التي وقعتها السعودية مع الدول الأعضاء 38 اتفاقية.

وفي 11-11-2005، تم التوقيع على بروتوكول انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتبر التوقيع على بروتوكول الانضمام بمثابة الخطوة النهائية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي بموجبه قدمت السعودية التزامات، والتي كانت العامل الأساسي في نجاح انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة. وعلى هذا يمكن عرض جدول التزامات السعودية في مجال السلع والخدمات وهذا كما يلي[2]:

I.التزامات السعودية في مجال السلع الزراعية :

في هذا القطاع، قامت السعودية بتخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية لفترة تمتد لعشر سنوات مع احتفاظها بحقها في البقاء على الدعم المسموح به في إطار المنظمة العالمية للتجارة والذي

[1] WAHAB Abdul Al,Opcit,p25.

[2] علي بن عيد الحصيني، المنظمة العالمية للتجارة ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، حلقة علمية خاصة، الإدارة العامة للتطوير الإداري، الرياض،2009، ص ص13-14.

يصل إلى 10%، وهذا الدعم لن يصبح يساوي الصفر حيث سينخفض من 3 مليارات و 712 مليون ريال كمعدل للفترة 2001-2003، إلى 3 مليارات و 218 مليون ريال سنة 2015.

وفي ذات السياق التزمت المملكة بعدم رفع السقوف الجمركية بعد انضمامها للمنظمة إلا بعد إجراء مفاوضات جديدة مع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أن السقوف الجمركية نتجت عن مفاوضات ثنائية بين المملكة مع الدول الأعضاء بالمنظمة انتهت بالتوقيع على 38 اتفاقا ثنائيا.

II. التزامات السعودية في مجال السلع الصناعية:

حسب المادة الثانية من اتفاقية الجات 1994 تلتزم كافة الدول بتقديم جدول التزامات بشأن التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية، وهذه التخفيضات الجمركية ستمتد لعشر سنوات. وعلى هذا وبعد عشر سنوات من الانضمام سوف يكون الربط الجمركي على مستوردات السعودية بـ 10.5% كما أن 11% من المستوردات من السلع الصناعية المستوردة سوف تصبح التعريفة الجمركية عليها تساوي الصفر.

وفي نفس الإطار التزمت المملكة بتخفيض التعريفة الجمركية على معظم السلع الصناعية المستوردة بـ : (92% من الصناعات المستوردة)، كما أنها التزمت بتخفيض التعريفة الجمركية على باقي السلع الصناعية خلال السنوات 2008 و 2009 وبحد أقصى في سنة 2015.

III. التزامات السعودية في مجال السلع الخدمات:

لقد وافقت السعودية على تحرير التجارة في بعض قطاعات الخدمات والتي تتناسب مع قدرتها التنافسية ولعل من أبرز هذه الخدمات لدينا[1]:

1. خدمات الأعمال: حيث أن الملكية الأجنبية في الخدمات المهنية تصل إلى 70% مثل (الخدمات القانونية، و المحاسبية، الهندسية، الطبية).
2. خدمات الاتصال: حيث الملكية الأجنبية في خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية من 49%-70% وهذا حسب النوع.
3. خدمات التوزيع: حيث الملكية الأجنبية 51% و ترفع إلى 75% بعد ثلاث سنواتوبحد أدنى لرأس المال الأجنبي، 20 مليون ريال لكل خدمة.
4. الخدمات المالية: حيث الملكية الأجنبية 60% مثل (المصاريف، شركات التأمين).
5. خدمات النقل: التزمت المملكة بفتح أسواقها في مجال قطاع خدمات النقل البحري والجوي ولكنها لم تسمح حتى في ظل منظمة التجارة العالمية للشركات الأجنبية بالدخول لسوق النقل البري بواسطة التاكسي أو الأوتوبيس ولكنها فتحت المجال للاستثمار في النقل بواسطة السكك الحديدية ضمن ترتيبات معينة مع الحكومة
6. كما قدمت التزامات كثيرة في مجال النقل الجوي والبحري ومن ضمن هذه الالتزامات ما يلي:(فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية بشكل كامل لتقديم خدمات صيانة وإصلاح

[1] هاني عرب، أثار انضمام المملكة إلى المنظمة العالمية للتجارة، أوراق عمل، قسم إدارة الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2008،ص ص.30-31.

الطائرات، سمحت للشركات الأجنبية وبشكل كامل بتقديم خدمات أنظمة الحجز الإلكتروني، فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية لتقديم النقل البحري والجوي).

IV. التزامات السعودية في مجال حقوق الملكية :

لقد التزمت السعودية في مجال حقوق الملكية، وهذا من خلال تحديث وإصلاح نظامها التشريعي وإجراءاتها الإدارية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وجعلها متوافقة مع اتفاقية (تربس لمنظمة التجارة العالمية)، وفيما يلي نعرض أهم القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تبنتها المملكة العربية السعودية :

- قانون حقوق النشر والتأليف لسنة 2003.
- الأنظمة التنفيذية لقانون حقوق النشر والتأليف لسنة 2004.
- قانون حول منح البراءات خاصة براءة الاختراع، والرسوم الصناعية، والأصناف النباتية والرسوم الصناعية (قانون براءات الاختراع الجديد لسنة 2004.
- اللائحة التنفيذية لقانون براءات الاختراع في 26 ديسمبر 2004.
- قانون العلامات التجارية لسنة 2002.
- اللائحة التنفيذية لقانون العلامات التجارية خلال سنة 2005.
- أحكام حماية المعلومات التجارية ومن ضمنها حماية معلومات اختبار المواد الصيدلانية والزراعية والكيماوية خلال سنة 2005.
- الالتزام بالتطبيق التام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية دون التمتع بفترة انتقالية.
- الانضمام لعدة اتفاقيات ومعاهدات دولية حول الملكية الفكرية، ومن ضمنها معاهدات باريس وبيرن.

و في ذات السياق قامت بتعديل أنظمة حقوق النشر النافذة المفعول بحيث تضمن حماية ما يلي:

- التسجيلات الصوتية، بحيث تم تعريف كلمة (أعمال) الواردة في القانون بأنها تعني التسجيلات الصوتية.
- حماية حقوق البث الإذاعي الواردة في معاهدة بيرن.
- حماية الصادرات والواردات التجارية على نحو متوازن، بحيث يمكن معاقبة كل من يقوم بتصدير أو استيراد النسخ غير المرخصة للتوزيع بالمملكة.
- اتخاذ مكتب براءات الاختراع في المملكة إجراءات جديدة للتعامل مع العوامل التي تعيق تطبيق القانون، ومن ضمن ذلك زيادة جوهرية في عدد الموظفين المسئولين عن تدقيق براءات الاختراع، وقد التزمت المملكة بالتنفيذ الصارم لأحكام القانون في نهاية 2006.
- التزمت المملكة بتعزيز اللوائح التنفيذية للقوانين في محاكمها وفي المؤسسات الحكومية الإدارية المسئولة، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

كما أنه ما يميز تجربة السعودية في مجال المفاوضات و تقديم التنازلات على لسلع والخدمات الحصول على بعض الاستثناءات المتعلقة بما يلي[1]:

[1] موقع وزارة التجارة والصناعة على الموقع الالكتروني :www.commmerce.gov.sa

1. في مجال السلع : تم منع استيراد السلع المحرمة وهي الخمور بكافة أنواعها و لحوم الخنزيرومشتقات لحوم الضفادع وجميع الأغذية المحتوية على دماء الحيوانات وعدم قبول أي رسم جمركي حتى و لو كان مرتفع.
2. في مجال قطاع الخدمات : حسب الفقرة رقم 14 من اتفاقية GATS قد تم استثناء أحد الخدمات الرئيسية والمسماة بـ خدمات أخرى و العديد من الخدمات الفرعية وهذا لأسباب دينية وأخلاقية وأمنية وصحية.
3. في مجال قطاع الملكية : لم تقدم السعودية أي التزام بحماية حقوق الملكية بما يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية ومن ذلك:(عدم حماية المؤشرات الجغرافية للخمور مع حذف هذه السلع من قائمة تصنيف السلع والخدمات الملحقة بنظام العالمات التجارية وعدم منح الحماية إذا كان الاستغلال التجاري مخالفا للشريعة الإسلامية).

ثانياً: ملف انضمام الإمارات العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظمة التجارة العالمية في 10 أفريل 1996 حيث أدرك المسئولون بالدولة أن الظروف الاقتصادية لدولة الإمارات شأنها شأن الدول المتقدمة بسبب الحواجز الجمركية التي تطبقها. وكان هذا القرار لأن الدولة تتبع سياسة اقتصادية متحررة وتفتح أسواقها لمنتجات كافة الدول.

لذلك فإن انضمامها لهذه الدول عملاً من مبدأ المعاملة بالمثل خاصة وأن أهم معوقات التنمية الصناعية بالدولة هو ضيق السوق المحلية وقد تمتعت دولة الإمارات كغيرها من الدول بفترة سماح لمدة خمسة سنوات لمواءمة أوضاعها القانونية والتشريعية لتنسجم مع الاتفاقيات المبرمة، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2000/1/10. كما أن من أهم دوافع انضمام الإمارات إلى المنظمة العالمية للتجارة، هو[1] :

إن المعطيات الاقتصادية للدولة تبرر ضرورة العمل على فتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية وأن المدخل إلى تلك الأسواق هو الانضمام للاتفاقية.سيكون بإمكان الدولة التمتع بالامتيازات التي تمنحها المنظمة للأعضاء.إن اتساع عمل مجالات الاتفاقية وشموليتها سيساعد على فتح آفاق أمام المنتجات الوطنية خصوصاً النسيج و الخدمات.

وفي نفس الإطار وبعد برتوكول انضمام الإمارات العربية إلى المنظمة العلمية للتجارة في أفريل 1996، حيث يعتبر التوقيع على بروتوكول الانضمام بمثابة الخطوة النهائية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي بموجبه قدمت الإمارات التزامات، والتي كانت العامل الأساسي في نجاح انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة. وعلى هذا يمكن عرض جدول التزامات الإمارات في مجال السلع والخدمات وهذا كما يلي[2] :

I.في مجال السلع :

لقد التزمت الإمارات في الجداول المقدمة الى المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص، الواردات الزراعية وغير الزراعية، حيث تنص هذه الجداول على أن تلتزم الدولة بعدم فرض أية رسوم جمركية

[1] ملف انضمام الإمارات العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، على الموقع الالكتروني التالي :http://www.wto.org
[2]http://uae.smetoolkit.org/uae/ar/content/ar

تزيد عن السقوف المعلنة في الجدول. وقد نصت جداول التعريفات على التزام الدولة بثلاثة سقوف جمركية عليا تتعهد بعدم تجاوزها وهي:

- السقف الأول: هو رسم جمركي قدره 40% على كافة الواردات من السلع عدا المجموعات الموضحة ضمن السقفين الثاني و الثالث.
- السقف الثاني: هو رسم جمركي قدره 100% من بعض المنتجات الزراعية والألبان.
- السقف الثالث: هو رسم جمركي قدره 200% على المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ والسجائر ولحوم الخنزير.

والغرض من هذه الرسوم، أن تحتفظ الإمارات بحقها في زيادة الرسوم الجمركية من أجل حماية الإنتاج المحلي. وأن تحتفظ بحقها في زيادة الرسوم الجمركية في المستقبل ضمن السقوف المعلنة لتحقيق زيادة الإيرادات المحلية.

II.في مجال الخدمات :

التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، بتحرير التجارة في الخدمات، وهذا حسب قانون دولة الإمارات ووفقا للالتزامات الأفقية، وهي تشمل :

- الخدمات المهنية، بما في ذلك المحاسبة والتدقيق وخدمة مسك الدفاتر والضرائب.
- الخدمات المعمارية والخدمات الهندسية والتخطيط الحضري وخدمات التسيير.
- الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة، تتضمن خدمات استشارية وخدمات تنفيذية.
- خدمات البحوث والتنمية وتتضمن خدمات البحث والتطوير.
- خدمات الأعمال التجارية، وتتضمن خدمات إعلانية وخدمات أبحاث أسواق العمل.
- الخدمات الاستشارية الإدارية.
- الخدمات المالية وبما فيها خدمات البنوك.

III.في مجال الملكية الفكرية [1]:

بدأت حماية الملكية الفكرية في دولة الإمارات منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 1971 حيث يحمي دستور الإمارات الملكية الفكرية بشكل عام ويحترمها، ويظهر هذا في المادة (21) من الدستور التي تنص على : حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين – المطبوعات والنشر. كذلك نصت المادة (107) من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات على (الحقوق المعنوية وهي التي ترد على شيء غير مادي)، و(يتبع في شأن حقوق المؤلف والمخترع أو الفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الأخرى أحكام القوانين الخاصة.

كما قد انضمت دولة الإمارات إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سنة 1975، وفي سنة 1994، سعت دولة الإمارات إلى الانضمام إلى اتفاقية الجات GATT وهي الاتفاقية المعنية بتجارة السلع والبضائع، وكان من متطلبات هذه الاتفاقية وجود قوانين لحماية الملكية الفكرية فصدر القانون الاتحادي

[1]Ministry of Economy, Abu Dhabi Office, P.O.Box,2010.

رقم (40) لسنة 1992، بشأن حقوق المؤلف والذي ألغي بالقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002، في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

كذلك صدر القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية وقد عُدل بالقانون رقم (8) لسنة 2002. كما صدر القانون الاتحادي رقم (44) لسنة 1992 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية براءات الاختراع والرسوم و النماذج الصناعية، والذي عدل بالقانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2002.

ثالثاً: ملف انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعد البرازيل طرفا متعاقدا في اتفاقية الجات وبصفة كاملة منذ سنة 1948، وأصبحت عضوا كاملا في منظمة التجارة العالمية في سنة 1995. ولقد شاركت في جولة الاوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ انطلاقها في سبتمبر 1986 وحتى نهايتها في جنيف في 15 ديسمبر 1993، واختتامها رسميا على المستوى الوزاري في مراكش في 15 أفريل 1994. ولقد تمثلت مواقف البرازيل في هذه المفاوضات، خاصة المناقشات التي دارت حول الزراعة والدعم والصناعة والخدمات.

وعليه فقد قامت البرازيل بالتوقيع على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الاوروغواي وقدمت جداول تعهداتها في مجال تجارة السلع والخدمات وذلك في اختتام الجولة على المستوى الوزاري في مراكش في 15 أفريل 1994. ثم صدر قرار الرئيس البرازيلي في سنة 1995 بالموافقة على انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية وجداول التعهدات التي قدمتها البرازيل في مجال السلع والخدمات[1].

وعقب ذلك أصدر وزير التجارة الخارجية قرار بشأن نشر قبول انضمام البرازيل في المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية وجداول التعهدات في مجال تجارة السلع والخدمات، في الجريدة الرسمية، ليعلن بعدها وزير الاقتصاد البرازيلي أن قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من سنة 1995 وذلك بعد مرور ثلاثين يوم على ايداع وثائق تصديق البرازيل على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والوثيقة الختامية المتضمنة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي[2].

وفي نفس الإطار قامت البرازيل بتقديم العديد من الالتزامات خاصة في مجال السلع الصناعية والقطاع الفلاحي وصناعة المنسوجات والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي :

I.في مجال القطاع الزراعي :

التزمت البرازيل امام المنظمة العالمية للتجارة في مجال القطاع الزراعي بربط جميع التعريفات الجمركية في حدود ما بين 0-55%، وكان المتوسط البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية المربوطة على جميع المنتجات الزراعية هو 36%، أما فيما يخص الدعم الفلاحي فقد التزمت البرازيل بتخفيضه بشكل متتالي، حيث بلغت نسب التخفيض خلال الفترة 1995-2004 بـ : 12.2% وهي أقل من 13.3% النسبة التي أمرت بها اتفاقية الزراعة الدول النامية للالتزام بها، كما أن البرازيل قد امتنعت عن تقديم أي دعم

[1]BARBET Philippe, *L'insertion du Br´esil dans les m´ecanismes d'ouverture aux ´echanges de l'Organisation Mondiale du Commerce*, Centre d'Economie de Paris Nord – CNRS / Université Paris 13,2009,pp.1-2.

[2]للتوضيح أنظر إلى ملف انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة على الموقع الالكتروني :http://www.wto.org

للصادرات الزراعية، وبمأن البرازيل عضو في مجموعة كيرينز فقد حثت بقوة على تنظيم استخدام التسهيلات الائتمانية التي تقدم للصادرات[1].

II. في مجال السلع والخدمات

التزمت البرازيل كغيرها من دول محل الدراسة بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية وبشكل تدريجي، كما التزمت بتحرير قطاع الخدمات من التعريفة الجمركية، خاصة في قطاع البنوك والتأمينات والنقل والاتصالات.

III.في مجال حقوق الملكية الفكرية

التزمت البرازيل في هذا المجال بسن مجموعة من القواني لحماية الملكية الفكرية وهذا بدأ بالقانون القانون رقم 9.609 المؤرخ 19 فبراير 1998 بشأن حماية الملكية الفكرية للبرامجيات وتسويقها في البلاد القانون رقم 9.279 المؤرخ 14 مايو 1996 (قانون الملكية الصناعية) القانون رقم 10.973 المؤرخ 2 ديسمبر 2004 بشأن الابتكار والبحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا القانون رقم 4.131 المؤرخ 3 سبتمبر 1962 (قانون رأس المال الأجنبي) القرار رقم 03/2013 المؤرخ 18 مارس 2013، بشأن إنشاء المبادئ التوجيهية لإعداد وإصدار ومراجعة وتوحيد وثائق نظام إدارة الجودة للمعهد الوطني للملكية الصناعيةالمرسوم رقم 2.366 المؤرخ 5 نوفمبر 1997 بشأن حماية الأصناف النباتية. وغيرها من القوانين المتعلقة بحقوق الملكية المتعلقة بالتجارة و الاستثمار.

وكمحصلة لهذا فإن انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة بما تشمل عليه من ملاحق ثلاثة تمثل اتفاقات التجارة متعددة الأطراف كان أمرا منطقيا لا بديل عنه، لأن عدم الانضمام يعني أن تعيش في معزل عن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تديره هذه المنظمة والذي يتم فيه أكثر من 90%، من التجارة العالمية.

رابعاً: ملف انضمام روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة

اعترفت روسيا أنه في عصر العولمة الاقتصادية، واقتصاد وطني منهار بسبب التدبدبات في أسعار النفط فهذا في حد ذاته لا يمكن أن يجعلها دولة قوية اقتصاديا فأمام هذا الوضع اقتنع صناع القرار السياسي في روسيا من أن البقاء على الهامش سيجعلها دولة ضعيفة اقتصاديا بالرغم من أنها قوية سياسيا وعلى هذا الاساس سارعت دولة روسيا الى تقديم طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبعد مفاوضات شاقة دامت 18 عاما مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت روسيا رسميا العضو 156 في هذه المنظمة أملا في أن يسهم ذلك في تحديث اقتصادها حتى وإن كان البعض يتساءل بشأن الثمن الاجتماعي المرتفع الذي ستدفعه جراء هذا الانضمام. وعلى هذا سنقوم بعرض أهم مراحل و خطوات انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة وهي[2] :

في سنة 1946 قدمت روسيا طلب الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) كعضو مراقب، الا أن هذه لم يتحقق بسبب الاتحاد السوفياتي واستمر الامر على هذا المنوال حتى سنة 1993 أين تم الموافقة على طلب روسيا و أصبحت دولة مراقبة في اتفاقية الجات. وبعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، قامت الحكومة الروسيا بتوجيه طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

[1]GUIBERT Martine, *Bresil acteur et stratege dans le negociations internationales*, Copyright, Dgesco, ENS de Lyon, 2002 .

[2]www.wto.ru – site d'information sur l'accession de la Russie à l'OMC.

أين تم تشكيل فريق العمل الذي يتكفل بملف طلب روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة ودخول في مفاوضات متعددة الاطراف. ولكن بسبب التغيرات الداخلية والخارجية الكبيرة التي شهدتها روسيا كانت هذه المفاوضات متعثرة مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة[1].

إلا أنه بعد ثلاث سنوات من المحادثات التمهيدية مع منظمة التجارة العالمية، دخلت روسيافي مفاوضات مع اعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث قدمت روسيا إلى منظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم بشأن خطة التجارة الخارجية، وفتح الباب لمحادثات ثنائية.

حيث في هذا الشأن قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية هو من أولويات سياسات التجارة الخارجية لروسيا. واتخذت الحكومة الروسية في هذا الشأن عدة تعييرات في نظامها التجاري والاقتصادي، بما في ذلك خفض التعريفات الجمركية وتعديل التشريعات لتسهيل عملية الانضمام.

إلا أنه مع ارتفاع أسعار النفط، شهدت روسيا نمو اقتصادي، واقتنعت بأن دولة روسيا تستطيع تحقيق تنميتها بدون الحاجة الى المنظمة العالمية للتجارة. وفي هذا الاطار أعلنت روسيا بأنها ستسحب ترشيحها ومحادثاتها مع الثنائية مع بعض الدول الاعضاء من المنظمة العالمية للتجارة ولكن الازمة الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الفترة 2008-2009، اقنعت روسيا بأنه يجب عليها العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بدل البقاء على الهامش[2].

وخلال سنة 2010 شهدت المفاوضات بين روسيا والولايات المتحدة نوع من التفاهم حيث وقعت روسيا مذكرة تفاهم على ذلك وكان للاتحاد الاوروبي دور كبير في ذلك. وبعد مفاوضات شاقة أعطت المنظمة العالمية للتجارة موافقتها الرسمية، لانضمام روسيا إليها، وتم ذلك رغم التحفظ الأمريكي الشديد ووافق أعضاء المنظمة على انضمام روسيا بعد 18 سنة من المفاوضات وقد أبدت الولايات المتحدة تحفظات لانضمام روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال اجتماع الدورة الثامنة لاجتماع وزراء التجارة المنعقد بجنيف بسويسرا.

وعلى هذا أصبحت روسيا عضوا كامل الحقوق في منظمة التجارة العالمية وكانت المفاوضات بين روسيا والمنظمة قد استمرت 18 سنة (1993–2011)، حيث وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بروتوكول الانضمام، لتصبح بذلك الدولة رقم 156 في المنظمة العالمية للتجارة.

ولعل من أبرز دوافع و أهداف انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في[3] :

- الحصول على متطلبات الوصول الإنتاج الروسي مع أفضل الأسواق الخارجية الحالية وغير تمييزية.
- الوصول إلى آلية دولية لتنظيم النزاعات التجارية.
- خلق مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي بسبب الامتثال للنظام التشريعي مع معايير منظمة التجارة العالمية.
- توسيع الفرص للمستثمرين الروس في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وخاصة في المجال المصرفي.

[1]DOMINIC Fean, *Decoding Russia's WTO Accession*, centre indépendant de recherche-Ifri ,Paris, N64, February 2012,pp. 5-6.
[2]DOMINIC Fean, *La Russie et l'OMC ; mariage d'amour ou de raison* ?, centre indépendant de recherche-Ifri Paris,N64, Février 2012,pp.9-11.
[3]VERCUEIL Julien., *La Russie et l'OMC : dernière ligne droite*, centre indépendant de recherche-Ifri Paris,N16, Février 2007, pp 9-10.

- تهيئة الظروف لتحسين الجودة والقدرة التنافسية للإنتاج روسيا نتيجة لنمو تدفقات السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي في السوق الروسية.
- المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية، مع مراعاة المصالح الوطنية.
- تحسين صورة روسيا في العالم كعضو في التجارة الدولية.

كذلك قد يسهم الانضمام في تقوية الروبل الروسي، وتحويله إلى عملة احتياط إقليمية ثم عالمية ويساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التقنيات العالية مما يخدم توجهات صانعي القرار الروسي في تحديث الاقتصاد وتخفيف اعتماده على تصدير الخامات وفي ذات الوقت فإن المنتجين المحلين سوف يحتاجون إلى سنوات عدة ليتمكنوا من منافسة قطاع الأعمال الأجنبي. كما أن انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة جعلها تقدم التزامات بموجب هذا الانضمام، و على هذا يمكن عرض جدول التزامات روسيا في مجال السلع والخدمات[1].

I.في مجال الصناعة :

في هذا المجال قامت روسيا وبالأخص في سنة 2001 بإصدار هيكل التعريفة الجديد وتوحيد الرسوم الجمركي على العديد من السلع، تم بوجب الهيكل الجديد تخفيض الحد الاقصى للتعريفة من 30% الى 20%، كما قامت بتقسيم الهيكل الجمركي الى أربعة أقسام إما 5% أو 10% أو 15% أو 20% ولكن هناك بعض الاستثناءات مثل السيارات المستوردة والدواجن التي يفرض عليها 25% بالإضافة الى وجود بعض السلع التي يفرض عليها حصص كمية و حصص موسمية.

II.في مجال الزراعة :

لا تزال مسألة الدعم الزراعي محل خلاف بين الطرفين. أي مرشح لعضوية لديها لصياغة مقترحاتها بشأن التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات الزراعية، ولكن أيضا عن الدعم للقطاع (الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي والمساعدات الاستثمار والقروض المدعومة ومساعدة وسائل النقل للمنتجات الزراعية، وما إلى ذلك). وفقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، وقد وضعت روسيا سقفا لعملياتها، مع الأخذ كمرجع لمدة ثلاث سنوات قبل الانضمام والالتزام خفض مساعداتها بنسبة 20% خلال الستة بعد سنوات.

خفض متوسط التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية من 13.5% في سنة2010 إلى 10.8% في المائة في سنة2018، والتي يمكن أن زيادة وارداتها من منتجات معينة. تلقت اللحوم ولكن معاملة مختلفة (الرسوم الجمركية من 25% خارج الكوتا).

ويبقى دعم الزراعة منخفض نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة (مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، في الفترة 1999-2001، تم تخصيص 1.5% من الموازنة العامة للدولة لهذه الأغراض، وزيادة الدعم الى 3.5 مليار دمية. ومع ذلك، فإن روسيا ستكون قادرة على زيادة الدعم في المستقبل.

كما أن هناك ما يسمى بالحجر الزراعي، حيث تقوم إدارة الحجر الزراعي الروسية بفحص الشحنة الواردة وتقوم بإصدار التصريح اللازم وذلك عقب طلب إصدار هذا التصريح على أن يتضمن طلب الإصدار ما يلي :

- اسم السلع المستوردة و كميتها.

[1]ملف انضمام روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة، على الموقع الالكتروني التالي :http://www.wto.org

- بلد المنشأ.
- مكان دخول السلع للأراضي الروسية و مكان تخزينها.
- في حالة البذور أو النباتات الزراعية يجب الاشارة الى مكان زراعتها.

وفي نفس الاطار التزمت روسيا في اتفاق الزراعة، بوضع معايير ومواصفات الخاصة بمتطلبات الصحة والصحة النباتية، حيث وضعت الحكومة الروسية اجراءات خاصة بفحص شحنات النباتات والمنتجات النباتية تبعا لنوع النبات ومكان زراعته ونوعية الجزء المشحون. والجذير بالذكر ان تلك المتطلبات تختلف من وقت لأخر ومن ثم يتعين على المصدرين أن يسألوا عن تلك المتطلبات قبل بدء الشحن لأي سلعة.

كما أن هناك بعض السلع التي تتطلب استيفاء متطلبات إضافية أخرى منها عباد الشمسوالبطاطس والخشب ومواد التعليب والتغليف، ويتعين حصول بعض النباتات على شهادات الصحة النباتية منها النباتات الطبية وفروع الزينة وزهور والفواكه والخضروات والبذور. كما يتعين على المستورد أن يتقدم للحصول على إذن الاستيراد قبل البدء في عملية الشحن بما لا يقل عن 20 يوم على أن يتم النص الاذون على شروط الدخول وموانئ الدخول أو أي متطلبات أخرى.

III.في مجال الخدمات :

في هذا المجال جعلت المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الروسي أن يخضع الى التزامات محددة على أحد عشر قطاع في الخدمات و 116 التزام في القطاعات الفرعية له. حيث في مجال الاتصالات، تم الحد من الملكية الأجنبية إلى 49%، وسيتم حذفها بعد أربع سنوات الانضمام كما وافق الاتحاد الروسي أيضا على تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية وسيتم السماح للشركات تأمين أجنبية بإنشاء فروع بعد تسع سنوات من انضمام روسيا.

كما سيتم السماح للبنوك الأجنبية بإنشاء فروع في روسيا حيث أن المشاركة الأجنبية في البنوك المختلفة في روسيا وفي حدود 50%، خاصة في قطاع المصرفي. وفيما يتعلق بخدمات النقل وجعلت الاتحاد الروسي التزامات لخدمات النقل البحري والنقل البري، بما في ذلك النقل بأنوعه للبضائع والركاب وفي ما يتعلق بخدمات التوزيع، أن تسمح روسيا، لأعضاء منظمة التجارة العالمية، نفس الامتيازالممنوح للشركات المملوكة للأجانب خاصة في أنشطة قطاعات تجارة الجملة والتجزئة.

IV.في مجال حقوق الملكية الفكرية :

أنشأت روسيا إطار تشريعي يهدف إلى تنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية وهذا من خلال صياغة جملة من القوانين والاجراءات والتي منها :القانون الاتحادي رقم 187 المؤرخ 2جويلية2013 والمتعلق بتعديل بعض القوانين التشريعية للاتحاد الروسي بشأن مسائل حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بشبكات المعلومات والاتصالات (أو 'قانون مكافحة القرصنة') القانون الاتحادي رقم 231 المؤرخ 18 ديسمبر 2006 بشأن إدخال الجزء الرابع من القانون المدني الروسي في حيز النفاذ (بصيغته الأخيرة المعدلة بموجب القانون الاتحادي رقم 296 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008)قانون الاتحاد السوفياتي رقم2328 المؤرخ 10جويلية1991 بشأن الرسوم والنماذج الصناعية وقانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رقم 2213-I المؤرخ 31ماي1991 بشأن الاختراعات في الاتحاد السوفياتي

كما تم تأسيس محكمة تجارية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية، في ديسمبر2011حيث ستضم هذه المحكمة 15 قاضياً، تم تعيين 11 منهم، جميعهم مِن محاكم التحكيم كما إن القضاة المعينين تلقوا

تدريبات خاصة وسيكون موظفوها متخصصين في مختلف مجالات العلوم كالكيمياء، والهندسة، والأحياء لتقديم مساعدة فعَّالة للقضاة. وقرارات المحكمة قابلة للطعن أمام المحاكم الأعلى. وسيكون مقر المحكمة في موسكو قبل أن تنتقل إلى بلدة سكولكوفو الصغيرة التي تضم أكبر موقع لأبحاث التقنيات الحديثة، بعد إنجاز بنايتها هناك.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاداء الاقتصادي للدول النفطية.

بعد التطرق الى أهم برامج الدول النفطية (السعودية، روسيا، البرازيل، الامارات)، سنتعرض الى نتائج هذه البرامج من خلال تحليل وتقييم الاداء الاقتصادي لهذه الدول

أولاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية

وهذا على مستويين وهما :

I.: على المستوى الكلي :

لدراسة مدى نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية وتأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصاد السعودي خاصة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يكون من خلال التطرق إلى الجدول رقم 10.

الجدول رقم 10 : تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة مليون دولار

السنوات	معدل النمو%	معدل التضخم%	الموازنة	ميزان المدفوعات	الميزان التجاري	تدفق الاستثمار%
1990	8.328	3.60	-6547	-567	22723.0	1.59
1991	9.104	3.72	-6378	-1340	21581.0	0.12
1992	4.628	-0.82	-5467	456-	19908.0	-0.06
1993	0.027	1.25	-5678	-2546	16406.0	1.03
1994	0.665	1.26	-7089	-24567	21175.0	0.26
1995	0.201	5.26	-7325	-2839.8	24259.6	-1.32
1996	3.384	0.22	-5156	-8390.9	35207.5	-0.71
1997	2.592	-0.33	-4211	8009.9	34202.7	1.84
1998	2.835	-0.36	-12920	-7760.0	11189.8	2.94
1999	-0.748	-2.05	-9716	-8897.2	24904.4	-0.48
2000	4.865	-1.01	6122	12059.0	50958.9	-1.00
2001	0.547	-1.33	-7555	-1986.3	39186.4	0.01
2002	0.128	0.11	-5475	3015.0	42648.6	-0.33

2003	7.659	0.52	9600	2009.0	61163.7	-0.27
2004	5.268	0.33	28558	4671.9	84614.9	-0.13
2005	5.553	0.51	58096.0	68925.0	126018.9	3.84
2006	3.158	2.02	74763.0	81753.0	147194.4	5.14
2007	2.017	5	47081.0	90491.0	150631.7	6.32
2008	4.23	6.06	154913.0	147800.0	211993.0	8.28
2009	0.095	4.22	24856.6	-32555.8	105229.6	9.68
2010	4.147	3.79	23167	35028.3	153711.5	6.48
2011	8.11	3.72	77550	98878	244738	2.83
2012	5.1	2.86	99514	112559	246570	1.7
2013	3.6	3.51	85782	69150	222557	1.2
2014	3.6	2.57	18123	6628	183862	1.06

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :
-التقرير السنوي، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، رقم44،2008.
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

1. **.معدل النمو الاقتصادي :**أن معدل النمو الاقتصادي قد ارتفع من 8.322% سنة 1990 إلى ما نسبته 9.104% سنة 1991 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك، ولكن بعد هذه الفترة سجل انخفاضات متتالية، ليرتفع على مستوى8.11 سنة 2011 وهذا بسبب الإيرادات النفطية التي كانت أكثر مما هو متوقع، و كذلك النمو القوي للصناعة القائمة على النفط وقد انعكس أثر ذلك على تحسن أداء قطاعات البناء والتشييد، والعقارات والخدمات[1].

ولكن بعد هذه الفترة بدأ معدل النمو الاقتصادي في المملكة بالانخفاض من 8.11% لسنة 2008 إلى حوالي 3.6% لسنة 2013. وهذا بدوره راجع إلى الاعتماد المتزايد للنفط والذي بدوره يخضع إلى تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية

2. **.معدلات التضخم :** لقد ارتفع معدل التضخم في الاقتصاد السعودي من 3.6% لسنة 1990 إلى ما نسبته 3.72% لسنة 1991، وهذا بدوره راجع إلى الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي، خلال وبعد أزمة الخليج الثانية. لينخفض ثم يرتفع بشكل متناوب ومن سنة إلى أخرى حتى نهاية فترة الدراسة أين بلغ 2.57% سنة 2014 وسجل أعلى قيمة له سنة 2008 إلى ما نسبته

[1] مجلة الاقتصاد، المملكة،.مؤشرات ايجابية ومعدلات نمو غير مسبوقة، المملكة العربية السعودية، العدد،3804 ،2004،ص.146.

6.06%. وعلى كل يمكن إيضاح أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في المملكة من خلال الأتي[1] :

- أن المملكة العربية السعودية ذات اقتصاد مفتوح، حيث لا توجد فيه ضغوط تذكر على حركة السلع و الأموال، كما أن القاعدة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد محدودة و مع تنامي الطلب على السلع المستوردة، يجعل من المملكة العربية السعودية عرضة للتضخم المستور.
- الاقتصاد السعودي يعتمد في نموه إلى حد كبير على نمو القطاع البترولي هذا بالإضافة، إلا أن الإيرادات البترولية لا تزال تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات الحكومية على الرغم من النمو الملحوظ للإيرادات الحكومية الأخرى خلال العقدين الماضيين، وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من فاعلية السياسة المالية، في تأثير على النشاط الاقتصادي والتضخم.
- كما تجدر الإشارة هنا إلى أن نمو الإنفاق الحكومي، يعتبر أحد أهم مصادر نمو السيولة المحلية في الاقتصاد السعودي، حيث أثبتت معظم الدراسات التطبيقية عن التضخم في السعودية، أن نمو السيولة المحلية المضطرد يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات التضخم.

3. **الموازنة العامة :** لقد سجلت الموازنة العامة في السعودية عجز مزمن وهذا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999، ثم تحقيق فائض في سنة 2000، ليعود بعد ذلك العجز في السنوات 2001، 2002، وهذا بدوره راجع إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق العام حيث بلغ سنة 2001 إلى حوالي 68037 مليون دولار، مقابل الانخفاض في الإيرادات وفي نفس الفترة بمقدار 60842 مليون دولار[2].

ولكن بعد سنة 2003 سجل رصيد الموازنة فائض وبمعدلات معتبر، حيث بلغت أعلى قيمة بحوالي 151161 مليون دولار سنة 2011، وهذا بدوره راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالميةوارتفاع حصة السعودية من إنتاج النفط.

4. **.ميزان المدفوعات :** لقد سجل ميزان المدفوعات نوع من العجز في سنوات التسعينات حيث بلغت قيمة العجز أعلى قيمة لها سنة 1999 وبمقدار 8897.2 مليون دولار، ويعزى هذا العجز إلى العجز في ميزان المعاملات الجارية والعجز في ميزان الخدمات والدخل بمقدار 10515.9 مليون دولار في نفس الفترة. وكذلك إلى التذبذب الذي عرفه الميزان التجاري آنذاك.

ولكن مع بداية فترة 2000 إلى غاية 2013 سجل ميزان المدفوعات نوع من الفائض والذي بلغ أعلى قيمة له 155788 مليون دور، ويعزى ذلك إلى الفائض المحقق في ميزان الخدمات وصافي التحويلات، وكذا ما حققته المعاملات الرأسمالية والمالية من صافي تدفق للدخل من ناحية أخر. وكذلك إلى الفائض الكبير في رصيد الميزان التجاري.

[1] خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية : أسبابه واحتوائه، الغرفة التجارية الصناعية، جدة 2007 ص.7.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التطورات المالية، 2003،ص.15.

5. **الميزان التجاري :** لقد حقق رصيد الميزان التجاري تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث كل السنوات اتسمت بتحقيق فائض شهد ارتفاع متواصلا، ويعز ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط المرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع حصص الإنتاج وتصدير.
6. **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :** من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسعودية قد شهد تذبذبا واضحا ، فتارة مرتفع و تارة منخفض وتارة أخرى سالب ،إذ بعدما حققت تدفق سالب في سنة 2000،وما يفسر التدفقات السالبة هو أنه في الوقت الذي يتم فيه التدفق إليها، يتم تقليص عملياته ، ويعود ذلك بحسب الكثير من الخبراء لعدد من الأسباب كان أبرزها عدم شفافية القانون الذي كان ساري المفعول قبل تبني القانون الجديد وتضمينه لعدد من القيود، وكذلك تأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للاستثمار[1].

أما في سنة 2001 فكانت التدفقات ضئيلة جدا قدرت بـ:20 مليون دولار، سرعان ما ارتفعت إلى 453 مليون دولار سنة 2002، رغم صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد وما يوفره من حوافز وامتيازات تشجع المستثمرين وكذلك إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في سنة 2000، ولكن لا يمكن الحكم على مدى نجاعة نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والهيئة العامة للاستثمار خلال سنتين فقط، لتشهد السنوات 2003 و 2004 و2005 و2006 ارتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت 778 ،1942 ،12097 ،18293 مليون دولار، ومرد هذا الارتفاع للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار من خلال الترويج وإصدارها التراخيص للمستثمرين والمميزات والحوافز التي يمنحها نظام الاستثمار الأجنبي الجديد[2].

وعلى العموم يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد السعودي الداخلية والخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، والذي بدوره يخضع لتغيرات أسعار المحروقات في السوق الدولية وبالتالي ارتفاع هذه الأسعار يؤدي إلى تحسن ما، في مؤشرات الاقتصاد السعودي وانخفاضها يؤدي إلى تدهور هذه المؤشرات سواء الداخلية أو الخارجية للاقتصاد السعودي.

[1] محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقويمية مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2008، ص.169.

[2] Country Profile: Saudi Arabia, Library of Congress, Federal Research Division ,2006,p.12.

II: على المستوى الجزئي

يمكن توضيح هذا في الجدول رقم أدناه،11.

الجدول رقم 11 : تطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد السعودي خلال الفترة 1995-2013.

الوحدة مليون دولار

السنوات	الناتج الزراعي	الميزان التجاري الزراعي	ميزان الخدمات	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية
1995	8426	-3774	-12968.8	11434	44297
1996	8459	-4459	-19013.9	11567	44865
1997	9245	-4245	-18608.0	12811	54274
1998	9197	-4688	-9385.0	14015	35211
1999	9052	-4733	-10515.9	18235	46880
2000	9326	-4333	-19883.3	181717	70066
2001	9522	-4745	-14550.5	18454.9	64390
2002	9627	-5153	-14921.9	19460.0	75456
2003	9721	-5500	-16299.0	23005.0	78429.9
2004	9917	-6569	-19133.9	25323.0	102525.1
2005	10208	-8078	-21262.1	31324.0	152268.8
2006	10473	-8085	-31501.9	33043.2	178245.6
2007	10708	-9966	-40270.5	35587.2	195374.3
2008	10947	-12839	-56693.0	46693.0	268053.4
2009	11045	-15021	-56602.4	46560.0	162342.0
2010	11204	-13460	-59039.7	58179.0	218994.0
2011	12843	-17060	-56867.0	67201.0	324138.0
2012	13284	-17249	-51368	72048.0	349719.0
2013	13796	-18710	-51246	74152.0	328753.0
2014	14300	-18654	-68212	81029.0	302225.0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)، قاعدة البيانات لسنة 2013.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة البيانات لسنة 2012،2000.

من خلال الجدول أعلاه رقم 10 نلاحظ :

1.الناتج الزراعي : لقد سجل الناتج الزراعي في المملكة العربية السعودية نتائج ايجابية وهذا طيلة فترة الدراسةحيث ارتفع الناتج الزراعي من 8426 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 12843 مليون دولار سنة 2011، وكذلك قد بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنة 2011 مقدار 455 دولار. والجدول أدناه يوضح مدى مساهمة النتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في السعودية.

الجدول رقم 12 : نصيب الفرد من الناتج الزراعي و المساهمة في الناتج المحلي في دولة السعودية خلال الفترة 2000-2014

السنوات	الناتج الزراعي الوحدة مليون دولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعيالوحدة دولار	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الوحدة بالمائة
2000	9326	455	4.9
2005	10571	453	3.2
2012	13284	455	1.8
2013	13796	460	1.9
2014	14300	465	1.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة البيانات، لسنة 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي ضيئل جدا، إلا أن نصيب الفرد منه في تزايد طيلة فترة الدراسة، ويعزى هذا إلى مساهمة الدولة في دعم القطاع الزراعي من خلال[1] :

- مثل : (مزرعة الخرج، مشروع الملك فيصل، مشرع الري و الصرف).المساعدة في توفير المياه وحفر الآبار.
- تقديم قروض متنوعة بواسطة البنك الزراعي السعودي.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة.
- الدعم و المساندة والرعاية للمزارعين.
- إنشاء مجموعة من المشاريع
- تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الزراعي.

2.الميزان التجاري الزراعي :أن الميزان التجاري الزراعي قد عرف عجزا مزمن، وهذا طيلة فترة الدراسة، حيث انتقل هذا العجز من 3774 مليون دولار سنة 1995، إلى حوالي 17060 مليون دولار سنة 2011، ويعزى هذا الارتفاع في الميزان التجاري الزراعي إلى اتساع

[1]أنظر إلى :
-محمد الصادق العظمي، الاستثمار والتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، كلية الزراعة، جامعة الملك سعودالرياض،1999،ص ص 200-201.
-عبد الله محمد مرغلاني، مجلة الإدارة العامة، العدد 57،2005،ص.109.

الفجوة بين الصادرات الزراعية والواردات الزراعية ومن سنة إلى أخرى. حيث نجد أن قيمة الواردات الزراعية خلال سنة 2011 قدرت بـ 20122 مليون دولار، أما الصادرات الزراعية وخلال نفس الفترة قدرت بـ 3062 مليون دولار، وهذا دليل على أن السعودية مستورد كبير للمنتجات الزراعية.

3 ميزان الخدمات :يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ميزان الخدمات قد سجل نتائج سلبية طيلة فترة الدراسة وكون أن حجم الواردات من الخدمات يفوق حجم صادرات الخدمات. حيث سجل ميزان الخدمات عجز سنة 2000 وصل إلى 19883.3 مليون دولار لينخفض هذا العجز سنة 2001 إلى حوالي 14550.5 مليون دولار، ليعاود هدا العجز في ميزان الخدمات بالارتفاع من جديد حيث وصل إلى 56867.0 دولار سنة 2011 وأعلى قيمة كانت سنة 2010 بمقدار 59039.7 مليون دولار.

وهذا بسبب، تزايد تكاليف النقل البري والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها والأخص منها نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية، إلى جانب تكاليف الصيانة وكدا تكاليف البعثات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية إلى غيرها من المصاريف التي أثقلت كاهل الاقتصاد السعودي.

4 الصناعة التحويلية : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية في زيادة مستمرة و هذا طيلة فترة الدراسة. حيث انتقلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي من 11434 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 67201 مليون دولار سنة 2011 ويعزى هذا الارتفاع إلى حرص السعودية من بداية عهدها على الأخذ بإستراتجية التنمية الشاملة، وتنويع مصادر الدخل، و ذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة قدرة القطاع الخاص على المشاركة بشكل فعال في التحديث والتطوير، ورفع معدلات الكفاءة والترشيد في تخصيص الموارد وتوزيعها[1]. ويمكن رصد ثلاث ركائز للتنمية الصناعية، والتي تعتبر أساس النهضة الصناعية في السعودية، وهي[2] :

- الشركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك) : تأسست هذه الشركة سنة 1987 وبرأس مال مقداره 10 بلايين ريال، والذي ارتفع بمقدار 15 بليون ريال سنة 2001 وتمتلك الحكومة في هذه الشركة نسبة 70% من رأس المال، أما الباقي فهو عبارة عن أسهم يمتلكها مواطنين وأجانب من الخليج العربي. كما أن هذه الشركة تتخصص في الكيمياويات الأساسية، الأسمدة، الكيمياويات الوسيطة، المعادن البوليمرات. ولقد بلغ الإنتاج الفعلي من منتجات الشركة 34.4 مليون طن متري سنة 2001. وتصدر منتجاتها إلى مختلف مناطق العالم، حيث بلغت قيمة الصادرات إلى جنوب شرق آسيا حوالي 5739 مليون ريال سنة 2001.
- شركة التعدين العربية السعودية : وهي شركة مساهمة مملوكة بالكامل للدولة أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم 17 سنة 1997، برأس مال مقداره 4000 مليون ريالوتتولى ممارسة مختلف النشاطات التعدين وجميع مراحل صناعة التعدين

[1] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، الإصدار 19،ص.123.
[2] محمود صادق العضيمي، مرجع سبق ذكره، ص.223.

وتنميتها وتطويرها. ولها العديد المناجم التي تنشط فيها مثل :(منجم الذهب، منجم الصخيبرات، منجم الحجار).

- الشركة الوطنية للتنمية الزراعية "نـادك": تأسست في سنة 1981 برأس مال قدره 400 مليون ريال، ويشمل نشاطها الاقتصادي الإنتاج النباتي مثل (القمح والشعير و الخضروات وعسل النحل)، والإنتاج الحيواني (تربية الأبقار والأغنام وإنتاج الألبان واللحوم الطازجة) ويتبعها الآن خمسة مشروعات موزعة على مناطق المملكة المختلفة .
- شركة حائل للتنمية الزراعية : تأسست في سنة 1992 برأس مال قدره 300 مليون ريال وتقوم بإنتاج القمح و الشعير والفاكهة والدواجن والأغنام والأعلاف.
- شركة الشرقية للتنمية الزراعية : تأسست في سنة 1986 برأس مال قدره 89 مليون ريال وتقوم بإنتاج القمح والشعير والبطاطس والأعلاف.
- شركة القصيم للتنمية الزراعية : تأسست في سنة 1984 برأس مال 163,3 مليون ريال، وتقوم بإنتاج الحبوب، القمح، الشعير، والأعلاف والخضروات، والمناجل والأبقار والأغنام، وتنقية ومعالجة التقاوي.
- شركة الجوف للتنمية الزراعية : وتأسست سنة 1988 برأس مال 100 مليون ريال ونشاطها قائم على إنتاج القمح والشعير والأعلاف والفاكهة وتنقية البذور وغيرها من الشركات الزراعية المساهمة التي تعمل في المجال الزراعي بالمملكة.

5.الصناعة الاستخراجية :نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة الاستخراجية والمتمثلة في النفط والغز تساهم في الاقتصاد السعودي أكثر من الصناعة التحويلية ودليل على ذلك الارتفاع وبشكل كبير للصناعة الاستخراجية من سنة إلى أخر، وهذا طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية من 44297 مليون دولار سنة 1995 إلى مقدار 324138 مليون دولار سنة 2011. ويعزى هذا إلى السياسة البترولية في المملكة العربية السعودية و التي ترتكز على[1]:

- استقرار أسواق البترول.
- توافق النمو الاقتصادي العالمي مع استمرار نمو الطلب على البترول.
- التعاون مع الدول المنتجة و المستهلكة.
- بناء قاعدة صناعية بترولية وطنية بأعلى المواصفات وذات كفاءة و قدرة على المنافسة.
- بناء قنوات للحوار والنقاش مع جميع الدول في الموضوعات ذات العلاقة بالطاقة والبيئة والتقنيات التي تساعد على التوافق بينها.

وهذا لأن الصناعة الاستخراجية (النفط ، الغاز)، هي من الموارد الرئيسية للثروة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وتتصدر قائمة الصادرات السلعية، وعائداتها تمثل الرافد الرئيسي للإيرادات الحكومية، وتعتبر أساس التنمية في المملكة العربية السعودية.

[1] للاطلاع أكثر أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي :www.mopm.oil-policy-a.html

الجدول رقم 13 : مساعمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي السعودي خلال الفترة 2000-2014

السنوات	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، الوحدة بالمائة
2000	53
2005	62
2012	62
2013	60
2014	57

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة البيانات، لسنة 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة بشقيها الاستخراجية والتحويلية تساهم أكثر فأكثر في الناتج المحلي الاجمالي و بنسبة 57.2% سنة 2014.

"إن محصلة هذه البرامج المنتهجة في السعودية، تعكس النتائج المتوصل إليها حيث لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج، تشكل موضوع جدل واسع، فقد اختلف الآراء حول هذه النتائج والآثار المترتبة، وهذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فبالنسبة للهيئات المالية الدولية اعتبرت أن النتائج مشجعة وجد إيجابية، حيث أسفرت هذه الإصلاحات عن استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وتحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المطلبين المواليين".

ثانياً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الامارات

لقد شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية متسارعة، أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية، وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين، كذلك نجد أنه مثل باقي الدول المنتجة للنفط، أن الإمارات تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، حيث يشكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام.

I: على مستوى الاقتصادي

وللتعرف على مدى ومصادر التطور الاقتصادي الذي شهدته دولة الإمارات العربية في ضوء خصائصها الاقتصادية، المذكورة أعلاه. يجب التعرض إلى أهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية والداخلية في الإمارات، وهذا من خلال التعرض إلى الجداول رقم 14 ورقم 15 التالية :

الجدول رقم 14 : تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد في الإمارات العربية خلال الفترة 1990-2014.الوحدة مليون دولار

السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	معدل التضخم%	الموازنة	ميزان المدفوعات	الميزان التجاري	تدفق الاستثمار الأجنبي%
1990	23.56	0.6	-345	3456	1264	-0.23
1991	2.141	5.5	-1235	4325	1659	0.05
1992	3.09	4.2	-3245	5674	4232	0.24
1993	-0.029	5.27	-3452	4356	4086	0.72
1994	7.36	5.69	-4325	6754	4432	0.11
1995	6.58	4.33	-5340	757.4	4551.9	0.61
1996	5.34	2.97	-6155	621.0	6772.0	0.41
1997	8.55	2.96	-2233	326.8	6314.5	0.29
1998	0.791	1.99	-7830	751.5	1247.1	0.34
1999	3.75	2.1	-8040	1530.4	4754.3	-1.17
2000	12.32	1.34	-2636	2834.6	12721.6	-0.49
2001	1.84	2.8	-7015	485.5	16062.8	1.15
2002	-0.73	2.9	-8005	-413.9	14630.4	0.09
2003	16.39	3.1	-3666	1285.2	20108.9	3.42
2004	10.14	5	-415	3479.9	27602.5	6.77
2005	8.59	6.2	10748	2589.5	42793.7	6.03
2006	8.84	9.3	19733	6513.3	57538.5	5.77
2007	6.55	11.1	18628	49892.4	46521.4	5.50
2008	5.32	11.5	15094	-46943.5	62924.9	4.36
2009	-3.15	1.6	-21647	-6132.3	42095.7	1.48
2010	3.22	0.9	-18750	7333.2	48977.8	1.85
2011	3.9	3.01	14814	4525.5	72105.1	2.13
2012	4.4	0.7	20406	9902.0	89077.0	2.7
2013	4	1.3	21456	98765	99764.0	2.56
2014	4.6	2.3	-18673	4689.7	126764.0	2.69

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية 1990-2000، التقرير السنوي، أبوظبي، الإمارات،2001.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت،2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

1. **معدل النمو الاقتصادي :** لقد سجل معدل النمو الاقتصادي معدلات متباينة خلال فترة الدراسة ويرجع هذا، وبالدرجة الأولى إلى أسعار النفط المتذبذبة و كذا بعض الأزمات التي مست دول الخليج، خاصة حرب الخليج. حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 0.7% سنة 1998 إلى حوالي 4% سنة 2013 وأعلى قيمة كانت سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك.

في حين أنه سجل قيم سالبة خاصة في سنة 2009 بحوالي 3%، و يعزى هذا إلى الأزمة المالية العالمية و التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى هبوط في أسعار النفط وهذا بدوره أدى إلى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج والتي منها الإمارات العربية[1].

2. **معدل التضخم :** ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.3% و 3.2% خلال سنتي 2000 و 2003، وارتفع بعد ذلك. حيث ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك بنسبة كبيرة ببلوغه نسبة 11.1%، سنة2007 ونسبة 11.5% سنة 2008، ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية وإلى زيادة أسعار السلع غير النفطية المستوردة والتي تم تسعيرها باليورو أو بالين الياباني والجنيه الإسترليني، وزيادة ضغوط الطلب المحلي.

وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الغذاء والإيجار والتضخم المستورد من العوامل التي ساهمت في التضخم إلا أن ارتفاع أسعار العقار والأملاك تعتبر من العوامل الرئيسية للتضخم. أنخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك إلى 1.6% في سنة 2009، ونظرا للسياسات المالية والنقدية المتخذة في حينها من قبل الحكومة في ظل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض السيولة وعلى ضوء انتعاش الاقتصاد العالمي ينخفض سنة 2010 إلى 0.9%.

3. **الموازنة العامة :** لقد شهدت الميزانية العامة للدولة عجزا مزمن وهذا انطلاقا من سنة 1990 إلى سنة 2004 ويعزى هذا العجز في الموازنة إلى تزايد حجم الإنفاق العام وبشكل مستمر، نتيجة لتزايد الأعباء المالية للدولية والمتمثلة في تنامي الإنفاق على مختلف المشاريع والرواتب والأجور والمشتريات من السلع والخدمات والمساعدات والدعومات لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

إلا أنه بعد سنة 2005 سجل رصيد الموازنة نتائج ايجابية باستثناء سنتي 2009 و2010 و يعزى تسجيل نتائج ايجابية في الموازنة بدولة الإمارات العربية إلى تبني نام مالي جديد لإدارة النفقات العامةحيث يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلا من أسلوب التنمية الشاملة وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها. وأيضا بسبب تزايد الإيرادات العامة من 47.6 مليار درهم إلى 67,7 مليار درهم وبسبب تسارع إيرادات النفط والغاز بشكل ملحوظ من 28 مليار درهم إلى 56.2 مليار درهم. نتيجة ارتفاع أسعار النفط والطلب في الأسواق العالمية.

[1] http://www.thecityuk.com/assets/Uplo...ortMay2012jjkk.

4. **ميزان المدفوعات :** لقد عرف رصيد ميزان المدفوعات في دولة الإمارات نوع من تذبذب مع تسجيل بعض العجز من فترة لأخرى. حيث وصل رصيده في نهاية الدراسة إلى حوالي 8903.89 مليون دولار. ويعزى هذا إلى تسجيل نتائج ايجابية في ميزان الخدمات والتحويلات والميزان التجاري.

5. **الميزان التجاري :** لقد عرف الميزان التجاري نتائج ايجابية وهذا طيلة فترة الدراسة حيث انتقل رصيده من حوالي 4551.9 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 89077 مليون دولار سنة 2012 وهذا بدوره يعود إلى ارتفاع الصادرات النفطية والتي تشكل معظم الصادرات السلعية في الدولة. وهذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما يعزى هذا الفائض في الميزان التجاري إلى تصاعد حجم التجارة الخارجية غير النفطية من 361.1 مليار درهم سنة 2005 إلى حوالي 754.4 مليار درهم سنة 2010 وبمعدل سنوي 15.9% وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو 83.1 مليار درهم سنة 2010 مقابل 16.5 مليار درهم سنة 2005. وقد جاء هذا النمو في الصادرات الوطنية لدولة الإمارات نتيجة لما تملكه من قدرات مادية وبشرية ومهارات تسويقية وهياكل تمويلية وتشريعات اقتصادية تساعد على خلق مناخ مناسب لنشوء وتطور صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

6. **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :** لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي في الإمارات نوع من التذبذب من سنة إلى أخرى. وأعلى قيمة كانت سنة 2004 بنسبة 6%، كما استطاعت الإمارات أن تجتذب خلال سنة 2008 نحو 13.7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محافظة على مستواها تقريبا سنة 2007 والذي بلغ 14.2 مليار دولارفي مقابل 12.8 مليار دولار سنة 2006، ولقد تركزت هذه الاستثمارات في مجال الطاقة والبناءوقطاع الخدمات لاسيما صناعة الاتصالات والخدمات المالية[1].

إلا أنه مع بداية سنة 2009 فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4 مليار دولار في هذه السنة وإلى 3.9 مليار دولار سنة 2010. وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على كافة دول العالم سنة 2009.

[1] تقرير الاستثمار الأجنبي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2009.

IIعلى مستوى الاقتصاد الجزئي

يمكن توضيح هذا في الجدول رقم 15.

الجدول رقم 15 : تطور القطاعات الاقتصادية في الإمارات خلال الفترة 1995-2014. الوحدة مليون دولار

السنوات	الناتج الزراعي	الميزان التجاري الزراعي	ميزان الخدمات	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية
1995	1226	-264	2724.1	4453	13215
1996	1256	-671	2650.5	6222	14432
1997	1546	-482	2633.1	6222	15356
1998	1722	-361	-2573.2	6532	10353
1999	560	-470	-2641.3	7226	13737
2000	1821	-1871	-1338.1	10075	23605
2001	2005	-1951	-1902.8	9957	18965
2002	2117	-2114	-6799.2	10286.2	18966
2003	2492	-2114	-9162.7	11494.9	25296.4
2004	2750	-2114	-9121.9	13042.1	33788.7
2005	2520	-731	-11697.8	16839.5	50634.2
2006	2614	-3059	-13288.0	21514.0	61331.8
2007	2612	-3185	-17592.9	25726.3	71636.2
2008	3504	-6938	-24063.4	27132	95820.3
2009	2607	-6025	-30027	23315	69231.0
2010	2449	-7040	-30463.4	25744	90959.0
2011	2547	-8741	-9120.8	30764	137717.0
2012	2822	-8741	-9399.3	34346	154878.0
2013	2654	-9203	-53578	34314	157152
2014	3106	-9000	-57300	39725	141267

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت،2001.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الكويت،2004.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت،2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه :

1. **.الناتج الزراعي :** لقد تسارعت وتيرة الناتج الزراعي من سنة إلى أخرى و طيلة فترة الدراسة حيث ارتفع الناتج الزراعي في الإمارات من 1226 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 2822 مليون دولار سنة 2012. كما قد ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 35 دولا سنة 2000 إلى نحو 133 دولار سنة 2012. و لقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.8%، أنظر الجدول رقم 16 أدناه.
2. **.الميزان التجاري الزراعي :** لقد عرف الميزان التجاري الزراعي في الإمارات عجز مزمن وهذا طيلة فترة الدراسة. و يعزى هذا العجز إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية، حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية 3066 مليون دولار سنة 2012 مقابل 11806 مليون دولار في نفس الفترة للواردات الزراعية. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية مما يؤثر على الميزان التجاري الزراعي بالسلب.

الجدول رقم 16 : نصيب الفرد من الناتج الزراعي و المساهمة في الناتج المحلي في الامارات خلال الفترة 2000-2014

السنوات	الناتج الزراعي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي%
2000	2361	788	2.3
2005	2520	614	1.4
2012	2582	306	0.7
2013	2654	311	0.7
2014	3106	360	0.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة البيانات، لسنة 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالإمارات العربية في انخفاض شديد حيث وصلت هذه النسبة 0.7%سنة 2014، بعدما كانت 2.3%سنة 2000 ونفس الشيئ بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الزراعي وهذا كله بالرغم من ارتفاع الناتج الزراعي خلال الفترة 2000-2014.

3 ميزان الخدمات : عرف ميزان الخدمات في الإمارات العربية تذبذب و عجز مزمن طيلة فترة الدراسة. و هذا بسبب ارتفاع الواردات الخدمية من 207.6 مليار درهم سنة 2011 إلى 234.8 مليار درهم سنة 2012، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 13.1%، ولعل من أبرز مكونات الواردات الخدمية في الإمارات هي : التأمين والشحن وبنسبة 61.3% ثم يليه الخدمات الحكومية بنسبة 1.5%، ثم النقل بنسبة 13.7% والسفر بنسبة 23.6%.

4 الصناعة التحويلية : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية في زيادة مستمرة وهذا طيلة فترة الدراسة. حيث انتقلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي من 4453 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 34346 مليون دولار سنة 2011. ويعزى هذا الارتفاع إلى حرص الإمارات العربية من بداية عهدها على الأخذ بإستراتجية التنمية الشاملة، وتنويع مصادر الدخل، وذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة قدرة القطاع الخاص على المشاركة بشكل فعال في التحديث والتطوير، ورفع معدلات الكفاءة والترشيد في تخصيص الموارد و توزيعها. ويمكن رصد ركيزتين للتنمية الصناعية، والتي تعتبر أساس النهضة الصناعية في الإمارات العربية، وهي :

- إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة وفي مختلف الفروع والأنشطة الصناعية، حيث ساهم القطاع الخاص والعام بتنفيذ استثمارات في هذا القطاع بلغت 160 مليار درهم خلال الفترة من (2005-2010).
- توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذا القطاع وخاصة الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات وتشجع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة المناسبة لإنتاج صناعي متنوع يضيف إلى الانجازات الكبيرة التي حققتها الصناعات البتروكيماوية.
- ونتيجة لهذا فقد تطور عدد المنشات الصناعية في الدولة من 3294 منشأة سنة 2005 إلى نحو 4960 منشأة سنة 2010 ، أي بزيادة مقدارها 1666 منشأة، كما ارتفعت أعداد العاملين في هذا القطاع من 246 ألف عامل سنة 2005 إلى 382 ألف عامل سنة 2010.

5 الصناعة الاستخراجية : لقد عرفت الصناعات الاستخراجية في الإمارات العربية تطور مستمر وهذا طيلة فترة الدراسة حيث انتقلت الصناعة الاستخراجية من 13215 مليون دولار سنة 1995 إلى نحو 154878 مليون دولار سنة 2012. ويعزى هذا إلى زيادة احتياطي النفط والغاز في الإمارات حيث وصل احتياطي النفط 97.8 مليار برميل في سنة 2010، أما الغاز 6091 تريليون متر مكعب سنة 2010. والجدول أدناه يوضح ذلك

الجدول رقم 17 : مساعمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة خلال الفترة 2000-2014

السنوات	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي
2000	48%
2005	56%
2012	59%
2013	57%
2014	55.7%

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة البيانات، لسنة 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة بشقيها الاستخراجية والتحويلية تساهم أكثر فأكثر في الناتج المحلي الاجمالي و بنسبة 55.7% سنة 2014.

ثالثاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البرازيل

لقد حققت البرازيل تحسن في مؤشراتها الاقتصادية خلال فترات الإصلاح الاقتصادي، وتجلى بعض مظاهره في انخفاض معدلات التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخول، وانحسار نسبي في الفقر.

I.: على المستوى الكلي :

يتمتع الاقتصاد البرازيلي بمجموعة من المميزات والتي منها : الاستقرار الاقتصادي استهداف التضخم، سعر صرف مرن، احتياطي ضخم من العملات الأجنبية، انخفاض في مستوى الديون، نمو اقتصادي مرتفع، الحد من التفاوت في الدخل. وفضلا عن ذلك صمود الاقتصاد البرازيلي في وجه أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي سنة 2008، حيث أثرت هذه الأزمة على العديد من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة. ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في البرازيل وفي نفس السنة ما نسبته 5.1%. وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض من المؤشرات الاقتصادية الكلية في البرازيل خلال الفترة (1995-2013) والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 18 : تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد في البرازيل خلال الفترة 1995-2013.الوحدة مليون دولار

السنوات	معدل النمو%	معدل التضخم%	تدفق الاستثمار الأجنبي%	الدين العام	الناتج المحلي	معدل التضخم%	رصيد ميزان المدفوعات
1995	4.4	93	4 405	30	786	8.3	-18
1996	2.2	15	10 792	34	854	9.7	-23
1997	3.3	7	18 993	37	887	10.12	-30
1998	0.33	4	28 856	41	867	13.5	-34
1999	0.46	8	28 578	50	602	13.5	-25
2000	4.11	5	32 779	65,4	657	12.7	-24
2001	1.65	7	22 457	70,0	560	11.17	-23
2002	3.05	9	16 590	78,7	511	11.17	-8
2003	1.14	14	10 144	73,7	559	12.4	4
2004	5.7	7	18 146	70,0	670	11.5	12
2005	3.2	7	15 066	68,5	892	9.8	14

14	10.03	1 108	65,8	18 822	6	3.9	**2006**
2	9.3	1 396	63,8	34 585	6	6	**2007**
-28	7.9	1 695	61,9	45 058	8	5.09	**2008**
-24	8.11	1 667	65,0	25 949	7	-0.126	**2009**
-77	6.7	2 209	63,0	48 506	8	7.5	**2010**
-73	5.9	2 613	61,2	66 660	8	3.9	**2011**
-84	5.5	2 412	63,5	65 272	7	1.9	**2012**
-91	5.4	2 391	62,2	63 996	7	3.01	**2013**

Source :http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/bresil/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

1.معدل النمو الاقتصادي :بلغ معدل النمو في البرازيل 786 مليون دولار سنة 1995 وفيما بين عامي 2004 و 2008 كان قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ : 670 و 1697 مليون دولار على التوالي ليصل إلى 2391 مليون دولار في نهاية الدراسة، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية، كما حقق الاقتصاد البرازيلي معدلات مرتفعا من النمو مقداره 5.1% في سنة 2008 وهي السنة التي تمثل ذروة الأزمة العالمية، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في سنة 2009 ووصل في 2011/2010 أكثر من 5. 7%. وبشكل عام فإن معدل النمو الاقتصادي في البرازيل هو معدل ايجابي.

ولقد رافق نمو الاقتصاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل وتراجع مماثل في الفقر وهذا بفضل سياسات التنمية التي طبقتها الحكومة البرازيلية ومنها برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة.

وفي نفس الإطار، قال وزير المالية البرازيلي إن بلاده حققت نموا العام الماضي بنسبة 2.7% سنة 2012، بينما حقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 0.8%وأعلنت البرازيل رسميا أنها باتت سادس أكبر اقتصاد في العالم متخطية بريطانيا في نسبة النمو.

2.معدل التضخم : لقد انخفض معدل التضخم من 15.7% سنة 1995 إلى 6.2% سنة 2013 وهذا بفضل سياسة استهداف التضخم، حيث خفض البنك المركزي من سعر الفائدة الاسمي حيث انخفض من 13.25% في يناير 2009 إلى قيمتها الفعلية البالغة 8.75% في نوفمبر من نفس سنة ومنذ سنة 1999 اتبع البنك المركزي البرازيلي برنامجا للحد من التضخم حتى وصل إلى 6.2% كما أسلفنا الذكر. وفي تقرير قمته الايكونمست في سنة 2008، خلال مرحلة ازدهار الأسعار، حيث منحت المجلة البنك البرازيلي اسم bundesbank أمريكا اللاتينية، مشبهة إياه بالبنك المركزي الألماني.

3.الدين العام : لقد ارتفع الدين العام في البرازيل من 30 مليون دولار سنة 1995 إلى 70 مليون دولار سنة 2004. وجاء جزء كبير من هذه الزيادة نتيجة لتركيبة ديون مرهقة أدى فيها

انخفاض أسعار الصرف وصدمات أسعار الفائدة إلى زيادة المديونية لتصل إلى 6.4 في المائة من الناتج.

بدأت حكومة البرازيل بمساندة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في وضع إطار عمل على مستوى عالمي لإدارة الديون. وعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومسؤولو الخزانة البرازيلية مع اتحاد من المستشارين من القطاع الخاص لبلوغ هذا الهدف. وفيما يتعلق بمكون إدارة الدين، قدم البنك مساعدة فنية لتطوير صلاحيات مجموعة من المستشارين المكلفين بمراجعة التنظيم والعمليات واتخذ أيضا قرار لوضع نظام "داخلي" لإدارة الدين، بدلا من تعديل نظام جاهز بالفعل، حتى يراعي المتطلبات المعقدة والفريدة لإدارة ديون البرازيل.

4.تدفق الاستثمار الأجنبي : لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي في البرازيل نوع من التذبذب من سنة إلى أخرى. و أعلى قيمة كانت سنة 2012 بمقدار 65272 مليون دولار،وأقل قيمة كانت سنة 1995 بمقدار 4405 مليون دولاروتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهةٍ على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتُعد البرازيل حاليا رابع مُستثمر بين الدول الناهضة وأوّل مُستثمر في أمريكا اللاتينيّة.

ترجع جاذبية البرازيل للمُستثمرين الأجانب إلى عوامل عديدة:

- سوق تتكون من 200 مليون نسمة؛
- اقتصاد في أوج النمو؛
- سهولة الوصول إلى المواد الأولية؛
- اقتصاد متنوع، وهو بذلك يستطيع مواجهة الأزمات العالمية على نحوٍ أفضل؛
- موقع استراتيجي يُسهّل الوصول إلى باقي بلدان أمريكا الجنوبيّة؛

ويتمثل أهم المستثمرين في البرازيل في كلّ من الولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا، بينما تُعتبر قطاعات المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز، والاتصالات هي أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب في البرازيل. كما وقعت البرازيل معاهدات ثنائية تتعلق بحماية الاستثمارات الأجنبية مع 14 دولة،ويشجع بنك الاستثمار الوطني (BNDES)على الاستثمار الأجنبي. حيث في سنة 2013 ارتفع إنفاق البنك 22% لتصل 190 مليار ريال (العملة المحلية في البرازيل), جاعلاً البنك واحد من أكبر بنوك التطوير في العالم.

5.رصيد ميزان المدفوعات : لقد سجل ميزان المدفوعات رصيد سالب وهذا طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة عجز سنة 2013 وأدنى قيمة عجز سنة 2007.

II:.على المستوى الاقتصاد الجزئي :

تتمتع البرازيل بسوق محلي قوي يمثل أحد أهم إمكانات النمو المستقبلي لاقتصاد الدولة و قد استمد هذا السوق قوته من الاستقرار الاقتصادي وسياسات النمو. إضافة إلى ما سبق فإن الاستقرار الاقتصادي قد شجع المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات، الصناعة، الزراعة على أن تبني خططها وسياساتها على المدى الزمني الطويل، خاصة مع ما حققته هذه المؤسسات مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. و قصد التوضيح أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم 19: انتاج النفط ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد البرازيلي خلال الفترة (1995-2013).

السنوات	نسبة مساهمة الصناعة في PIB	نسبة مساهمة الزراعة فيPIB	نسبة مساهمة الخدمات في PIB	إنتاج النفط
1995	27,5	5,8	66,7	693,0
1996	25,3	5,4	69,3	783,8
1997	25,4	5,3	69,2	841,6
1998	24,9	5,4	69,7	975,4
1999	24,8	5,3	69,8	1 098,0
2000	26,5	5,5	68,0	1 231,2
2001	26,3	5,6	68,0	1 292,8
2002	26,2	6,4	67,3	1 454,4
2003	27,0	7,2	65,8	1 496,1
2004	28,7	6,7	64,6	1 477,4
2005	28,6	5,5	65,9	1 633,6
2006	27,8	5,1	67,1	1 722,7
2007	27,1	5,2	67,7	1 748,0
2008	27,4	5,4	67,2	1 812,1
2009	25,7	5,3	69,1	1 950,4
2010	27,4	4,9	67,8	2 054,7
2011	27,2	5,1	67,7	2 105,4
2012	25,4	5,3	69,4	2 061,3
2013	24,4	5,6	70,0	2 023,9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية :

- http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/bresil/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

1.القطاع الزراعي : لقد بلغت أعلى نسبة مساهمة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 7.2% سنة 2003 وأدنى نسبة مساهمة هي 4.9% سنة 2010. وهذا بفضل ما تمتلكه البرازيل

من قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام، حيث استفادت من ارتفاع أسعار هذه المواد الخام في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبل سنة 2003.

كما أن الإمكانيات والبيئة الاقتصادية للبرازيل سمحت لها أن تحتل مراكز جد ممتازة في إنتاج بعض المحاصيل على المستوى العالمي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 20: أهم المنتجات الزراعية في البرازيل لسنة 2009

المحصول	النسبة لعالمية	المرتبة العالمية	المحصول	النسبة العالمية	المرتبة العالمية
الحمضيات	%84	الأولى			
لحم الدجاج	%42	الأولى	القهوة	%27	الأولى
السكر	%42	الأولى	الصوجا	%25	
لحم البقر	%28	الأولى	المابيز	%10	الثالثة

Sources : Ministère de l'agriculture et de la pêche, Service économique régional à Brasilia, avec l´aide du CIRAD Ubifrance.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البرازيل قد سجلت مراتب جد حسنة في القطاع الزراعي حيث احتلت المرتبة الأول على المستوى العالمي لسنة 2009. في إنتاج الحمضيات بنسبة 84%، لحم الدجاج بنسبة 42%، السكر بنسبة 42%، لحم البقر بنسبة 28%، القهوة بنسبة 27%، الصوجا بنسبة 25%. أما إنتاج المابيز سجلت فيه المرتبة الثالثة عالميا وبنسبة إنتاج بلغت 10% من الإنتاج العالمي[1].

2.القطاع الصناعي : كذلك نجد أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، قد بلغت أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 28.7% سنة 2004 وأدنى نسبة مساهمة هي 24.4% سنة 2013. وهذا بفضل ما عرفه القطاع الصناعي من إصلاحات في برامج التنمية الاقتصادية و التي اهتمت بتحقيق شقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج،

[1] les politiques agricoles à travers le monde : quelques exemples - Ministère de l'alimentation, de l'agriculture et de la pêche,2009,p2.

وهى كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة.

أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير Embraer)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة حتى تم خصخصتها في 1994 في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة.

3.قطاع الخدمات : لقد عرف قطاع الخدمات تحسن كبير، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 70.0% سنة 2013 وأدنى نسبة مساهمة هي 4.9% سنة 2010. ولعل أبرز قطاعات الخدمات التي تنشط في البرازيل هي قطاع السياحة والقطاع البنكي والائتماني والمصرفي والنقل بكل أنواعه.

4 قطاع النفط : في هذا الصدد تعد البرازيل ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا، ويحتوي حق البترول كامبوس وسانتوس على الغالبية العظمى من احتياطات النفط المؤكدة في البرازيل كما يساهمان بأكبر قدر من إنتاج النفط في البلاد ويتم استخراج معظم النفط في البرازيل من منطقة مياه بالغة العمق.

رابعاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في روسيا

لقد شهدت روسيا تغييرات كبيرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وتكاملا في السوق العالمية وهذا بعد العديد من الإصلاحات الاقتصادية مثل اتباع برنامج الخصخصة في العديد من قطاعات الصناعة والزراعة، مع وجود استثناءات ملحوظة في مجالات الطاقة والدفاع. وتحسين مناخ الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا قصد مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية.

I:.على مستوى الاقتصاد الكلي :

لقد حققت روسيا نتائج ايجابية في مؤشراتها الاقتصادية الكلية خاصة الاحتياطي من العملة الاجنبية والتضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي وارتفاع احتياطي النفط والغاز. ولتوضيح ذلك أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم21 : تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في روسيا خلال الفترة (2000-2015).

البيانات	الناتج المحلي الاجمالي (مليارردولار)	معدل التضخم %	النمو الاقتصادي %	الميزان التجاري	مساهمة التجارة في الناتج%	تدفق الاستثمار الاجنبي10[3]
2000	260	20	10	60906	68,09	2 678 030
2010	1520	6	4.5	151996	50,36	43 167 780
2011	1900	8	4.3	198180	48,37	55 083 630
2012	2020	5	3.4	193809	47,98	50 587 560
2013	2100	6	1.3	179044	47,64	69 218 890
2014	2099	11.4	0.7	134 657 000	48,45	22 031 320
2015	2057	15	-3.8	110 400 000	50,74	4 838 600

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-http://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS
-Ministere des finances et de leconomie, Russie,2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

1. **.الناتج المحلي الاجمالي :**لقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في روسيا من 260 مليار دولار سنة 2000 الى 2057 مليار دولار سنة 2015، وأعلى قيمة له كانت سنة 2014 بحوالي 2099 مليار دولار، وهذا بدوره راجع الى مدى مساهمة القطاع النفطي والغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حيث ساهم قطاع النفط والغاز بنسبة 17% و 25% في الناتج المحلي الاجمالي بين 2001 و 2011 وساهم قطاع الصناعة بنسبة 36% الخدمات 59% في سنة 2012. حيث في هذا الاطار احتلت روسيا المركز السادس عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012.
2. **.معدل التضخم :** تعد مشكلة التضخم معضلة حقيقية أمام التنمية في كافة الدول سواء المتقدمة والنامية وعلى هذا الاساس قامت الحكومة الروسية وبالأخص باتباع سياسة نقدية تهدف الى استهداف هذا التضخم. وعلى هذا الاساس انخفض معدل التضخم في روسيا من 20% سنة 2000 الى 11.4%سنة 2014، ليرتفع سنة 2015 الى 15%.
3. **.تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر :**بعد أن بعد أن وصل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مستوى قياسي في سنة 2013، 53397 مليون دولار، قد انخفضت بشكل حاد منذ سنة 2014إلى حوالي9825 مليون دولار، نتيجة التوترات السياسية بين روسيا وأوكرانيا والدول الغربية والأزمة الاقتصادية في روسيا. في سنة 2015.

كما أن حصة روسيا من الاستثمار الاجنبي العالمي الوارد الى دول البريكس والمقدر بـ : 322 بليون دولار سنة 2013 قد احتلت روسيا المرتبة الثانية بعد الصين وبنسبة 29.1% ثم تليها البرازيل بنسبة 19.5%، ثم الهند بنسبة 8.6%، ثم جنوب افريقيا بنسبة 3.1%، كما أن من

أهم القطاعات الاستثمارية في روسيا نجد قطاع الطاقة والمالية والتأمينات والتجارة وصناعة السيارات وقطاع التعدين ومختلف الصناعات والكهرباء والاتصالات.

الشكل رقم07 : الحجم الاجمالي للاستثمارات العالمية الواردة الى دول البريكس في سنة 2013

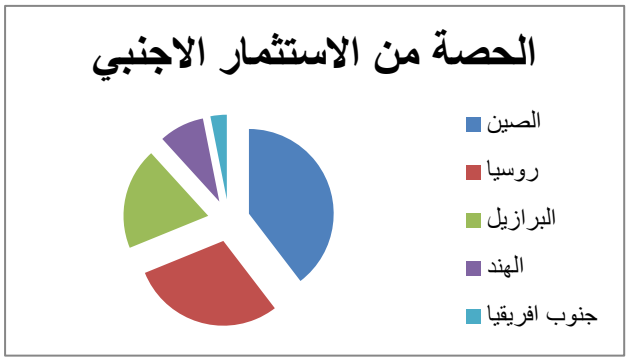

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

Foreign Direct Investment (FDI) Statistics - OECD Data, Analysis and Forecasts, sure lesite suivante http://www.oecd.org.

كما قد احتلت روسيا على المستوى العالمي، حيث انتقلت من رتبة 39 لسنة 2000 الى المرتبة رقم 9 لسنة 2011 وهذا دليل على تحسن ترتيبها كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على المستوى العالمي، كما أن الترتيب يتطابق مع رتبتها من حيث الناتج المحلي الإجمالي ولتوضيح أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم22 : ترتيب روسيا على المستوى العالمي من حيث الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي خلال الفترة 2000-2011

البيان	2000	2001	2002	2003	2008	2009	2010	2011
الترتيب حسب تدفق الاستثمار	39	39	28	17	6	7	10	9
الترتيب حسب الناتج المحلي	22	16	16	16	8	12	11	9

Sources : d'après CNUCED et Banque mondiale, 2012. PI B en dollars courants.

4.حجم التجارة الخارجية : لقد شهدت قطاع التجارة الخارجية الروسية تطور ملحوظ طيلة فترة الدراسة، حيث ساهم قطاع التجارة الخارجية في روسيا في بنسبة 50.40% سنة 2015، وهذا نتيجة الزيادة في الواردات والصادرات. حيث سجلت المرتبة العاشرة عالميا من حيث التصدير وهذا جعل روسيا في نفس الوقت تسجل نتائج جد ايجابية في الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة.

ولعل من أهم صادرات روسيا نجد البترول والمنتجات البترولية، الغاز الطبيعي، الاخشاب والمنتجات الخشبية، المعادن، الكيمياويات ومنتجات متنوعة من المنتجات المدنية والعسكرية ومن شركاء التصدير نجد : الصين، ايطاليا، هولندا، المانيا، تركيا، الولايات المتحدة، اليابان، بيلاروسيا، أوكرانيا أما من أهم ما تستورده روسيا فنجد : المحركات،

المنتجات الزراعية، الادوية، البلاستيك و من أهم الشركاء الاستيراد لروسيا نجد : المانيا، الصين، أوكرانيا، اليابان، الولايات المتحدة، بلاروسيا، كوريا الجنوبيةايطاليا.

الشكل رقم08 : واردات وصادرات روسيا من المنتجات البترولية والزراعية والصناعية لسنة 2013

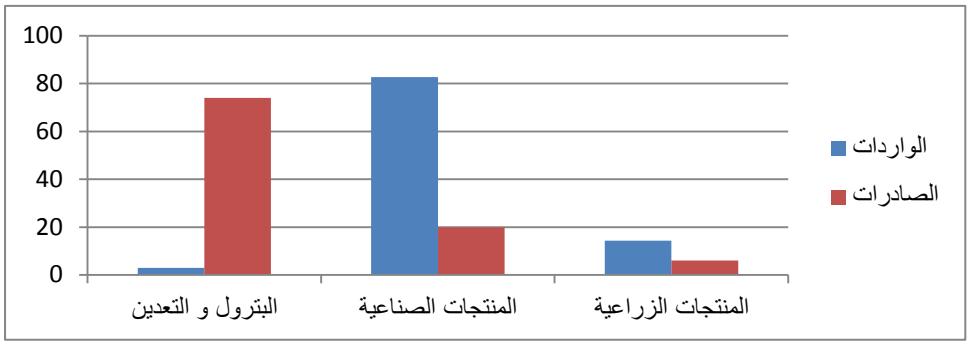

Source : douanes russes

IIعلى مستوى الاقتصاد الجزئي :

لقد حققت روسيا نتائج جد ايجابية في مؤشراتها الجزئية خاصة في مجال قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الصناعية، حيث ساهمت هذه القطاعات بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي(الصناعة بنسبة 27.62%، الزرعة بنسبة 3.8% الخدمات بنسبة 68%)

الجدول رقم23 : مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2014)

البيان	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعة	30.5	29.9	30.2	29.9	29.7	27.9	28.5	28.8	28.4	27.9	27.6
الخدمات	64	65.6	65.6	66	66.2	68	67.5	67.3	67.8	68	68.4
الزراعة	5.2	4.3	4.1	4	3.9	3.9	3.8	3.9	3.8	3.9	3.8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-Services économiques suisses sure le site ; http://www.osec.ch
-Source : EIU, prévisions 2010 basées sur les 11 premiers mois de l'année.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

1. **مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي :** أن للصناعة في روسيا لها أهمية كبيرة في الاقتصاد، حيث انتقلت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من 20% سنة 2002 الى 27.6% سنة 2014 وأعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2000 بحوالي 30.5%. ولعل من أهم الصناعات في روسيا نجد : صناعة التعدين والصناعات الاستخراجية وصناعة الفحم والبترول والغاز الطبيعي والكمياويات والمعادن وكافة أشكال تصنيع الماكينات و انتاج الطائرات المتقدمة والسفن.

بالإضافة الى معدات الاتصال و المعدات الزراعية وتوليد الطاقة والكهرباء ومعدات التوصيل والمعدات العلمية والطبية والسلع الاستهلاكية والمنسوجات والمواد الغذائية.

وبشكل عام، نجد أن الآلات المستخدمة في الصناعية الروسية هي أقل كفاءة من الآلات المستخدمة في الصناعية الغربية، حيث أن الإنتاج الصناعي الروسي في كثير من الأحيان أقل قدرة على المنافسة من الإنتاج المستوردة. وهذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات عالية التكنولوجيا، مثل المنتجات الكيماوية والصناعات الدوائية وكذلك مواد البناء، حيث المشترين المحليين يفضلون المنتجات المستوردة لمنتجات المحلية غالبا ما تكون أكثر تكلفة وأقل كفاءة. وأمام هذا الوضع قامت الحكومة الروسية بوضع برنامج من أجل وضع قاعدة صناعية كبيرة في روسيا و هذا من خلال :

- انشاء ما يسمى بحديقة التكنولوجيا سكولكوفو في موسكو، صممت على غرار وادي السيليكون في الولايات المتحدة، هذا المشروع هو خطوة كبيرة في الطريق نحو التحول من الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد المعرفة والابتكار.
- نظام ضريبي خاص للشركات المستثمرة في منطقة سكولكوفومثل : (إمكانية إعفاء الضريبة على القيمة المضافة، الصفر على الضرائب على الأرباح وعلى الممتلكات خلال السنوات العشر الأولى من النشاط في المنطقة، والإعفاء من الرسوم الجمركية وتخفيض الضريبة الاجتماعية الموحدة إلى 14%).
- الدعم المالي والمعنوي لإنجاح المنظقة الصناعية سكولوفو، وتوفير مرافق البنية الاساسية المادية الاجتماعية وتجهيز البنية التحتية.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي والانضمام الى بيئة الاعمال الدولية.

2.مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي : قد ارتفع بشكل كبير ومن سنة الى أخرى، حيث ارتفعن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي من 64% لسنة 2000 الى 68.4% سنة 2014 ويتكون قطاع الخدمات في روسيا من قطاع البنوك والتأمينات والنقل والاتصالات وخدمات الفنادق ومصارف التمويل، حيث لهده القطاعات أهمية كبيرة في قطاع الخدمات الروسي.

3مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي: لقد قامت روسيا باتخاذ مجموعة من البرامج الهادفة الى تشجيع القطاع الزراعي وتعزيز الزراعة المستدامة، والمساهمة في التنمية الريفية وضمان جودة العمل في المناطق الريفية ومستوى الحياة في المناطق الريفية، وهذا من خلال قيام الحكومة الروسية بزيادة دعمها لقطاع الثروة الحيوانية، و على وجه الخصوص زيادة الدعم في مجال إنتاج اللحوم والحليب بنسبة 7% و 4.5% على التوالي خلال الفترة من سنة2006 إلى سنة2007، وهذا، من خلال قروض تفضيلية، كذلك صغار المنتجين سوف يتلقون المنح في شكل قروض والمساعدات التقنية والبنية التحتية و السكن لتشجيعهم على زيادة حجم إنتاجه الى حوالي 6% بالإضافة الى اقامة شراكة مع الدول الاجنبية للاستفادة من خبرتها في هذا الميدان.

وبالرغم من كل هذا فإن، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الروسي ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي في الناتج المحلي الاجمالي، حيث

انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 4% لسنة 2007 واستمرت تقريبا بنفس الوتيرة لتصل الى 3.8% سنة 2014 بعد أن كانت تساهم بحوالي 14% في التسعينيات.

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات الحكومية في الدول محل الدراسة (السعودية، روسيا، الامارات، البرازيل)، وكبر السوق، والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات و الواردات والتسهيلات التي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمناخ المواتي لعمل واستمرار تلك الاستثماراتفضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل اقتصاد هذه الدول يسجل نتائج ايجابية

الخاتمـــة

في ضوء ما سبق من عرض تحليلي لبرامج الإصلاح الاقتصاديوالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خلصنا إلى النتائج الآتـــي ذكرها:

- أن هذه الدول، وبالأخص البرازيل، السعودية، الإمارات وروسيا، تتمتع بمجموعة من خصائص تجعلها تختلف عن معظم اقتصاديات الدول النامية، حيث يأتي في مقدمتها إتباع الاقتصاد الحر وتنويع الاقتصاد المحلي وتبني سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- كذلك تم التوصل إلى أنه نتيجة التقلبات العالمية في أسعار النفط، مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وما نتج عنه من أثار سلبية على الموازنة وميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار. دفع هذا هذه الدول إلى تبني إستراتجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، و تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال النقاط التالية و هي :
  - ✓ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
  - ✓ خصخصة الخدمات الحكومية و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
  - ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، و تحفيز الاقتصاد المحلي.
  - ✓ الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.
- ونتيجة لهذه البرامج التنموية حققت هذه الدول الثلاث نوع من التحسن في مؤشراتها الاقتصاديةكا استهداف التضخم، تحسين مستوى المعيشة، انتعاش الأسواق المحلية، الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وبالتالي قد ألقى هذا الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها قطاعاتها التجارية والاقتصادية والتي تتفق مع ما جاء في تشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- كما إن المنظمة العالمية للتجارة، هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لا تشترط شروط محددة وواضحة للانضمام اليها، بل يتم ذلك عن طريق مفاوضات، تتم بين الدولة الراغبة في الحصول على عضوية هذه المنظمة و الدول الاعضاء بها.
- كما تنبع أهمية عضوية المنظمة العالمية للتجارة من أهمية وزن المنظمة إذ تضم في عضويتها دولا تسيطر على حوالي 89% من اجمالي التجارة العالمية و 90% من الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث نجحت كل من البرازيل وروسيا والامارات والسعودية للانضمام الى هذه المنظمة العالمية للتجارة مقابل التزامات قدمتها الى هذه المنظمة.

من خلال هذا المنطلق سوف نقوم بطرح سؤال جوهري وهو : ***هل هذا التحسن في المؤشرات الاقتصادية في كل من البرازيل و الإمارات و السعودية و روسيا يعود إلى بالدرجة الاولى الى وجود أثر ايجابي عند انضمام هذه الدول في المنظمة العالمية للتجارة*** ؟ والإجابة ستكون في الفصل الموالي.

الفصــل الثاني

قياس أثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية

بعد عرض مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكليةوالجزئية في الدول النفطية وهي : روسيا، البرازيل، السعودية، الامارات. ثم التطرق إلى كيفية انضمام هذه الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، من أجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجيوالاستفادة من التقسيم الدولي للعمل والتخصص.

ارتأينا إلى ضرورة فحص أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات هذه الدول، وهذا من خلال دراسة درجة الانفتاح التجاري لهذه الدول على بعض المؤشرات الاقتصادية وهي الميزان التجاري تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو والتضخم، وهذا لمعرفة إذا كان هذا الانضمام قد أحدث صدمات ايجابية على هذه المتغيرات.

ولمعرفة ذلك، سوف نتطرق إلى دراسة قياسية والتي أصبحت تحتل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية، وهذا نظرا لأهميتها في المجال التحليلي والتنبئي وفي اتخاذ القرار لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصادية، ومن أجل ذلك اخترنا طريقة التكامل المتزامن " **co-integration**"، لإيجاد أثر انضمام الدول النفطية الأربع في المنظمة العالمية للتجارة. وهذا من خلال دراسة أثر الانفتاح التجاري على اقتصاديات هذه الدول ولتحقيق هذا المبتغى يكون من خلال التطرق إلى المباحث التالية

المبحث الأول : الاقتصاد القياسي بين المفهوم والأهداف؛
أولاً: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي؛
ثانياً: أهداف الاقتصاد القياسي؛
ثالثاً: الاقتصاد القياسي والعلوم الأخرى ونطاق تطبيقه؛
رابعاً: منهجية البحث في القياس الاقتصادي؛
خامسا : ماهية التكامل المتزامن؛

المبحث الثاني : الطريقة المستخدمة في البحث و طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛
أولاً: الطريقة المستخدمة في البحث؛
ثانياً: طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات؛

المبحث الثالث : نتائج الدراسة القياسية والاختبار والتحليل الاقتصادي؛
أولاً: نتائج الدراسة القياسية والاختبار في الدول العينة؛
ثانياً:التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة؛

المبحث الأول : الاقتصاد القياسي بين المفهوم والأهداف

إن كلمة الاقتصاد القياسي تعني حرفيا القياس في الاقتصاد، وفي المعنى الواسع يشمل العديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تعتمد في الغالب على القياسات، حيث اغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس،مثلا يتم قياس الناتج المحلي، البطالة، عرض النقود، الصادرات الواردات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي

لقد استخدم مصطلح القياس الاقتصادي لأول مرة سنة 1929، من قبل الاقتصادي -RANGER FRISCH، حيث أشتق هذا المصطلح Econometrics، من أصل يوناني ويتكون من كلمتين Econo ويقصد بها العلاقات الاقتصادية و Metrics تدل على القياس وبالتالي يمكننا القول قياس العلاقات الاقتصادية[1].

ويمكن تعريف الاقتصاد لقياسي بأنه "العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصاءات" كما يعتبر أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات و التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية[2].

ويعرفه البعض بأنه ذلك العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا عمليا في الحياة الاقتصادية[3]. وأسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي تهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير، ومن ثم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية[4].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه ذلك العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، مستخدما في ذلك الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على القيم الرقمية والوصول إلى النتائج المتوقعة في ظل النظرية الاقتصادية.

ثانياً: أهداف الاقتصاد القياسي

وللاقتصاد القياسي **العديد من الأهداف** ولعل من أبرزه نجد ما يلي [5]:

- اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية، فإما أن تتفق النظرية مع الواقع، وفي هذه الحالة نقبل النظرية على أنها صحيحة وإما أن تتعارض النظرية مع الواقع وفي هذه الحالة، إما أن نرفض النظرية أو نعدلها لنعيد اختبارها من جديد.
- تفسير الظواهر الاقتصادية وهذا بعد اكتشاف السبب المحتمل لوقوع الحدث، حيث يصوغ الباحث فرضا قابلا للتحقيق يفسر كيف تعمل المتغيرات فتكون نتيجة العمل التفسيري وليس مجرد الوصف.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.03.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص.13.
[3] كاظم الحسناوي، أموري هادي، طرق قياس الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص.08.
[4] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر، 2009، ص.18.
[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص.10-15.

- يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات وإتخاد القرار عن طريق تحديد القيم العددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية، حيث يعتمد على هذه القيم في رسم سياسات سليمة.
- إن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية لفترة مستقبلية تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ، بما ستكون عليه المتغيرات في المستقبلوتساعد أيضا على أخد الإجراءات الكفيلة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

ثالثاً: الاقتصاد القياسي والعلوم الأخرى ونطاق تطبيقه

للقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي، حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إلا أن أيا من هذه الفروع لا يعد بديلا عن القياس الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[1] :

1. **القياس الاقتصادي و النظرية الاقتصادية :** إن القياس الاقتصادي بحد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية، فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها وقياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية والتي هي من مهام القياس الاقتصادي.
2. **القياس الاقتصادي والإحصاء الرياضي:** يقتصر دور الإحصاء الاقتصادي في جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الخاصة فيها خلال فترة زمنية معينة، أي يتمثل دوره في عملية تحليل ووصف الظاهرة الاقتصادية دون التفسير هذه المتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية، في حين ينصب دور القياس الاقتصادي في تحليل واختبار نوع العلاقة بين هذه المتغيرات ومقارنة النتائج من منطق النظرية الاقتصادية.
3. **القياس الاقتصادي والاقتصاد الرياضي :** يتمثل دور الاقتصاد الرياضي في صياغة العلاقات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية، رياضيا في شكل رموز ومعادلات رياضية دون قياسها وبرهنة عددية لتلك الصيانات لأنها من مهام القياس الاقتصادي.
4. **القياس الاقتصادي والإحصاء الرياضي :** يقوم الإحصاء الرياضي بتزويد الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة، لمعالجة أخطاء التقدير فتمهد لاستخدامها في تحقيق أهداف القياس الاقتصادي.

وفي نفس الإطار نجد أن مجال تطبيق القياس الاقتصادي واسعا جدا، حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية[2]، حيث على مستوى الاقتصاد الجزئي: يمكن استخدام تطبيقاته لتحديد دوال

---

[1] أنظر كلا :
-حسين علي بختي، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص ص.20-21.
-فيصل مفتاح وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006ص ص.24-25.

[2] مكيدة علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.05.

الإنتاج والتكاليف وكافة اشتقاقاتها، مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية ويقيس تأثير العوامل المؤثرة على الإنتاج كميا. أما على المستوى الاقتصاد الكلي: فإن استخدام النماذج القياسية يمكن تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي ودوال الإنتاج بصيغتها الخطية المختلفة.

ويمكن بناء نماذج قياسية توصف الاقتصاد ككل و تتضمن دوال الدخل القومي والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والتجارة الخارجية، فالتطور في الاقتصاد القياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الاقتصاد الجزئي و الكلي. فلا أحد من بين الاقتصاديين يذكر في الوقت الحاضر أهمية المدخل القياسي في دراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية.

رابعاً: منهجية البحث في القياس الاقتصادي

إن الهدف الأساسي للقياس الاقتصادي هو صياغة نموذج قياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صياغة قياسية تتناسب والواقع الاقتصادي ويمكن تحديد هذه المنهجية بالمراحل التالية[1]

1. **تعيين النموذج الاقتصادي :** تتمثل المرحلة الأولى في صياغة النموذج في صورة رياضية وذلك عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة. ولكي يتم صياغة هذه العلاقات في الشكل الرياضي لابد أن نمر بالخطوات التالية :
   - تحديد متغيرات النموذج : يجب على الباحث عند دراسته لظاهرة اقتصادية، تحديد متغيراتها حيث يتسنى له صياغاتها في النموذج، ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من دراسة قياسية سابقة في نفس المجال.
   - تحديد الشكل الرياضي للنموذج : يتم في هذه الخطوة تحديد عدد المعادلات اللازمة من أجل صياغة النموذج ودرجة خطية النموذج ودرجة تجانس كل معادلة، حيث يستعين الباحث عند تحديد المعادلات على درجة تعقيد الظاهرة، الهدف من تقدير النموذج، مدى توافر البيانات.
   - تحديد التوقعات القبلية : يتم تعين توقعات مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس ويتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طردية أم عكسية.
2. **تقدير معلمات النموذج القياسي** : بعد تعيين النموذج تتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية، ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على بيانات واقعية عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :
   - تجميع البيانات.
   - اختيار طريقة القياس الملائمة.

[1] أنظر كلا من :
-نعمه الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002،ص.15.
-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص.42.

3. تقييم المعلمات المقدرة : بعد الانتهاء من تقدير القيم العددية لمعلمات النموذج يشرع في تقييم هذه المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية و من أجل القيام بعملية التقييم نعتمد على ثلاث معايير أساسية وهي :

- المعايير الاقتصادية : تستمد هذه المعايير من النظرية الاقتصادية، حيث يتم مقارنتها مع إشارات ومقادير المعلمات المقدرة فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقدره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.
- المعايير الإحصائية : تساعدنا هذه المعايير في تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الثقة في التقديرات الخاصة لمعلمات النموذج.
- المعايير القياسية : لبناء أي نموذج يجب وضع معايير افتراضات خاصة بالنموذج لهذا نضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج ومن بين هذه المعايير التعدد الخطي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي.

4.تقيم مقدرة النموذج على التنبؤ : تعتبر عملية التنبؤ من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعلمات التي تعكس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، وهو أساس هذه العملية وهذا كله من خلال قياس مدى استقرارية التقديرات عبر الزمن واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغيرات في حجم العينة، واستخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمسار الظاهرة خلال فترة زمنية ماضية لم يتم إدخال بياناتها في العينة الأصلية التي تم استخدامها في تقدير معلمات النموذج.

الشكل رقم 09:الخطوات التي يتم إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي:

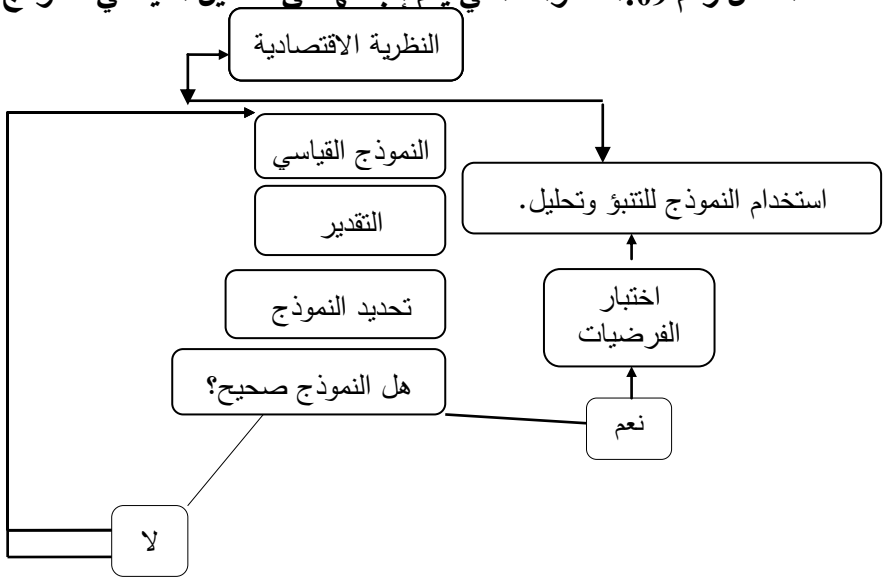

المصدر : نورة عبد الرحمن اليوســـــف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود،ص.09.

ومن المتوقع أن تكون القيم التنبؤية للمتغيرات التابعة مختلفة عن قيمتها الحقيقية ويمكن التحقق من معنوية الفروق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بإجراء اختبارات خاصة للمعنوية.

خامسا : ماهية التكامل المتزامن

نجد أنه في الكثير من الأحيان أن النظريات الاقتصادية، قد برهنت على وجود علاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب. فإنه توجد قوى اقتصادية تضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل.

ولكن هذا كله يبقى نظري وبغية تحقيقه على أرض الواقع قصد اختبار وجود علاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، استعمل الكثير من الباحثين الاقتصاديين طريقة التكامل المشترك من أجل تجسيد هذه النظريات الاقتصادية على أرض الواقع، واختبار وجود علاقات التكامل بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل.

I.السلاسل الزمنية :

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن. وتملك أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية اتجاه عام يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على ديناميكية هذه المؤشرات مما يحدد اتجاههما العام المتزايد أو المتناقص، بغض النظر عن أي انحرافات أو تقلبات أخرى. تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- أن يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتينوليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

II. التكامل المتزامن :

يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي تقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن فيمكن القول عنه أنه ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفةويؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات قيد الدراسة.

وفي نفس الصدد قد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية، خاصة في الأجل الطويل، إذ ينص نموذج التكامل المشترك على إمكانية تباعد المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، ولا تتباعد عن بعضها في الأجل الطويل.

فإذا كان لدينا متغيرين Yt و Xt متكاملين من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أنهما متكاملان تكاملا تزامنيا، إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل :

$$Xt= At+ BYt+Zt$$

حيث :

- Zt : متغير مستقر بمتوسط معدوم,
- A et B : أعداد حقيقية.

فإذا كانت المعادلة Xt=A+BYt+Zt تمثل علاقة توازن اقتصادي، فإن Zt يسمح بقياس الفرق بين المتغيرين X و قيمته التوازنية في اللحظة t. أما إذا كانت Zt لا تشكل ضجيج أبيضا أي متوسط معدوم

وتباين يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة، و بالتالي فإذا تحققت فرضية التكامل المتزامن فيمكن توقع تطور السلسلة X بمجرد معرفة اختلافات السلسلة Y بدرجة ثقة معينة.

المبحث الثاني : الطريقة المستخدمة في البحث و طبيعة العلاقة بين المتغيرات

نظرا إلى أن هدف البحث هو تحليل ودراسة تجارب الدول النفطية في المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم إسقاط بعض من الدروس على الاقتصاد الجزائري وهو على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وهذا من خلال تحليل وقياس أثر اندماج الدول النفطية في المنظمة العالمية للتجارة على بعض المتغيرات الاقتصادية وهي :صافي الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والتضخم خلال الفترة (1995-2015) في كل من البرازيل والإمارات والسعودية وروسيا.

ويرجع سبب اختيار هذه الدول بالذات دون غيرها : (روسيا، السعودية، الامارات، البرازيل) إلى أن هذه الدول تشترك في اتفاقيات جهوية للتجارة الحرة والنجاح في الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ أكثر من 10 سنوات وبالتالي فهي تخوض مسيرة الانفتاح ذات نفس المعالم كما أنها تعتمد بالدرجة الأولى إلى جانب الجزائر على إنتاج وتصدير قطاع النفط والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.

أولاً: الطريقة المستخدمة في البحث

بمأن هدفالدراسة هو قياس أثر الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة على كل من صافي الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والتضخم في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وروسيا. ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration)[1]، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الانفتاح التجاري والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

حيث، سنعبر عن اندماج هذه الدول النفطية في المنظمة العالمية للتجارة بمعدل الانفتاح التجاري، وأفضل المقاييس المستخدمة لقياس درجة انفتاح اقتصاد ما على الخارج هو نسبة ما يمثله القطاع الخارجي من مجمل الدخل والناتج، أي نصيب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الصادرات +الواردات/الناتج المحلي الإجمالي). وبالتالي مدى ارتباط كل من:

- **مؤشر الانفتاح التجاري**: نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقيولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـ : IND

مع كل من:

- **الميزان التجاري** : نسبة صافي الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ :BC

- **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**:أي، الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ FDI

[1]L'analyse de la cointégration, présentée par Granger (1983) et Engel et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepets nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économetrie et de l'analyse de séries temporelle.

- **النمو الاقتصادي :** أي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، ولقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ GDP
- **معدل التضخم السنوي**ولقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ INF

حيث تعطى العلاقة بـ :

$$IND=f(BC, FDI, GDP, INF)$$

مع افتراض خطية العلاقة يصبح النموذج من الشكل التالي :

$$IND_t= b_0+b_1\ BC+b_2\ FDI+\ b_3\ GDP + b_4\ INF +\varepsilon_t$$

ويقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية و هي[1]:

I. اختبار الاستقرارية :

حيث تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن، وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary)، أو من نوع (Differrency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدةThe unit root test of Stationary،كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-fuller".

حيثطور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار[2]، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p)، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، ويعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى[3]:

- النموذج الأول : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

بحيث : $\varphi=(\rho\ 1)$و K تمثل درجة التأخر وتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل النموذج من النماذج الثلاث، حيث النموذج الأول لا يحتوي على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي :

الفرضية العدمية : $H_0: \emptyset = 0$

[1]GREENE William H, *Econometric Analysis*, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p.654
[2]BOURBONNAIS Régis, *Econometrie*,Dunod 5eme édition, Paris 2003, p.225.
[3] DICKEY D.A., FULLER W.A., *Likelihood ratio tests for autoregressive time series with aunit root*, Econometrica, Vol 49, 1981, p.1072.

الفرضية البديلة : $H_1: \emptyset < 0$

في هذا النموذج إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البلدية H_1 فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

أما النموذج الثاني لا يحتوي على الاتجاه الزمني ولكن يحتوي على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي :

الفرضية العدمية :C=0 و $H_0: \emptyset = 0$

الفرضية البديلة :$C \neq 0$ و $H_1: \emptyset < 0$

في هذا النموذج إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت C، باستعمال اختبار ستودنت t، فإذا كان C مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS، بانحراف وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت C، أما إذا كان C يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت C، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 وتم قبول الفرضية البديلة H_1 نمر إلى تقدير النموذج الأول.

أما النموذج الثالث والذي يحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت والذي تتمثل فروضه في هذه الحالة كما يلي :

-الفرضية العدمية : b=0 و C=0 و $H_0: \emptyset = 0$

-الفرضية البديلة$C \neq 0 \neq b0$ و $H_1: \emptyset < 0$

هنا إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل b باستعمال اختبار ستودنت t فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 وقبلنا الفرضية البديلة H_1 نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

IIاختبار التكامل المتزامن :

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبارADF. يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل و جرانجر"ENGEL-GRANGER"[1]، حيثاقترح كل من أنجلوجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما : الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ε_tو هي المزيجالخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفقالأتي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 1998، ص ص 669-672.

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1}e_t,\ldots..\text{IN}(0)$$

فإذا كانت إحصائية :$\boldsymbol{\tau}$ لمعلمة $\boldsymbol{\varepsilon_{t-1}}$معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\varepsilon_t \to I(1)$، بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\varepsilon_t \to I(0)$ و بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الاولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

إضافة لذلك سنستخدم مقاربة ثانية و المتمثلة في طريقة (جوهانسن،JOHANSEN)، حيث لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن لجواهانسن 1988، يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[1] :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p\Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن المصفوفة π، تكتب على الشكل التالي :

$$\pi = \sum_{j-1}^{p} A_{j-1}$$

حيث أن :

P تمثل عدد فترات الإبطاء في النموذج.

رتبة المصفوفةπ التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن هي $r = R(\pi_p)$

III.المرحلة التالية والأخيرة :

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، حسب إجراء كرانجر انجل نقوم بتصميم نموذج الخطأ حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. و يكون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما x_t و y_t وفق الخطوات التالية[2] :

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + et\ (ECM)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

[1]محمد داودي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر : دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011، ص.15.

[2]BOURBONNAISRégis, op-cit,p.146.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ويأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير والطويل بين المتغير التابع و محدداته. وأساسا ظهور ECM_{t-1}، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1). لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ معلمته تعديل القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

وفي حالة وجود عدة متغيرات (حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد)، فإن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق طريقة ENGEL-GRANGER، يكون وفق الخطوتين التاليتين[1] :

الخطوة الأولى : يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي :

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_{x1t} \cdots\cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

الخطوة الثانية : ويتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{n1t} + \alpha_2 \Delta x_{n2t} + \cdots + \alpha_k \Delta x_{nkt} + 1 e_{t-1} + u_t$$

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن[2]. والشكل رقم 10 يوضح الطريقة المستخدمة في البحث

الشكل رقم 10 : شرح الطريقة القياسية المستخدمة في البحث

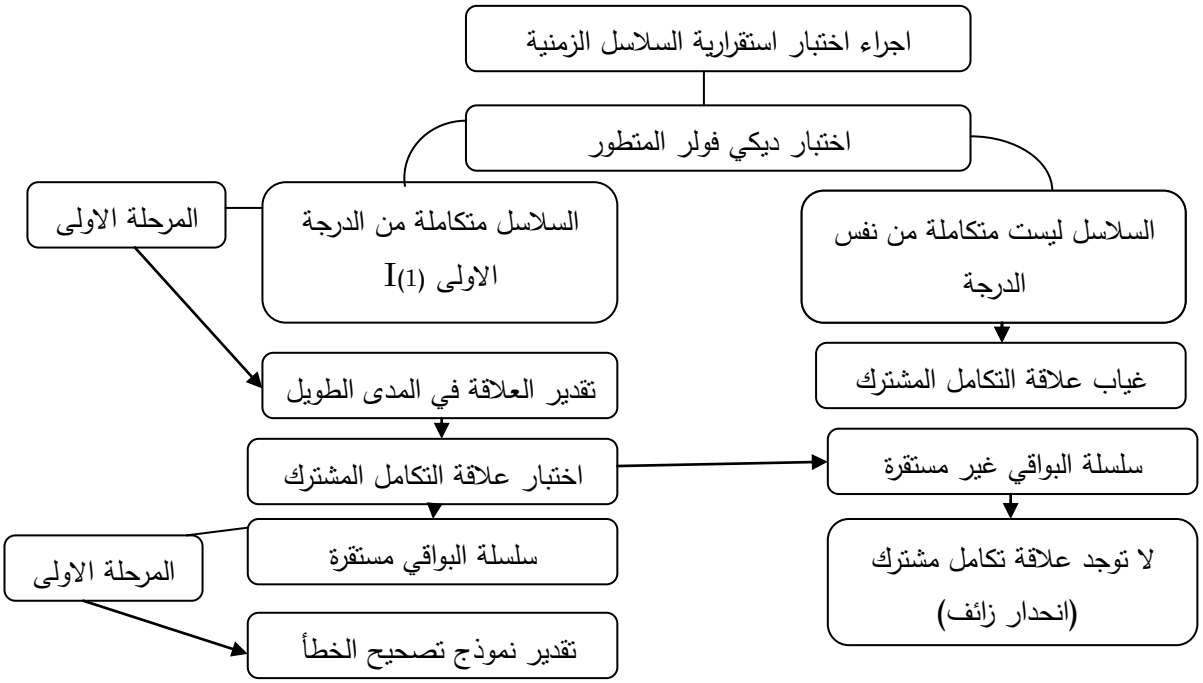

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات في المطلب الاول أعلاه

[1]ENDERSWalter, and SILKOS Pierre,*Cointegration and Error-Correction Models*, AppliedEconometricsTimeSeries (Second ed.). New York: Wiley,2004, pp.319–386

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص.685.

ثانياً: طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مختلف الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والمتغيرات محل الدراسة.

I.الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي :

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبين هذه الدراسات نجد دراسة (BHAGWATI and SRINIVASAN, 2001)، ولعل من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخرا و التي قدمت دليلا واضحا حول الآثار الايجابية لتحرير التجارة على النمو في الدول النامية (DOLLAR, KAARY, 2001)، حيث خلص إلى أن ثلث الدول النامية في العالم شهدت علاقة ايجابية بين أثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو من جهة وتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فالمؤسسات ذات النوعية والأداء الجيد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع[1].

كذلك في دراسة حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، حيث استهدفت هذه الدراسة 26 دولة نامية ومن خلالها توصلت إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح التجاري و الدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

وفي نفس الإطار نجد أن دراسة (DOLLAR, 1992) تناولت مصادر النمو في البلدان النامية لـ95 بلد خلال الفترة (1976-1985)، و خلصت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين مؤشرات التوجه للخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، و منه من خلال هذه الشواهد التجريبية فإنها تقدم أدلة قوية على العلاقة بين **ال**انفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وعلى المدى الطويل[2].

II.الانفتاح التجاري والميزان التجاري:

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجارة، فمن بين هذه الدراسات لدينا دراسة (PARIKH, A and STIRBU, C ,2004)[3] ولعل من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخرا والتي قدمت دليلا واضحا حول أثارالتحرير التجارة على الميزان التجاري في الدول النامية والتي منها الجزائردراسة (زبير طيوم، 2015)، حيث خلص إلى أن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالاته التي تكون إما فائض أو عجز.

[1] UMME H, Manni &MUNSHI Naser Ibne Afzal, *Effect of Trade Liberalization on Economic Growth of Developing Countries: A Case of Bangladesh* , Economy, 10/04/2014, http://www.jbef.org/archive/pdf/volume1/issue_2/3-Effect.pdf

[2] عبد الغفار غطاس و أخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980−2011)، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 15، 2015،ص.285.

[3] PARIKH A. &STIRBU C., *Relationship Between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance*: An Econometric Investigation", HWWA Discussion Paper No. 282, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg,2004pp.01-50

كما تم التوصل الى أن الميزان التجاري يعتبر محدد للانفتاح التجاري، حيث يكشف عن مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الاجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الاولية ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية.[1]

III.الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن تأثير الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على كون الاستثمار الأجنبي يستهدف السوق المحلية أو أنه موجه إلى التصدير، إذ إن هناك فرضية تؤكد أنه في ظل اقتصاد أقل انفتاحا مع زيادة القيود التجارية، فإن ذلك يكون له أثر إيجابي في الاستثمار الأجنبي المستهدف للسوق المحلي.

أما الشركات التي تستهدف التصدير، فإنها تفضل الدول الأكثر انفتاحا في مجال التجارة حيث تتميز تلك الدول بانخفاض تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير، غير أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاستخراجية تتوفر لها مجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الاستثمارات الأخرى، فأنشطة التعدين واستخراج البترول تهيمن عليها مجموعة محددة من الشركات الكبيرة الحجم والمتقدمة والتي لديها تكنولوجية محددة، ومن المرجح أن تكتسب هذه الشركات القدرة على المساومة عندما تتعامل مع الحكومات المحلية، حيث إن تلك المؤسسات لديها القدرة على توفير البنية الأساسية والموارد البشرية التي تحتاجها، الأمر الذي جعل هذه الاستثمارات الأجنبية أقل حساسية للدرجة الكلية للانفتاح التجاري[2].

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الانفتاح التجاري كأحد المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر فقد حاولت دراسة (AVIK C, 2000)[3]، تحديد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفها بحسب القدرة على التأثير، وقد وجدت أن حجم السوق مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محدد قوي. بينما كان تأثير الانفتاح التجاري ضعيفا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

IV. الانفتاح التجاري والتضخم :

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم، فمن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال دراسة(JONGMOOJAYC ,1982)، حيث بين أن التضخم يعتبر إحدى محددات الانفتاح التجاري، وأنه ينتقل عبرى قنوات أساسية وهي : القناة المباشرة للأسعار والتي تخص العلاقة المباشرة بين السوق العالمية وقطاعات التجارة الخارجية للاقتصاد المحلي أما القناة الثانية الغير مباشرة للدخول والتي تخص أثر ميزان المدفوعات على العرض النقدي والدخل المحلي[4]. كما أجريت دراسة تجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في دولة باكستان

---

[1] زبير طيوم، أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري : حالة الجزائر بحث على الموقع التالي :-http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream

[2] محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و هيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، 2014، ص.43.

[3] AVIK C., *The Determinats of foreign direct investments*, University of Fribourg, Switzerland vol.54 n.1, 2001 p.96.

[4] JONGMOO Jay C.,*Trade structure and transmission of inflation ;Theory and Japaneseexperience*,NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 923, June 1982.

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1947-2007)، حيث أكدت هذه الدراسة على أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين وهما الانفتاح التجاري والتضخم[1].

وفي دراسة حول إبراز أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2007، باستخدام المناهج القياسية الحديثة، حيث توصلت الدراسة الى عدة نتائج يتفق معظمها مع توقعات النظرية الاقتصادية، كما أن معظم النتائج ظهرت بمستوى معنوية مرتفع حيث أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات درجة الانفتاح)، قد أظهرت تأثيرا واضحا في معدل التضخم في السعودية في الاجليين الطويل والقصير[2].

المبحث الثالث : نتائج الدراسة القياسية والاختبار والتحليل الاقتصادي

سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، والمتمثلة في تحليل وقياس أثر النظام التجاري المتعدد الاطراف على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول محل الدراسة، ومن ثم التحليل الاحصائي والاقتصادي للنتائج المتوصل اليها.

أولاً: نتائج الدراسة القياسية والاختبار في الدول العينة

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي :

I.نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم (11) أدناه السلسلة الزمنية لكل من معدل الانفتاح التجاري والمتغيرات المستقلة وهي (النمو، نسبة تدفق الاستثمار الاجنبي، التضخم، الميزان التجاري) في دولة السعودية. ويتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها.

الشكل رقم 11:السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في السعودية خلال الفترة (1995-2015)

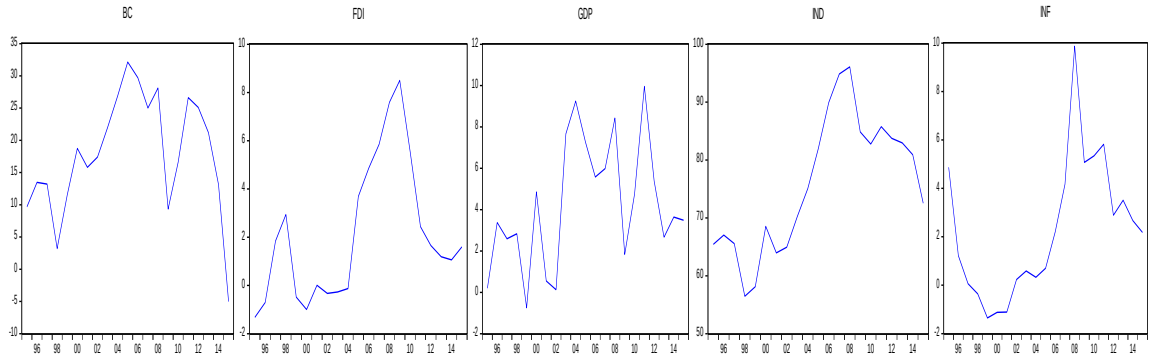

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

[1] محمد زكريا ، *الانفتاح التجاري والتضخم*، مقال متواجد على الموقع الالكتروني التالي :file:///C:/Users/Hello/Downloads/28-84-1-SM.pdf

[2] محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في السعودية : دراسة قياسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الأول، 2011، ص.150.

أما فيما يخص السلسلة الزمنية لكل من معدل الانفتاح التجاري والميزان التجاري ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي والنمو والتضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتبين من قيم التباين لهذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها. (أنظر الشكل رقم 12 أدناه).

الشكل رقم 12: السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في الامارات خلال الفترة (1995-2015)

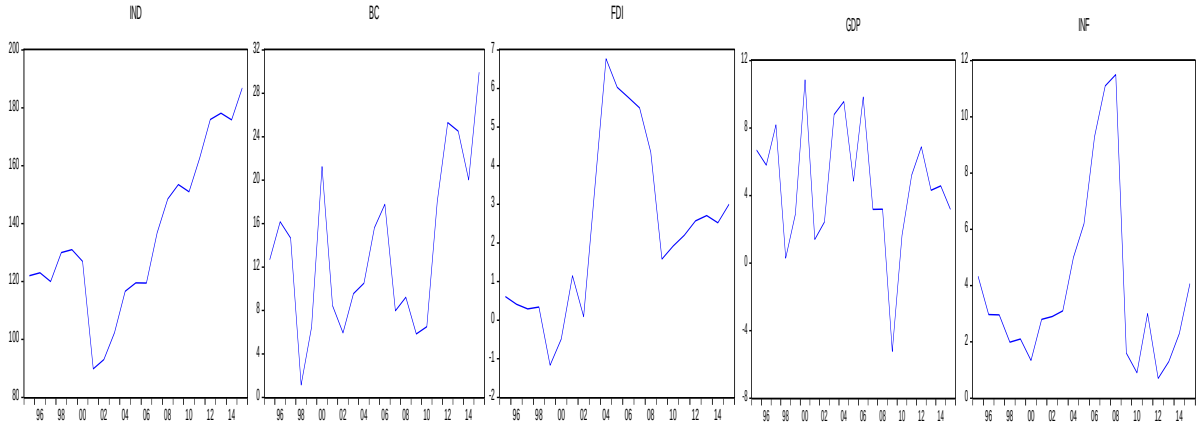

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

أما فيما يخص السلسلة الزمنية لكل من معدل الانفتاح التجاري والميزان التجاري ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي والنمو والتضخم في دولة البرازيل، فيتبين من قيم التباين لهذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها. (أنظر الشكل رقم 13 أدناه)

الشكل رقم 13: السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في البرازيل خلال الفترة (1995-2015)

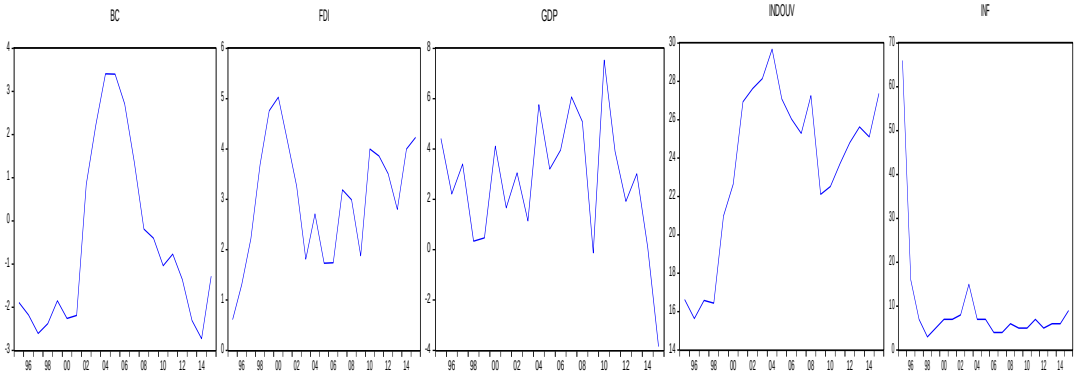

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

أما فيما يخص دولة روسيا نجد أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، فيتبين من قيم التباين لهذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها. (أنظر الشكل رقم14 أدناه)

الشكل رقم 14: السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في روسيا خلال الفترة (1995-2015)

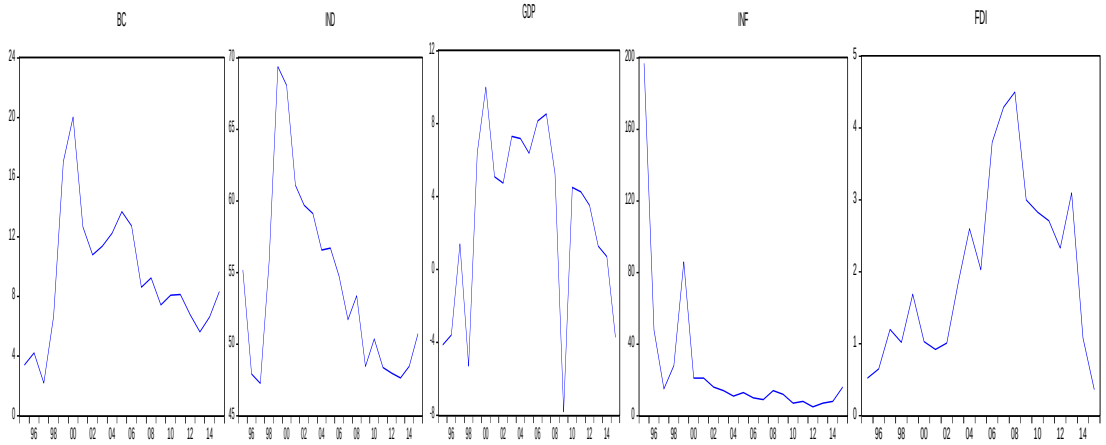

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

II.نتائج اختبار الاستقرارية :

لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة للدول العينة استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور ADF، والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ : 1 وذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية. والجدول رقم (24) والجدول رقم (25) يلخصان نتائج الاختبار.

حيث نلاحظ من خلال الجداول رقم (24) ورقم (25) ، ما يلي :

الجدول رقم 24: اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	INDOUV	-0,14	-1.95	0.61
	FDI	-1.51		0.11
	GDP	-1.08		0.35
	BC	-0.97		0.23
	INF	-1.03		0.26
الإمارات	INDOUV	0.94		0.90
	FDI	-0.91		0.30
	GDP	-1.53		0.11
	BC	-0.29		0.56
	INF	-1.17		0.20
البرازيل	INDOUV	0.82		0.88
	FDI	-0.14		0.61
	GDP	-1.24		0.18
	BC	-0.12		0.60
	INF	-0.96		0.28
روسيا	INDOUV	-0.01		0.60
	FDI	0.71		0.39
	GDP	-1.75		0.07
	BC	-0.77		0.36
	INF	-2.4		0.01

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول رقم 25: اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	INDOUV	-2.86	-1.95	0.00
	FDI	-3.36		0.00
	GDP	-5.72		0.00
	BC	-2.75		0.00
	INF	-3.36		0.00
الإمارات	INDOUV	-2.80		0.00
	FDI	-2.96		0.00
	GDP	-4.85		0.00
	BC	-5.03		0.00
	INF	-3.27		0.00
البرازيل	INDOUV	-1.99		0.04
	FDI	-3.10		0.00
	GDP	-4.93		0.00
	BC	-2.25		0.02
	INF	-6.05		0.00
روسيا	INDOUV	-3.93		0.00
	FDI	-2.20		0.03
	GDP	-4.51		0.00
	BC	-4.32		0.00

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

1.بالنسبة لدولة السعودية، فالنتائج التي تظهر في الجدول رقم (24) تبين أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـ) ADF^c =- 0.14 > ADF^t =-1.95

(FDI: السلسلة الزمنية لـ) ADF^c = -1.51 > ADF^t =-1.95

(GDP: السلسلة الزمنية لـ) ADF^c = -1.08 > ADF^t =-1.95

(BC: السلسلة الزمنية لـ) ADF^c =- 0.97 > ADF^t =-1.95

(INF: السلسلة الزمنية لـ) ADF^c =- 1.03 > ADF^t =-1.95

وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لهذه المتغيرات.

حيث من الجدول رقم (25) يتبين أن التفاضلات الأولى للمتغيراتمحل الدراسة وهي : الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والميزان التجاري، والنمو والتضخم عبارة عن سلاسل مستقرة عندى5%. حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%، أي :

$ADF^c = -2.86 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INDOUV)

$ADF^c = -3.36 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

$ADF^c = -5.72 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -2.75 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :BC)

$ADF^c = -3.36 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INF)

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري و.باقي المتغيرات محل الدراسة كلها ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1). في السعودية.

2. بالنسبة لدولة الإمارات :من خلال الجدول رقم (24)، يتضح أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5% أي :

$ADF^c = 0.94 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INDOUV)

$ADF^c = -0.91 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

$ADF^c = -1.53 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -0.29 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :BC)

$ADF^c = -1.17 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INF)

وبالتالي قبول فرضية وجود جذور وحدية. وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لهذه المتغيرات : حيث أن الجدول رقم (25)، يبين لنا أن التفاضلات الأولى لمتغير الانفتاح التجاري وباقي المتغيرات، عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5% أي :

$ADF^c = -2.80 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INDOUV)

$ADF^c = -2.96 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

$ADF^c = -4.85 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -5.03 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :BC)

$ADF^c = -3.27 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INF)

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري وباقي المتغيرات محل الدراسة ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1). في الإمارات العربية المتحدة.

3. بالنسبة لدولة البرازيل : تشير نتائج الجدول رقم (24)، إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وهي الميزان التجاري ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الانفتاح التجاري والتضخم والنمو الاقتصادي غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = 0.82 > ADF^t = -1.95$

(FDI: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -0.14 > ADF^t = -1.95$

(GDP: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -1.24 > ADF^t = -1.95$

(BC: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -0.12 > ADF^t = -1.95$

(INF: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -0.96 > ADF^t = -1.95$

وبالتالي قبول فرضية وجود جذور وحدية. وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات للمتغيرات محل الدراسة، حيث أن الجدول رقم (25)، يبين لنا أن التفاضلات الأولى لمتغير الانفتاح التجاريوالاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، والنمو والتضخم عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5% أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -1.99 < ADF^t = -1.95$

(FDI: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -3.10 < ADF^t = -1.95$

(GDP: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -4.93 < ADF^t = -1.95$

(BC: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -2.25 < ADF^t = -1.95$

(INF: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -6.05 < ADF^t = -1.95$

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري وباقي المتغيرات محل الدراسة، ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1). في البرازيل.

4. بالنسبة لدولة روسيا : تشير نتائج الجدول رقم (24)، أن السلسلة الزمنية لمتغير التضخم هي سلسلة مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذاالمتغير أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5% أي :

(INF: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -2.40 < ADF^t = -1.95$

إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاربع وهي الميزان التجاري ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -0.01 > ADF^t = -1.95$

(FDI: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = 0.71 > ADF^t = -1.95$

(GDP: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -1.75 > ADF^t = -1.95$

(BC: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -0.77 > ADF^t = -1.95$

وبالتالي قبول فرضية وجود جذور وحدية. وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لهذه المتغيرات، حيث أن الجدول رقم (25)، يبين لنا أن التفاضلات الأولى لمتغير الانفتاح التجاريوالاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، والنمو عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5% أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -3.93 < ADF^t = -1.95$

(FDI: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -2.20 < ADF^t = -1.95$

(GDP: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -4.51 < ADF^t = -1.95$

(BC: السلسلة الزمنية لـ) $ADF^c = -4.32 < ADF^t = -1.95$

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري والمتغيرات محل الدراسة، ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي I(1). في روسيا

III.نتائج اختبار التكامل :

1.نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبارJOHANSEN**) :**بمأن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات في كل من السعودية، البرازيل، الإمارات. إلا روسيا كانت هناك فقط أربع متغيرات من نفس الدرجة ماعدا متغير التضخم كن من درجة أخرى، أي عند المستوى Level)، وعليه فإنه يمكن إجراء إختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات النموذج في الأجل الطويل وهذا ما يمكن تبيانه من خلال مايلي ولكل دولة.

- بالنسبة لدولة السعودية :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (أنظر الجدول رقم 26)

الجدول رقم 26 :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	احصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال**
لا شيء*	0.91	105.65	69.81	0.00
على الأكثر 1*	0.81	57.89	47.85	0.00
على الأكثر 2*	0.69	36.21	29.79	0.01
على الأكثر 3*	0.17	15.92	15.49	0.02
على الأكثر 4*	0.01	3.86	3.84	0.01
يشير إختبار الأثر الى وجود أربع علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
*رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
**تم تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشلس (1999)				

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

يتضح من الجدول أعلاه رقم 26 أنλ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجاهات التكامل المتزامن هو r=5، عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن متغير الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة في دولة السعودية متكامل تكاملا متزامن مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- بالنسبة لدولة الامارات العربية :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (أنظر الجدول رقم 27)

الجدول رقم 27 :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	احصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال**
لا شيء*	0.89	102.804	69.81	0.00
على الأكثر 1*	0.80	60.52	47.85	0.00
على الأكثر 2*	0.67	29.84	29.79	0.00
على الأكثر 3*	0.31	17.87	15.49	0.04
على الأكثر 4*	0.03	5.59	3.84	0.02
يشير إختبار الأثر الى وجود أربع علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
*رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
**تم تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشلس (1999)				

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

يتضح من الجدول أعلاه رقم 27 أنλ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجاهات التكامل المتزامن هو r=5، عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن متغير الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة متكامل تكاملا متزامن مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- بالنسبة لدولة البرازيل :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (أنظر الجدول رقم 28)

الجدول رقم 28 :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	احصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال**
لا شيء*	0.88	113.55	69.81	0.00
على الأكثر 1*	0.81	71.94	47.85	0.00
على الأكثر 2*	0.66	40.38	29.79	0.00
على الأكثر 3*	0.58	19.43	15.49	0.00
على الأكثر 4*	0.14	3.89	3.84	0.00
يشير إختبار الأثر الى وجود أربع علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
*رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
**تم تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشلس (1999)				

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

يتضح من الجدول أعلاه رقم 28 أنλ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجاهات التكامل المتزامن هو r=5، عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن متغير الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة في دولة البرازيل متكامل تكاملا متزامن مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- بالنسبة لدولة روسيا :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (أنظر الجدول رقم 29)

الجدول رقم 29 :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	احصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال**
لا شيء*	0.80	59.50	47.85	0.00
على الأكثر 1*	0.67	30.74	29.79	0.00
على الأكثر 2*	0.24	17.24	15.49	0.00
على الأكثر 3*	0.09	5.84	3.84	0.00
يشير إختبار الأثر الى وجود أربع علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
*رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
**تم تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشلس (1999)				

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

يتضح من الجدول أعلاه رقم 29 أنλ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجاهات التكامل المتزامن هو r=4، عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن متغير الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة في دولة روسيا متكامل تكاملا متزامن مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

2.نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Engel-Granger) : في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل والثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار وهذا لكل دولة.

1.2 نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews7 لكل دولة والنتائج موضحة في الجداول التالية :

- بالنسبة لدولة السعودية : المعادلة الستاتيكية لجرانجر هي (أنظر الجدول رقم 30)

الجدول رقم 30 : المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	59.15	2.57	23.00	0.00
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	1.41	0.53	2.63	0.01
النمو الاقتصادي GDP	0.48	0.52	0.91	0.37
الميزان التجاريBC	0.44	0.16	2.65	0.01
التضخمINF	1.61	0.55	2.90	0.01
معامل التحديد	0.83		**اختبار داربن واتسن**	1.0074

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

INDOUV=1.41FDI+0.48GDP+0.44BC+1.61INF+59.15……..(1)

t-statistic….(2.63) (0.91) (2.65)…….(2.90)….(23)

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلةوهي :(نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم) والمتغير التابع وهو معدل الانفتاح التجاري، وهذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.83 وهو ما يعني أن 83% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج فإن 17% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة كل من :$(1.41)B_1$، $(0.48)B_2$ $(0.44)B_3$ $(1.61)B_4$إشارتها موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل ايجابي مع كل من :الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو، الميزان التجاري، الضخم، وهذا بدوره يدل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في دولة السعودية.

- بالنسبة لدولة الإمارات العربية : المعادلة الستاتيكية لجرانجر هي (أنظر الجدول رقم 31)

الجدول رقم 31 : المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	113	10.86	10.44	0.00
FDI	1.91	2.61	0.73	0.47
GDP	-4.48	1.30	-3.43	0.00
BC	3.05	0.66	4.59	0.00
INF	-0.62	1.89	-0.32	0.74
معامل التحديد	0.63		**اختبار داربن واتسن**	1.26

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

INDOUV=1.91FDI-4.84GDP+3.05BC-0.62INF+113…….(2)

t-statistic….(0.73) (-3.43) (4.59)….(-0.32)….(10.44)

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلةوهي :(نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم) والمتغير التابع وهو معدل الانفتاح التجاري، وهذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.63 وهو ما يعني أن 63% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج فإن 37% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن البعض من هذه المتغيرات مرتبطة بالانفتاح التجاري بعلاقة طردية (موجبة) مثل : تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وصافي الميزان التجاري التي كانت قيمة معلاملاتها B_1(1.91)، B_3(3.05)إشارتها موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية، أما المتغيرات الباقية وهي النمو والتضخم كانت قيمة معلاملاتها B_2(-4.48)، B_4(-0.62)إشارتهاسالبة،

وهذا بدوره يدل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في دولة الامارات العربية المتحدة..

- بالنسبة لدولة البرازيل : المعادلة الستاتيكية لجرانجر هي (أنظر الجدول رقم 32)

الجدول رقم 32 : المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	19.76	2.77	7.11	0.00
FDI	1.83	0.75	2.41	0.02
GDP	-0.24	0.27	-0.90	0.37
BC	1.78	0.39	4.46	0.00
INF	0.008	0.06	0.12	0.9
معامل التحديد	0.61		**اختبار داربن واتسن**	1.009

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

INDOUV=1.83FDI-0.24GDP+1.78BC+0.008INF+19.76…….(3)

t-statistic….(2.41) (-0.90) (4.46)…….(0.12)….(7.11)

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلةوهي :(نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم) والمتغير التابع وهو معدل الانفتاح التجاري، وهذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.61 وهو ما يعني أن 61% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج فإن 39% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة كل من :B_1(1.83)، B_3(1.78) B_4(0.008)إشارتها موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل ايجابي مع كل من :الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، الضخم، في حين كانت قيمة معامل النمو الاقتصادي ذات اشارة سالبة أي B_2(-0.24)، وبالتالي فإن متغير معدل النمو الاقتصادي يرتبط بشكل سلبي مع متغير الانفتاح التجاري وعلى كلفإن هذا يدل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في دولة البرازيل.

- بالنسبة لدولة روسيا : المعادلة الستاتيكية لجرانجر هي (أنظر الجدول رقم 33)

الجدول رقم 33 : المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	45.73	2.48	18.37	0.00
FDI	-1.59	0.69	-2.46	0.02
GDP	0.05	0.21	0.24	0.8
BC	1.23	0.23	5.38	0.00
معامل التحديد	0.79		**اختبار داربن واتسن**	1.16

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم 33، تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$INDOUV = -1.59FDI + 0.05GDP + 1.23BC + 45.73 \quad \ldots\ldots(4)$$

$$\text{t-statistic} \quad (-2.46) \quad (0.24) \quad (5.38) \quad (18.37)$$

من خلال هذا النموذج رقم (4) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلةوهي :(نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم) والمتغير التابع وهو معدل الانفتاح التجاري، وهذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.79 وهو ما يعني أن 79% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج فإن 21% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة كل من :$(0.05)B_2$، $(1.23)B_3$ إشارتها موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل ايجابي مع كل من :معدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري، في حين كانت قيمة معامل الاستثمار الاجنبي المباشر ذات اشارة سالبة أي $(-1.59)B_1$، وبالتالي فإن متغير الاستثمار الاجنبي يرتبط بشكل سلبي مع متغير الانفتاح التجاري وعلى كلفإن هذا يدل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في دولة روسيا.

2.2**نتائج دراسة استقرارية البواقي :** تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0). فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. والجدول أدناه رقم (34)، يبين نتائج الدراسة.

الجدول34: اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	ER_{saudia}	-2.85	-1.95	0.00
الإمارات	ER_{UAE}	-2.88		0.01
البرازيل	ER_{Bresil}	-2.46		0.00
روسيا	ER_{russe}	-2.13		0.00

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34)، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي لكل دولة، حيث بالنسبة لدولة السعودية تظهر نتائج أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%. أي :

$ADF^c = -2.85 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: ER_{saudia})

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

كذلك بالنسبة للإمارات ومن خلال الجدول رقم (34)، نجد أن سلسلة البواقي مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t. أي أن :

$ADF^c = -2.88 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: ER_{UAE})

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة و من الشكل I(0).

أما بالنسبة لدولة البرازيل وروسيا فنجد أن سلسلة البواقي مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t. وهذا على التوالي :

$ADF^c = -2.46 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: ER_{Bresil})

$ADF^c = -2.13 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: ER_{russe})

ومنه رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة ومن الشكل I(0).

IV. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ:

حسب(ENGEL-GRANGER)، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في الأجل الطويل لمتغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن

الارتباط الزائف (Spurious correlation) وعليه سوف يتم استخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة، عن طريق برنامج Eviews 7 :

- بالنسبة للسعودية : معادلة المدى القصير (أنظر الجدول رقم 35)

الجدول رقم 35 : نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.14	0.31	-0.45	0.65
FDI	0.87	0.55	1.59	0.13
GDP	0.26	0.29	0.89	0.38
BC	0.45	0.17	2.61	0.01
INF	0.49	0.63	0.78	0.44
معامل التحديد	0.63		**اختبار داربن واتسن**	1.53

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

- بالنسبة للإمارات : معادلة المدى القصير (أنظر الجدول رقم 36)

الجدول رقم36 : نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.11	0.22	-0.49	0.62
FDI	-0.11	2.33	-0.04	0.96
GDP	-0.51	0.98	-0.52	0.60
BC	0.82	0.69	1.19	0.25
INF	-0.32	1.26	-0.25	0.80

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال أعلاه، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

- بالنسبة لدولة البرازيل : معادلة المدى القصير (أنظر الجدول رقم 37)

الجدول رقم37 : نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.45	0.18	-2.45	0.02
FDI	0.41	0.53	0.76	0.45
GDP	-0.01	0.16	-0.07	0.90
BC	0.81	0.45	1.7	0.09
INF	0.03	0.04	0.87	0.44
معامل التحديد	0.33		**اختبار داربن واتسن**	1.80

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

كذلك في دولة البرازيل نجد أنه من خلال أعلاه، أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج. كما تظهر إحصائية (D-W)، خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة كمتغير تفسيري.

- بالنسبة لروسيا : معادلة المدى القصير (أنظر الجدول رقم 38)

الجدول رقم38 : نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.70	0.20	-3.42	0.00
FDI	0.11	0.67	0.16	0.86
GDP	0.002	0.11	0.01	0.98
BC	1.33	0.18	7.29	0.00
معامل التحديد	0.80		**اختبار داربن واتسن**	1.33

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

ثانياً:التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها، لغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية، وهذا حسب كل دولة.

I.بالنسبة لدولة السعودية :

عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والتضخم في دولة السعودية، توصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والمتغيرات السابقة الذكر في السعودية، وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات، ويرجع هذا إلى الإصلاحات التي قامت بها دولة السعودية في مجال تحرير التجارة والتوجه بالاضافة الى التفاعلى مع بيئة العمل الدولية من خلال عقد عدة اتفاقيات منها ما هو ثنائي ومنها ما هو متعدد ولعل أبرز هذه الاتفاقيات لدينا[1] :

- عقد اتفاقية التجارة العربية الحرة.
- عقد اتفاقية السوق المشتركة لمجموعة دول شرق و جنوب إفريقيا.
- عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- إقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- الانضمام إلى دول المجلس الخليجي.

كما أن حجم التجارة الخارجية مرتبط ارتباطا ووثيقا بالصادر المحروقات على غرار صادرات خارج المحروقات التي تمثل إلى جزء ضئيل من الصادرات الإجمالية و هذا ما يوضحه الشكل رقم(16).

الشكل رقم 15 : تغير قيمة الصادرات الإجمالية بالنظر إلى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة 2005-2014الوحدة مليون ريال.

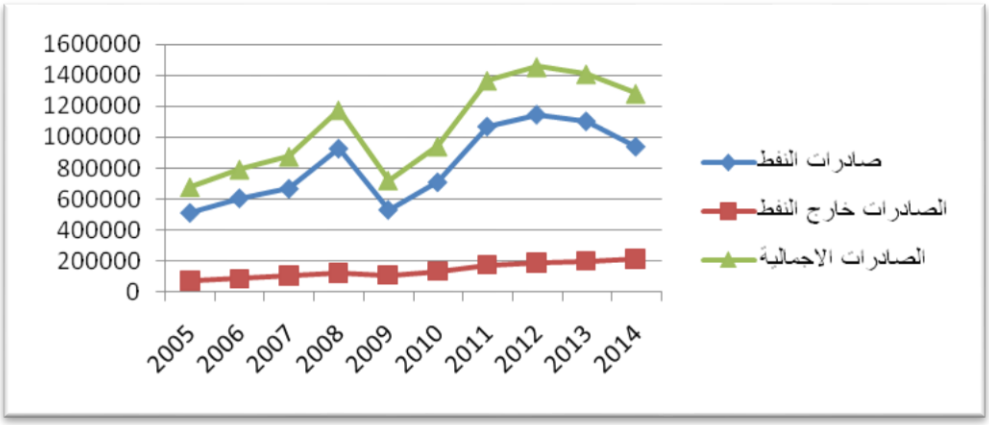

المصدر : التطورات الاقتصادية : إحصاءات التجارة الخارجية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية،2015.

[1]WAHABAbdul AL-SADOUN, The Impact of Saudi Arabia Accession to WTO on Petrochemical Industrie,Arab News December, 2005,p.24.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (15) أن منحنى صادرات المحروقات له تقريبا نفس منحنى الصادرات الإجمالية وهذا دليل على الارتباط الوثيق بين الصادرات الإجمالية السعودية بالصادرات المحروقات وبالتالي فإن نمو الصادرات الإجمالية يجد أصله في نمو صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط .في حين نجد أن صادرات خارج المحروقات وإن كانت قد عرفت في بعض السنوات تزايدا إل أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالصادرات المحروقات وهذا ناتج عن عدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها.

وفي نفس الوقت القيام بتعديلا على الهيكل الاقتصادي للدولة خاصة من ناحية مناخ الاستثمارحيث، عرف هذاالقطاع في السعودية إصلاحات جدرية، خاصة عند استحداث قانون الاستثمار لسنة 2000، الذي جاء بما يتوافق والقوانين والتشريعات التي جاء بها النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة في اتفاقية الاستثمار المرتبط بالتجارة ،ولعل من أهم الإجراءات التي جاء بها هذا القانون هي[1]:

- خفض القيود على الاستثمار الأجنبي بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين؛
- السماح لمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة؛
- السماح للشركات الأجنبية بتملك 100% من المشروع؛
- خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على 30 يوم؛
- الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية؛

وما يميز تجربة السعودية في هذا الميدان، إصدار السعودية إلى جانب قانون الاستثمار لسنة 2000، قانون العلامة التجارية لسنة 2002 وقانون حماية المؤلف وقانون الضرائب على الدخل وقانون تشجيع المنافسة سنة 2004 بالإضافة إلى تطبيق اتفاقيات الاستثمار المرتبطة بالتجارة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذا كله من أجل خلق بيئة مواتية لجذب التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد السعودي[2]و الشكل رقم (15)، يبين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

الشكل رقم 16 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار

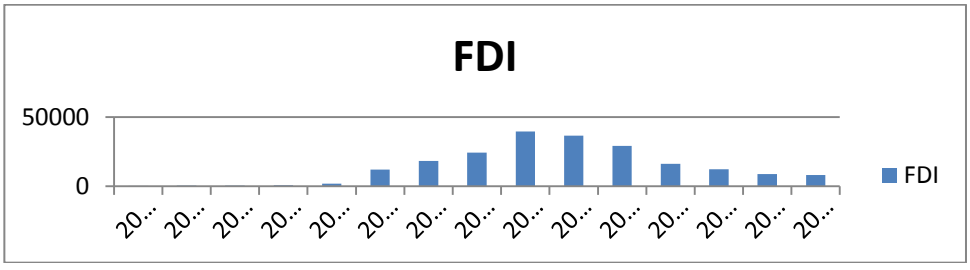

[1] محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و هيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، 2014، ص.31.

[2] SVITLANA Khyeda, *The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions, Insight Turkey*, vol. 9, no. 2 ,2007, pp. 73-104.

Source : http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

من خلال الشكل رقم (16)نلاحظ أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية قد بلغ في سنة 2014 حوالي 8012 مليون دولار وأعلى قيمة له كانت سنة 2008 بحوالي 39456 مليون دولار وفي هذا الصدد قد احتلت السعودية المركز الأول و بمتوسط 24.2% و بقيمة بلغت 125.8 مليار دولار خلال الفترة (2003-2011) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى العربية السعودية مع باقي الدول العربية[1].

ويرجع هذا إلى أن المملكة العربية السعودية، قامت بالعديد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية ومنها،إتخاد ثلاث خطوات وهي [2]: "الخطوة الأول, تفكيك التعريفة الجمركية والغير الجمركية على التجارة الخارجية السعودية حيث في هذا الصدد احتلت السعودية المرتبة 23 ضمن قائمة أكبر الدولة المصدرة للسلع في العالم سنة 1996 وبلغت قيمة صادراتها بحوالي 56.3 مليار في نفس السنة.

II.بالنسبة لدولة الإمارات :

عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو والتضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجد أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في الامارات ويرجع هذا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الامارات العربية المتحد من أجل تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط وتحسيت بيئة الاستثمار. وهذا من أجل جعل الاقتصاد الاماراتي من دول الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية وعلى هذا يمكن عرض البعض من هذه الاجراءات [3]:

1. توفير مناخ مناسب للمستثمر الاجنبي والمتمثل في : ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية، لا قيود على تصاريح العمل، السماح بتحويل كافة الارباح الى الخارج، الاعفاء من ضريبة الاعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50 عاما، الاعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها، الاعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.
2. الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتجي للدولة والذي يعتبر كمدخل للأسواق الاقليمية وإضافة لذلك توفر المواد الأولية و مصادر الطاقة، حيث تشكل هذه الاخيرة عنصرا أساسي من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية.
3. اقامة مناطق صناعية حرة للتصدير و التي بلغ عدد المناطق الحرة (36) منطقة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية

[1] محمد عبد الحميد محمد شهاب، *مرجع سبق ذكره*، ص.37.
[2] مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات، وزارة التخطيط والاقتصاد، الرياض، السعودية،2012،ص.12.
[3] أنظر الى كل من :
-وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي السنوي، أبو ظبي، الإمارات العربية 2011،ص.37.
- محمد سعد عمير، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة و التطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين دول الإسلامية، 2002، ص.34.
- وزارة الاقتصاد و التجارة،التطورات الاقتصادية المستقبلية لدولة الإمارات،أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة 1996،2013.

والخدماتية، حيث في هذا الميدان حققت تجارة المناطق الحرة بدولة الامارات العربية المتحدة خلال سنة 2013 نموا بلغت نسبته حوالي 5% مقارنة بسنة 2012، حيث ارتفع اجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة من 74.4 مليار درهم في سنة 2012 الى حوالي 78.5 مليار درهم سنة 2013 بزيادة تقدر بحوالي 4.1 مليار درهم.

4. توفير مستودعات للتخزين في المناطق الحرة و كافة المستلزمات الاخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية. وتوفير مرافق البنية الأساسية المادية و الاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقلوالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

5. تحديث وصيانة مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسوروأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم.

6. تنوع نشاطات المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة والتي منها :"المناطق الحرة الشاملة والتي تتنوع فيها الاستثمارات لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية. المناطق الحرة المتخصصة حيث اتجهت استثماراتها للصناعات المتخصصة وتعتمد هذه المناطق على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد. المناطق الحرة التجارية وهي المناطق التي اختصت بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير. المناطق الحرة الخدماتية وهي المناطق المختصة في الانشطة الخداتية المختلفة مثل المالية والاتصالات.

7. صياغة العديد من التشريعات والتسهيلات، والتي مهدت الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره الكامل في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة بشكل فعال ورئيسي في عملية التنمية الاقتصادية. وكنتيجة لذلك، أن معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين سنتي 2005،2010 بلغ 19,4% سنويا، وهو معدل مرتفع، ولقد ساهم القطاع الخاص فيه بما يقرب من 62% سنة 2005، وحوالي 67,5% سنة 2010، فرغم الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، إلا أنه وبتشجيع من الدولة، قام القطاع الخاص بدفعات استثمارية قوية مما انعكس على الأداء الاقتصادي العام.

8. موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها وواردتها والانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كان لابد من انضمام الدولة الإمارات إلى المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و توقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم حيث كل هذا مكنها من إحراز مؤشرات متقدمة في تقارير التنافسية الدولية[1].

وفي هذا الصدد تشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية إلى احتلالها المرتبة الأولى إقليميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسادسة عشر عالميا خلال سنة 2010 في مؤشر تمكين التجارة، واحتلت المرتبة الثالثة في عنصر كفاءات الإجراءات الجمركية

[1] وزارة التخطيط و الاقتصاد، تقرير حول : التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2005-2010، الإمارات العربية، 2012، ص.36.

والمرتبة الرابعة في عنصر أقل كلفة استيراد، والمرتبة الخامسة في عنصر أقل تكلفة تصدير للحاويات والمرتبة السابعة في مؤشر البنية الأساسية لقطاع الموانئ على المستوى العالمي[1].

9. وما يميز هذه التجربة هو قيام دولة الإمارات،توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتبارها قوة محركة وأداة هامة لنقل وتوطين التكنولوجية المتطورة والمساعدة في تدريب وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة، وهذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 الى أن الامارات العربية المتحدة قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب اسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات العالمية بعد تركيا والاولى عربيا. والشكل رقم 17 يوضح صافي تدفق الاستثمار في الإمارات العربية.

الشكل رقم 17 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار.

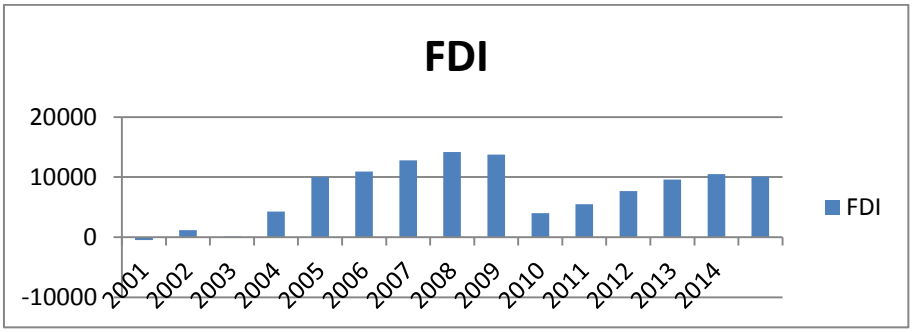

Source : http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etrangers

بالإضافة إلى أنّ المستثمر الأجنبي في الامارات يستطيع الاستثمار في عديد من القطاعات سواء قطاع العقارات وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات، أنظر أدناه.

الجدول رقم 39: الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007-2011). الوحدة مليون درهم

البيانات	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعة التحويلية	11836	12794	13793	21829	24355
تجارة الجملة والتجزئة	13846	15805	21747	25246	33033
المؤسسات المالية والتأمين	31395	46137	42890	54897	55317
العقارات وخدمات الاعمال	30460	39780	46242	54347	-

المصدر: المركز الوطني للإحصاء في دولة الامارات العربية المتحدة.

[1] إحصاءات الإمارات العربية، وزارة التجارة الخارجية، 2010.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعًا كبيرًا في قطاع العقارات وقطاع الأعمال إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر 30.46 مليون درهم في 2007، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ في 2011 ليصل إلى 61.44 مليون درهم. إذ يتّضح أنّ هناك إقبالاً كبيرًا على القطاع العقاري في الامارات العربية المتحدة من قبل المستثمر الأجنبي، كون هذا القطاع يعتبر الأكثر أمانًا للمستثمر الأجنبي.

كما يتّضح من خلال الجدول السابق، أنّ قطاع الصناعات التحويلية أيضًا لقت إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي، إذ يُلاحظ تطور هذا القطاع، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في 2007 مجموع 11.83 مليون دولار، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ ليصل إلى 24.35 مليون دولار في عام 2011 حيث أنّ هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في المواد الخام، فتكون الأسعار مُنخفضة نوعًا ما، ممّا يلقى إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي.

والشكل أدناه يوضح تنوع الصادرات والواردات في الامارات العربية المتحدة.

الشكل رقم 18: تنوع الصادرات والواردات في الامارات خلال سنة 2015

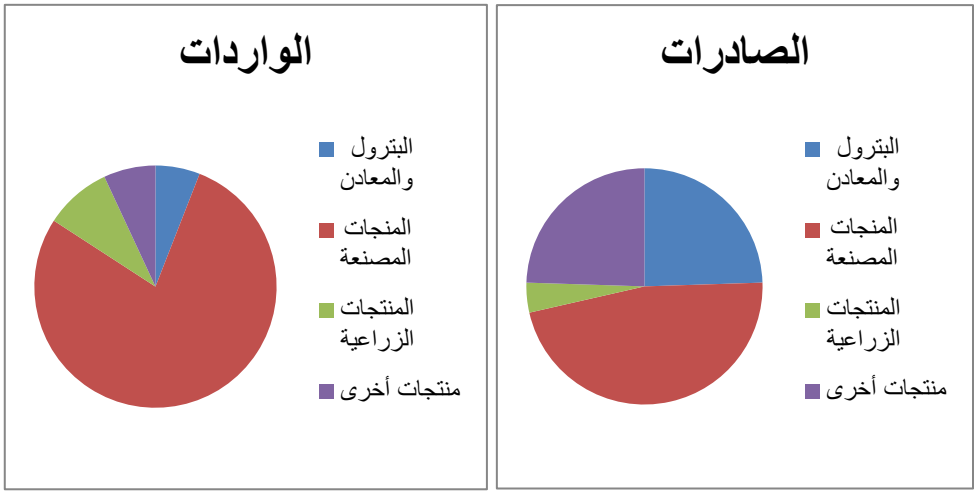

Source ; http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMImportExportPays?codePays=ARE

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المنتجات المصنة تحتل حصة الاسد في الصادرات والواردات وبنسبة 46% و 79%على التوالي، ثم تأتي بعدها المنتجات الاخرى، في الامارات العربية.

III.بالنسبة لدولة البرازيل :

عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو والتضخم في دولة البرازيل، وجد أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في البرازيل وهذا بدوره يرجع إلى القوانين والتشريعات التي قامت بها دولة البرازيل في مجال الاصلاح الاقتصادي وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها حيث جاءت هذه التشريعات متوافقة مع قوانين وتشريعات المنظمة العالمية للتجارة ولعل من أبرز هذه القوانين والتشريعات كما يلي[1] :

[1]Voire ;

1. قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن ثمة قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل البترول والصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة، إلى جانب ضرورة أن يسجل المستثمر السلع والاستثمارات حتى ولو كانت غير ملموسة كالعلامات التجارية في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في البرازيل، بالإضافة إلى تحصيل ضرائب مرهقه نسبياً دون أي إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر الوطني رغم تعديل التشريعات الضريبية في الإصلاح الاقتصادي ولكن وفقاً لنوع الصناعة.
2. قامت الحكومة البرازيلية بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما تقوم بإنشاء مناطق صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية.
3. تهتم الحكومة البرازيلية بتنمية مهارات العاملين، كما تقدم الحكومة برامج تدريبية مجانية للعاملين في المدن الرئيسية، والمناطق الصناعية في ظل التركيز على التوجه التصديري بعد عبور سياسة الإحلال محل الواردات
4. تنصف الإجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة في الخصخصة بالشفافية والمصداقية والعدالة بين كل الأطراف المشاركة وكلها توصف بأنها أفضل مجهودات ترويجية يمكن استخدامها لقضايا الخصخصة، أي التركيز على الأفعال أكثر من الأقوال، رغم اللجوء إلى المجهودات الإعلامية والإعلانية والدعائية .

ومن هذا المنطلق تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البرازيل ازدهارا كبيرا بعد انخفاض وتيرتها سنة 2009، وهي في ديناميكيّة انخفاض طفيف منذ سنة 2011. وبعد بلوغها 64 مليار دولار أمريكي سنة 2013، ارتفع تدفقها إلى 62 مليار دولار سنة 2014. وتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهةٍ على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتُعد البرازيل حاليا رابع مُستثمر بين الدول الناهضة وأوّل مُستثمر في أمريكا اللاتينيّة. وهذا راجع إلى عوامل عديدة:

- سوق تتكون من 200 مليون نسمة؛
- اقتصاد في أوج النمو؛
- سهولة الوصول إلى المواد الأولية؛
- اقتصاد متنوع، وهو بذلك يستطيع مواجهة الأزمات العالمية على نحوٍ أفضل؛
- موقع استراتيجي يُسهّل الوصول إلى باقي بلدان أمريكا الجنوبيّة؛

ويتمثل أهم المستثمرين في البرازيل في كلّ من الولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا، بينما تُعتبر قطاعات المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز، والاتصالات هي أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب في البرازيل. كما قد سجلت البرازيل مؤشرات ايجابية فيما يخص شفافية المعاملات التجارية و حماية المستثمرين. وللتوضيح أنظر إلى الجدول أدناه.

-FELDMAN, Roger, D., *Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry* ,Journal of Project Finance, Spring, Vol., 3, No., 1,1997, pp. 31-40.
- MAKLER Harry M.,opcit, pp 45-69.

الجدول رقم40 : المقارنة بين بعض الدول والبرازيل من حيث الحماية بالنسبة للمستثمرين الاجانب

ألمانيا	الولايات المتحدة	أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	البرازيل	المانيا
***مؤشر شفافية المعاملات التجارية**	7.0	4.0	6.0	**5**
****مؤشر مسؤولية المدير**	9.0	5.0	7.0	**5**
*****مؤشر صلاحيات المساهمين**	5.0	9.0	6.0	**5**
******مؤشر حماية المستثمرين**	8.3	5.0	5.3	**5**

Source :http://www.monofeya.gov.eg/HaykalTanzemy/mashroat/projectm/sucssepro/default.aspx

حيث من خلال الجدول نلاحظ أن :* كلما ارتفع المؤشر، كانت شروط المعاملات التجارية أكثر شفافية ** كلما ارتفع المؤشر، دل ذلك على ارتفاع درجة المسئولية الشخصية للمدير. *** كلما ارتفع المؤشر كان ذلك أيسر على المساهمين لاتخاذ الإجراءات القانونية. **** كلما ارتفع المؤشر، كانت درجة حماية المستثمرين أعلى.

وفي هذا الإطار تعد البرازيل حاليا رابع مُستثمر بين الدول الناهضة وأوّل مُستثمر في أمريكا اللاتينيّة. وهذا راجع إلى عوامل عديدة: موقع استراتيجي يُسهّل الوصول إلى باقي بلدان أمريكا الجنوبيّةسوق تتكون من 200 مليون نسمة، اقتصاد في أوج النمو، اقتصاد متنوع، وهو بذلك يستطيع مواجهة الأزمات العالمية على نحوٍ أفضل سهولة الوصول إلى المواد الأولية. ونتيجة هذه العوامل شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل ازدهار كبير والشكل رقم 18 يوضح ذلك.

الشكل رقم 19 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار.

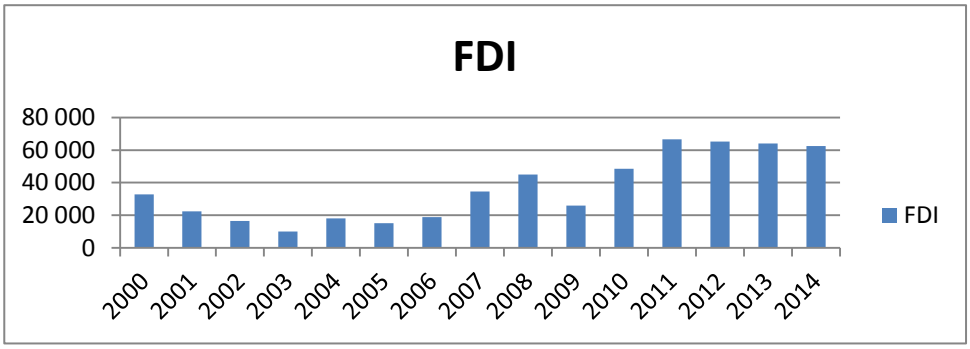

Source : http://data.lesechos.fr/pays

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البرازيل شهدت ازدهارا كبيرا بعد انخفاض وتيرتها سنة 2009 وهي في ديناميكيّة انخفاض طفيف منذ سنة 2011. وبعد بلوغها

48506 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ارتفع تدفقها إلى 63996 مليون دولار سنة 2013. وتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهةٍ على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتمثل أهم المستثمرين في البرازيل في كلّ من الولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا، بينما تُعتبر قطاعات المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز والاتصالات هي أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب في البرازيل. كما قد سجلت البرازيل مؤشرات ايجابية فيما يخص شفافية المعاملات التجارية و حماية المستثمرين.

إضافة الى ذلك برامج الإصلاح التي قامت بها البرازيل الهادفة إلى ترقية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وجعل هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة أيضا في الصادرات الكلية.

وتبني نظام اقتصاد السوق وخصخصة الشركات العمومية بعد 1988، وفتح المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي وتقديم كل التسهيلات له (حتى وصفت بجنة الاستثمار) والاعتماد على القروض الأجنبية قصد تموين المشاريع التنموية التركيز على الصناعة التحويلية والزراعة النقدية.

تقليل من الاعتماد المتزايد على النفط. الذي يخضع إلى تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية، وفضلا عن ذلك صمود الاقتصاد البرازيلي في وجه أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي سنة 2008، حيث أثرت هذه الأزمة على العديد من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة. ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في البرازيل وفي نفس السنة ما نسبته 5.1%.

كذلك الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال الانضمام الى دول البريكس ودول المركوسير حيث البرازيل تشكل مع كل من الهند والصين وروسيا، مجموعة بريكس أو نادي الأربعة، وهي تمثل أكبر الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة وتقول مجلة "الإيكونومست" في مقال إن المجموعة لا تتمتع بالترابط والتماسك القانوني أو التاريخي أو الجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي، كما أن دولها لا تواجه التحديات أو الأخطار الأمنية نفسها كما يحدثلدول الناتو. أما إسوار براساد من جامعة كورنيل فيوضح أن "بريكس" هي ثمرة الكساد الكبير[1]. وهذا بدوره كان له دور كبير في تنوع الصادرات والواردات البرازيلية، للتوضيح أنظر الشكل أدناه

الشكل رقم 20: تنوع الصادراة والواردات في البرازيل خلال سنة 2015، الوحدة بالمائة

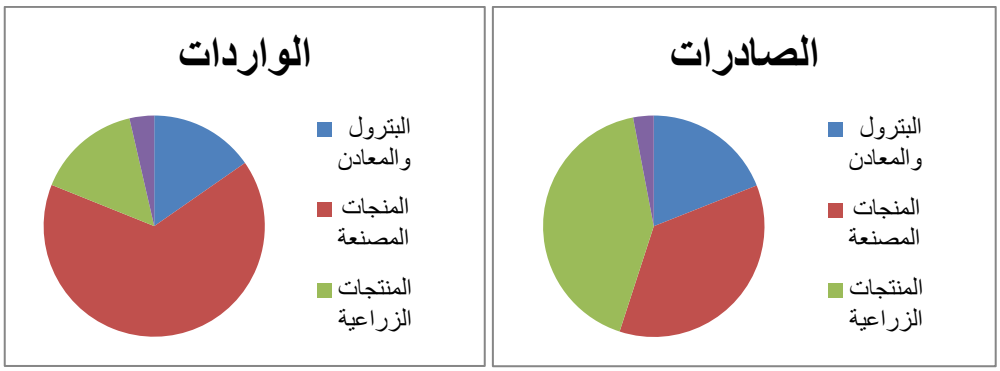

Source ; http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMImportExportPays?codePays=ARE

[1] http://www.economist.com/

وفي تقرير "الإيكونومست" أيضا إن "بريكس" تكتسب قوتها من ضخامة اقتصادات أعضائها حيث يزيد الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على تريليون دولار. وقد حققت كل الدول الأعضاء نموا مستداما أكثر من معظم البلدان الأخرى خلال فترة الكساد. وربما كان أهم الإشارات إلى أهمية "بريكس" للاقتصاد العالمي هو نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية. وهذه الدول الأربع تعد من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو 40 في المئة من مجموع احتياطيات العالم. وتملك الصين وحدها 2.4 تريليون دولار تكفي لشراء ثلثي شركات مؤشر ناسداك مجتمعة، كما تعد ثاني أكبر دائن بعد اليابان[1].

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية وكبر السوق البرازيلي، و الدرجة العالية من الانفتاح و التحرر الاقتصادي والتجاري، و برامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية و المناخ المواتي لعمل و استمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصاديات، أصبحت البرازيل بلد صناعي وتاسع اقوي اقتصاد (المرتبة السادسة في إنتاج الفولاذ والسيارات وتكرير البترول والاسمنت المرتبة الرابعة في صناعة الطائرات والمرتبة الخامسة في إنتاج الأسلحة).

IV.بالنسبة لدولة روسيا :

عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو والتضخم في دولة روسيا وجد أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات، وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات وهذا بدوره يعود الى العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها روسيا حتى يكون اندماجها في الاقتصاد العالمي بشكل ايجابي ولعل من أبرز هذه الاجراءات لدينا[2] :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة؛
- اتباع نظام الخصخصة والذي كان له دور كبير في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- وفرة من الموارد الطبيعية في روسيا، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة، والتي تمثل حصة كبيرة من صادراتها، حيث في سنة 2012، استحوذ قطاع النفط والغاز 16% من الناتج المحلي الإجمالي، و 52% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات[3]؛
- تحرير قطاع التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على الصادرا والواردات؛
- الانفتاح بشكل كبير على العالم الخارجي من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ودول البريكس وعقد العديد من الاتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة و دول العربية؛

[1] http://www.economist.com/

[2] LEDENEVA A.,*Russia's Economy of Favours: Blat*, Networking, and Informal Exchange, Cambridge University Press,1998.

[3] GRACE J.D. ; *Russian Oil Supply. Performance and Prospects*, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford University Press,2005.

- كما أن انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة أدى الى زيادة تدفق الاستثمار للدولة وللتوضيح أنظر الشكل رقم 21.

الشكل رقم 21 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار.

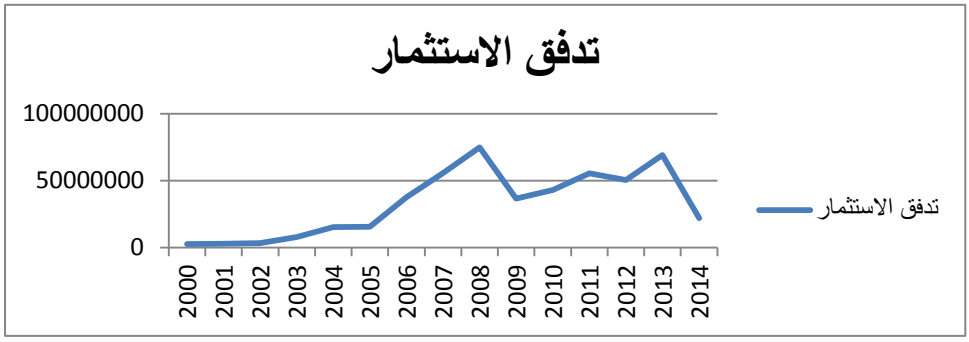

Source : http://data.lesechos.fr/pays

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفق الاستثمار في روسيا متزايد وبشكل مستمر، كما قد تحسن ترتيب روسيا كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في العالم، حيث تحصلت على المرتبة العاشرة في سنة 2007، والوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا الشرقية. ويعزى هذا التدفق الكبير للاستثمار في روسيا الى توفير مناخ ملائم للمستثمر الاجنبي من خلال صياغة قوانين من شأنها جذب المستثمر الاجنبي والحد من هجرة رؤوس الاموال المحلية وتوفير البنية التحتية والنقل والاتصالات اصلاح المنظومة المصرفية وقطاع البنوك ونظام الصرف؛

وفي نفس السياق قامت روسيا بإنشاء ما يسمى **بصندوقالاستثمار الروسي المباشر**، وهو صندوق برأس مال 10 مليار دولار أمريكي تأسس في عام 2011 من قبل الحكومة الروسية لجعل الاستثمار في الأسهم في المقام الأول في الاقتصاد الروسيحيث أن هدف الصندوق هو العمل بمثابة محفز للاستثمار الأجنبي المباشر والموهبة والتقنيات إلى روسيا من خلال جذب شركاء رائدين في الاستثمار الدولي المشترك[1]. بالإضافة الى الأهداف التالية:

- جمع المعلومات حول الفرص الاستثمارية في المناطق الروسية، وأدوات وآليات الدعم الحكومي، فضلاً عن تطوير المشاريع، والصناعة وغيرها من القطاعات.
- تشجيع الخبرات الإيجابية للمستثمرين الأجانب الذين استثمروا بالفعل في مشروعات في روسيا؛
- تنسيق مشاريع الاستثمار الهامة مع السلطات الاتحادية والإقليمية في روسيا وخارجها على حد سواء؛
- إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع الاستثمارية بما في ذلك تصاريح الاستثمار والمشاريع المنجزة بمشاركة المستثمرين الأجانب؛
- إعلام المناطق حول مصادر التمويل الممكنة؛

[1] https://rdif.ru/Eng_Index/

- إبلاغ المستثمرين المحتملين المستهدفين والجهات المعنية حول المبادرات الاستثمارية في المناطق الروسية؛
- إعداد وتنسيق أهداف مشاركة المناطق في الأحداث والمعارض ذات الصلة بالاستثمار العام الأقاليمة والروسية والدولية، فضلاً عن عروض المشرويع الاستثمارية؛
- تقديم الدعم للمشروعات التي تتناسب لاستهداف المستثمرين الأجانب؛

ومن المتعارف عليه أن زيادة عائدات النفط توفر فرصا أكبر للاستثمار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث تساهم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والشكل رقم 19، يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في روسيا.

الخاتمـــة

أسفرت الدراسة التطبيقية عن النتائج التالية:

- أن المنظمة العالمية للتجارة هي نظام اقتصادي عالمي النشاط، ذا شخصية قانونية مستقلة ويعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي. كما أن واقع تعامل الدول محل الدراسة (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، البرازيل)، في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطرافقد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها أنظمتها التجارية والتي تتفق مع ما جاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- وفي نفس الإطار وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري والتضخم والنمو الاقتصادي في كل من الامارات والبرازيل والسعودية وذليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات. وهذا بدوره يرجع إلى القوانين والتشريعات التي قامت بها هذه الدول لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها بالإضافة إلى برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل الاستهلاك والاستثمار وتحسين وتنويع الصادرات والواردات مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- كما قد وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في الميزان التجاري والنمو وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في روسيا في المدى الطويل. ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في روسيا.وهذا بدوره يعود الى اقتناع دولة روسيا أنه لم يعد لأي دولة البقاء على الهامش بل يجب الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا بعد صياغة استراتجية لتنمية قطاعاتها الاقتصادية حتى يكون هذا الاندماج لصالحها.

الفصــل الثالث

الفصل الثالث : الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري من خلال تجارب الدول النفطية

يتمتع الاقتصاد الجزائري كغيره من دول النفطية، بمجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن معظم اقتصادات الدول النامية، يأتي في مقدمتها اتباع الاقتصاد الحر، والاعتماد المتزايد على النفط بالإضافة الى تبني سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا توجت بإبرام اتفاق مع الاتحاد الاوروبي. وعلى الرغم من نجاح الجزائر من خلال اعتمادها على النفط في تسجيل بعض التحسنات في مؤشراتها الاقتصادية إلا أنها ضلت تواجه مشكلة خطيرة في هيكلها الاقتصادي بسبب الاعتماد المتزايد على النفط و عدم التنويع الاقتصادي.

وأمام هذا الوضع تسعى الحكومة الجزائرية الى تبني استراتجيات تعمل على تنويع مصادر الدخل و كذلك اقتنعت الحومة الجزائرية أنه لم يعد لأي دولة في العالم البقاء على الهامش بل يجب الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من أجل الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي ونقل التكنولوجيا.

وعلى هذا تقدمت الجزائر كغيرها من الدول بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث كانت سباقة عن غيرها في تقديم طلب العضوية للجات سنة 1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996، لما قدمت المذكرة المساعدة حول النظام الاقتصادي والتجاري الجزائري، وطلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومند تلك الفترة وحتى الآن والجزائر تطالب بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ولكن بدون جدوى وعلى هذا الاساس نطرح مجموعة من الاسئلة وهي : ما هي أهم أسباب تأخر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة؟ وهل حضرت الجزائر نفسها لهذا الانضمام؟ ماهي أهم الدروس التي تستفيد منها الجزائر من تجارب الدول النفطية في مجال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتنويع مصادر الدخل حتى يكون هذا الانضمام في صالح الاقتصاد الجزائري؟ سنقوم بالاجابة عن هذه الاسئلة من خلال التعرض للمباحث التالية :

المبحث الاول: رؤية للاقتصاد الجزائري وهو على مشارف الانضمام إلى OMC؛

أولاً: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛

ثانياً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة؛

ثالثاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثاني :الدروس المستفادة من تجربة الدول النفطية للاقتصاد الجزائري؛

أولاً: ضرورة الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة؛

ثانياً: اصلاح بيئة الاستثمار؛

ثالثاً: العمل على تفعيل وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية؛

رابعاً: ترقية القطاعات خارج المحروقات؛

المبحث الاول: رؤية للاقتصاد الجزائري وهو على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجزائر كغيرها من دول النفطية، تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث كانت سباقة عن غيرها في تقديم طلب العضوية للجات GATT سنة1987[1]، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996 لما قدمت المذكرة المساعدة حول النظام الاقتصادي والتجاري الجزائري، وطلب رسمي للانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف[2]، ومند تلك الفترة وحتى الآن والجزائر تطالب بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.

في هذا الإطار هناك العديد من الأسئلة حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ولعل من أبرز هذه الأسئلة لدينا : ما هي أهم أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة؟ هل حضرت الجزائر نفسها لهذا النظام التجاري المتعدد الأطراف مثل ترقية القطاع الصناعي والزراعي والخدمي؟ أم أنه لا تزال تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي؟. والإجابة عن هذه الأسئلة ستكون من خلال التعرض الى المطالب التالية.

أولاً: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الجزائر مثل الدول النفطية السابقة الذكر، قامت بوضع مجموعة من البرامج لإصلاح اقتصادها وجعله قادرة على المنافسة الأجنبية، وهذا من أجل تحقيق اكتفاء في السوق المحلي والاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، ولعل أبرز هذه البرامج لدينا :

I.بدأ برنامج الخصخصة:

لتحقيق هذا الغرض قامت السلطات الجزائرية بخوصصة مؤسساتها العمومية وفق المرسوم الرئاسي95-22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 95-12 وبدأ في تنفيذ هده العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات وفي نهاية سنة 1996 تسارعت وتيرة حل لشركات و خوصصتها بعد إنشاء خمس شركات جهوية قابضة كما تواصلت عملية الخوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية و هدا في شهر أفريل 1998[3].

وفي سياق تسهيل مهمة الخوصصة تم إصدار أمر أخر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، وبهذا الأمر أصبح ينظم عمليات الخوصصة في الجزائر.

II. تحرير التجارة الخارجية:

إن عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر مرت بالعديد من المحطات وهذا بدأ من سنة 1989، حيث قامت بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير نظامها التجاري، فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة

---

[1]ABBAS Mehdi,*L'accession de l'algerie a l'omcl'accession de l'*algerie *a l'*omc *entre ouverture contrainte et ouverture maitrisee*,Laboratoire d'économie de la production et de L'intégration international, NOTE de TRAVAIL Grenoble CEDEX 9 - France, N03/2009,p.3.

[2]نا صر دادي عدون منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ورقلة العدد الثالث، 2005، ص ص 70-73.

[3]محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص.5.

لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وأدخل قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 نظاما يضم شركة الامتياز و شركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد كبير في إلغاء احتكارات الاستيراد.

والهدف هنا هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية[1]، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي[2].

كما أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 94-20 والتي بموجبها أصبح كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري والمسجل في السجل التجاري، مع إمكانية الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد وظف إلى ذلك أن هذه التعليمة جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة خاصة لعملية تمويل الواردات كما أزالت الحدود الدنيا المفروضة على أجال سداد ائتمان المستوردين إضافة إلى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل، وتتمثل هذه الشروط والواجب توفرها في العون الاقتصادي فيما يلي[3]:

- القدرة على السداد أي حيازة خزينة معتبرة من العملات المحلية.
- الاحتراف، و يقصد بهذا الأخير مدى قدرة المتعامل الاقتصادي على إيجاد أحسن السلع على مستوى السوق الدولي واستيرادها بأحسن الأسعار في ظروف حسنة من حيث الاستقبال والنقل والتخزين.

ونشير أيضا، إلى أنه في ظل الإصلاحات تم إلغاء الحظر على الواردات تماما في منتصف 1995 وعلى جانب الصادرات تم كذلك، إلغاء تقريبي على كل الحظر السابق حيث أنه في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية كما عرف النصف الأخير من عشرية التسعينيات إنشاء العديد من الصناديق والهيئات والوكالات التي تصب كلها في مجرى واحد يقود حسب أهدافها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال انجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصديرية ودراسة أسعار الصرف.

وتشجيعا لذلك قامت السلطات حسب قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات. ومن أجل كذلك زيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50% سنة 1996 ثم 45%سنة 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40%هذا وقد قام الإصلاح التعريفي الأخير سنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية والتي كان من نتائجها أن أصبحت التعريفة الحالية تمتاز بانخفاض عدد النسب التعريفية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها وتوالت النصوص القانونية المنظمة والمعدلة لقطاع التجارة الخارجية.

حيث صدر الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19-07-2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير السلع وتضمن تسهيلات للعمليات التجارية وفي نفس التاريخ صدر الأمر

[1]M.E Benissad,*L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb*, OPU. Alger 1999. P.49
[2] NAHHIDA M. Bouzidi, *La Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur*,Revue de I.S.E N°4.1992, p.66.
[3] Opcit. P.66

رقم 03-02 المؤرخ في 19-07-2003 المتعلقة بالمناطق الحرة تشجيعا للاستثمار. بالإضافة إلى إقامة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي نفس الإطار ومع انضمام الجزائر إلى التجارة العربية الحرة سنة 2008، أين تم تطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل في تنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ. وهذا بموجب اتفاق التجارة الحرة العربية.

III. برنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي :

لقد قامت الجزائر في إطار تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي بتقديم جملة من الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب، حيث هذه التحفيزات كانت مقدمة ومنظمة في شكل قوانين وهي موجهة للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب على حد السواء، وهذا بدءا من القانون رقم 63_277 والذي جاء في مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية نتيجة للتخريب الذي تعرضت له المنشات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية من طرف المستعمر، وعلى هذا رفض المستثمرين الاستثمار في الجزائر[1]، وقد جاء هذا القانون بامتيازات يستفيد منها المستثمرين ومنها[2]: إمكانية تحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية وهذا التحويل حر للأموال المتنازل عنها والحماية الجمروكية، التدعيم الاقتصادي للإنتاج.

ثم جاء القانون رقم 66_284[3] و هذا تزامنا مع انتهاج الجزائر إستراتجية تنموية واقتصادية واجتماعية اتسمت باستيلاء الدولة وسيطرتها على جميع القطاعات ووسائل الإنتاج، وإنشاء مؤسسات وطنية عمومية، وكانت هناك إصلاحات جبائية تمثلت في توسيع مجال تدخل القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ورفع العراقيل التي تحد من تطويره والمساواة الجبائية، وإمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية، وضمان ضد التأميم.

وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 90_10 والمتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أريل 1990 وهذا من أجل تكملة مسيرة لإصلاحات الاقتصادية ودعا إلى : حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، وإمكانية أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا والسماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال[4]. بالإضافة إلى إصلاحات جبائية تتماشى مع قواعد اقتصاد السوق وجعل الجباية وسيلة بيد دولة من أجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة.

ثم جاء المرسوم التشريعي رقم 93_12[5]والمتعلق بترقية الاستثمار، بعدة امتيازات يستفيد منها المستثمرين و منها: الإعفاء من ضريبة نقل الملكية العقارية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار، تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% فيما يخص عقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

---

[1] القانون رقم 63_277 المؤرخ في 23 جويلية 1963 والمتعلق بقانون الاستثمار، العدد8،1963.

[2] محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية،الجزائر،1989،ص91.

[3] الأمر 66_284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمار، العدد80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

[4] حمدي فلة حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص335 ص336.

[5] المرسوم التشريعي رقم 93_12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتدءا من تاريخ الحصول عليها والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز المشروع، تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% على الرسوم الجمروكية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. كما نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد" يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار[1].

ثم جاء الأمر 1_3 والمؤرخ في 20 أوت 2001[2]، و قد نص على جملة من الحوافز الجبائية والتي يمكن للمستثمرين الاستفادة منه، ومن هذه الحوافز لدين: الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ثم أتبع الأمر 1_3 بتعديل أخر في سنة 2006 من خلال الأمر 6_8، والذي جاء بمزايا أخر للمستثمرين ولعل من أبرزها لدينا[3]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع المستوردة أو المحلية والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حقوق الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- إعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي وهذا في مرحلة الانجاز لمدة أقصاها 5 سنوات.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا عملية إشهارها القانوني.
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

كما أتى قانون رقم 5_7 والمتعلق بالمحروقات والذي دعى إلى إنشاء سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتقييم موارد المحروقات، حيث من خلال هذا القانون أعطيت بعض الرخص للاستغلال والبحث للمستثمرين الأجانب مع مزايا وضمانات وهذا ما شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر[4].

وفرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية سنة 2009 والتي تنص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية، وذلك بإعطائها أكبر حصة في عمليات الاستثمار بمعنى أن للمستثمر الجزائري الحق في الحصول على 51%على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة للدفع، ثم قانون المالية التكميلي لسنة 2013 والذي تضمن تسهيلات وضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر، وهذا في إطار الشراكة مع المؤسسات

[1] حمدي فلة حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص.337.

[2] الأمر رقم 1_3 ، المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، الصادر في 22 أوت 2001.

[3] الأمر 6_8، المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 1-3 والمتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، 2007.

[4] قانون رقم 5_7، المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، العدد 3،2005.

الجزائرية وبعد الجدل الذي أثاره قرار49/51 كما تم إقرار منح إعفاء ضريبي لمدة ثلاثة سنوات لصالح الشركات التي تضمن 100 وظيفة جديدة مباشرة عند بدء التشغيل[1].

وفي نفس الاطار أدرج قانون المالية لسنة **2015**، إجراءات جديدة تحث على الاستثمار لاسيما قطاع الصناعة في إطار مواصلة مجهودات الدولة التي تهدف الى تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد المحلي من ضمنها، الاعفاءات التي يستفيد المستثمرين من دفع الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة خمس سنوات كما تضمن أيضا لإعفاء عقود التنازل عن الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية من حقوق التسجيل ورسم الاشهار العقاري. إضافة على ذلك تخفيض التكلفة الايجارية للعقار الصناعي الى 33/1 عوض 20/1 التي كانت مطبقة عند التنازل على الاراضي التابعة للدولة التي تكون موجهة لإنجاز مشاريع استثمارية[2].

ومؤخرا وخلال الفترة **(2016-2017)**، ومن أجل تطوير الاقتصاد المحلي دعت الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الى انشاء مناطق مصغرة للنشاطات الاقتصادية، حيث جندة كافة الجماعات المحلية لتحقيق هذا المبتغى وذلك من خلال استهداف العقار الواقع خارج المحيط الحضري و الذي يتضمن أي عوائق أو نقائص من شأنها أن تعرقل تجسيد البرنامج وعلى هذا حرصت خصوصا على[3] :

- -اختيار العقارات المتواجدة بالقرب من الشبكات المختلفة (الطرقات، الكهرباء، الغاز والماء التطهير) لغرض تجنب التكاليف الباهضة للتكفل بأشغال انجاز الشبكات الاولية و كذا التوصيل بالطاقة.
- -التأكد من وجود طلب فعلي للاستثمار وكذا جاذبية المواقع التي يتم اختبارها لإنشاء المناطق المصفرة للنشات الاقتصادية.
- -منح الافضلية لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة التي تقترح استثمارات ذات علاقة مع مكنونات الاقليم والامكانيات التي يتوفر عليها هذا الاخير. وتلك التي من شأنها المساهمة في خلق منا صب شغل على المستوى المحلي.
- -إعطاء الاولوية لتجميع المؤسسات التي لها احتياجات مشتركة ونشاطات متكاملة، مما يمكن من توفير خدمات موحدة للمؤسسات وخلق تكامل بين الانشطة الاقتصادية المتجانسة.
- -الأخذ بعين الاعتبار التكامل بين الانشطة المبرمجة على مستوى المناطق المصغرة الجديدة مع تلك الموجودة بمناطق النشاطات والمناطق الصناعية عبر الوطن.

ثانياً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

انضمت الجزائر الى النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ جوان 1987، وخلال وقت انشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، تم إعطاء فرصة للدول المراقبة أو العضو في الجات لتصبع عضو كامل المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن اجراءات انضمام الجزائر في المنظمة كانت الاطول[4]. وهذا بسبب العديد من المشاكل الساسية والاقتصادية وعلى هذا سنقوم بعرض ملف انضمام الجزائر الى المنظمة من خلال المراحل التالية.

[1] حمدي فلة حمدي مريم، مرجع سبق ذكره،ص342 ص343.

[2] شتون حنان، بن ددوش قمار نضرة، العقار الصناعي كآلية لإنعاش الاستثمار المحلي و دعم الاقتصاد مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، العدد 25، جوان 2016، ص.688.

[3] المنشور الوزاري رقم 16016 المؤرخة في : 2016/11/07، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[4] ABBAS Mehdi, *L'accession de l'Algérie à l'OMC. Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée*, Note de travail du LEPII, Université de Grenoble, , 2009-03,p.01.

I.المرحلة الأولى 1987-1998:

في هده الفترة تم تقديم طلب انضمام الجزائر رسميا إلى الجات (GATT) في 1987/06/03 وفي 1987/06/17 تم تشكيل مجموعة العمل (group de travail)[1]، ولما كانت هناك صعوبات اقتصادية ومالية أدت إلى مشاكل اجتماعية، وصدور دستور 1989 ثم المشاكل السياسية مع بداية التسعينات لم ينجح ذلك المسعى، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار .[2]

حيث، انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول هي[3]:

- الولايات الأمريكية، 170 سؤلا.
- دول الاتحاد الأوروبي، 124 سؤلا حول تنازلات مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات النظام الجمركي الجبائي والمصرفي وغيرها.
- سوسيرا، 33 سؤلا، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية، ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.
- واليابان، 9 أسئلة.
- أستراليا ، 8 أسئلة.

إن الإجابة على هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، يومي 16-17 فيفري من سنة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر وكذلك الإجابة عن الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة حيث بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر أكثر من " 500 سؤالا"[4]. وبصفة عامة فقد امتدت الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

II.المرحلة الثانية1999-2001:

بدأت مفاوضات هده المرحلة سنة 1999 وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور في مختلف القطاعات ، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات مما أدى إلى تأجيلها لتاريخ لاحق و خلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني وفي نهاية سنة 2000 وبداية 2001 استفاد الخبراء الجزائريون من دورات تكوينية حول السياسة التجارية للمنظمة العالمية للتجارة و دلك بمقرها.

---

[1] رئيس مجموعة العمل الخاصة بمتابعة ملف انضمام الجزائر هو سفير الأورغواي لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد M. GUELLERMO VALLES GALMEZ

[2] نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4 ، أكتوبر 2003 ، ص.138.

[3] -صادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص.220.

[4] نور الدين بوكروح، مرجع سبق ذكره، ص.139.

III.المرحلة الثالثة :2001-2002:

هنا تقرر إنعاش الملف واستئناف المفاوضات وهكذا وضع في جويلية 2001 هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وفي شهر فيفري 2002 قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مرة ثانية مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 353 سؤال تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها المنظمة العالمية للتجارة والاستفسار عن التناقض وهل هناك رغبة من أجل إلغاء العائق أم لا[1] وفي شهر أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفة الجمركية، ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة[2].

IV.المرحلة الرابعة :2003 :

بدأت مفاوضات هده الجولة في ديسمبر 2003 بجنيف بوفد الجزائري من 28 عضوا يمثلون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعين برئاسة وزير التجارة السيد نوردين بوكروح و قد تضمن جدول الأعمال مايلي:

- تأهيل الإطار التشريعي لمنظمة التجارة العالمية.
- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

V.المرحلة الخامسة :2004-2005 :

بدأت هده الجولة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في نوفمبر 2004 حيث كان وزير التجارة نور الدين بوكروح يرأس الوفد الذي ضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزارات وقد تضمنت هده المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية و مدى مطابقتها لتشريعات و قوانين المنظمة العالمية للتجارة

حيث أعلن وزير التجارة أن الجزائر قد أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات وأصدر معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام كما تلقت الجزائر حتى نهاية 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب. وفيما يخص تكييف التشريعات فإن الجزائر خلال هذه الفترة خطت خطوة هامة، حيث أن من بين "12 نص قانوني" تم إعدادها ومناقشتها فإن "11 نص" تم الموافقة عليها من طرف أعضاء المنظمة، ولم يبقى سوى النص المتعلق بالزراعة الذي وقعه مؤخرا في بداية 2004 مجلس الحكومة ومجلس الوزراء[3].

وانتهت هده المرحلة في2005 حيث تميزت هده المرحلة بـ قيام الوفد الجزائري بقيادة وزير التجارة وزير الداخلية بوكروح المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارةفي جنيف، وتنظم البلاد إلى سلسلة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات

[1]صادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص.221.

[2]نور الدين بوكروح، مرجع سبق ذكره، ص.139.

[3].Declartion de cherif zuaf le coordinateur principale des si négociation algerienne à l'agence of ficielle, APS-D2cember le 25-01-2004.

والتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة، كما سيتناول النقاش موضوعا آخرا هو تحرير قطاع الطاقة.

المرحلة السادسة 2006-2009: صرح وزير التجارة السيد الهاشمي جعبوب يوم الإثنين 3 أفريل 2006 أن الجولة القادمة من مفاوضات الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تستأنف في شهر ماي القادم دون أن يعطي توضيحات أكثر عن محتوى الجولة القادمة من المفاوضات التي تجرى في جنيفأما في سنة 2007 ذكر وفد المفاوضين الجزائريين أن الجزائر قد تنضم خلال هده السنة و يتواصل العمل على قدم وساق لحل بعض الخلافات المتعلقة بمقاييس و تنظيمات التصدير و الاستيراد[1].

ليعرب مرة أخرى وزير التجارة الذي قاد الوفد الجزائري في المفاوضات في اجتماع مجموعة العمل حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و الذي انعقد بين 16و18يناير في جنيف عن تفاؤله لانضمام الجزائر سنة 2008، حيث أنه من بين 35 دولة بدأت المفاوضات والإجابة عن أكثر من 1500سؤال من الدول الأعضاء[2]وقد تلقت كذلك الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منها خمسة عشرة لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لا زالت مسالة انضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة.

وفي هذا الصدد وبالذات في الربع الثالث من سنة 2009، استكملت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل وأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا، وأنها لم تفعل الشيء نفسه مع الاتحاد الأوروبي ، كندا ماليزيا، تركيا، وجمهورية كوريا، وإكوادور، والولايات المتحدة والنرويج واستراليا واليابانحيث لم تستكمل المفاوضات في المجالات التالية: الشركات المملوكة للدولة، أسعار النفط، وحقوق التسويق والوجود التجاري، نظام الضرائب (ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك)، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق في الخدمات، ودعم الصادرات، حظر التجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة، وحقوق الملكية الفكرية[3].

المرحلة السابعة 2010-2016 : تميزت هذه المرحلة بتوقف والعودة للمفاوضات بين الطرفين، كما تميزت هذه المرحلة بتلقي الجزائر 100 سؤال اظافي، حيث تتعلق هذه الاسئلة بالتشريع الجزائري وتكيفه مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وأجرت الجزائر 12 جولة من المفاوضات المتعددة الاطراف والتي سمحت بمعالجة أكثر من 1900 ملف يتعلق بالمنظومة الاقتصادية الوطنية[4].

كما عقدت الجزائر أكثر من 120 اجتماعا ثنائيا مع حوالي 20 بلد، حيث توجت هذه اللقاءات بإبرام ست اتفاقيات ثنائية مع كوبا، البرازيل، الاوروغواي، سويسرا، فنزويلا والارجنتين، مع مواصلة المفاوضات مع 19 بلد عضو، حيث عرفت هذه المفاضات تقدما مع 12 دولة.

---

[1] نظيم فتحي ، الجزائر قد تنظم للمنظمة العالمية للتجارة 09-07-2008 على الموقع:http//www.maghrebia .com

[2] جولة مفاوضات جديدة بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية 09-05-2009على الموقع:www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arabe4936

[3] ABBAS Mehdi,L'accession à l'OMC. Quelles stratégies pour quelle intégration à lamondialisation ?,Confluences Méditerranée, Distribution électronique Cairn.info,2009/4 (N°71), p103.

[4] بختي بلعايب، ليست للجزائر أية مصلحة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، تصريح وزير التجارة الى وكالة الانباء الجزائرية بتاريخ :2016/04/4.

وتبقى المفاوضات نفسها خلال سنوات 2016،2015،2016، بل الذي يغير هو رئيس مجموعة العمل المتكفل بملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة. وهذا نتيجة مجموعة من الاسباب وهي[1]:

1. عدم اغتنامالفرصة في الوقت التي تم فيه تحويل الجات الى منظمة التجارة العالمية وبالذات في جوبة الاوروغواي ، أين أعطيتالفرصةللدولالمراقبةأوالمنظمةإلىاتفاقيةالجاتلتصبحعضواكاملافيمنظمةالتجارةالعالمية. حيث أيبلديرغبفيالانضماملمنظمةالتجارةالعالميةأنيفعلذلكبموجبالمادةالثانيةعشرةالتيتنظمالانضمام . والحكومة الجزائرية أنداك لمتصدقعلىاتفاقاتمراكشلإنشاءمنظمةالتجارةالعالمية مع العلم أن الجزائر كانت طرفا في الجات منذ سنة 1987[2].
2. غياب إستراتجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط و ارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الاروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة.
3. عدم إعطاء المفوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على التغليب السياسي على الخبير والاعتبارات الايدولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي ويعطي الألوية للاعتبارات السياسية وهو ذات المعطى الذي كانت حاضرة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
4. من أهم العوائق التي حال دون الانضمام، الترسانة القانونية في الميدان التجاري والتي بقيت متأخرة ولا تساير مع العصرنة في هدا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام والشروع في التحرير الاقتصادي في حين أهمل الإصلاح التشريعي.
5. إن عدم تحديد أي برنامج واضح و عدم دقة المعطيات لاسيما الإحصائيات إضافة إلى عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وكدا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.
6. احتكار قطاع التجارة الخارجية و هدا الأمر يتنافى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود.
7. لم تتناول اتفاقيات الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج ولدا رأت أن انضمامها للاتفاقية في وقت سابق لا يخدم مصالحها.

---

[1] أنظر كلا من :

- ABBAS Mehdi, *Le processus d'accession a l'OMC : une analyse d'économie politique appliquée a l'Algérie*, Communication à la Journée d'études internationale, « Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC », Constantine, 22 novembre 2008,p.12.

-جلاطو جيلالي، تحديات و رهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري ، المجموعة البرلمانية مجتمع السلم, الجزائر، العدد الأول، جويلية 1998، ص ص 69-71.

[2] ABBAS Mehdi,*L'accession à l'OMC. Quelles stratégies pour quelle intégration à lamondialisation* op cit pp.102-104.

8. عدم وجود إستراتجية جديدة لإعادة النظر في القطاعين الصناعي والزراعي أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.
9. عدم توفر عامل الكفاءة لدى المكلف بالتفاوض مع مسؤلي المنظمة العالمية للتجارة.
10. تسعيرالغازالمزدوجهو أحدالقضاياالخلافيةبيناعضاء المنظمة العالمية للتجارة (الاتحادالأوروبيعلىوجهالخصوص) والمفاوضينالجزائريين، حيثتطلبذلك ضرورةمحاذاةأسعارالغاز[1].

وعلى العموم ومن خلال ما سبق نجد أن صانع القرار الجزائري أو المفوض الجزائري غير متحكم في تقنيات التفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مما أدى إلى تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هدا من جهة، وكذلك كلما تأخرت الجزائر في الانضمام كلما زادت إجراءاته (الانضمام) تعقيدا بحكم تزايد عدد الأعضاء في المنظمة الذين يوجهون أسئلة إضافية للجزائر، خاصة تلك الدول المهتمة بالاقتصاد الجزائري

بالإضافة إلى النظرة التشاؤمية من قبل بعض خبراء الاقتصاد الجزائري وخاصة أصحاب السياسة الجزائرية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة حيث يزعم هؤلاء المعارضين أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تخدم الدول المتقدمة فقط، وهدا غير منطقي كون أن كل دولة تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها تقوم بتقديم تنازلات و التزامات مثلها مثل البلدان غير أن الدول النامية تلقى معاملة خاصة وتفضيلية ، لهدا يجب على صانع القرار الجزائري الاستفادة من تجارب الدول النامية مثل ماليزيا و جنوب إفريقيا والصين والبرازيل وغيرها من الدول التي نجحت في طلب الانضمام ومن جهة أخرى يجب على صانع القرار، وضع استراتجيات و التخطيط الجيد لتسريع عملية الانضمام. والجدول أدناه يوضح اجراءات انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم41 : تاريخ اجراءات انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

طلب الانضمام	3 جوان 1987
انشاء فريق العمل	17 جوان 1987
مراجعة (Aide-Memoire)	11 جويلية 1996-17 أكتوبر 2002
أسئلة و أجوبة	14 جويلية 1997
اجتماعات فريق العمل	1998-2002-2003-2004-2005-2008
مفاوضات بشأن الوصول الى الاسواق8 فيفري 2002-5 نوفمبر 2007	
عرض بالنسبة للسلع أ-عرض أولي ب-عرض أخير	8 مارس 2002-6 نوفمبر 2007
عرض بالنسبة للخدمات أ-عرض أولي ب-عرض أخير	8 مارس 2002-6 نوفمبر 2007
ملخص (Résumé factuel)	14 ماي 2003
مراجعة تقرير فريق العمل	22 أوت 2005-27 جوان 2006

Source /Mehdi Abbas, L'accession de l'Algérie à l'OMC. Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée, op cit, p16.

[1]ABBAS Mehdi, *L'accession de l'Algérie à l'OMC. Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée*, op cite,pp.11-12.

ثالثاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي تشكل موضوع جدل واسع فقد اختلف الآراء حول النتائج والآثار المترتبة على تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي وهذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فبالنسبة للهيئات المالية الدولية اعتبرت أن النتائج مشجعة وجد إيجابية خاصة وأن الجزائر نفدت حرفيا كل بنود الاتفاق المبرم مع هده المؤسسات كما أنها احترمت كل التزاماتها الدولية بما فيها تسديد خدمة الديون الخارجية وهذا باعتراف مدير صندوق النقد الدولي، أما بالنسبة للجزائر فقد أسفرت هذه الإصلاحات عن استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وتحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا ما يوضحه الجدول رقم 42 والجدول رقم 43 :

الجدول رقم 42: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2013.

السنوات	معدل النمو%	معدل التضخم%	الموازنة	ميزان المدفوعات	الميزان التجاري	تدفق الاستثمار%
1990	-2,2	17,9	16000	-0,22	3110	100.
1995	3,8	29,78	-147886	-6,32	200	1.26
1996	3,3	18,69	100548	-2,09	4100	0.60
1997	1,2	5,73	81472	1,16	5690	0.51
1998	4,6	4,95	-101228	-1,53	1280	2.02
1999	3,9	2,64	-11186	-2,38	3360	1.88
2000	2,2	0,34	-52961	7,57	12858	0.93
2001	2,7	4,23	184498	6,19	9192	1.03
2002	4,7	1,42	-117846	3,66	6816	1.12
2003	6,9	2,59	-235018	7,47	11078	1.57
2004	5,2	3,56	-156900	9,25	13775	1.25
2005	5,1	1,64	-385250	16,94	25644	1.54
2006	2	2,53	-707890	17,73	33157	2.00
2007	3,1	3,51	-12430,90	29,55	32532	1.43
2008	2,4	4,4	-12654,65	36,99	39819	1.29
2009	2,1	5,7	1113,701-	29,55	5900	0.73
2010	3,3	3,91	-1496,5	15,58	16580	0.80
2011	2.6	4.52	-2395,4	19,91	26242	0.00

2012	3.3	8.9	-10129	12136	20237	0.03
2013	2.7	3.9	-3155.0	136	9316	0.06

Source : construire par nous sur la base de donnée :
-Banque d'Algérie . evoulution économique et monétaire en Algérie . Rapport juin 2000 . 2008 .2010.
-Ministere des finances . évaluation économique et monétaire en Algérie . Rapport annule 2000.
-Ministère des finances . principaux indicateurs économiques et financiers Afin Décembre 2008 . 2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

1. **.معدل النمو الاقتصادي :** لقد سجل معدل النمو الاقتصادي نتائج سلبية وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990-1994 وهذا بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني خصوص اتجاه استعمال العملات الصعبة الشيء الذي صعب من الحصول على التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية ولكن بعد هذه الفترة بدأ معدل النمو الاقتصادي بتسجيل نتائج ايجابية ابتداءا من سنة 1995 حيث وصل إلى ما يقارب 3,8%وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وإلى الظروف المناخية الجيدة التي سمحت بتحسين المردود الفلاحي مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام من 15% سنة 1995 إلى21,5%سنة 1996.

غير أن النمو المسجل في الناتج عاود الانخفاض سنة 1997 الى حوالي 1,2% وهذا بسبب الضعف المسجل في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي ليرتفع مجدد سنة 1998 إلى حوالي 4,6% وهو ما يتوافق وأهداف الاتفاق وبعد هده الفترة عرف معد النمو الاقتصادي نوعا من الاستقرار النسبي حيث بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3,37% خلال الفترة 1999-2002 ليعاود الارتفاع سنة 2002 إلى ما يقارب 4,7% ثم6,9% سنة 2003 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة والتي حققها الاقتصاد الجزائري وهذا بسبب الارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية وبعد هده الفترة سجل معدل النمو نتائج بنسب متدبدبة خلال السنوات الموالية حيث بلغ سنة 2011 إلى ما يقارب2,6%.

2.التضخم : يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الفترة التي سبقت برنامج التعديل الهيكلي تميزت بمعدلات مرتفعة للتضخم بسبب عدم إتباع سياسة نقدية صارمة في تلك الفترة حيث بلغ معدل التضخم أقصاه سنة 1992 وهو بمعدل يقدر بحوالي 31,7%.

ليعرف بعد ذلك تراجعا مع بداية سنة 1994 بفعل تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي حيث تراجع معدل التضخم من 29,14%سنة 1994الى 18,69%سنة 1996 ليصل سنة 1997 الى5,73%، حيث هذه النتيجة كانت مبهرة سجل فيها معدل التضخم قفزة نوعية في وقت كانت فيه تقديرات اتفاق القرض الموسع تتوقع معدل تضخم يقدر بحوالي 9,5%وهو ما يعني في حالة اقتصاد بعرض متصلب كحالة الاقتصاد الجزائري أن الطلب قد تعرض لتخفيض شديد و بصفة جدية[1] .ليواصل بعدها معدل التضخم انخفاض لتصل نسبته سنة 2000 إلى حوالي0.34% وهي أدنى نسبة تضخم عرفها الاقتصاد الجزائري وهذا بسبب عدة إجراءات وسياسات تقييدية اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار وتحكم في الأجور وتخفيض العجز في الميزانية و كذلك التحكم

[1] بوزيدي عبد المجيد ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص.47.

في حجم الكتلة النقدية وإتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

إلا أنه مع بداية سنة 2001 عاود الارتفاع من جديد ليصل إلى حوالي 4,23%وهذا بسبب ارتفاع الكتلة النقدية والتي بلغت نسبة نموها في تلك السنة 24,9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي وعلى الرغم من تراجعه سنة 2002 إلى 1,42% إلى أنه ارتفع مجددا خلال السنوات الموالية حيث وصل سنة 2009 إلى حوالي5,7%وبحسب تقرير صادر عن الديوان الجزائري، يرجع ارتفاع التضخم في الجزائر إلى 5.7%إلى ارتفاع أسعارالموادالغذائية بنسبة 8.23%، بينها 20.54%للمنتجات الزراعية الطازجة وارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.14%، وفي نهاية الدراسة بلغت نسبته حوالي 4,52%.

2. **.الميزانية :** لقد تركزت جهود عمليات الإصلاح الاقتصادي مند بدايتها على تخفيض عجز الميزانية العامة بصورة ملموسة و اتبعت في هذا الإطار سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وتقليصه إضافة إلى الجانب الثاني وهو زيادة الإيرادات العامة خاصة الضريبة منها كما أن انتهاج سياسة الخصخصة أدى إلى تخفيض أعباء الميزانية العامة من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه مؤسسات القطاع العام و عليه فقد اعتمدت الدولة على سياسة تقشفية صارمة مع بداية اتفاق أفريل 1994.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة سجل فائضا مع بداية التسعيناتوذلك نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض حوالي 16000 مليون سنة 1990 لينتقل هذا الفائض إلى 36800 مليون دج سنة 1991 وهو ما يمثل نسبة 4,26%من الناتج الداخلي الخام كما أن هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقل من 76200مليون دج سنة 1990 الى161500 مليون دج سنة 1991 إلا أن هدا الفائض لم يستمر حتى ظهر العجز ابتدءا من سنة 1992 ليتفاقم هدا العجز سنة 1993 ويصل إلى 162678 مليون دج وهو ما يمثل 13,67%من الناتج الداخلي الخام ويعود دلك إلى تراجع أسعار النفط اد بلغت 17,50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24,34 دولار للبرميل سنة 1990 بالإضافة إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية وخدمة المديونية الخارجية إلا أنه مع بداية سنة 1994 تقلص عجز الموازنة العامة إلى 89148 مليون دج والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية إلا أن هدا العجز زادت حدته سنة 1995 بسبب تفاقم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وثيرة زيادة الإيرادات إلا انه من سنة 1996 الى غاية 1997عرف رصيد الميزانية نتائج ايجابية.

وهذا يعني أن الحكومة قد وقفت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات وذلك عن طريق الضغط الكبير الممارس على مصاريف التجهيز وتزايد الإيرادات الجبائية ونخص بالذكر إيرادات الجباية البترولية غير إن تدهور السوق البترول سنة 1998 أدى إلى تدهور الجباية البترولية والتي تمثل في العادة 50% من مجموع إيرادات الميزانية إلا أنه خلال الفترة 1999 إلى 2011عرف رصيد الميزانية عجزا مستمر باستثناء سنة 2001 أين حقق فائضا قدره حوالي 184498 مليار دج أي ما يعادل 4,3 من ناتج الداخلي الخام وهو راجع إلى ارتفاع الإيرادات بمعدل أكبر من النفقات ويبقى أن نشير إن اكبر عجز مسجل هو في سنة 2007 أين قدر بحوالي 1243 مليار دج.

3. **.ميزان المدفوعات :**يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك نتائج متدبدبة في رصيد ميزان المدفوعات وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 ليعرف بعد ذلك عجزا حيث وصل أقصاه سنة 1995 وهي سنوات الأزمة الحاد في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر حيث قدر هدا العجز بحوالي 6,32 مليار دولار .وهذا بسبب انهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمة الديون الخارجية و مستحقات الديون القصيرة الأجل و مع نهاية سنة 1996

وبداية سنة 1997 بدأت نتائج الإصلاحات المتخذة بخصوص القطاع الخارجي تبرز من خلال الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي حقق سنة 1997 فائضا قدر بحوالي 1,16 مليار دولار والناتج أساسا عن الرصيد الموجب للميزان التجاري والذي معزه التطور الايجابي لسعر النفط أما في سنتي 1998 و 1999سجل ميزان المدفوعات عجزا قدرت قيمته بحوالي 1,53 و2,38 مليار دولار على التوالي وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات التي انخفضت بدورها من 13,889 دولار إلى 10,213 دولار سنة 1998 أي بتراجع قدر بحوالي 3,676 دولار ومع بداية سنة 2000 إلى غاية نهاية فترة الدراسة عرف رصيد ميزان المدفوعات نتائج ايجابية وهذا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات والتي صاحبها ارتفاع في سعر برميل النفط الذي انتقل من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 الى حوالي 74,95 دولار للبرميل سنة 2007 .

4. **الميزان التجاري :** فإنه بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاهنجد أن صافي الميزان التجاري قد عرف فائضا طيلة فترة الدراسة كبير إد انتقل رصيده من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ولكن في سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري من 39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 حيث كانت نتائجها سلبية على الاقتصاد العالمي بحث أدت إلى انخفاض أسعار النفط من 94,4 مليون دولار سنة 2008 إلى 61,0 مليون دولار سنة 2009

وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات الجزائرية مما أثر على الصادرات الإجمالية وهذا بدوره أدى إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري ولكن مع بداية سنة 2011 ارتفع رصيد الميزان التجاري26242 مليون دولار وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى 77,4 دولار للبرميل وعلى العموم فإن الميزان التجاري سجل نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة ، وهدا التحسن بفضل ارتفاع قيمة صادرات المحروقات الجزائرية في السوق العالمية والتي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ولكن نحن نعلم أن صادرات المحروقات تخضع إلى تقلبات أسعار النفط العالمي وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون بالصادرات المحروقات.

5. **.تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :** لقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعا ملموسا خاصة خلال الفترة (1995-2007)، فبعد ما كان منعدم سنة 1995 ارتفع إلى 0.507 مليار دولار سنة 1999، و انخفض سنة 2000 ليصل إلى 0.432 مليار دولار رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث في سنة 2001 كانت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية و المغرب و قبل أنغولا، نيجيريا والسودان. مع العلم أن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية وأسيا، فإفريقيا تبقى وجهة هامشية لهذا الاستثمار إذ تسجل 2% فقط من التدفقات

العالمية وهذا رغم الارتفاع المسجل سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 من 9 إلى 17 مليار دولار، بمتوسط نمو قدره 5% سنويا بينما تعرف الدول المتطورة متوسط نمو سنوي قدره 24%.

الجدول رقم 43 : تطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة مليون دولار

السنوات	الميزان التجاري الزراعي	ميزان الخدمات	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية
2000	2671-	1,45	3896	21935
2001	2872,23-	1,53	3323.1	19261
2002	3315-	1,18	3456	19091.2
2003	3426-	1,35	3658.2	24790.5
2004	4619-	2,01	4185.5	32935.3
2005	4375-	2,27	4347.8	26575.7
2006	4512-	2,20	4537.1	54521.2
2007	5896-	4,04	5378.6	63651.2
2008	6841-	2,65	6540.4	47454.2
2009	7043-	-	5814	41894
2010	5743-	-	8036	56185
2011	-6659	-	7324	72222
2012	-7359	-	7522	67454
2013	-7833	-	7775	62867
2014	-6754	-	8951	55085

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,صندوق النقد العربي ، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014 .

-Direction des statistique agricole est des systèmes d'information .statistique agricole ;commerce extérieur agricole année 2009.

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي :

1. **.الميزان التجاري الزراعي :**عند ملاحظة الأرقام التي سجلها الميزان التجاري من الجدول أعلاه فنلاحظ أن هذه الأرقام تظهر بشكل سلبي مما يدل على أن الميزان التجاري الزراعي في الجزائر يعاني من عجز مزمن وبشكل متزايد وهذا راجع لكون الجزائر دولة مستوردة للمواد الغذائية الزراعية وبشكل كبير وكذلك بسبب الاختلال الذي يعاني منه القطاع الزراعي وهذا

الارتفاع المستمر راجع إلى كون الجزائر مستور للمواد الغذائية الزراعية و إلى كذلك خاصة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية[1] .

2. **.الصناعة الاستخراجية** والتي تشمل كل من النفط والغاز والمعادن بكل أنواعها والفوسفات والمحاجر وغيرها حيث يشكل كل من النفط والغاز الطبيعي حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي الجزائري و المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ويتضح من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي سنة 2010 ارتفعت بنحو 56185 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 حيث سجلت القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي حوالي 41894 مليار دولار ويعود دلك إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية .كما أن نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سجلت تدتدبات حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى ما يقارب 40,77%أما في سنة 2004 وصلت إلى ما يقارب 38,6%.

ثم في سنة 2008 إلى حوالي 45,5% وفي سنة 2010 وصلت نسبة المساهمة إلى حوالي 34,7% وهذا تدبدب راجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية .

3. **. للصناعة التحويلية :** والتي تشمل صناعة مواد البناء مثل الاسمنت، الحديد الالومنيوم والزجاج والصناعات الهيدروكربونية مثل صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات بالإضافة إلى صناعة الأسمدة . ومن خلا الجدول أعلاه نجد أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية قد ارتفعت في سنة 2010 إلى حوالي 8036 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 أين بلغت 5814 مليار دولار إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تظهر بشكل ضعيف جدا مقارنة بالصناعة الاستخراجية وهذا راجع إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للجزائر التي لازالت ترتكز على الصناعات الخفيفة التي تحقق قيمة مضافة ضئيلة ومن هنا لو قامت الجزائر بتوظيف عوائد الصناعات الاستخراجية في الصناعات التحويلية لا تحسنت الصناعات التحويلية خاصة في مجال البتروكيماويات والطاقة .

4. **.ميزان الخدمات** : قد سجل نتائج سلبية طيلة فترة الدراسة وكون أن حجم الواردات من الخدمات يفوق حجم صادرات الخدمات .حيث سجل ميزان الخدمات عجز سنة 2000 وصل إلى 1,45 مليار دولار لينخفض هدا العجز سنة 2003 إلى حوالي 1,18 مليار دولار بمعدل تغطية 53,77 بالمائة ، ليعاود هدا العجز في ميزان الخدمات بالارتفاع من جديد حيث وصل إلى 4,04 مليارد‌ولار سنة 2007 وبمعدل تغطية 41,7 بالمائة وهذا بسبب تزايد تكاليف النقل البري والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها والأخص منها نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية إلى جانب تكاليف الصيانة وكدا تكاليف البعثات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية إلى غيرها من المصاريف التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

كذلك يعود هدا العجز إلى ضعف القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بالدول العالم وهذا بسبب إهمال مختلف برامج التنمية لقطاع الساحة إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني وتدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية إلى جانب كل هدا غياب ثقافة السياحة في

[1]Ministère de l'agriculture et du développement rural ; Direction des statistique agricole et des systèmes d'information revue commerce extérieur .2009.p27

الجزائر.ولتوضيح مدى مساهمة قطاع الزراعة، الخدمات، الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم 44 : يوضح مساهة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1995-2014)، الوحدة بالمائة

البيانات	نسبة مساهمة الزراعة	نسبة مساهمة الصناعة	نسبة مساهمة الخدمات
1995	10.49	50.4	39.10
2000	8.88	58.6	32.05
2005	8.01	79.70	32.20
2010	8.6	53.85	37.19
2014	11.09	45.65	43.25

Source http://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS?locations=DZ&view=chart

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة يساهم في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، حيث انتقلت نسبة مساهمة الصناعة من 50.4 بالمائة سنة 1995 الى 53.85 بالمائة سنة 2010، في حين كانت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج هي 11.09 سنة 2014 والخدمات أعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2014 وبنسبة 43.25 بالمائة.

وعلى العموم يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري الكلية سواء الداخلية أو الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، والذي بدوره يخضع لتغيرات أسعار المحروقات في السوق الدولية وبالتالي ارتفاع هده الأسعار يؤدي إلى تحسن ما، في مؤشرات الاقتصاد الجزائري وانخفاضها يؤدي إلى تدهور هذه المؤشرات سواء الداخلية أو الخارجية للاقتصاد الجزائري.

وفي نفس الإطار نجد على مستوى الاقتصاد الجزئي أن القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات قد سجلت هذه القطاعات نتائج لا تزال في مرحلة البداية، حيث تساهم في الصادرات الإجمالية بشكل طفيف عكس صادرات المحروقات التي تساهم بشكل كبير في الصادرات الإجمالية. وبالتالي هناك سؤال جوهري وهو هل انضمام الجزائر في الوقت الحالي سيكون في صالحها؟

المبحث الثاني :الدروس المستفادة من تجربة الدول النفطية للاقتصاد الجزائري

بعد أن أصبحت الإجابة على انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة من عدمه امر مفصولا فيه، ويبقى التساؤل مطروحا بعد أن قطعت الجزائر أشواطا كبيرة و أصبحنا على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، حول ما هي الانعكاسات المحتملة من وراء انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة ؟.

في دراسة[1] حول الانعكاسات المرتقبة للنظام التجاري المتعدد الأطرافعلى الاقتصاد الجزائري فضلاً عن ذلك القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي، حيث يتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك

[1]مزوري الطيب، الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للمناجمنت والاقتصاد، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص.162.

انعكاسات سلبية وايجابية للنظام التجاري العالمي الجديد على الاقتصاد الجزائري، إذ نجد أن الانعكاسات السلبية سوف تكون أشد أثرا من الانعكاسات الايجابية وهذا بسبب ضعف صادرات خارج المحروقات في الجزائر والتي تمثل إلا 2% من الصادرات الإجمالية هذا من جهة وكذلك سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الإجمالية في الجزائروبنسبة 97%.

حيث من المعلوم أن قطاع المحروقات لا يزال خارج نطاق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وهذا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها.

وعليه سوف نقدم البعض من الدروس للاقتصاد الجزائري وهو على مشارف الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال دروس مستنتجة من تجارب الدول النفطية محل الدراسة (السعودية الإمارات العربية، روسيا، البرازيل)، في الانضمام إلى هذا النظام التجاري.

أولاً: ضرورة الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة

ان اندماج الدول في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ليس خيار متاح وإنما أمر مفروض عليها، وهذا ما قامت به كل من دولة الإمارات العربية والسعودية والبرازيل وروسيا، في الانضمام إلى هذا النظام التجاري مقابل تقديم التزامات في القطاع الصناعي والخدمي والزراعي وكذلك اصلاح نظامها الاقتصادي بما يتوافق و شروط هذا النظام. وهذا لمسايرة التطورات العالمية خاصة مع ظهور ما يسمى بالعولمة.

حيث تمكنت السعودية من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق مطالب الانضمام وأصبحت بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية عضوا رسميا في 11 ديسمبر 2005، ووافق المجلس الذي يضم أنداك 148 عضوا على انضمام السعودية للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد اصلاحات جدرية في النظام الاقتصادي والتجاري وبما يتوافق وشروط المنظمة العالمية للتجارة. كما قدمت السعودية التزامات مقابل هذا الانضمام في القطاع الزراعي والخدمي والصناعي ووضع بيئة مواتية للاستثمار الاجنبي المباشر[1].

وفي نفس الإطار، وبعد سنة من انشاء المنظمة العالمية للتجارة انضمت الإمارات العربية إلى المنظمة العلمية للتجارة و بالذات في أفريل 1996، حيث يعتبر التوقيع على بروتوكول الانضمام بمثابة الخطوة النهائية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي بموجبه قدمت الإمارات التزامات والتي كانت العامل الأساسي في نجاح انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذه الالتزامات شملت مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الاماراتي[2].

وبالنسبة لدولة البرازيل فكانت من الدول المشاركة في التوقيع على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الاوروغواي المتضمنة ضرورة انشاء نظام تجاري متعدد الاطراف في سنة 1995، وعلى هذا، قدمت البرازيل جداول تعهداتها في مجال تجارة السلعوالخدمات وذلك في اختتام هذه الجولة على المستوى الوزاري في مراكش في 15 أفريل 1994. ثم صدر قرار الرئيس البرازيلي في سنة

[1]Voire;
-ABDULWAHAB Al-Sadoun, op cit,pp.3-15.
-HERTOGSteffen.,Two-level negotiations in a fragmented system: Saudi Arabia's WTO accession,Review Of International Political Economy, France, Vol. 15 , Iss. 4,2008,pp3-22.

[2] للتوضيح أنظر الى ملف انضمام الإمارات على الموقع التالي :https://www.wto.org

1995بالموافقة على انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية وجداول التعهدات التي قدمتها البرازيل في مجال السلع والخدمات[1].

كذلك روسيا الدولة الاقوى على المستوى السياسي والاكثر غنى من حيث الموارد الطبيعية، حيث اقتنعت هذه الدولة أن البقاء على الهامش لن يوفيدها، كما أنها خاضت أطول مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، حيث يعود تقديم ترشيحها إلى سنة 1993، غير أن العملية تعثرت مرارا بسبب أمور سياسية و اخرى اقتصادية. ومع تولي الرئيس الروسي فلادمير بوتين الحكم أعطى دفعة قوية من أجل انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا من خلال وضع برامج اصلاح للنظام الاقتصادي والتجاري وبما يتوافق و شروط المنظمة العالمية للتجارة في هذا الميدان[2].

وبالفعل نجحت روسيا في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر 2011 ويعكف الروس الان على دراسة الربح والخسارة من هذه الخطوة، ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات مختلفة، وسوف ينتهي احتكار المؤسسات الروسية للقطاع المصرفي وقطاع الاتصالات.

وبالتالي يجب على الجزائر الإسراع في الانضمام إلى هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف وهذا للاستفادة كغيرها من الدول من التقسيم العمل الدولي والتخصص، من خلال اصلاح المنظمة الاقتصادية والتجارية بما ويتوافق وشروط الانضمام، كذلك يجب أن تكون هذه المفاوضات اقتصادية لا سياسة مثل روسيا التي خاضت اكثر من 15 سنة في مفاوضتها والتي كانت سياسية.

ثانياَ: اصلاح بيئة الاستثمار

يجب على صناع القرار في الجزائر الابتعاد عن الاجراءات التي تجعل مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر غير مواتي للاستثمار مثل : فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية سنة 2009 والتي تنص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية، وذلك بإعطائها أكبر حصة في عمليات الاستثمار بمعنى أن للمستثمر الجزائري الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة للدفع، ثم قانون المالية التكميلي لسنة 2013[3]، بل يجب العمل على صياغة قوانين وتشريعات تتلاءم وقوانين وتشريعات النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي أصبح يحقق مكاسب للدول المستوردة له.

حيث في هذا الصدد تشير دراسة حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2003-2011)، إلى أن هناك أربع دول استحوذت على هذه التدفقات من بينها ***العربية السعودية*** التي احتلت المركز الأول وهذا بقضل قانون الاستثمار لسنة 2000[4]، والذي يهدف إلى تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد السعودي. ولعل من أهم الإجراءات التي جاء بها هذا القانون هي خفض القيود على الاستثمار الأجنبي بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين السماح للمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة السماح للشركات الأجنبية بتملك 100% من المشروع.

[1]BARBET Philippe, *L'insertion du Br´esil dans les m´ecanismes d'ouverture aux ´echanges de l'Organisation Mondiale du Commerce*, Centre d'Economie de Paris Nord – CNRS / Université Paris 13,2009,p1,p2.
[2] DOMINIC fean, op cit,pp.1-15.
[3]حمدي فلة حمدي مريم، مرجع سبق ذكره،ص342 ص343.
[4] محمد عبد الحميد محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص31.

وخفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على 30 يوم الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية و الحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية

كذلك ***الإمارات العربية*** كانت من الدول السباقة في هذا الميدان و هذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 الى أن الامارات العربية المتحدة قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب اسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات العالمية بعد تركيا و الاولى عربيا. وفي نفس الاطار ووفقا لمؤشر ادلمان لسنة 2015حصلت الامارات على المركز الاولى عالميا في الثقة بالحكومة و متانة الاقتصاد والقدرة على التحفيز والابتكار[1].

وهذا، لكون أن برامج تشجيع الاستثمار في هذه الدولة تتلاءم وقوانين الاستثمار التي وضعها هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف[2].

بالإضافة إلى ***البرازيل*** والتي تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها ازدهارا كبيرا بعد انخفاض وتيرتها لسنة 2009، وهي في ديناميكيّة انخفاض طفيف منذ سنة 2011. وبعد بلوغها 64 مليار دولار أمريكي سنة 2013، ارتفع تدفقها إلى 62 مليار دولار سنة 2014. وتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهة على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعد البرازيل حاليا رابع مستثمر بين الدول الناهضة وأول مُستثمر في أمريكا اللاتينية.

وهذا وهذا بدوره يرجع إلى القوانين والتشريعات التي قامت بها دولة البرازيل و التي تتلائم وقوانين المنظمة العالمية للتجارة لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها، بالإضافة إلى برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل الاستهلاك والاستثمار[3].

وفي نفس الاطار **نجد أن روسيا** قدا خاضت أشواطا في مجال جذب الاستثمار الاجنبي و ذلك بدأ من اصلاح النظام الضريبي والمالي، والانقال نت النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق واتباع برنامج الخوصصة، وهذا مع ما يتلاءم واتفاقية الاستثمار المرتبط بالتجارة للمنظمة العالمية للتجارة مما جعل دولة روسية وجهة للاستثمار من قبل العديد من الدول خاصة الاتحاد الاوروبي والصين.والشكل أدناه يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي في الدول محل الدراسة.

[1] http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2015-01-20-1.748613

[2]أنظر كل من :
-وزارة الاقتصاد، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة،2015.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير حول تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية 2012.

[3]Voir :
-STEPHANIE Ruest,*Le Brésil et le Mercosur* : opcit,p39.
-FOLASHADE Soule-Kohndou , opcite,pp3-9.

الشكل رقم 22 : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العينة خلال الفترة(2013-2014) الوحدة مليار دولار.

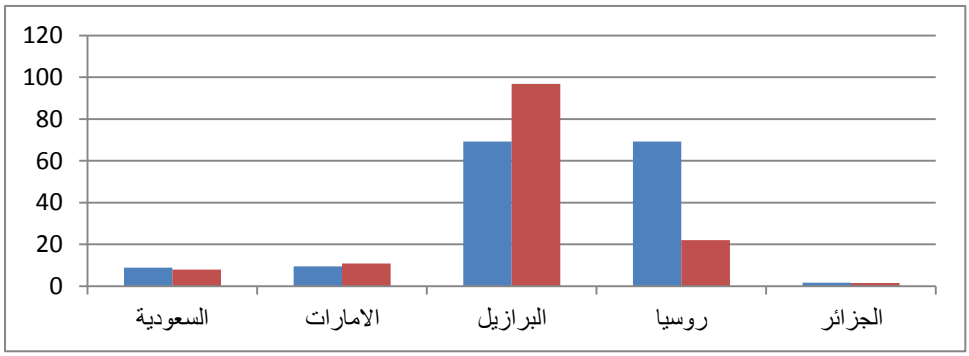

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-Banque mondiale,prespective Monde version 6.7,2016.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دولة البرازيل قد احتلت حصة الاسد في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ثم تليها روسيا والامارات والسعودية، وهذا دليل على أنه بعد انضمام هذه الدول في المنظمة العالمية للتجارة قد أدى هذا الى زيادة تدفق الاستثمار داخلها، عكس الجزائر التي احتلت ديل الترتيب و هذا بدوره دليل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال تحت تشريعات وإجراءات معقدة لا تتطابق و تشريعات المنظمة العالمية للتجارة، في مجال الاستثمار المرتبط بالتجارة.

ثالثاً: العمل على تفعيل وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية

يجب كذلك على صناع القرار في لجزائر العمل أكثر على تفعيل وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية وهذا مع الدول العربية والإسلامية، حيث تساهم التكتلات في تعبيد الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بفرضها تخفيضات كبيرة على المقاييس الحمائية بين الدول المتجاورة غالبا اكبر مما هو محقق على مستوى العالم.

كما أنها تترك الباب مفتوحا أمام الدول الجديدة التي ترغب بالانضمام إليها كما يمكن لعملية التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة أن تتعزز بوجود عدد قليل من الأطراف المفاوضة ذات الحجم الكبير مقارنة بوجود عدد كبير منها ذات الحجم الأصغر والمقصود بذلك أن الدول الأعضاء في اتفاقية إقليمية يمكنهم أن يساهموا في التخلص من القضايا العالقة أو الخلافات العميقة والمعقدة فيما بينها أثناء المفاوضات في حال توصلوا إلى موقف واضح ومحدد اتجاه هذه القضايا والخلافات تحت سقف الاتفاقية التي تجمعهم[1].

[1] ذكاء خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.110.

حيث في هذا الميدان[1] :

1. نجد أن السعودية قامت بعقد عدة اتفاقيات و منها : اتفاقية التجارة العربية الحرة عقد اتفاقية السوق المشتركة لمجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا، عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، إقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى دول المجلس الخليجي ومجموعة العشرين G20.
2. أما الإمارات العربية المتحدة فانضمت إلى منظمة التجارة العالمية و مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم.
3. أما البرازيل قامت بالانضمام إلى دول البريكس (BRICS)، والمنظمة العالمية للتجارةوإقامة تحالفات وتكتلات مع العديد من دول العالم كما أنها عضو رسمي G20 و G4ومنظمة (MERCOSUR)، وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى واوروجواى في 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا.
4. أما روسيا فانضمت إلى دول مجموعة البريكس(BRICS)، وعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي، ومع العديد من دول العربية والنجاح في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي و واحدة من الدول الكبرى في مجموعة الثماني (G8).

الجدول رقم45 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس لسنة 2012

البيان	النمو الاقتصادي المتوسط	الناتج المحلي	حجم التجارة	التضخم	البطالة
الصين	7.8	10,950.004	4,264.485.05	2.6	4.5
الهند	3.9	5,140.977	1,018.023.96	9.3	3.6
روسيا	3.4	23,503.998	104.608.39	5	5.5
البرازيل	0.9	14,580.859	598,646.53	5.4	6.1

Source:Banque mondiale

من خلا الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من البرازيل وروسيا قد سجلو نتائج ايجابية في المؤشرات الاقتصادية وبالأخص متوسط النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وزيادة حجم التجارة

[1] أنظر كل من :
علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان 1989،ص ص.110-111.
-BRIC (2009):BRIC's Joint Statement on Global Food Security. June 16, 2009, Yekaterinburg. URL: http://archive.kremlin.ru/eng/text/docs/2009/06/217964.shtml
- ALESSANDRA ,. Lima Neves, *Le marché commun du Cône Sud (MERCOSUR / MERCOSUL),* Les Notes d'information de l'Observatoire des Amériques, L'intégration dans les Amériques, Dernière mise à jour : 24 février 2003 ; http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/03-MERCOSUR.pdf.

الخارجية. وهذا نتيجة العديد من العوامل التي استفدت منها الدولتان باعتبارهما جزء من مجموعة البركس، ومثلا على ذلك أن بلدان مجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، قد احتلت مركز الريادة، بين البلدان المستثمر الناشئة، في مجال مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر.

وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصاديات الخمسة من 7بلايين دولار في عام2000إلى145بليون دولار في عام2012، مُشكّلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي، وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باطراد[1].

الجدول رقم 46 : النمو والتبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012 الوحدة مليون دولار

البيانات	الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدخل القومي	ميزان التجارة	التباد التجاري
الامارات	383.799	46.44	42.060	405.583
البحرين	30.362	25.4	9.061	36.830
السعودية	711.050	24.3	232.808	543.994
عمان	78.111	21.5	24.020	80.256
قطر	192.402	104.9	106.974	158.996
الكويت	183.203	56.05	87.249	141.783

المصدر : لمحة احصائية، مجلس التعاون الخليج، الامانة العامة، العدد الرابع، مارس 2014.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل من الامارات والسعودية قد سجلو مؤشرات ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي وميزان التجارة وفي نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا بدوره يعود الى زيادة حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول العالم، حيث في هذا صدد قفز حجم التبادل التجاري من 137.9 مليار دولار سنة 1984 الى 1.4 تريليون دولار في سنة 2012 أي بنسبة زيادة قدرها 915، الامر الذي يعكس أهمية دول المجلس في التجارة الدولية و بالتالي الثقل الذي تمثله اقتصاديات دول مجلس على المستوى العالمي.

رابعاً: ترقية القطاعات خارج المحروقات

كذلك لتفادي الجزائر الانعكاسات السلبية للنظام التجاري المتعدد الأطراف على الاقتصاد الجزائري يجب عليها إعطاء الاعتبار وترقية الصادرات خارج المحروقات كالزراعة، الصناعة الخدمات. فالمتتبع للاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي يجد أنه اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات النفط والغاز، و نحن نعلم أنه لم يتم إدراج قطاع النفط و الغاز ضمن بنود المنظمة العالمية

[1] امال تخنوت، بلال بلاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة حول ملتقى : "الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية، جامعة باتنة، يومي : 18 و19 نوفمبر 2011، ص.18.

للتجارة و هذا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى هذا النظام، محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها[1]

حيث أن النظام التجاري المتعدد الأطراف، إستراتيجية تسعى من خلالها الدول إلى اندماج أسواق العالم جميعا في مجال تجارة السلع والخدمات وحركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال تكنولوجيا المعلومات، على أساس من نظام اقتصاد السوق الحر الذي يفتح المجال واسعا أمام الفرص الاستثمارية للاستفادة من المزايا النسبية و هذا ما حققته دولة السعودية والإمارات العربية وروسيا والبرازيل في جلب عدد كبير من رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات غير النفطية. لذا على الجزائر أن تعد إستراتجية واضحة المعالم للولوج إلى هذا النظام.

وهذا من خلال وضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات على النحو الذي يقلل حجم الفجوة لمنتجات هدا القطاع و يخفض كميات استراده من الخارج، ورسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع خارج قطاع المحروقات بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للإنتاج المحلي و ما يرتبط ذلك من حصيلة للرسوم الجمركية و الرسوم الإضافية الأخرى.

[1] مزوري الطيب، مرجع سبق ذكره، ص147.

الخاتمـــة

في ضوء ما سبق ومن خلال عرض لأهم الدروس التي تجنيها الجزائر من تجارب الدول النفطية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- تبني الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي جاء نتيجة الاختلالات التي عرفتها أسعار النفط خاصة في سنة 1986، والتي أدت إلى بروز مشكل خطير في الهيكل الاقتصادي للدولة بسبب الاعتماد المتزايد على النفط، لتمويل الانفاق الاستثماري والاستهلاكي.
- وأمام هذا الوضع تبنت الجزائر كغريها من الدول النفطية إستراتجية تعتمد على ثلاث مداخل مهمة، أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي بالإضافة عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع مختلف دول العالم وهذا قصد الاستفادة من خبرات دول العالم خاصة الدول المتقدمة.
- كما توصلنا إلى أن المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة عرفت مسار طويل حيث عقدت الجزائر مع المنظمة 12 جولة دون تحقيق أي تقدم وهذا بسبب النظرة التشاؤمية من قبل بعض خبراء الاقتصاد الجزائري وخاصة أصحاب السياسة الجزائرية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة حيث يزعم هؤلاء المعارضين أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تخدم الدول المتقدمة فقط، وهدا غير منطقي كون أن كل دولة تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها تقوم بتقديم تنازلات و التزامات مثلها مثل البلدان غير أن الدول النامية تلقى معاملة خاصة وتفضيلية ، لهدا يجب على صانع القرار الجزائري الاستفادة من تجارب الدول النامية مثل ماليزيا و جنوب إفريقيا والصين والبرازيل وغيرها من الدول التي نجحت في طلب الانضمام ومن جهة أخرى يجب على صانع القرار، وضع استراتجيات و التخطيط الجيد لتسريع عملية الانضمام
- وقصد تسريع عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتفادي الاثار السلبية من جراء الانضمام في المنظمة، يجب الاستفادة من تجارب الدول النفطية محل الدراسة (السعودية، البرازيل الامارات العربية المتحدة، وروسيا)، خاصة من حيث اجراءات الانضمام وتنويع مصادر الدخل الوطني وخاصة برامج جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

خاتمة الباب

من خلال التعرض إلى الباب الثاني بعنوان دراسة قياسية حول أثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النفطية، دروس للاقتصاد الجزائري تم التوصل الى العديد من النتائج و هي :

أن واقع تعامل دول النفطية والتي من بينها دولة السعودية والإمارات العربية والبرازيل وروسيا في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف. قد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها قطاعاتها التجارية والتي تتفق مع ما جاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما توصلنا الى أن الدول محل الدراسة، أعدت استراتجية تنموية تعتمد على ثلاث مداخل مهمة وهي :تشجيع الاستثمار الاجتبي، تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي والانضمام الى بيئة الاعمال الدولية عن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من أجل الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط وفي نفس الوقت تنويع مصادر الدخل الوطني.

وفي نفس الإطار وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي في كل من الامارات والبرازيل والسعودية ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغير التابع وهو الانفتاح التجاري والمتغيرات المستقلة وهي : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، النمو الاقتصادي، التضخموهذا بدوره يرجع إلى القوانينوالتشريعات التي قامت بها هذه الدول لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها بالإضافة إلى برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل الاستهلاك والاستثمار.وتحقيق التنمية.

كما قد وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في الميزان التجاري، النمو، تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في روسيا في المدى الطويل. ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في روسيا.

كما تم التوصل الى أن الاقتصاد الجزائري لايزال يعتمد على قطاع المحروقات لتمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وفي نفس الوقت تم التوصل الى أن ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، لا يزال قيد المفاوضات والتي فاقت 30 سنة بدون تحقيق أي تقدم وهذا بسبب تعقد النظام الاقتصادي والتجاري الغير متوافق وتشريعات المنظمة، هذا من جهة ومن جهة أخرى العراقيل السياسية من قبل صناع القرار في الجزائر.

وعلى هذا الاساس، وبما أن الجزائر دولة نفطية فيجب عليها الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال الانفتاح والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي نفس الوقت الاستفادة من برامج هذه الدول في مجال تنويع مصادر الدخل. و لكن قبل هذا يجب وضع إستراتجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات، حتى تكون أثار هذا النظام التجاري في صالح الاقتصاد الجزائري.

الخاتمـــة العامـــة

“le plus important n’est pas ce que nous avons
fait mais ce qui nous reste à faire”

HERVÉ DESBOIS

"تذكيرا بموضوعنا والذي هو بعنوان: تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري".

حيث في هذا الإطار، أصبحت متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا وأشد تكلفة، وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (8) جولات من المفاوضات الشاقة عبر نصف قرن (1947-1994) حتى نجحت في الاتفاق على إنشاء نظام تجاري عالمي يعظم لها المكاسب التجارية ويحقق لها النفاذ إلى الأسواق، ولدى فإن الدول المتأخرة مطالبة بالانصياع لأحكام هذه الإتفاقيات وتقديم الإلتزامات وخوض مفاوضات طويلة وشاقة،.كما تنبع أهمية عضوية منظمة التجارة العالمية من أهمية ووزن المنظمة، إذ تضم في عضويتها دولا تسيطر على حوالي 89% من إجمالي التجارة العالمية، و90% من الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا بدوره دفع العديد من الدول إلى طلب العضوية في هذه المنظمة العالمية للتجارة.

ومن بين هذه الدول، توجد دول لها وجه الشّبه في هيكلتها الاقتصادية: يمثّل حالياً ومستقبلاً إنتاجها وصادراتها من المحروقات نسبة عالية أو في تزايد كبير.حيث تبنت هذه الدول سياسة تجارية أكثر انفتاحاتوجت بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.

من هذا المنطلق هدفت الدراسةالإجابة على الإشكالية المتمثلة في **"ما هي العوامل التي ساعدت الدول النفطية في الاندماج إلى منظمة التجارة العالمية؟**،من خلال إختبار الفرضيات المُصاغة. ولكي تُحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها، وتُجيب على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ست فصول(06):

حيث تعرفنا في **الفصل الأول**. بأن التجارة الدولية تعد عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها الفعال في ترقية الصادرات ونشر المعرفة التكنولوجية بين الدول، وهذا ما لمسناه في المبحث الأول والثاني من خلال التطرق إلى نظريات التجارة الدولية بدأ من النظريات الكلاسيكية إلى غاية النظريات الحديثة. وكذلك في المبحث الثالث الذي خصص لدراسة تطور السياسات التجارية، حيث تبين من خلال هذه السياسات والأساليب أنها تتغير تبعا لظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات حيث في البداية وجدنا أن حرية التجارة الدولية هي التي كانت سائدة خاصة في حقبة الثورة الصناعية، لكن سرعان ما أعادت العديد من الدول توجيه سياساتها التجارية نحو الحماية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تلونت السياسات التجارية ما بين الحماية والحرية تبعا لظروف كل دولة وحاجياتها وهذا كان مجمل ما تم التطرق له في المبحث الثالث وبالأخص الرابع عند التطرق إلى المعايير والاشتراطات البيئية والتي أصبحت تسمى اليوم باسم السياسات التجارية الجديدة أو الأساليب الحمائية الجديدة.

أما**الفصل الثاني، والثالث** توصلنا الى أن النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، قد تطور بشكل سريع من خلال الجولات العديدة التي عقدت في إطار اتفاقية الجات. وبمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993، التي تعرف بجولة أوروغواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة أخذت على عاتقها مهمة الإشراف والرقابة على تنفيذ اتفاقيات أوروغواي، وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء و العمل على إزالة كافة العوائق بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية التي تحول دون حرية التجارة العالمية.

ومنــه أمكــن، القــول أن المنظمــة العالميــة للتجــارة هــي منظمــة اقتصــادية عالميــة النشــاط ذات شخصــية قانونيــة مســتقلة وتعمــل ضــمن منظومــة النظــام الاقتصــادي العــالمي الجديــد علــى إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل.

كما أنه ما يميز هذه المنظمة، أنها قد أعطت الضوء الأخطر لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليميةوهذا في جولة الاوروغواي، وبالضبط المادة 24 والمادة 5، أين تم صياغة مبدأ يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، أن يشكل اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي وهذا لغرض تحرير أكثر لتدفق السلع و الخدمات ما بين هذه الدول.

أما في **الفصل الرابع** تطرقنا إلى عرض تجارب الدول محل الدراسة في مجال الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث توصلنا أنه نظرا لأهمية هذه المنظمة العالمية للتجارة، في تحرير التجارة الخارجية وفق عدة قواعد ومبادئ، سارعت مختلف الدول للانضمام إليها حيث وصل عدد الدول الأعضاء إلى 164 دولة سنة 2016، وبما فيها الدول النامية والتي منها الدول النفطية محل الدراسة (السعودية، روسيا، الامارات البرازيل) التي اعتبرت أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو أمر لابد منه للاستفادة من التقسيم الدولي للعمل خاصة في ظل المعاملة الخاصة التي تمنحها المنظمة للدول النامية. حيث انضمت البرازيل في المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 والامارات 1996، وانتضمت السعودية سنة 2005، أما روسيا في ديسمبر 2011.

كذلك تم التوصل إلى أنه نتيجة التقلبات العالمية في أسعار النفط، مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وما نتج عنه من أثار سلبية على الموازنة وميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار. دفع هذا هذه الدول إلى تبني إستراتجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز النشاط الاقتصادي من خلال النقاط التالية وهي :

- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- خصخصة الخدمات الحكومية و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا، و إيجاد فرص عمل، و تحفيز الاقتصاد المحلي.
- الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال عقد اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف.

ونتيجة لهذه البرامج التنموية حققت هذه الدول الأربع نوع من التحسن في مؤشراتها الاقتصاديةكإستهداف التضخم، تحسين مستوى المعيشة، انتعاش الأسواق المحلية، الصمود في وجه الصدمات الخارجية. و بالتالي قد ألقى هذا الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها قطاعاتها التجارية والاقتصادية والتي تتفق مع ما جاء في تشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة

وفي **الفصل الخامس**، تم عرض النموذج القياسي الذي تمكنا من خلاله قياس أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة للدول محل الدراسة على بعض المتغيرات الاقتصادي لمعرفة نتيجة الانضمام،حيث تم التوصل إلى أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي في كل من الامارات والبرازيل والسعودية ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغير التابع وهو الانفتاح التجاري والمتغيرات المستقلة وهي : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، النمو الاقتصادي، التضخموهذا بدوره يرجع إلى القوانينوالتشريعات

التي قامت بها هذه الدول لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها بالإضافة إلى برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل الاستهلاك والاستثمار.وتحقيق التنمية.

كما قد وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في الميزان التجاري، النمو، تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في روسيا في المدى الطويل. ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في روسيا.

وفي **الفصل الاخير** توصلنا إلى أن الجزائر قد قطعت أشواط للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة، حيث بدأت مفاوضات انضمام الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة منذ أكثر من 30 سنة، ولكن بدون نتائج ايجابية.وهذا بالرغم من بداية المفاوضات في 1987 قبل انشاء المنظمة، وبدأ مسار التفاوض مع تعيين أول رئيس لمجموعة العمل ممثلا في الارجنتيني كارلوس سانشيز خلال الفترة (1994-1998)، ثم خلفه كارلوس بيريز دال كاستيلو خلال الفترة (1998-2004)، ثم فغيلا رموفالاس غالماس من الاوروغواي خلال الفترة (2004-2010) ثم فرانسوا روما الفرنسي خلال الفترة (2011-2012)، ثم الارجنتيني البيرتو دالوتو خلال الفترة (2010-2016).

وما تجدر الاشارة اليه هو أن الجزائر قد أقامت 12 جولة للمفاوضات، عالجت خلالها 1900 سؤال خاص بنظامها الاقتصادي والتجاري، كما عقدت حوالي 120 اجتماع ثنائي مع حوالي 20 دولة حيث توجت بست اتفاقيات مع كل من البرازيل والاوروغواي، سويسرا، فنزويلا والارجنتين، ومع كل هذا لا يزال ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة عالقا بدون تسجيل أي تقدم وأرجع بعض الخبراء إلا أن السبب هو سياسي أكثر منه اقتصادي.

وبما أن الجزائر كذلك دولة نفطية مثل الدول محل الدراسة فيجب عليها الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال الانفتاح والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولكن قبل هذا يجب وضع إستراتجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات، حتى تكون أثار هذا النظام التجاري في صالح الاقتصاد الجزائري.

I. مناقـــة النتاشئـــج

سيتمفيهذاالجزءإستعراضالنتائجالتيتوصلتإليهاالدراسةعلىالصعيدينالنظريوالتطبيقيواختبارفرضياتالدراسة:

1. النتائـــج على مستـــوى الدراســـة النظريـــة

منخلالإستعراضناللجانبالنظريلفصولالدراسةتمالتوصلإلىعددمنالنتائجتتمثلفي:

- أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت بأجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات، هذه الآليات تضمن لها القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء بها على الالتزام بالمبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة.
- أنه نتيجة للمزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية جعل هذه الاخيرة تسرع من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق هذه المنظمة.
- أتبثث خبرت التنمية في دول محل الدراسة (روسيا، الامارات، السعودية، البرازي)، أن اعتماد طريق واحد للسعي للتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر، خاصة بعد حدوث أزمة النفط لسنة 1986، وانعكاساتها على برامج التنمية في هذه الدول، خاصة في تمويل الانفاق

الاستهلاكي والاستثماري. ومن جهة أخرى ما يشهده العالم في الوقت الحالي من صراعات دولية واقليمية ترتب عنها حرب أسعار أدت الى انخفاض كبير في أسعار النفط والغاز، وإزاء هذه التحديات الضخمة والمشاكل الاقتصادية بدأت هذه الدول في سبيلها الى تنويع مصادر الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي. من خلال اتباع استراتجيات تنموية.

- من أجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجي والتفاعل مع بيئة العمل الدولية قامت الدول النفطية محل الدراسة، وهي كما تطرقنا لها سابقا : السعودية، روسيا، البرازيل، الامارات. بتوجيه طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا قصد الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي خاصة وأن المنظمة لعالمية للتجارة تضم دولا تسيطر على حوالي 89% من إجمالي التجارة العالمية، و 90% من الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن هذا مقابل التزامات تقدمها هذه الدول للمنظمة العالمية للتجارة في مجالات متعددة مثل : الالتزام في القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي; الاستثمار والملكية الفكرية.
- نجاح الدول النفطية محل الدراسة الى المنظمة العالمية يعود الى أن النظام الاقتصادي والتجاري لهذه الدول متوافق مع قوانين وتشريعات المنظمة العالمية للتجارة، ومن جهة أخرى وهو الامر المهم اقتناع صناع القرار السياسي في هذه الدول بأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة هو أمر حتمي ومفروض وذلك للاستفادة من التقسيم الدولي للعمل والتخصص.
- تم التوصل الى أن انضمام الدول محل الدراسة الى المنظمة العالمية للتجارة قد أحدث صدمات منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، خاصة في مجال التجارة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- تأخر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعود الى صناع القرار السياسي في البلاد، وبالتالي يجب على هؤلاء التخلص من النظرة التشاؤمية حول المنظمة العالمية للتجارة، والاقتناع بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المنظمة العالمية للتجارة هو أمر مفروض وحتمي.
- يجب على صناع القرار السياسي في الجزائر باعداد استراتجية واضحة المعالم من أجل تطوير القطاعات خارج المحروقات (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، وذلك حتى يكون الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة ايجابي.
- كما يجب الاستفادة من تجارب الدول السابقة الذكر، من أجل تسريع عملية الانضمام التي فاقت 30 سنة، بالاضافة الى الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز النشاط الاقتصادي.

2. النتائـــجعلىمستـــوىالدراســـةالتطبيقيـــةوإختبـــارالفرضيـــات

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال محاولة التعرض الى ملف انضمام هذه الدول الى المنظمة العالمية للتجارة وثم محاولة قياس اثار هذه المنظمة على الميزان التجاري، نسبة تدفق الاستثمار، التضخم، معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول ولتحقيق هذا تم وضع فرضيتين أساسيتين تم اختبارهما وتوصلنا إلى ما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أناندماج الدول النامية ومنها الدول النفطية في المنظمة العالمية للتجارة أمر مفروض، فقد حققت نتائج الدراسة وأثبتت صحة هذه الفرضية. في الجانب النظري

لهذه الدراسة، والذي أتبثنا من خلاله أهميةهذهالمنظمة العالمية للتجارة، في تحرير التجارة الخارجية وفق عدة قواعد ومبادئ، التي على اساسها سارعت مختلف الدول للانضمام إليها حيث وصل عدد الدول الأعضاء إلى 164 دولة سنة 2016.

ومن بين هذه الدول لدينا الدول محل الدراسة (روسيا، البرازيل، السعودية، الامارات)، حيث اقتنع صناع القرار السياسي لهذه الدول أنه لابد من الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المنظمة العالمية للتجارة وذلك للاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة للدولة العضو، خاصة في مجال تدفق السلع والخدمات.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن للمنظمة العالمية للتجارة أثر على على اقتصاد الدول النفطية محل الدراسة، خاصة في مجال تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري والتضخم والنمو حيث بينت النتائج التطبيقية للدراسة أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و هذه المتغيرات محل الدراسة في كل من : البرازيل، الامارات، السعودية.، وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي والميزان التجاري والنمو والتضخم في هذه الدول الثلاث.

وهذا نتيجة برامج الاصلاح الاقتصادي في هذه الدول التي جاءت متوافقة مع قوانين وتشريعات المنظمة العالمية للتجارة.

كما قد وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات في الميزان التجاري، النمو، تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في روسيا في المدى الطويل. ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في روسيا.

II. الإقتراحـات

فيضوءالنتائجالتيأسفرتعنهاالدراسةوالمشارإليهاسابقاً،فإنناقترحبعضالتوصياتالمتمثلةفيمايلي:

- الاستفادة قدر الامكان من تجارب الدول مجل هذه الدراسة (السعودية، الامارات البرازيلروسيا) في مجال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك من أجل تسريع عملية الانضمام حيث في هذا الاطار نجد أن مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة قد تجاوزت 15 سنة.
- كيف يتم توجيه الإيرادات النفطية الى الاستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، خاصة الموجهة نحو التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان التجارة.
- الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق ترابط بينهما، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم الدول الذي تؤديه في تنويع الصادرات.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية الى طرق الملاحة الدولية، وبما يخلق ويوفر ويعطي الميزة التنافسية.
- الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع وزيادة نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر.
- كيف يتم تفعيل تكامل اقتصادي مع الدول العربية وبالأخص دول المغرب العربي، حيث يوجد عدة خيارات يمكن أن تتكافل الجهود لتحقيقها. والاستفادة من تجارب هذه الدول،

خاصـة فـي اقامـة بـرامج طموحـة لتأهيـل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة فـي الجزائـر والتركيز على التأهيل التقني لإدخال التكنولوجيا الحديثة

III. محدوديـةالبحث

هناك العديد من الانتقادات التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة التي هي بعنوان : تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري، ولعل من أبرز هذه الانتقدات لدينا :

- صغر حجم العينة، حيث تم التطرق الى أربعة دول وهي : روسيا، الامارات، السعودية البرازيل. ونحن نعلم أن المنظمة العالمية للتجارة تضم 164 دولة عضو، لذلك كان لابد من توسيع حجم العينة الى أكثر من أربع دول حتى تكون النتائج جد ايجابية، وحتى كذلك تكون استفادة الاقتصاد الجزائري كبيرة.
- العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية من الجانب النظري، الا أن ذلك قد يعزى الى صادرات النفط في روسيا أو أن انضمام روسيا الى المنظمة العالمية للتجارة حديث (2011).
- كذلك تم في الدراسة التطبيقة استخدام التكامل المشتراك لإيجاد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وتم اهمال طريقة جد ايجابية والمتمثلة في استخدام نماذجالبانل، حيث عرف هذا النموذج
فيالآونةالأخيرةاهتماماًكبيرًاخصوصاًفيالدراساتالاقتصادية،نظرًالأنهيأخذفيالاعتبارأثر التغيرالزمنيوالمكاني.ومن هنا يتضح المقصودببياناتالبانلأنها تلك المشاهداتالمقطعيةمثل: (الدول،أوالأسر،أوالسلع) المرصودةعبر فترةزمنيةمعينة،أيدمجالبياناتالمقطعيةمعالزمنية. وفي هذا الإطار، هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة التي تشمل على عدد كبير من الأفراد، كما يمكن تسميتها أيضا ببيانات "Longitudinal Data" عند احتوائها على سلاسل زمنية طويلة، بينما الاستخدام الشائع في الأدب التطبيقي يتمثل في بيانات البانل (Panel Data).

IV. آفـاقالبحث

إن معالجة موضوع الدراسة يتطلب إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التطبيقية في مجال الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الدولة العضو. ولتحقيق ذلك، لابد من توسيع النطاق المكاني بزيادة عدد أفراد العينة مثل تقسيم هذه العينة الى مجموعة أو تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الاوربي، مجلس التعاون الخليجي، دول البريكس، دول الميركوسير، دول الاتحاد الافريقي ودول الاسيان مما يسمح لنا أكثر بمعرفة من هو الرابح الاكبر من جراء الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة وفي نفس الوقت من هو الخاسر.

قائمـــة المراجـــع

أولاً: المراجـــع باللغة العربيـــة

I. الكتب

القرآنالكريم

أحمد السباعي، الوسيط في القانون التجاري ألمغاربي، مكتبة المعارف، الجزء الأول، الرباط،1983.

المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية الدار الجامعية، بيروت، 2001.

أحمد عبد الخالق، أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الإسكندرية، الدار الجامعية 2003.

أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999.

أحمد عبد الخالق، أحمد بديع ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الإسكندرية، الدار الجامعية 2003.

إبراهيم العيسوى،الجات وأخواتها، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995

المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية, عرض تاريخي تحليلي لبنان نظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001.

بهاجيرات لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية –المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية، 2005.

جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط12002.

حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء، مصر، 1996.

حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1 عمان، 2002.

حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر، 2009.

حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.

حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

خالد السواعي، التجارة الدولية: النظري والتطبيق، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002.

رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيعمصر،2007.

رعد حسن الصرى، نظم الادارة البيئية والايزو 14000، دار الرضا ، دمشق، 2001.

رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000.

رشا العصار وأحرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000.

زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004.

زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 1998.

زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل بيروت،1996.

سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري، دار النهضة العربية القاهرة،2004.

سمير محمد عبد العزيز، سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1996.

سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، ج2،القاهرة 1994.

سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري، دار النهضة العربية القاهرة 2004.

سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية ,أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الأول، القاهرة،2003.

سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2006

سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2006.

سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية ,أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الأول، القاهرة،2003.

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأول، الجزء الأول القاهرة، مصر،2003.

عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر،عمان، 1999.

عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2004.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.

علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا الطبعة الأولى، ليبيا، 2004.

عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر،عمان، 1999.

عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.

عادل أحمد الحشيش مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر،2005.

عادل أحمد الحشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر،1998.

عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

عبد العزيز مخيمر، دور المنضمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1986.

عمر صقر، التكامل الاقتصادي والدولي، مكتبة عين شمس،مصر، 1996.

عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية ط1 القاهرة،2002.

عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دار النهضة العربية،القاهرة، 2005.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.

فيصل مفتاح وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط12006.

علي بن عيد الحصيني، المنظمة العالمية للتجارة ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، حلقة علمية خاصة، الإدارة العامة للتطوير الإداري، الرياض،2009.

فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2004.

فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1997.

فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001.

كاظم الحسناوي، أموري هادي، طرق قياس الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،2002.

موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، 2001.

موسى سعيد مطر وأحرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2001.

محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.

محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الإسكندرية، 1999 .

محمد صفوت قابل، التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية،2009.

محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004.

مكيدة علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

محمد صفوت قابل، التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

محفوظ لعشب، "دراسات في القانون الاقتصادي"، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989.

نعمه الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر العربي ط1،الإسكندرية، 2007.

II. المجلاتوالدورياتالعلميــة

أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة الدولية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 92، 2010.

أحمد بلوافي ، نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة : دراسة مسحية تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيي ، العدد 11، جامعة سطيف، 2011.

أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة الدولية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

أحمد طلفاح، المنظمة العالمية للتجارة من الدوحة إلى هونج كونج، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

أحمد بلوافي، نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة : دراسة مسحية تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 ، جامعة سطيف، 2011.

إبراهيم العيسوى،الجات وأخواتها، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

ابراهيم ملاوي، ابراهيم حسين العمري، أثر انضمام الاردن إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة 1990-2011، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثلاثون، جامعة الاردن 2015.

بغداد مولى، التكتلات الاقتصادية ودورها في التنمية، مجلة ديالي، العراق، 2006.

تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب، دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية (البرازيل)، مجلة دراسات،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تليجي بالاغواط، العدد 25أ، جانفي 2016.

جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة البرلمان الجزائري، المجموعة البرلمانية مجتمع السلم, الجزائر، العدد الأول، جويلية 1998.

حمدي فلة حمدي مريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق"، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق أسيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد السادس، 2009.

خالدي ذكاء، دور الدولة والتعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 254، 2000.

خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002.

شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، مجلة التمويل و التنمية، العدد4 ، المجلد36، ديسمبر، 2003.

زايري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد السادس، العدد الأول، 2009.

عبد السلام مخلوفي، بن عبد العزيز سفيان، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الرابع، 2010.

علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2009.

عادل محمد خليل، المنظمة العالمية للتجارة: أفاق المستقبل، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2005.

عادل محمد خليل، المنظمة العالمية للتجارة إنشاؤها و آلية عملها ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2005.

عباس بلفاطي، هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 لسنة 2011.

عبد الغفار غطاس وأخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015

عادل محمد خليل، المنظمة العالمية للتجارة إنشاؤها و آلية عملها ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2005.

علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2009.

مطانيوس مخول، عدنان غاتم، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 25-العدد الثاني،2009.

محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشروهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66،2014.

محمد داودي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر : دراسة قياسية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011.

محمد سعد عمير، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين دول الإسلامية، 2002.

نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4 ، أكتوبر 2003.

ناصر دادي عدون منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث ورقلة، العدد الثالث، 2005.

وليد عبد مولاه، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد09 المجلد97،2010.

III.الرسائـــلوالأطروحـــاتالجامعيـــة

حشماويمحمد،الاتجاهاتالجديدةفيالتجارةالدوليةفيظلالعولمةالاقتصادية،أطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،جامعةالجزائر،2006.

كمالديب،دورالمنظمةالعالميةللتجارةفيتحقيقأبعادالتنميةالمستدامة (مدخلبيئي)،أطروحةدكتورةفيالعلومالاقتصادية،تخصصمالیةوبنوك،جامعةالجزائر،2008.

مقدمعبيدات،التكاملالاقتصاديالزراعيالعربيوتحدياتالمنظمةالعالميةللتجارة،أطروحةمقدمةلنيلدكتوراهدولةفيالعلومالاقتصادية،جامعةالجزائر،جوان2002.

مزوريالطيب،الانعكاساتالمرتقبةللمنظمةالعالميةللتجارةعلىاقتصادياتالدولالناميةحالةالجزائرالمدرسةالدكتوراليةلمناجمنتوالاقتصاد،مذكرةماجستيرفيالاقتصادالدولي،جامعةوهران2014/2013.

ياسينمكيو،تعثرمفاوضاتالتجارةالعالميةوانعكاساتهاعلىتطورالمبادلاتالتجاريةالدوليةفيالقطاعالزراعي: دراسةحالةبعضالبلدانالناشئة "الهند،البرازيل،أطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،جامعةبسكرة،2015.

IV. الملتقيـــاتوالمؤتمـــراتالعلميـــة وتقارير

اسماعيل عبد المجيد المحيشي، الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التجارة العالمية، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان:التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط –عمان، مارس2007.

أحمد الضو النعيم، الجات من البداية إلى جولة الاوروغواي وولادة منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية الدوحة في 20-21 فبراير، غرفة التجارة، قطر، 1999.

أحمد الضو النعيم ، الجات من البداية إلى جولة الاوروغواي وولادة منظمة التجارة العالمية ، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية الدوحة في 20-21 فبراير، غرفة التجارة، قطر، 1999.

امال تخنوت، بلال بلاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة حول ملتقى : "الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية، جامعة باتنة، يومي : 18 و19 نوفمبر 2011.

السن عادل عبد العزيز، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة الفرص والتحديات،المؤتمر العربي الرابع منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، اليمن، فبراير 2009.

بشير مصطفى، رهانات انضمام الجزائر إلى OMC على مستوى تجارة الخدمات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

خالد عبد الرحمان البسام، الريال والدولار: علاقة مستقرة أم علاقة عائمة، ورقة عمل مقدمة إلى الغرفة التجارية والصناعية، جدة، السعودية، نوفمبر 2007.
هاني عرب، أثار انضمام المملكة إلى المنظمة العالمية للتجارة، أوراق عمل، قسم إدارة الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2008.
وجيه عبد الصدق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة غرفة التجارة والصناعة، دبي، 2004.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير حول المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، الأمم المتحدة، 05 جويلية 2005.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة الدولية في المنطقة البيئية الأمم المتحدة، سبتمبر 2003.
تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا، خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، نيويورك، 1999.
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة التخطيط والاقتصاد، الرياض، السعودية،2012.
وزارة التخطيط والاقتصاد، تقرير حول : التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2005-2010، الإمارات العربية، 2012.
وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي السنوي، أبو ظبي، الإمارات العربية،2011.
القانون رقم 63_277 المؤرخ في 23 جويلية 1963 والمتعلق بقانون الاستثمار، العدد8،1963.
الأمر 66_284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمار، العدد80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.
المرسوم التشريعي رقم 93_12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.
الأمر رقم 1_3 ، المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، الصادر في 22 أوت 2001.
الأمر 6_8، المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 1-3 والمتعلق بتطوير الاستثمار العدد47، 2007.
القانون رقم 5_7، المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، العدد 3،2005.

ثانياً: المراجـــع باللغة الأجنبيـــة

I. OUVRAGES

AMRITA Narlikar,*Trade organization A very short introduction*, OXFORD univerity press, New York ,2005.

AUBIN Christian, NOREL Philippe, *Economie internationale : faits, théorie et politiques*, édition du seuil, Paris, 2000.

ANDRES Frédéric, *International Trade Theory*, London, New York , 2008.

APPLETON Arthur E., et AL, *The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis*, VOL1, SPRINGER SCIENCE, USA ,2005.

ALAN M Rugman, &GAVIN Boyd,*The World Trade Organization in the New Global Economy*. MPG Boocks , BRITAIN , 2001.

APPEL Hilary, *ANew Capitalist Order*, University of Pittsburgh Press, 2004.

BOURBONNAIS régis,*Econometrie*,Dunod 5eme édition, Paris 2003.

BERNARD M .Hoekman, & PETROS C., Mavroidis.,*The world Trade organization ;law economics and politics*, published by Routledge , NEW YORK ,2007.

BEAUX Philips, *Relation international*, Edition Dalloz, Paris, 1979.

BECUWE Stéphane, *Commerce international et politique commerciales* , Armand Colin, (1ed) PARIS, 2006.

BENISSAD M.E.,*L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb*, OPU, ALGER; 1999.

BHAGWATI Jagdish, *Termites in the trading system : how preferential agreements undermine free trade*, Oxford University Press, Inc, USA, 2008.

BALASSA Béla,*The Theory Of Economic Integration*, Homewood, Richard D, Irwin, Inc, USA,1961.

C David, *International Trade Policy*, LTD, London ,1985.

COMBE Emmanuel, *L'organisation ,mondiale du commerce* , Armond colin,France, 1999.

DOUGLASAL ewin, and AL., *The Genesis of the GAAT* , Cambridge . university . press , ALE, 2008.

DORRA Fayech,*Les nouvelles méthodes et normes de protections*, Etude réalisée par L'ESSEC, Base de Connaissance AEGE, 17 Mai 2010.

EBERHORD Bohne, *The World Trade Organization institutional Development and Reform*, LTD , palgrave macmillan , ENGLAND,2010.

GUILLOCHON Bernard , &KAWECKI Annie, *Economie International : Commerce et Macroéconomie*,5éme edition, 2006.

GREENE William H., *Econometric Analysis*, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003

GOTTFRIED Von Harberler, *The theory of international trade*, LTD, London, 1936.

GAUTHIER Francois, *Relation économique internationale* , les presses de l' Université Laval, 2éme ed,CANADA 1992

HOHMANN Harald, *Agreeing and Implememting The Doha Round of The WTO* , CAMBRIDGE , University Press , 2008.

HARRISON Andrew, *Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe*, traduit par: Siméon Fongang, édde boeck Université, Bruxelles, 2004

JACQUES B. Gélinas, *La globalisation du monde, Laisser faire ou faire* ?, Montréal, éd ecosociété , 2000.

JOVANOVIC, Miroslav N., *International Economic Integration*, London &NewYork, Routledge, 1998.

KLAUS G D.,.& S Bernhaed, *The World Trade Organization Millennium Round Freer Trade in the Twenty-first Century*, Routledge, London,2001.

KRUGMAN R Paul, and AL., *International economics : theory & policy*, The Pearson series in economics, 9th ed, USA, 2012.

MAXWELL W John, *Trade and Environment : Theory and Policy in the Context of EU Enlargement and Economic Transition*, Edward Elgar Publishing Limited, USA,2009.

MICHALOPOULOS Constantine, *Developing countrirs in WTO*, Palgrave, Ltd, BRITAIN, 2001.

NYAHOHO Emmanuel,& PROULX Pierre-Paul, *Le commerce international : théories, politiques et perspectives industrielles*, Presses de l'Université du Québec ,3ème Edition éd, Québec 2006.

MARKUSEN R James, *International Trade : Theory and Evidence*, McGraw –Hill.Inc. UN. 1995

PHILIP,Evans., WALSH James, .*The EIU Guide to the New GATT ; The Economist Intelligence Unit.*LONDON . United Kingdom .1994.

RAINELLI Michel, *Le commerce international*, DECOUVERTE, 7ème édition , PARIS,2000.

RAINELLI Michel, *La nouvelle theorie du commerce internationale*, la découverte, 3édition,PARIS 2003.

RAINELLI Michel, *L'organisation Mondiale du commerce*, 8, édition, Economica, PARIS,2007.

SMITH Adam, *An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, London, 1776.

SANDRETTO Réne, *Le commerce international* ,economica ,paris 1996 .

SAMUELSON Alain, *Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires*, Alger, OPU, 1993

SAMPSON P Gary, *The WTO and global governance*, university Press, . New Youk , 2008.

PATRICK F.,*The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis*, VOL1 SPRINGER SCIENCE, USA ,2005.

TINBERGEN Jan, *International Economic Integration*, New York, Elsevier, 1965.

WARREN J. K., MARK G., *Green Global Marketing Management*, Prentice Hall, LONDON, 2013

II. REVUES

ABBASMehdi, *Le processus d'accession a l'OMC : une analyse d'économie politique appliquée a l'Algérie, Communication à la Journée d'études internationale, « Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC », Constantine, 22 novembre 2008.*

ABBAS Mehdi, *L'accession de l'algerie a l'omcl'accession de l'algerie a l'omc entre ouverture contrainte et ouverture maitrisee*,Laboratoire d'économie de la production et de L'intégration international, NOTE de TRAVAIL Grenoble CEDEX 9 - FRANCE, N03/2009.

ABBASMehdi, *Le système commercial multilatéral post-Nairobi et les Pays les Moins Avancés. Enjeux et perspectives, CAHIERS DE RECHERCHE DU CEIM, Univ. Grenoble, Février 2016.*

ABBASMehdi, *Emerging Countries and WTO Regime. The Dialogical Preference Hypothesis, CAHIERS DE RECHERCHE DU CEIM, Faculty of Economics, Univ. Grenoble Alpes, france, Avril 2016.*

ARCAS L Rafael,Proliferation of Regional TradAgreements :complementing or supplanting Multilateralism ? ,Research Paper No :78 ,school of Law legal studies, Queen maryunversity of london, England,2011.

BACCHETTA Marc, DRABEK Zdenek, *Les effets de l'adhésion à l'Organisation mondiale du commerce sur la politique des États souverains : leçons préliminaires tirées de l'expérience récente des pays en transition*, In: Revue d'études comparatives EstOuest, vol. 33, 2002.

BARBET Philippe, *L'insertion du Br´esil dans les m´ecanismes d'ouverture aux ´echanges de l'Organisation Mondiale du Commerce*, Centre d'Economie de Paris Nord – CNRS / Université Paris 13, 2009

BROADMAN, H. G,. RRCANATINI, F., *Where has all the foreign investment gone in Russia*?, *Policy* Research Working Paper, n° 2640,2000.

BOUZIDI M.,Nachida, *La Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur*,Revue de I.S.E, N°4,1992.

CARLOS Luiz, Delorme, *pradoleonardo Weller, L'agenda implicite d'une réforme patrimoniale conservatrice* ,nstitutoBrasileiro de AnálisesSociais e Económicas ,IBASE,1994CARMEN, C, *Regional Economic Integration* , published in26-03-2005 disponiblesur le site :www.du.edu-ccacho/curent.html,pp.1-2

CERNAT Lucian, *Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting?*, Policy issues International Trade and commodities, study series,N° 16, UNCTAD, New York, 2001

CONNOLLY Michelle, & JENESSA Gunther, *Mercosur: Implications for Growth in Member Countries*, Federal Reserve Bank of New York or the Federal Reserve System, Volume 5 Number 7, May 1999

DURAND Cedric,*Les privatisations en Russie et la naissance d'un capitalisme oligarchique*, Recherches Internationales, Institut de Recherches Marxistes, 74 (4), 2005.

DOMINIC fean, *Decoding Russia's WTO Accession*, Revue centre indépendant de recherche-Ifri ,Paris, N64, February, 2012.

GOURIEV Serguei, *La nouvelle vague de privatisationen Russie*, Note de l'Observatoire franco-russe, no 2, Janvier, 2000.

JOSKOW David Harrison, *Emissions Trading in the US: Experience*, Lessons, and Considerations for Greenhouse Gases, Pew Center on Global Climate Change, 2003

JOUAHRI Nacer et AL, *Les nouvelles méthodes et normes de protections*, Etude réalisée par L'ESSEC, Base de Connaissance AEGE, 17 Mai 2010

KANDIERO Tonia,& CHITIGA Margaret, *Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa*, The (31) Economic Society of Southern Africa, Annual Conference ,Cape Town, 2003.

KRUGMAN R Paul, *The Move Toward Free Trade Zones, in Policy implications of Trade and currency zones*, Economic Review Federal BANK OF Kansas City, vol.76.N°6,1991.

LEVAL Henri, *La Russie dans les BRICS*, sur le site suivante:http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/71_Leval.pdf

MONGELLI Francesco Paolo, New Views on the O.C.A Theory, what is EMU Telling Us, European Central Bank Work Paper Series, n°128, April, 2002

MARION Andrea, *The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters*, ISTAT (32) National Institute of Statistics,ROME, 2000

MITTAINE Jean-François, & PEQUERUL François., *Les Unions économiques régionales*, Armand Colin, Paris , 1999.

RENA Ravinder, *Impact of WTO policies on developing countries: issues and perspectives, Transnational corporations* REVIEW,CANADA, 2012,4(3).

SHANG Jin Wei, &JEFFREY A. Frankel, *Open Regionalism in àWorld of Continental* Trade Blocs, IMF Working Paper, WP/98/10, Geneva, 1998

STEFFEN Hertog,*Two-level negotiations in a fragmented system: Saudi Arabia's WTO accession*, Review Of International Political Economy, France, Vol. 15 , Iss. 4,2008.

United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development: "Environment and Trade, A Handbook", 2000.

VERCUEIL Julien Vercueil, *Les investissements directs étrangers en Russie*, Revue Centre de recherches Europes-Eurasie,2013.

VERCUEIL Julien,*La Russie et l'OMC : dernière ligne droite*, Revue centre indépendant de recherche-Ifri ,Paris,N16, Février, 2007.

قائمـــة الجداول

قائمــة الجداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحـة
الجدول 1	تحليل نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث	13
الجدول 2	تحليل نظرية المزايا النسبية لدافيد ركاردو	14
الجدول 3	تحليل نظرية الطلب المتبادل	15
الجدول 4	تحليل نظرية تكلفة الفرصة البديلة	16
الجدول 5	مراحل التكامل الاقتصادي	71
الجدول 6	مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي.	78
الجدول 7	حجم التجارة في بعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2010)، الوحدة بالمائة	82
الجدول 8	أهم المستثمرين في برنامج الخوصصة(PND)، الوحدة مليون دولار.	99
الجدول 9	نتائج برنامج الخصخصة في روسيا خلال الفترة 1995-2000	102
الجدول 10	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2013.	115
الجدول 11	تطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2013.	119
الجدول 12	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في السعودية خلال الفترة 2000-2014	120
الجدول 13	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في السعودية خلال الفترة 2000-2014	123
الجدول 14	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد في الإمارات العربية خلال الفترة 1990-2013.	124
الجدول 15	تطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الاماراتي خلال الفترة 1995-2014.	127
الجدول 16	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات خلال الفترة 2000-2014	128
الجدول 17	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات خلال الفترة 2000-2014	129
الجدول 18	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد في البرازيل خلال الفترة 1995-2013	130
الجدول 19	مساهمة القطاعات النفطية و غير النفطية في الاقتصاد البرازيلي خلال الفترة 1995-2013	133
الجدول 20	أهم المنتجات الزراعية في البرازيل لسنة 2009	134
الجدول 21	المؤشرات الاقتصادية الكلية في روسيا خلال الفترة 2000-2015.	136
الجدول.22	ترتيب روسيا على المستوى العالمي من حيث الاستثمار الاجنبي و الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2011	137
الجدول.23	مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في روسيا خلال الفترة 2000-2014	138
الجدول.24	اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة	160
الجدول.25	اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة	161
الجدول.26	اختبار جوهانسن (الامارات)	165

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول.27	اختبار جوهانسن (السعودية)	165
الجدول.28	اختبار جوهانسن (البرازيل)	166
الجدول.29	اختبار جوهانسن (روسيا)	167
الجدول.30	المعادلة الستاتيكية لجرانجر في دولة السعودية	168
الجدول.31	معادلة الستاتيكية لجرانجر في دولة الامارات	169
الجدول.32	المعادلة الستاتيكية لجرانجر في دولة البرازيل	170
الجدول .33	المعادلة الستاتيكية لجرانجر في دولة روسيا	171
الجدول.34	اختبار استقرارية سلسلة البواقي	172
الجدول.35	نموذج تصحيح الخطأ في دولة السعودية	173
الجدول.36	نموذج تصحيح الخطأ في دولة الامارات	173
الجدول.37	نموذج تصحيح الخطأ في دولة البرازيل	174
الجدول.38	نموذج تصحيح الخطأ في دولة روسيا	174
الجدول.39	الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2007-2011	179
الجدول.40	المقارنة من حيث الحماية بالنسبة للاستثمار لمجموعة من الدول مع البرازيل	182
الجدول.41	اجراءات انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة	198
الجدول.42	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2014	200
الجدول.43	تطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014	203
الجدول.44	مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1995-2014	205
الجدول.45	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس لسنة 2012	210
الجدول.46	النمو و التبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012 الوحدة مليون دولار	211

قائمـــة الأشكال البيانيــة

قائمــة الأشكال البيانيــة

الرقم	عنـــــوان الشكــل	الصفحة
الشكل 1	تحليل نظرية هكشر أولين	17
الشكل 2	دورة حياة المنتوج	19
الشكل 3	التخفيضات الجمركية خلال جولات الجات	44
الشكل 4	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	48
الشكل 5	يوضح الحالة التي يكون فيها الاتحاد الجمركي محول للتجارة.	65
الشكل 6	أهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم	81
الشكل 7	الحجم الاجمالي للاستثمارات العالمية الواردة الى دول البريكس في سنة 2013	137
الشكل 8	واردات و صادرات روسيا من المنتجات البترولية و الزراعية و الصناعية لسنة 2013	138
الشكل 9	توضيح الطريقة القياسية المستخدمة في البحث	148
الشكل 10	الخطوات التي يتم إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي	154
الشكل 11	السلسلة الزمنية لكل من مؤشر الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار و معدل النمو في السعودية خلال الفترة (1980-2013)	157
الشكل 12	السلسلة الزمنية لكل من مؤشر الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار و معدل النمو في الامارات خلال الفترة (1980-2013)	158
الشكل 13	السلسلة الزمنية لكل من مؤشر الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار و معدل النمو في البرازيل خلال الفترة (1980-2013)	158
الشكل 14	السلسلة الزمنية لكل من مؤشر الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار و معدل النمو في روسيا خلال الفترة (1980-2013)	159
الشكل 15	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2000-2014)	175
الشكل 16	تغير في قيمة الصادرات الإجمالية بالنظر إلى تغير قيمة صادرات المحروقات في دولة السعودية خلال الفترة 2005-2014	176
الشكل 17	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2000-2014)	179
الشكل 18	تنوع الصادرات والواردات في الامارات خلال سنة 2015	180
الشكل 19	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال الفترة (2000-2014)	182
الشكل 20	تنوع الصادرات والواردات في الامارات خلال سنة 2015	183
الشكل 21	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا خلال الفترة (2000-2014)	185
الشكل 22	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العينة خلال الفترة(2013-2014)	209

قائمـــة الملاحق

قائمـــة الملاحـق

الرقم	عنـــوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	اختبار جذور الوحدة و اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة في دولة السعودية	236
الملحق 2	معادلة المدى الطويل في دولة السعودية.	238
الملحق 3	اختبار سلسلة البواقي في دولة السعودية.	239
الملحق 4	نموذج تصحيح الخطأ في دولة السعودية.	239
الملحق 5	اختبار جذور الوحدة و اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة في دولة الامارت	239
الملحق 6	معادلة المدى الطويل في دولة الامارات.	242
الملحق 7	اختبار سلسلة البواقي في دولة الامارات.	242
الملحق 8	نموذج تصحيح الخطأ في دولة الامارات.	243
الملحق 09	اختبار جذور الوحدة واختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسةفي دولة البرازيل.	243
الملحق 10	معادلة المدى الطويل في دولة البرازيل.	246
الملحق 11	اختبار سلسلة البواقي في دولة البرازيل.	246
الملحق 12	نموذج تصحيح الخطأ في دولة البرازيل.	246
الملحق 13	اختبار جذور الوحدة و اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسةفي دولة روسيا.	247
الملحقين 14	معادلة المدى الطويل في دولة روسيا.	249
الملحق 15	اختبار سلسلة البواقي في دولة روسيا.	250
الملحق 16	نموذج تصحيح الخطأ في دولة روسيا.	250
الملحق 17	مجموعة العمل المتكفلة بانضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارية.	251
الملحق 18	إجراءات ومراحل انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.	251

الملاحـــق

ملحق 1-اختبار جذور الوحدةو اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة

- **متغير الميزان التجاري**

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.973893	0.2834
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.751444	0.0089
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الاستثمار الاجنبي**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.512475	0.1190
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.366318	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير النمو الاقتصادي**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.085110	0.2413
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.722217	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الانفتاح التجاري**

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.148850	0.6191
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.866664	0.0068
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير التضخم**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.034025	0.2601
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.363904	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 2–معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 10:41
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.482688	0.528158	0.913908	0.3743
FDI	1.412559	0.536141	2.634675	0.0180
BC	0.443997	0.167052	2.657838	0.0172
INF	1.619321	0.556924	2.907614	0.0103
C	59.15149	2.571482	23.00288	0.0000

R-squared	0.837159	Mean dependent var	75.80000
Adjusted R-squared	0.796448	S.D. dependent var	11.64314
S.E. of regression	5.253000	Akaike info criterion	6.359733
Sum squared resid	441.5042	Schwarz criterion	6.608428
Log likelihood	-61.77719	Hannan-Quinn criter.	6.413706
F-statistic	20.56379	Durbin-Watson stat	1.007466
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ا ملحق 3 –اختبار سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.746050	0.0767
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 4-نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DIND
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 10:46
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP	0.267824	0.298983	0.895783	0.3845
DFDI	0.878646	0.550723	1.595440	0.1315
DBC	0.450801	0.172608	2.611701	0.0196
DINF	0.497806	0.633884	0.785327	0.4445
RESID01(-1)	-0.142784	0.315484	-0.452588	0.6573

R-squared	0.637746	Mean dependent var	0.354000
Adjusted R-squared	0.541145	S.D. dependent var	5.738279
S.E. of regression	3.887044	Akaike info criterion	5.765493
Sum squared resid	226.6367	Schwarz criterion	6.014426
Log likelihood	-52.65493	Hannan-Quinn criter.	5.814087
Durbin-Watson stat	1.537793		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 5-اختبار جذور الوحدةو اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة

- **متغير الميزان التجاري**

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.292199	0.5670
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.035545	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الاستثمار الاجنبي**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.916691	0.3065
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.966951	0.0054
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير النمو الاقتصادي**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.535839	0.1140
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.854535	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الانفتاح التجاري**

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.943618	0.9010
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.803018	0.0079
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير التضخم**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.176883	0.2097
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.275994	0.0026
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 6-معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 10:17
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.912243	2.617372	0.730597	0.4756
GDP	-4.485428	1.305149	-3.436716	0.0034
BC	3.051928	0.663894	4.597010	0.0003
INF	-0.624137	1.896640	-0.329075	0.7464
C	113.4936	10.86090	10.44973	0.0000

R-squared	0.630362	Mean dependent var	136.3400
Adjusted R-squared	0.537953	S.D. dependent var	28.04909
S.E. of regression	19.06610	Akaike info criterion	8.937958
Sum squared resid	5816.261	Schwarz criterion	9.186654
Log likelihood	-88.84856	Hannan-Quinn criter.	8.991931
F-statistic	6.821409	Durbin-Watson stat	1.267438
Prob(F-statistic)	0.002106		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 7-اختبار سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.882086	0.0064
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 08-نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DIND
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 10:20
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	-0.114001	2.332170	-0.048882	0.9617
DGDP	-0.517386	0.981452	-0.527164	0.6058
DBC	0.828073	0.693816	1.193507	0.2512
DINF	-0.325240	1.268068	-0.256485	0.8011
RESID01(-1)	-0.113229	0.229455	-0.493471	0.6288

R-squared	0.045050	Mean dependent var	3.243500
Adjusted R-squared	-0.209603	S.D. dependent var	11.50929
S.E. of regression	12.65815	Akaike info criterion	8.126797
Sum squared resid	2403.431	Schwarz criterion	8.375730
Log likelihood	-76.26797	Hannan-Quinn criter.	8.175392
Durbin-Watson stat	1.404074		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 09-اختبار جذور الوحدةو اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة

- **متغير الميزان التجاري**

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.124536	0.6754
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.254693	0.0270
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الانفتاح التجاري**

Null Hypothesis: INDOUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.827327	0.8819
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(INDOUV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.993081	0.0469
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير التضخم**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.961946	0.2881
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.054749	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الاستثمار الاجنبي**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.148432	0.6193
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.109128	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير النمو الاقتصادي**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.240679	0.1894
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.936569	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 10-معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: INDOUV
Method: Least Squares
Date: 03/25/17 Time: 12:04
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.832234	0.759802	2.411461	0.0283
GDP	-0.247978	0.273603	-0.906343	0.3782
BC	1.781597	0.398977	4.465407	0.0004
INF	0.008069	0.064980	0.124170	0.9027
C	19.76158	2.776618	7.117139	0.0000

R-squared	0.619932	Mean dependent var	23.72571
Adjusted R-squared	0.524915	S.D. dependent var	4.270251
S.E. of regression	2.943332	Akaike info criterion	5.201219
Sum squared resid	138.6113	Schwarz criterion	5.449914
Log likelihood	-49.61279	Hannan-Quinn criter.	5.255192
F-statistic	6.524423	Durbin-Watson stat	1.009553
Prob(F-statistic)	0.002595		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 11-اختبار سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.466283	0.0168
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 12-نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DINDOUV
Method: Least Squares
Date: 03/25/17 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	0.413370	0.537085	0.769655	0.4535
DGDP	-0.012762	0.161235	-0.079154	0.9380
DBC	0.815149	0.455661	1.788938	0.0938
DINF	0.031655	0.040215	0.787156	0.4435
RESID01(-1)	-0.455758	0.185512	-2.456766	0.0267

R-squared	0.338197	Mean dependent var	0.537000
Adjusted R-squared	0.161716	S.D. dependent var	2.160660
S.E. of regression	1.978255	Akaike info criterion	4.414625
Sum squared resid	58.70238	Schwarz criterion	4.663558

Log likelihood	-39.14625	Hannan-Quinn criter.	4.463219
Durbin-Watson stat	1.807160		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 13-اختبار جذور الوحدةو اختبار جذور الوحدة لفروقات للمتغيرات محل الدراسة

- **متغير الميزان التجاري**

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.776682	0.3663
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.324361	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الانفتاح التجاري**

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.012573	0.6660
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.934203	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير التضخم**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.403533	0.0193
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.548761	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

- المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير النمو الاقتصادي**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.756320	0.0752
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.518674	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

- **متغير الاستثمار الاجنبي**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.711719	0.3949
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.204406	0.0301
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 14-معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 03/25/17 Time: 12:30
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-1.593605	0.646296	-2.465751	0.0246
GDP	0.052957	0.215314	0.245953	0.8087
BC	1.239318	0.230314	5.380988	0.0000
C	45.73174	2.488159	18.37975	0.0000

R-squared	0.798452	Mean dependent var	54.22143
Adjusted R-squared	0.762885	S.D. dependent var	6.499558
S.E. of regression	3.164922	Akaike info criterion	5.311777
Sum squared resid	170.2845	Schwarz criterion	5.510734
Log likelihood	-51.77366	Hannan-Quinn criter.	5.354956
F-statistic	22.44912	Durbin-Watson stat	1.162347
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 15-اختبار سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.133781	0.0348
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 16-نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DIND
Method: Least Squares
Date: 03/25/17 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	0.114149	0.676879	0.168640	0.8682
DGDP	0.001935	0.111236	0.017394	0.9863
DBC	1.335077	0.183125	7.290516	0.0000
RESID01(-1)	-0.709578	0.207246	-3.423843	0.0035

R-squared	0.803789	Mean dependent var	-0.222000
Adjusted R-squared	0.767000	S.D. dependent var	4.720370
S.E. of regression	2.278528	Akaike info criterion	4.661793
Sum squared resid	83.06702	Schwarz criterion	4.860939
Log likelihood	-42.61793	Hannan-Quinn criter.	4.700668
Durbin-Watson stat	1.335370		

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادعلىبرنامج Eviews 7

ملحق 17-مجموعة العمل المتكفلة بانضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارية

Président : S. E. M. G. Valles Galmés (Uruguay)

Argentine	Malaisie
Australie	Maroc
Brésil	Mauritanie
Bulgarie	Mexique
Cameroun	Nouvelle-Zélande
Canada	Oman
Chine	Panama
Communautés européennes et États membres	Paraguay
Corée, République de	Qatar
Croatie	République dominicaine
Cuba	République kirghize
Égypte	Sénégal
El Salvador	Suisse
Équateur	Taipei chinois
États-Unis	Thaïlande
Honduras	Tunisie
Inde	Turquie
Indonésie	Uruguay
Israël	Venezuela
Japon	Viet Nam
Jordanie	

Mehdi Abbas, L'accession de l'Algérie à l'OMC. Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée, Note de travail du LEPII, Université de Grenoble, , 2009

ملحق 18-خاص بإجراءات ومراحل انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

Demande d'accession	3 juin 1987
Création du Groupe de travail	17 juin 1987
Aide-mémoire	11 juillet 1996 17 octobre 2002
Questions et réponses	14 juillet 1997
Réunions du Groupe de travail	22-23 avril 1998 7-8 février 2002 6 mai 2002 15 novembre 2002 20 mai 2003 28 novembre 2003 25 juin 2004 25 février 2005 21 octobre 2005 17 janvier 2008
Négociations sur l'accès aux marchés	
Offre pour les marchandises a) offre initiale b) dernière offre	8 février 2002 5 novembre 2007
Offre pour les services a) offre initiale b) dernière offre	8 mars 2002 6 novembre 2007
Résumé factuel	14 mai 2003
Projet de rapport du Groupe de travail dernière révision	22 août 2005 27 juin 2006

Source : Site Internet de l'OMC <http://www.wto.org>

فهرس المحتويــات المفصل

شكـــر.....**ت**

الإهـــداء.....**ث**

قائمـــة المختصـــرات.....**ج**

فهـــرس المحتويـــات.....**ح**

المقدمـة العامـة.....**1**

1 الإطار العـام للتحليـل.....2

2 موضـــوع الدراســـة.....2

3 أهميـة الدراســـة.....4

4 أسباب إختيـــار الموضـوع.....4

5 أهداف الدراســـة.....4

6 دراســات سابقـــة.....5

7 إشكاليـــة الدراســـة.....7

8 فرضيـــات الدراســة.....8

9 منهج الدراســـة.....8

10 حدود الدراســـة.....8

11 خطـــة الدراســـة.....9

الباب الأول : السياسات التجارية ومنظمة التجارة العالمية.....**10**

الفصل الأول : نظريات وسياسات التجارة الدولية.....**11**

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية.....*12*

أولاً:النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية.....12

I نظرية الميزة المطلقة لـADAM SMITH.....12

II نظرية التكاليف النسبية لـ.DAVID, RICARDO.....13

III نظرية الطلب المتباد للـJOHN STUART MILL.....14

IV. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـGOTTFRIED VON HARBERLER.....15

ثانياً:النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.....17

I نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج لـ: HECKSCHER-OHLIN.....17

II اختبار نظرية هكشر أولين من قبل :W. LEONTIF.....18

ثالثاً: النظريات الجديدة في التجارة الدولية.....19

I. نظرية دورة حياة المنتج لـR.VERNON.....19

II. تعديل HIRCH لنموذج دورة حياة المنتوج.....20

III نظرية الفجوة التكنولوجيا لـJ., POSNER.....21

IV. نظرية اقتصاديات الحجم لـA., MARSHALL:.....21

V. التجارة ضمن نفس الصناعة لـHALPMAN - K. LANCASTER - P. KRUGMAN.....**21**

رابعاً: النظريات الجديدة " الجديدة" في التجارة الدولية.....22

I.نظرية الجاذبية وتدفقات التجارة الدولية.....**22**

II. التنافسية والتجارة الدولية لـM.,PORTER.....23
III. التجارة الدولية وتنوع المنتجات:.....23
المبحث الثاني : نظريات وأسس وأساليب السياسات التجارية الدولية.....24
أولاً:سياسات التجارة الدولية بين الحرية.....25
I..سياسة حرية التجارة الدولية.....25
II. سياسة حماية التجارة الدولية.....25
ثانياً: : الأساليب السعرية والكمية للسياسات التجارية الدولية.....27
I.الأساليب السعرية.....27
II. الأساليب الكمية والتنظيمية:.....28
III.الأساليب الإدارية للسياسات التجارية الدولية.....29
ثالثاً: : الأساليب الجديدة للسياسات التجارية الدولية.....30
المبحث الثالث : الاشتراطات والمعايير البيئية والسياسات التجارية الدولية.....*32*
أولاً:مفهوم المعايير والاشتراطات البيئية وأهم خصائصها.....32
ثانياً:متطلبات وأنواع المعايير والاشتراطات البيئية.....33
ثالثاً:أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي شجعت الحاجة إلى الاشتراطات البيئية.....34
رابعاً: : قياس أثر المعايير والاشتراطات البيئية على التجارة الدولية.....36
I.تضمين النفقات على المقدرة التنافسية والتجارة الدولية.....36
IIالتطبيقات الذكية للاشتراطات البيئية على التجارة الدولية.....37
الخاتمـــة.....**39**
الفصـــل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.....**40**
المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....41
أولاً:من الجات إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.....41
ثانياً: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....45
ثالثاً: أهداف ووظائف المنظمة العالمية للتجارة.....46
المبحث الثاني: طبيعة العمل في المنظمة العالمية للتجارة.....*47*
أولاً:الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.....47
ثانياً: العضوية والانسحاب في المنظمة العالمية للتجارة.....49
ثالثاً: الحقوق،الالتزامات في المنظمة العالمية للتجارة.....50
I.حقوق الدول الأعضاء في المنظمة.....51
II.التزامات الدول الأعضاء في المنظمة.....51
المبحث الثالث: أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت في المنظمة العالمية للتجارة.....52
أولاً:المؤتمرات الوزارية من سنغافورة إلى سياتل.....52
I.مؤتمر سنغافورة1996:.....52
II. مؤتمر جنيف1998:.....53
III. مؤتمر سياتل:.....53
ثانياً::المؤتمرات الوزارية من الدوحة حتى هونغ كونغ.....54
I..مؤتمر الدوحة.....54
II. مؤتمر كانكون.....54
III. مؤتمر هونغكونغ.....55
ثالثاً: أهم المؤتمرات الوزارية بعد مؤتمر هونغ كونغ.....56

I.المؤتمر الوزاري السابع.....56
II. المؤتمر الوزاري التاسع.....57
المبحث الرابع: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.....57
أولاً:اتفاق الزراعة.....57
ثانياً: اتفاق الصناعة.....59
ثالثاً: اتفاق الخدماتGATS.....60
رابعاً: اتفاقيات أخرى.....61
I.اتفاقية حقوق الملكية الفكريةTRIPS :.....61
II.اتفاق إجراءات الاستثمارالمرتبطة بالتجارةTRIMS:.....62
III.اتفاقيات أخرى.....63
الخاتمـــة.....64
الفصـل الثالث التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.....65
المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي.....66
أولاً:نظريات حول التكامل الاقتصادي.....66
I.النظرية الأساسية للإتحاد الجمركي.....66
II. النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثارالديناميكية):.....66
III.نظرية مناطق العملة المثلى.....66
ثانياً: مفهوم التكامل الاقتصادي.....67
ثالثاً:أهمية التكامل الاقتصادي.....68
رابعاً:مراحل التكامل الاقتصادي.....69
خامسا: دوافع قيام التكامل الاقتصادي.....72
I.الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية.....72
II.الدوافعالكامنةفيالبيئةالاقتصاديةالدولية.....73
المبحث الثاني:التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة.....74
أولاً:مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي.....74
ثانياً: التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث وأهم مايميزه عن الصيغة التقليدية.....75
I.مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث.....75
II.مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث.....76
IIIأسباب الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الحديثة.....77
ثالثاً: مقارنة بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة.....77
المبحث الثالث: العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة.....78
أولاً:أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم.....79
I.الاتحاد الأوروبي.....79
II.اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....79
IIIرابطة دول جنوب شرق أسيا(الآسيان):.....80
IV. اتحاد المغرب العربي.....80
V. منطقة التجارة الحرة العربية.....81
ثانياً: التكتلات الاقتصادية واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.....82
I.المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية "الجات":.....82
II. المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....83
III.شرط التمكين أو مايعرف بحكم التمكين.....83

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة بين المساندة والمعارضة.....84
I.أراء في صالح الاتفاقيات الإقليمية.....84
II. أراء ضد الاتفاقيات الإقليمية.....85
الخاتمـــة.....86
خاتمة الباب.....87

الباب الثاني: قياس وتحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....88

الفصــل الاول : تجارب الدول النفطية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....89.

المبحث الأول: تحليل تجارب الدول النفطية في الاصلاح الاقتصادي.....*90*

أولاً: معايير اختيار الدول محل الدراسة.....90
1.معيار الاعتماد على النفط.....90
2.معيار الانفتاح التجاري والانضمام إلا لمنظمة العالمية للتجارة.....90
3. معيار تشكيل تكتلات اقتصادية.....91

ثانياً: برامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية.....91
I.تحرير التجارة الخارجية.....92
II. إصلاح القطاع العام وبدأ برنامج الخصخصة.....93
III. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.....93

ثالثاً: برامج الإصلاح الاقتصاد في الإمارات العربية.....95
I.برنامج تحرير التجارة الخارجية.....95
II. تشجيع ودعم القطاع الخاص.....96
III. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.....97

رابعاً: التجربة البرازيلية في مجال الإصلاح الاقتصادي.....98
I.تنفيذ برنامج الخوصصة.....98
II. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.....99
III. برنامج تحرير التجارة الخارجية.....100

خامسًا: التجربة روسيا في مجال الإصلاح الاقتصادي.....101
I.برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.....101
II.تحرير قطاع التجارة الخارجية.....102
III. برنامج تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.....103

المبحثالثاني : تجارب الدول النفطية في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.....*104*

أولاً: ملف انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة.....105
I.التزامات السعودية في مجال السلع الزراعية.....105
II. التزامات السعودية في مجال السلع الصناعية.....106
III. التزامات السعودية في مجال السلع الخدمات.....106
IV. التزاماتالسعوديةفيمجالحقوقالملكية.....107

ثانياً: ملف انضمام الإمارات العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة.....108
I.في مجال السلع.....108
II.في مجال الخدمات.....109
III.في مجال الملكية الفكرية.....109

ثالثاً: ملف انضمام البرازيل إلى المنظمة العالمية للتجارة.....110
I.في مجال القطاع الزراعي.....110
II. في مجال السلع والخدمات.....111
III.في مجال حقوق الملكية الفكرية.....111

رابعاً: ملف انضمام روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة.....111

I.في مجال الصناعة.....113
II.في مجال الزراعة.....113
III.في مجال الخدمات.....114
IV.في مجال حقوق الملكية الفكرية.....114

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاداء الاقتصادي للدول النفطية..... *115*

أولاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية.....115
I.: على المستوى الكلي.....115
II: على المستوى الجزئي.....119

ثانياً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الامارات.....123
I: على مستوى الاقتصادي.....123
IIعلى مستوى الاقتصاد الجزئي.....127

ثالثاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البرازيل.....130
I.: على المستوى الكلي.....130
II:.على المستوى الاقتصاد الجزئي.....132

رابعاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في روسيا.....135
I:.على مستوى الاقتصاد الكلي.....135
IIعلى مستوى الاقتصاد الجزئي.....138
الخاتمـــة.....143

الفصــل الثاني : قياس أثر المنظمة على اقتصاديات الدول النفطية.....144

المبحث الأول : الاقتصاد القياسي بين المفهوم والأهداف..... *145*

أولاً: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي.....145

ثانياً: أهداف الاقتصاد القياسي.....145

ثالثاً: الاقتصاد القياسي والعلوم الأخرى ونطاق تطبيقه.....146

رابعاً: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.....147

خامسا : ماهية التكامل المتزامن.....149
I.السلاسل الزمنية.....149
II. التكامل المتزامن.....149

المبحث الثاني : الطريقة المستخدمة في البحث وطبيعة العلاقة بين المتغيرات..... *150*

أولاً: الطريقة المستخدمة في البحث.....150
I. اختبار الاستقرارية.....151
IIاختبار التكامل المتزامن.....152
III.المرحلة التالية والأخيرة.....153

ثانياً: طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات.....155

I.الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....155
II.الانفتاح التجاري والميزان التجاري.....155
III.الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....156
IV. الانفتاح التجاري والتضخم.....156

المبحث الثالث : نتائج الدراسة القياسية والاختبار والتحليل الاقتصادي..... *157*

أولاً: نتائج الدراسة القياسية والاختبار في الدول العينة.....157
I.نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسلالزمنية):.....157
II.نتائج اختبار الاستقرارية.....159
III.نتائج اختبار التكامل.....164

IV. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ.....172

ثانياً:التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة.....175
I.بالنسبة لدولة السعودية.....175
II.بالنسبة لدولة الإمارات.....177
III.بالنسبة لدولة البرازيل.....180
IV.بالنسبة لدولة روسيا.....184
الخاتمـــة.....187

الفصـل الثالث : دروس للاقتصاد الجزائري من تجارب الدول محل الدراسة.....188

المبحث الاول: رؤية للاقتصاد الجزائري وهوعلى مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....189

أولاً: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....189
I.بدأ برنامج الخصخصة:.....189
II. تحرير التجارة الخارجية.....189
III. برنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.....191

ثانياً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....193
I.المرحلة الأولى1987-1998.....194
II.المرحلة الثانية1999-2001.....194
III.المرحلة الثالثة :2001-2002.....195
IV.المرحلة الرابعة :2003.....195
V.المرحلة الخامسة :2004-2005.....195

ثالثاً: رؤية تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....199

المبحث الثاني :الدروس المستفادة من تجربة الدول النفطية للاقتصاد الجزائري.....205

أولاً: ضرورة الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة.....206

ثانياً: اصلاح بيئة الاستثمار.....207

ثالثاً: العمل على تفعيل وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية.....209

رابعاً: ترقية القطاعات خارج المحروقات.....211
الخاتمـــة.....214
خاتمة الباب.....215

الخاتمـــة العامـــة.....218

I. مناقشـــة النتاشئـــج.....218
1. النتائـــج على مستـــوى الدراســـة النظريـــة.....218
2. النتائـــج على مستـــوى الدراســـة التطبيقيـــة وإختبـــار الفرضيـــات.....219

II. الإقتراحـــات.....220

III. محدوديـــة البحث.....221

IV. آفـاق البحث.....221

قائمـــة المراجـــع.....214

أولاً: المراجـــع باللغة العربيـــة.....222

ثانياً: المراجـــع باللغة الأجنبيـــة.....227

قائمـــة الجداول.....221

قائمـــة الأشكال البيانيـــة.....232

قائمـــة الملاحق.....234

الملاحـــق.....235

فهرس المحتويـــات المفصل.....236

إنتهى بحمد
الله وتوفيقه